الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
Faculty of Humanities and Social Sciences
Department of History and Archeology

رقم التسجيل: .....
الرقم التسلسلي: .....

الاتحاد المغاربي 1989م

(النشأة، التطور، المصير)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

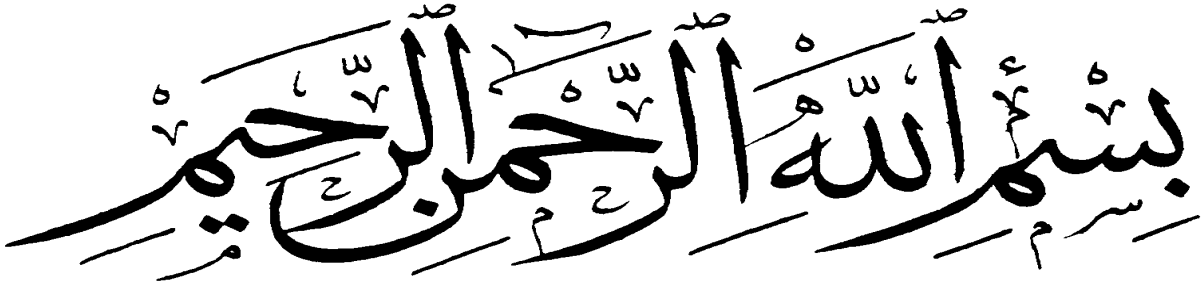
إعداد الطالب:
– صالح بن عبد الله

إشـــــــــراف:
الدكتور صالح عسول

ـــــ لجنة المناقشة ـــــ

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بوبكر حفظ الله	أستـــــــــاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة	رئيسا
صالح عسول	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة	مشرفا ومقررا
عبد الوهاب شلالي	أستـــــــــاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة	ممتحنا
النوي بن مبروك	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور – خنشلة	ممتحنا
عبد المنعم هامل	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور – خنشلة	ممتحنا
فريد نصر الله	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445/1444هـ الموافق لـ: 2024–2025م



قال الله تعالى:

﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾

[المائدة: الآية 02]

وقوله عز وجل:

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾

[آل عمران: الآية 103]

شكر وتقدير

في الحديث القدسي

﴿عبدي لم تشكرني، ما لم تشكر من قدمت لك الخير على يديه﴾

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعترف بعظيم الشكر وفائق الاحترام لأستاذي ومشرفي الدكتور "صالح عسول" الذي سهر على تأطيرنا والإشراف علينا طيلة سنوات انجاز هذه الدراسة والذي لم يدخر جهدا في توجيهنا وتصويب الزلل فجزاه الله علينا كل الجزاء .

إلى جميع أساتذة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة وبالأخص قسم التاريخ والآثار وكل الكادر الإداري، وأخص بالذكر السيد "العميد الأستاذ الدكتور بوبكر حفظ الله" الذي تلاقانا برحابة الصدر وذلل لنا كل الصعاب.

والشكر موصول لأعضاء اللجنة الموقرة التي تشجمت عناء القراءة والتصويب فلها مني كثير الثناء .

والشكر موصول لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد .

الطالب: صالح بن عبد الله

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى الشيخ الفاضل والأب الروحي الدكتور "سيدي محمد العيد التجاني" الذي حثنا وشجعنا على البحث العلمي وحصد الشهادات العليا وما هذا العمل إلا ثمرة من ثمار هذا التوجيه.

إلى روح أبي الغالي الحاج "مقداد بن عبد الله" الذي حثنا وشجعنا على مواصلة المسيرة العلمية..

وإلى الوالدة الكريمة "حميد مسعودة" أطال الله في عمرها التي سهرت من أجل راحتنا وحفتنا بدعواتها المستجابة.

إلى القدوة الهمام الرجل الشهم والمجاهد الكبير "سي محمد العيد محمدي" شمله الله بموفور رحمته والذي كان القدوة والسند.

إلى الزوجة الفاضلة أم الأولاد التي كانت لنا السند والعون في انجاز هذا العمل..

وإلى أبنائي كل بإسمه "عبد المالك"، "محمد البشير"، "نهال".

وإلى كل الأحباب والأصحاب كل بإسمه ومقامه وأقول لهم بارك الله فيكم جميعا

* صالح بن عبد الله *

Salah.benabdallah@univ-tebessa.dz

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
إ.م.ع	اتحاد المغرب العربي
ن.ش .ا	نجم شمال افريقيا
د م ج	ديوان المطبوعات الجامعية
تق	تقديم
لدام	تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ح.ع.2	الحرب العالمية الثانية
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
ج	الجزء
مج	مجلد
ط	الطبعة
ص	الصفحة
ط.خ	طبعة خاصة
مرا	مراجعة
ANEP	المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار
Ibid	Ibidem (المرجع نفسه)
ENA	Étoile Nord-Africaine
AEMNA	Association des étudiants musulmans nord-africains جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين
EPC	التعاون السياسي الأوروبي European Political Co-operation
النافتا NAFTA	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement
الآسيان ASEAN	رابطة دول جنوب شرق آسيا **A**ssociation of **S**outh**e**ast **A**sian **N**ations

مقدّمـــة

1. التعريف بالموضوع:

شهد العالم تطورات كبرى على مختلف المستويات عقب الحرب العالمية الثانية، وكان من أبرز هذه التطورات بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية، فقد استوعبت دول العالم الدروس المستفادة من نتائج الحرب وأدركت ضرورة التخلي عن النزعة القطرية الضيقة والتوجه نحو التكامل الإقليمي. إلا أن اللافت في التكتلات التي نشأت بعد الحرب هو تركيزها على تعزيز النهوض الاقتصادي للدول الأعضاء على عكس التحالفات السياسية والعسكرية التي كانت سائدة خلال فترة الحرب وما قبلها.

ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات شهد العالم تسارعًا ملحوظًا في إقامة التكتلات الإقليمية، متأثرًا بالتغيرات الجذرية على الساحة الدولية، وكان من أبرز تلك التغيرات انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في نظام أحادي القطبية. ولم تعد التكتلات الإقليمية مقتصرة على منطقة جغرافية معينة بل امتدت لتشمل جميع أنحاء العالم إلى درجة أنه بات من النادر وجود دولة لا تنتمي إلى تكتل إقليمي محدد.

ومن أبرز التكتلات التي ظهرت على الساحة في شمال القارة الإفريقية نجد اتحاد المغرب العربي الذي تعود جذوره إلى فترة الاستعمار الفرنسي، كان إطار العمل حينها يتمحور حول النضال من أجل تحقيق الاستقلال لكافة الأقطار المغاربية. وبعد تحقيق الاستقلال والحرية تجسدت هذه الرؤية عملياً من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة في عام 1964م والتي أقيمت بهدف إعادة إحياء العمل الوحدوي المغاربي مع التركيز على التكامل الاقتصادي من خلال عملية الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي.

ومع ذلك توقفت هذه التجربة في عام 1975م بعد بروز مشكلة الصحراء الغربية، واستمر الوضع على حاله إلى غاية بروز متغيرات وتطورات جديدة على مستوى بنية النظام الدولي، كان من أبرز هذه التحولات نهاية الحرب الباردة نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي السريع وصعود العامل الاقتصادي كعنصر مؤثر في العلاقات الدولية في ظل هذه الظروف تم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989م.

يُعتبر اتحاد المغرب العربي من أبرز التكتلات التي ظهرت في شمال القارة الإفريقية، حيث تعود جذوره إلى فترة الاستعمار الفرنسي، كان الهدف الأساسي حينها يتمثل في تنسيق جهود حركات التحرر الوطني لتحقيق الاستقلال الكامل لدول المنطقة، وبعد حصول الأقطار المغاربية على استقلالها، سعى قادتها إلى تعزيز التعاون والوحدة فيما بينهم، وهو ما تُرجم عمليًا في تأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964، وقد جاءت هذه اللجنة بهدف إحياء المشروع الوحدوي المغاربي، مع التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي باعتباره وسيلة لدعم مسار الوحدة بين دول المغرب العربي.

لكن هذا المشروع الواعد تعرض للتوقف في عام 1975م إثر بروز مشكلة الصحراء الغربية، والتي ألقت بظلالها على مسار التعاون المغاربي مما أدى إلى تجميد جهود الاندماج الاقتصادي. استمر هذا الجمود لعقود إلى أن شهد العالم تحولات جذرية في بنية النظام الدولي، تمثلت في تهاوي الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، وصعود العامل الاقتصادي كمحرك أساسي في العلاقات الدولية.

في ظل هذه التحولات، تم إعادة إحياء فكرة الوحدة المغاربية، مما أدى إلى تأسيس اتحاد المغرب العربي رسميًا في 17 فبراير 1989م، كمحاولة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة، ووضع حد للفترة الطويلة من الجمود.

يمثل اتحاد المغرب العربي تجمعًا إقليميًا يضم الدول المغاربية الخمس (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا)، وهو تكتل تأسس بهدف تعزيز روابط الأخوة والتعاون بين هذه الدول، والعمل على تحقيق التكامل المغاربي من خلال شراكة فعالة تتجاوز الخلافات وتنبذ الفرقة والشقاق، ويسعى الاتحاد إلى تعزيز كل ما من شأنه دفع عجلة الوحدة المغاربية إلى الأمام من خلال إنشاء تنظيم إقليمي قوي يعمل على دعم المصالح المشتركة للدول الأعضاء، ويضبط علاقاتها الخارجية ضمن إطار جماعي تعاوني.

إلا أن مسيرة اتحاد المغرب العربي رغم الطموحات الكبيرة جاءت مخيبة للآمال، فالطموح الذي كان قائماً للانتقال بالمنطقة من حالة العلاقات الجامدة والمتوترة إلى علاقات جديدة تتميز بالهدوء والتعاون لم يتحقق بالكامل؛ ما بدأ كمسار يحمل الأمل في تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي

أوسع يعاني الآن من شلل واضح. فقد بقيت العديد من الأهداف التي تم تحديدها والاتفاقيات التي أبرمت بين الدول الأعضاء، سواء تلك المتعلقة بالتبادل التجاري أو بإقامة منطقة حرة أو بتنسيق السياسات الجمركية والمواصلات حبراً على ورق، ولم يتمكن الاتحاد من تحويل هذه الرؤى إلى واقع ملموس مما أضعف دوره وأدى إلى تراجع تأثيره في تعزيز التعاون بين الدول المغاربية.

2. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال طرحنا لهذه الأطروحة إلى ما يلي:

- ✓ تسعى هذه الأطروحة إلى تقديم دراسة شاملة ومعمقة حول الاتحاد المغاربي، متناولةً نشأته، تطوره، وأبرز المحطات التي شكلت مساره مع التركيز على استشراف مستقبله ضمن السياق الإقليمي والدولي.
- ✓ نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقديم فهم متكامل لأهمية هذا الاتحاد ككيان إقليمي يسعى إلى تعزيز التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي، وذلك من خلال دراسة الأطر التنظيمية والهياكل التي يقوم عليها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها.
- ✓ تركز الأطروحة على تحليل المراحل المختلفة التي مر بها الاتحاد المغاربي، بدايةً من مراحل التأسيس والتطور وصولاً إلى وضعه الراهن.
- ✓ كما تناقش الدراسة الأهمية البالغة التي يمثلها التكامل الإقليمي والدولي في تعزيز التعاون والوحدة بين دول المنطقة، مشيرةً إلى الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد في توحيد الجهود السياسية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار والتنمية.
- ✓ علاوة على ذلك تستعرض الأطروحة أهم الإنجازات التي حققها الاتحاد المغاربي على أرض الواقع، مثل المبادرات الاقتصادية المشتركة ومشاريع البنية التحتية التي تهدف إلى تعزيز الروابط بين دول المنطقة، ومع ذلك فإن الأطروحة لا تتجاهل التحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيق الاتحاد لأهدافه المعلنة.

- ✓ في هذا السياق تقدم الأطروحة مجموعة من الحلول والمقترحات التي من شأنها تفعيل دور الاتحاد وتحقيق الأهداف المرجوة منه تتضمن هذه المقترحات تعزيز الحوار السياسي بين الدول الأعضاء، تطوير سياسات اقتصادية مشتركة تعزز من التكامل، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المنطقة بفعالية أكبر، كما تناقش الأطروحة السيناريوهات المحتملة لمستقبل الاتحاد مستعرضةً التحديات والفرص التي قد تواجهه في ضوء التطورات الإقليمية والدولية.
- ✓ على الصعيد العلمي تسعى الدراسة إلى تقديم إسهام نظري في فهم وتفسير ظاهرة التكامل الإقليمي مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في مسار التكامل في منطقة المغرب العربي.
- ✓ كما تهدف هذه الأطروحة إلى بناء إطار نظري يساعد في تحليل تجربة الاتحاد المغاربي، من خلال دراسة الأسس التاريخية والاقتصادية التي قامت عليها التجربة والتحديات التي واجهتها والموارد المتاحة التي يمكن توظيفها لتحقيق تكامل فعال.
- ✓ بالإضافة إلى ذلك تسعى الأطروحة إلى إثراء المكتبة الجامعية بموضوع حيوي ومهم يتعلق بالتكامل الإقليمي، وهو موضوع يكتسب أهمية متزايدة في ظل التوجهات العالمية نحو تعزيز التكامل بين الدول في مختلف المجالات.
- ✓ يمثل الاتحاد المغاربي حالة دراسة متميزة يمكن من خلالها استنتاج الدروس المستفادة وتقديم رؤى مستقبلية حول كيفية تحقيق التكامل في منطقة تمتلك إمكانيات هائلة، ولكنها تواجه تحديات معقدة.
- ✓ من خلال هذا التحليل تسعى الأطروحة إلى تقديم فهم أعمق لدور الاتحاد المغاربي في تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة، وكيف يمكن أن يسهم في خلق واقع جديد أكثر تكاملاً واتحاداً بين دول المغرب العربي.

3. أسباب اختيار الدراسة:

هناك دوافع وأسباب عدّة جعلتني أختار هذه الدراسة، منها ما هو ذاتي وآخر موضوعي.

أسباب ذاتية:

- الاهتمام بدراسة مراحل الوحدة المغاربية ينبع من الرغبة في فهم تاريخها العميق واستيعاب واقعها الحالي واستشراف مستقبلها.
- الرغبة في تحليل الأدوار السياسية والعسكرية التي لعبتها هذه الوحدة خلال فترة الاحتلال الفرنسي وما بعدها، بهدف تقييم إسهاماتها وتأثيراتها على مسار الاستقلال والتنمية في المنطقة.
- الاهتمام بدراسة قضايا دول المغرب العربي يعكس رغبة عميقة في الإسهام في المجال الأكاديمي من خلال تقديم تحليلات وافية تضيف قيمة معرفية جديدة إلى تاريخ المنطقة.
- الاهتمام بتوسيع نطاق الفهم الأكاديمي لتجارب دول المغرب العربي، وإثراء النقاش العلمي حول تطوراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يساعد في بناء رؤية أكثر شمولية لماضيها وحاضرها ومستقبلها.

أسباب موضوعية:

- قلّة الدّراسات والأبحاث الأكاديمية – حسب اطّلاعي– التي ترصد مميزات العمل الوحوي المغاربي بشيء من التدقيق والتحليل والاستشراف.
- تقديم دراسة شاملة حول التكتل الاقليمي المغاربي تسلط الضوء على أهمية المنطقة وثقلها على المستوى الدولي، ومعرفة الجذور التاريخية لتجربة الوحدة المغاربية ومراحل تطورها وإنجازاتها، وكذلك التعرف على أهم المعوقات التي عطلت مساره والحلول الممكنة لدفع مسار التكامل المغاربي.
- العمل على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول اتحاد المغرب العربي، مع التركيز دراسة المقومات والدوافع التي يمكن أن تساهم في إحياء مشروع التكامل بين دول المنطقة.
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة حول الاتحاد المغاربي لتسليط الضوء على أبعاده التاريخية والاستراتيجية، ودوافع تأسيسه، وإنجازاته التي يواجهها، مع التركيز على أهميته في تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون بين دول المغرب العربي.

4. إشكالية الدراسة:

جاءت الاشكالية الرئيسية للموضوع المدروس كالتالي:

- **كيف كانت نشأة وتطور الاتحاد المغاربي؟ وما هي العوامل المؤثرة في تحديد مصيره في ظل التحديات الحالية والمتغيرات المستقبلية؟**

يطرح هذا الإشكال عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي أبرز المحطات التاريخية التي ساهمت في تأسيس الاتحاد المغاربي عام 1989م؟
- ما هي أبرز المحاولات التي بذلت على صعيد العمل الوحدوي المغاربي خلال فترة الاستعمار وبعدها؟
- إلى أي مدى كانت المقومات المتوفرة في المنطقة مشجعة على عملية التكتل المغاربي؟
- ما هو اتحاد المغرب العربي، وما هي أبرز هياكله، وأهدافه الأساسية، والدوافع التي أدت إلى قيامه وتأسيسه؟
- كيف كانت أبرز المحطات العملية والإنجازات الميدانية المحققة على أرض الواقع؟
- كيف ساهم التكامل الإقليمي ضمن الاتحاد المغاربي في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وكيف يمكن مقارنته بتجارب تكامل إقليمي أخرى مثل الاتحاد الأوروبي؟
- ما هو الحكم الذي يمكن أن نقيم به سيرورة الاتحاد؟
- ما هي أهم الإنجازات التي حققها الاتحاد المغاربي على مر السنوات، وكيف يمكن تقييم تأثير هذه الإنجازات على الاستقرار والتنمية في المنطقة؟
- ما هي أبرز التحديات التي واجهت الاتحاد خلال مراحل تطوره، وكيف أثرت الصراعات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء على سير عملية التكامل؟
- كيف يمكن تعزيز فعالية الاتحاد ودوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية لدول المغرب العربي؟

- كيف يمكن لدول الاتحاد أن تستفيد من الموارد والإمكانات المتاحة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي؟

- ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل الاتحاد المغاربي، وكيف يمكن التعامل مع التحديات الحالية لتحقيق التكامل الفعّال في المستقبل؟

5. خطة عمل الأطروحة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وما تضمّنته من تساؤلات فرعية، وبعد أن تحصّلت على المادة العلمية، وضعت خطة متكوّنة من مقدّمة وخمسة فصول وخاتمة.

كانت البداية بوضع **مقدمة** لموضوع الدراسة وفق المنهجية المحددة في الكتابة التاريخية، ثم جاء **الفصل التمهيدي** بعنوان: **الإطار المفاهيمي للتكامل الإقليمي**، واشتمل على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: مفهوم التكامل الإقليمي، بينما المبحث الثاني تطرقنا إلى مجالات التكامل الإقليمي، أما المبحث الثالث فخصصناه إلى عرض نماذج من التكامل الإقليمي.

وجاء **الفصل الأول** تحت عنوان: **معطيات ومقومات العمل الوحدوي المغاربي**، تضمن هذا الفصل ستة مباحث؛ كان أولها بعنوان: المقومات الجغرافية، والمبحث الثاني تطرقنا فيه المقومات التاريخية، أما فيما يخص المبحث الثالث فكان تحت عنوان: المقومات الدينية والمذهبية، والمبحث الرابع سلطنا الضوء فيه على المقومات الاقتصادية، والمبحث الخامس عنون: بالمقومات البشرية، والسادس بالمقومات اللغوية.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان: **التطور التاريخي لتجربة الوحدة المغاربية (1900-1989م)**، وقد احتوى على أربعة مباحث وهي كالآتي: المبحث الأول تطرقنا فيه إلى إرهاصات العمل الوحدوي (1900–1924م)، أما المبحث الثاني فعنونته بـ: تبلور فكرة الوحدة (1924–1945م)، وفيما يخص المبحث الثالث فكان تحت عنوان: الوحدة من التنظير إلى التطبيق (1945–1962م)، والرابع فعنوانه: مشروع الوحدة بعد الاستقلال (1962–1989م).

وقد حمل **الفصل الثالث** عنوان: **اتحاد المغرب العربي ودوافع إنشائه**، ضم هذا الفصل أربعة مباحث؛ المبحث الأول بعنوان: أهداف اتحاد المغرب العربي، والمبحث الثاني تحت مسمى: دوافع قيام الاتحاد المغاربي، وفيما يخص المبحث الثالث فكان بعنوان: الهيكل التنظيمي للاتحاد، كما كان المبحث الرابع بعنوان: الانجازات الميدانية للاتحاد المغاربي.

أما بخصوص **الفصل الرابع** والأخير فكان تحت عنوان: **الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول**، واحتوى على ثلاثة مباحث كالآتي؛ المبحث الأول: المشاكل والمعوقات التي اعترت مسيرة الاتحاد المغاربي، والمبحث الثاني فتناولنا فيه الحلول وسبل تفعيل الاتحاد، المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى سيناريوهات الاتحاد المحتملة.

وأخيرا **خاتمة** ضمناها أهم الاستنتاجات من هذه الدراسة.

6. مناهج الدّراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على ثلاثة مناهج هي:

المنهج التاريخي التحليلي: من خلال قراءة وتحليل المادة المصدرية، ورصد مجريات الأحداث التاريخية وأسبابها ونتائجها التي وقعت في الأقطار المغاربية، ومن خلاله توصلت إلى مقاربات ساعدتني في بناء الفكرة وفهم كيفية تبلور وتشكل الوعي بتوحيد الجهود والعمل في اطار تكتل مغاربي وذلك أثناء الفترة الاستعمارية، وبعد الحصول على الاستقلال الوطني الى الاعلان عن ميلاد الاتحاد المغابي 1989م.

المنهج التاريخي الوصفي: من خلال وصف مجريات الاحداث على صعيد الساحة المغاربية، والذي مكّنني من فهم قناعات وسلوكيات قادة الحركة الوطنية في بلدان المغرب العربي، وإبراز أهم المحطات الوحدوية طيلة الفترة المدروسة.

المنهج الاحصائي: الذي ساعدني في سرد أهم المعطيات والانجازات الميدانية على قلتها، حيث ساعدنا في تنظيم البيانات المتاحة وعرضها بشكل يعزز من فهم النتائج وتفسيرها بشكل منهجي ودقيق فكان لزاما علينا الأخذ بهذا المنهج وفقا لطبيعة الدراسة.

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الحدود الجغرافية للدراسة تتضمن البلدان الواقعة في منطقة المغرب العربي، وهي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا.

الحدود الزمانية:

تبدأ الدراسة من سنة 1989م، لكنها تتناول أيضاً الأحداث التي سبقتها، بدءاً من أوائل القرن العشرين عندما بدأت ملامح العمل الوحدوي المغاربي في الظهور، وتستعرض الدراسة النضال المشترك ضد الاستعمار وتطور الأحزاب الوطنية في الثلاثينيات والأربعينيات، وصولاً إلى الكفاح المسلح. ثم تنتقل إلى فترة استرجاع السيادة الوطنية، حيث تبلورت الأنشطة الوحدوية التي مهدت لإعلان اتحاد المغرب العربي في 1989م، وتتابع التطورات والتغيرات التي طرأت على الاتحاد منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

8. الدّراسات السابقة:

يعد اتحاد المغرب العربي أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي، وقد لاقى اهتمامًا كبيرًا من قبل العديد من الباحثين والكتاب العرب، ومن بين المؤلفين البارزين الذين اعتمدت عليهم في دراستي والذين تناولوا هذا الموضوع، نجد:

- **الدكتور مصطفى الفيلالي** في كتابه "**المغرب العربي: نداء المستقبل**" الذي صدر عام 1989م، حيث تناول فيه الدكتور مصطفى الفيلالي تجربة اتحاد المغرب العربي من منظور مبكر، كان توقيت نشر الكتاب مرتبطاً ببداية إنشاء الاتحاد، مما جعله مرجعاً مهماً لتوثيق مرحلة تأسيسية حساسة، حيث ركز الفيلالي في عمله على تجربة التعاون الاقتصادي من خلال اللجنة الاستشارية، حيث استعرض تطورات هذه التجربة وإنجازاتها، وسلط الضوء على نقاط الضعف التي اعترتها. كما قدم تحليلاً لمراحل النمو والتحديات التي واجهت التعاون الاقتصادي في تلك الفترة. الهدف من ذلك كان تقديم دروس مستفادة من التجربة السابقة التي يمكن أن تساعد في تحسين أداء الاتحاد في

المستقبل، يُعَدّ هذا الكتاب وثيقة هامة تواكب بدايات تجربة الاتحاد وتُعزز الفهم الأكاديمي للتحديات والفرص التي واجهها في بداية مسيرته.

- **جمال عبد الناصر مانع** في كتابه "**اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**"، الصادر عام 2004م، تناول الكاتب فيه جذور الفكرة الوحدوية ومقوماتها الأساسية، لكنه لم يركز بشكل كافٍ على تجربة اللجنة الاستشارية للمغرب ومؤسساتها رغم أهميتها في سياق الموضوع، كما أغفل الكتاب تناول أهم الإنجازات ومعوقات التجربة التكاملية في المغرب العربي بشكل مفصل.
- **عبد الوهاب بن خليف** في كتابه "**اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**"، الذي صدر عام 2010م، حيث أعطى الكاتب اهتمامًا كبيرًا للأسس التاريخية التي تقوم عليها التجربة التكاملية في المنطقة، كما تناول بتفصيل المقومات الداخلية التي تدعم هذه التجربة، مثل الموارد الاقتصادية والتنوع الثقافي، مبرزًا كيفية تأثيرها على آفاق الاتحاد. بالإضافة إلى ذلك قدم الكتاب تحليلاً للعوامل السياسية والاجتماعية التي تؤثر في تحقيق طموحات الشارع المغربي، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه هذا المشروع الوحدوي في سياق التوازن بين الحسابات السياسية والتطلعات الشعبية.
- **الدكتور حسين بوقارة** في كتابه "**إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**"، الصادر عام 2010م، تناول الكاتب فيه الإشكاليات الحقيقية التي واجهت التجربة التكاملية في المغرب العربي، كما ركز الكتاب على أبرز المحطات التاريخية التي شكلت مشروع التكامل، بدءاً من فترة الاستعمار، حيث استعرض نشاط وبرامج الحركات التحررية المغاربية ودورها في بلورة فكرة التكامل، كما ناقش الكتاب فترة بعد الاستقلال، المراحل والخطوات التي مرت بها التجربة التكاملية، مع التركيز على المشاكل والتحديات التي اعترضت مسارها، كما استخدم الكاتب المقاربة الوظيفية الجديدة كإطار نظري لتحليل التجربة، مما ساعد في تقديم فهم أعمق للعوامل التي أثرت على مسار التكامل وتحليل كيفية معالجة هذه الإشكاليات لتحقيق أهداف المشروع.

9. مصادر ومراجع الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع ومعالجته اعتمدت على مجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع زوايا مختلفة ونذكر منها الآتي:

- دراسة الباحثة **صبيحة بخوش** بعنوان "**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1991-2007م)**". تتناول هذه الدراسة تحليلًا شاملًا لاتحاد المغرب العربي، بدءًا من تحديد القواعد القانونية التي تنظم الاتحاد، مرورًا بالإنجازات المحققة في مختلف المجالات. كما تبرز المعوقات التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف التي أُنشئ الاتحاد من أجلها. توصلت الباحثة إلى أن رغم توفر مقومات التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي، إلا أن العوائق السياسية كانت تحد من تحقيق هذا التكامل وقد أكدت الباحثة أن تحقيق مغرب عربي متكامل يتطلب تسوية نهائية لنزاع الصحراء الغربية .

- دراسة للباحثين **بوكساني رشيد، وبيش أحمد** في مؤلفه "**التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**"، الصادر عام 2005م، قدم الكاتب تحليلًا مفصلاً لمقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي. تم التركيز على أبرز العقبات التي تواجه عملية التكامل في المنطقة، مثل الفجوات الاقتصادية، والتباين في السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، والاختلافات الهيكلية في الاقتصادات المحلية. بالمقابل استعرض الكاتب المقومات التي تمتلكها المنطقة لدعم تحقيق تكامل اقتصادي فعّال، بما في ذلك الموارد الطبيعية، والقدرات البشرية، والبنية التحتية المتطورة. كما ناقش كيف يمكن استغلال هذه الموارد لتعزيز التعاون بين الدول المغاربية وتفعيل الشراكة مع الدول الأوروبية. الكتاب يسلط الضوء على كيفية تذليل العقبات التي تواجه التكامل الاقتصادي من خلال استراتيجيات تركز على تعزيز التعاون المشترك، وتحقيق التنمية المستدامة، واستغلال الفرص الاقتصادية. كما يقدم رؤى حول كيفية تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية والشركاء الأوروبيين لتحقيق تكامل فعلي ومواجهة التحديات الخارجية بنجاح.

- دراسة للباحثة **بورنان نعيمة** بعنوان "**التحول الديمقراطي ودوره في تفعيل التكامل في المغرب العربي**". هذه الدراسة تربط بين التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي وتفعيل التكامل الإقليمي

تناقش الدراسة الإشكالية المتعلقة بعدم تحقيق التكامل في المغرب العربي وفشله، ويعود هذا الفشل إلى غياب الممارسات الديمقراطية، حيث توصلت الباحثة إلى أن غياب الديمقراطية في البلدان المغاربية يشكل أحد أبرز العوائق أمام تحقيق الوحدة والتكامل مشيرة إلى أن الأنظمة الحاكمة غالبًا ما تفضل المصلحة القطرية على المصلحة المغاربية على المدى البعيد، مما يعزز الانقسام والنزاع بدلاً من التعاون والوحدة. بالإضافة إلى هذه الدراسات، تم الاستفادة من مجموعة من الدراسات الأخرى من مراكز الأبحاث، بما في ذلك أبحاث للباحث "مارتينيز لويس" التي صدرت عن مركز الدراسات والبحوث الدولية حول الجزائر والمغرب وتونس وليبيا، مع التركيز على التكامل الإقليمي في المغرب العربي.

تمثل هذه المصادر والمراجع قاعدة أساسية لفهم الأبعاد المختلفة للتكامل الإقليمي في المغرب العربي. كما تقدم رؤى متعمقة حول التحديات والمعوقات التي تواجه عملية التكامل، وتسهم في استكشاف كيفية تأثير النخب السياسية والشعارات الوطنية على تحقيق هذا التكامل الإقليمي.

كما اعتمدنا على عدد من الرسائل والأطروحات الجامعية لتثمين المعلومات بقدر الإمكان ونذكر منها ما يلي:

- رسالة ماجستير بعنوان: "**دور النخب السياسية الداخلية في مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات السياسية**" أعدها هشام صاغور، تركز هذه الرسالة على تحليل تأثير النخب السياسية داخل دول المغرب العربي على عملية التكامل الإقليمي مع تسليط الضوء على المعوقات السياسية التي تعترض سبيل تحقيق هذا التكامل.

- رسالة ماجستير بعنوان: "**التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**" أعدتها رقية بالقاسمي، تستعرض هذه الدراسة التحديات التي تواجه التكامل الإقليمي في المغرب العربي وتناقش الآفاق المستقبلية الممكنة لتحقيق هذا التكامل مع التركيز على العوامل التي تعزز أو تعيق تقدم هذه العملية.

- أما أطروحة الدكتوراه بعنوان: "**شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني**" التي أعدها مومن العمري، فتتناول الوحدة في المغرب العربي خلال فترة الكفاح الوطني، وتحلل كيف أثرت مضامين هذه الوحدة على الوعي السياسي والاجتماعي والتضامن بين دول المغرب

العربي في تلك الفترة، ومدى تأثيره على تطورات الحركة الوطنية والتحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة.

تمثل هذه الرسائل والأطروحات مصادر أساسية لتحليل وفهم الأبعاد المختلفة للتكامل الإقليمي في المغرب العربي، فهي توفر رؤى متعمقة حول التحديات والمعوقات التي تواجه العملية التكاملية، بالإضافة إلى استكشاف تأثير النخب السياسية والشعارات الوطنية على تحقيق هذا التكامل .

10. الصّعوبات:

أثناء عملية البحث والدراسة برزت عدّة صعوبات وتحدّيات، حاولت قدر الإمكان تذليلها، والصبر عليها ومواصلة البحث، من ذلك:

- اتّساع الموضوع؛ إذ يبدو من عنوانه سهل المنال، لكنّ التعمّق فيه يتطلّب جهدا كبيرا وتحليلا دقيقا ومصادر تعالج حيثيات الدراسة، وهذا ما لم أجده بكثرة، فأغلب المصادر والمراجع التي اطّلعت عليها تعالج موضوع الدراسة بسطحية وفق نمط تاريخي سردي، ولا تقدّم تفاصيل ممنهجة تتبع مراحل وتشكل العمل الوحوي المغاربي، وهو ما تطلّب منّي عملية استقراء للمصادر والمراجع، وبناء فكرة واضحة حول دراستي.

- الوضع الوبائي؛ فقد شهد العالم أجمع سنة 2020م جائحة عرفت باسم فيروس كورونا (كوفيد – 19)، وهذا الوضع الاستثنائي صعّب عليّ التنقل والسفر داخل الوطن وخارجه، والذي أثّر على الحالة النفسية للباحث.

- تنوّع مجال الدراسة؛ فقد تناول موضوعي العديد الأفكار ففي فترة السيطرة الاستعمارية، سيتم التركيز على العمل السياسي والتوعي تمهيدا للعمل المباشر، لنركز بعد نيل السيادة الوطنية على العمل الاقتصادي وتسليط الضوء على عدد التجارب الوحدوية، كما أن اتساع النطاقين الجغرافي والزماني صعب من مهمة الباحث، حيث أن الالمام بهكذا موضوع يعد بالصعوبة بمكان.

الفصل التمهيدي

الإطار المفاهيمي للتكامل الإقليمي

تمهيد:

يُعَدُّ التكامل الإقليمي من المفاهيم المحورية التي تكتسب أهمية متزايدة في السياقين الأكاديمي والسياسي على حد سواء، حيث يتصدر النقاشات المرتبطة بالتنمية المستدامة والتعاون الدولي، ومع ذلك يظل هذا المفهوم محاطًا بقدر كبير من الغموض والجدل، نظراً لاختلاف الرؤى ووجهات النظر حول كيفية تحديده وتأطيره. هذا الجدل لا ينبع فقط من التباين في التعاريف الأكاديمية، بل أيضًا من التعددية في السياقات التي يُطبق فيها التكامل الإقليمي، سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. فعلى الرغم من الجهود المكثفة التي يبذلها الباحثون وصناع القرار لتطوير تعريفات شاملة تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات هذا المفهوم، إلا أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن عن توافق كامل، حيث يظل التكامل الإقليمي مفهومًا مرنًا ومفتوحًا للتأويل وفقاً للظروف والمتغيرات الخاصة بكل منطقة أو سياق بعينه.

تتعدد التعريفات والتفسيرات المتعلقة بمفهوم التكامل الإقليمي بشكل كبير، مما يشكل تحدياً رئيسياً في الأبحاث والدراسات التي تتناول هذا الموضوع. إذ إن هذا التعدد في المفاهيم والمصطلحات يُعتبر من أبرز العقبات التي تعيق الوصول إلى فهم موحد وشامل للتكامل الإقليمي، ما يجعل من الضروري التعمق في الأدبيات الفكرية المرتبطة بهذا المجال لبناء دراسة علمية متينة ومتماسكة.

ومن هذا المنطلق يهدف هذا المبحث إلى استكشاف مختلف التعريفات والتفسيرات التي قدَّمها الباحثون حول التكامل الإقليمي، مع التركيز على الفروقات الجوهرية بين هذه التعريفات وكيفية تأثيرها على فهمنا للمفهوم ذاته. سيتم أيضاً تحليل المجالات المختلفة التي يشملها التكامل الإقليمي، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، مما يسهم في توضيح الطبيعة المعقدة لهذا المفهوم وتحديد أبعاده بشكل أدق، بما يعزز من القدرة على التعامل معه بشكل علمي ومنهجي. علاوة على ذلك، سيعمل هذا المبحث على استكشاف العلاقة بين التكامل الإقليمي وبين الديناميكيات الإقليمية والدولية، مما يوفر فهماً أعمق لمدى تأثير هذه العلاقة على تحقيق التكامل وتعزيز التعاون بين الدول في مختلف السياقات.

أولا: مفهوم التكامل الإقليمي

ارتبط تطور الظاهرة الإقليمية في العلاقات الدولية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التكامل الإقليمي، وهي ظاهرة بدأت تتجلى بوضوح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أدركت الدول أهمية تعزيز التعاون فيما بينها على أسس جغرافية وسياسية واقتصادية مشتركة.

هذا التطور جاء كنتيجة مباشرة للتحولات الكبرى التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب، حيث أصبح التكامل الإقليمي جزءاً من الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدول لتعزيز أمنها واستقرارها الاقتصادي والسياسي. لذا، فإن فهم التكامل الإقليمي بشكل عميق يتطلب استعراضاً دقيقاً لتاريخ الظاهرة الإقليمية، وكيفية تطورها عبر العقود، بدءًا من الاتفاقيات والمعاهدات الأولى التي أرست قواعد التعاون الإقليمي وصولاً إلى التكتلات الكبرى التي نراها اليوم[1].

إن تحليل مفهوم التكامل الإقليمي لا يمكن أن يكون متكاملاً دون دراسة خلفيات هذه الظاهرة، بدءًا من الأسباب التي أدت إلى ظهورها، مثل الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصادات بعد الحرب وتعزيز التعاون الأمني بين الدول، وصولاً إلى كيفية تطورها وتأثيراتها في العلاقات الدولية. فعلى مر الزمن، ساهمت الظاهرة الإقليمية في تشكيل هياكل جديدة للتفاعل بين الدول، حيث أصبحت هذه الهياكل بمثابة جسور للتعاون الاقتصادي والسياسي، مما أدى إلى تغيير طبيعة العلاقات الدولية نفسها[2].

وعليه، فإن دراسة هذا التطور التاريخي ضروري لفهم الديناميكيات التي تحكم التكامل الإقليمي اليوم، سواء في مجالات التجارة أو الأمن أو السياسة. من خلال هذا الاستعراض، يمكن أيضاً توضيح الأبعاد المختلفة لمفهوم التكامل الإقليمي وتحديد العوامل التي تسهم في نجاحه أو تعيقه، مما يوفر فهماً أعمق للتحديات والفرص التي تواجهها الدول في إطار السعي لتحقيق تكامل إقليمي فعال ومستدام.

---

[1]- عبد الغني بوشرى، حاج موسى منصوري، التكامل الاقتصادي الإقليمي وإستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مج01، ع04، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015، ص34-52.

[2]- عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص387.

1- مفهوم الإقليمية:

مفهوم الإقليمية يعكس فكرة معقدة ترتبط بتحديد وتفصيل الأقاليم بناءً على خصائص مميزة تجعلها فريدة ضمن السياق الجغرافي والسياسي والاجتماعي الأوسع. الإقليم يُعَرَّف كجزء محدد من الأرض يتسم بسمات ديمغرافية واجتماعية وثقافية وسياسية خاصة، تميزه بشكل واضح عن المناطق المحيطة به، هذه السمات تشمل جوانب متعددة، مثل التركيبة السكانية، العادات والتقاليد، النظام السياسي، والهوية الثقافية، ما يجعله كتلة متجانسة ومتمايزة ضمن الإطار الأوسع. الإقليم ليس مجرد مساحة جغرافية، بل هو كيان يتضمن كل ما يتواجد على سطح الأرض، من تضاريس ومناخ ونباتات، إلى جانب ما يوجد تحتها من موارد طبيعية وثروات معدنية، وما فوقها من فضاء جوي، مما يضفي عليه طابعاً خاصاً يجعله فريداً بين الأقاليم الأخرى[1].

من ناحية أخرى يُشير مفهوم الإقليمية إلى وجود مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً التي تتشارك في خصائص ومميزات معينة تجعلها أقرب إلى بعضها البعض. هذه الخصائص قد تشمل مستوى التنمية الاقتصادية، والهوية الثقافية، والتاريخ المشترك، بالإضافة إلى العادات والتقاليد المشتركة، واللغة التي قد تكون وسيلة للتواصل والتفاهم بين شعوب تلك الدول. هذه الدول، بحكم تقاربها الجغرافي وتشابهها في العديد من الجوانب، تدخل في تفاعلات مستمرة، سواء كانت تعاونية بهدف تعزيز المصالح المشتركة، أو تنافسية حيث تظهر التوترات والنزاعات[2].

هذه التفاعلات لها تأثير كبير على السياسات الخارجية لكل دولة داخل الإقليم، مما يؤدي إلى بناء علاقات معقدة ومتداخلة بين الدول الأعضاء، وكذلك بينها وبين الدول خارج الإقليم. في هذا السياق، تلعب الإقليمية دوراً محورياً في تشكيل التوجهات الاستراتيجية والسياسية للدول، وتحديد مواقعها في النظام الدولي، الأمر الذي يجعل فهم هذه الظاهرة ضرورة أساسية لاستيعاب الديناميكيات التي تحكم العلاقات الدولية في العصر الحديث[3].

---

[1]- رانيا حسين خفاجة، **المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي**، أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، 16-17 أبريل 2005، مج01، ص81.

[2]- مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، 2008، ص89-91.

[3]- مروان سالم العلي، **الإقليمية الجديدة والنظام الدولي دراسة في التأثير والتأثر**، دار السنهوري، بيروت، 2017، ص25.

فكلمة "الإقليمية" مشتقة من كلمة "إقليم"، ويُعتبر مفهوماً جيواستراتيجياً وأحد أشكال العمل الجماعي الدولي، نشأ هذا المفهوم كاتجاه بارز في العلاقات الدولية في مطلع ستينيات القرن الماضي، عندما بدأ النقاش يتزايد حول أفضل السبل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، في تلك الفترة، ظهرت رؤى مختلفة حول كيفية تحقيق الأمن العالمي، فمن جهة دافع أنصار التوجه العالمي عن ضرورة إنشاء إطار شامل على المستوى العالمي لتحقيق هذا الهدف، ومن جهة أخرى، رأى أنصار الإقليمية أن تحقيق الأمن قد يكون أكثر فعالية وسهولة من خلال ترتيبات إقليمية تركز على التعاون بين الدول المتجاورة[1].

بصفة عامة يمكن اعتبار الإقليمية حالة وسطية بين المستويين المحلي والعالمي، فعلى المستوى المحلي تكون الاهتمامات الاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات أكثر تنسيقاً ووضوحاً، بينما على المستوى العالمي، يسعى إلى إزالة الحواجز والحدود الجغرافية لتسهيل حركة الرأسمال والسياسات الاقتصادية على نطاق واسع عبر العالم. ولتحديد مفهوم الإقليمية بدقة تم الاستناد إلى مجموعة من المعايير المحددة، التي تساعد في تفكيك أبعاد هذا المفهوم وتوضيح كيفية تطبيقه في سياقات مختلفة وهي كالتالي:

1.1. المعيار الجغرافي:

المعيار الجغرافي للإقليمية يُعتبر من أبرز المعايير التي تحدد مفهوم الإقليمية في العلاقات الدولية. وفقًا لهذا المعيار، تشير الإقليمية إلى وجود وحدة جغرافية محددة تضم مجموعة من الدول التي تقع ضمن نطاق جغرافي مشترك. هذه الوحدة الجغرافية تعكس توافر مصالح مرتبطة ومتبادلة بين الدول المعنية، والتي تنشأ نتيجة لقربها الجغرافي وتفاعلها المستمر[2].

تشكل هذه الوحدة الجغرافية نظامًا إقليميًا فرعيًا ضمن النظام الدولي الأوسع، حيث تتشارك الدول الواقعة ضمن هذه الرقعة الجغرافية في قضايا وهموم محددة تتعلق بالبيئة، الأمن، التنمية الاقتصادية، والتعاون السياسي. هذه التفاعلات والإشكاليات تنبع بشكل رئيسي من الجوار الجغرافي،

[1]- أليس لاندو، **السياسة الدولية النظرية والتطبيق**، تر: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008، ص108.

[2]- مروان سالم العلي، المرجع السابق، ص64-71.

الذي يفرض على الدول المعنية ضرورة التعاون والتنسيق لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق مصالحها المتبادلة، فعلى سبيل المثال قد تواجه الدول المتجاورة تحديات بيئية مثل التلوث عبر الحدود، أو قضايا تتعلق بالموارد المائية التي تمر عبر عدة دول، مما يدفعها إلى التعاون بشكل وثيق لإيجاد حلول فعالة. كما أن القرب الجغرافي قد يساهم في تعزيز التبادل التجاري والثقافي بين هذه الدول، مما يعزز من تكاملها الاقتصادي والاجتماعي، وبناءً على هذا المعيار فإن الإقليمية ليست مجرد تقسيم جغرافي، بل هي أيضاً إطار يعكس تفاعلات وعلاقات متبادلة بين الدول التي تشترك في حدود جغرافية، مما يسهم في تشكيل سياسات وأطر تعاون إقليمي تتسم بالخصوصية والتخصيص وفقاً للتحديات والمصالح المشتركة التي تبرز بسبب الجوار الجغرافي[1].

2.1. المعيار الثقافي والحضاري:

يعتبر أنصار المعيار الثقافي والحضاري أن العامل الجغرافي ليس المعيار الوحيد أو الأساسي لتشكيل الترتيبات الإقليمية. وفقًا لهذا الاتجاه، فإن الاقتصار على اعتبار الدول المتجاورة جغرافياً فقط ككتلة إقليمية يمثل تقييدًا غير مناسب للإقليمية. بدلاً من ذلك، يُؤْمِن هؤلاء بأن الروابط الإقليمية يمكن أن تُبنى على أسس أخرى، مثل وحدة اللغة، التاريخ المشترك، والعقائد الدينية، بالإضافة إلى المصالح السياسية والاقتصادية المتبادلة.

في هذا السياق يُعتبر الترابط الثقافي والحضاري عاملاً محوريًا في تحديد العلاقات الإقليمية، حيث يُمْكِن للدول التي لا تشترك في حدود جغرافية أن تُكوِّن تحالفات قوية بناءً على عوامل ثقافية وحضارية مشتركة. على سبيل المثال، قد تتعاون دول تنتمي إلى نفس الثقافة أو تتشارك في تاريخ مشترك بشكل وثيق، حتى وإن لم تكن جغرافياً متجاورة. هذا التعاون يمكن أن يتجلى في تبادل المعرفة، تعزيز التفاهم الثقافي، وتنسيق السياسات الاقتصادية والسياسية بناءً على القيم والعقائد المشتركة[2].

[1]- عبد اللطيف الفراتي، **المجموعة الاقتصادية الأوروبية**، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص23-29.

[2]- مروان سالم العلي، المرجع السابق، ص64-71.

بناءً على هذا المعيار، فإن الإقليمية تُعَرَّف بأنها تتجاوز الحدود الجغرافية لتشمل أبعادًا ثقافية وحضارية تعزز من الترابط بين الدول. هذا المعيار يساهم في توسيع مفهوم الإقليمية ليشمل التعاون والتفاهم الذي يتجاوز النطاق الجغرافي، مما يعزز من قدرة الدول على بناء شراكات استراتيجية تتسم بالعمق والخصوصية الثقافية.

3.1. المعيار السياسي والعسكري:

وفقًا للمعيار السياسي والعسكري، تُعَرَّف الإقليمية بأنها تجمع من الدول التي لا تُبنى روابطها على أساس جغرافي، بل على أساس ارتباط سياسي لتحقيق أهداف معينة. هذا المعيار يركز على الروابط السياسية والعسكرية بين الدول، والتي تتجسد في تحالفات أو ترتيبات عسكرية تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة، أو على أساس اعتناق أنظمة أو أيديولوجيات سياسية متقاربة[1].

في هذا الإطار تُعتبر الإقليمية بمثابة شبكة من التعاون والتنسيق بين الدول التي تشترك في أهداف سياسية أو عسكرية محددة، بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو خلفياتها الثقافية. مثال بارز على ذلك هو حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يجمع بين دول متعددة من مختلف مناطق العالم بناءً على تلاقي مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وليس بناءً على قربها الجغرافي. الناتو يُعَدُّ تحالفًا عسكريًا يهدف إلى تعزيز الأمن الجماعي للدول الأعضاء من خلال تنسيق الجهود العسكرية والسياسية لمواجهة التهديدات المشتركة، دون أن يكون هناك ضرورة لتقارب جغرافي بين هذه الدول[2].

هذا المعيار يظهر كيف يمكن للإقليمية أن تتجاوز الأبعاد الجغرافية لتبني على الروابط السياسية والعسكرية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول المشاركة. فهو يعكس دور السياسة والعسكرية في تشكيل تحالفات إقليمية تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الدولية، مما يسمح بإنشاء تحالفات تتسم بالقوة والفعالية بناءً على المصالح المشتركة بدلاً من الموقع الجغرافي. وقد عرفت الإقليمية في سياق تطورها مرحلتين:[3]

---

[1]- عمار تكسانة، العالم العربي والعوامل المؤثرة في بناء وحدته، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع04، جامعة الجزائر، 2015، ص118.

[2]- مالك عوني، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، آفاق التكامل الأوروبي الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، ع142، 2000، ص241-242.

[3]- مروان سالم العلي، المرجع السابق، ص64-71.

- **المرحلة الأولى**: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت المرحلة الأولى من تطور مفهوم الإقليمية، حيث كان العالم مقسماً إلى كتلتين رئيسيتين نتيجة للصراعات السياسية والاقتصادية. في هذا السياق، شهدت العديد من دول العالم الثالث بروز حركات التحرير الوطني التي اجتاحت المنطقة، مما أسفر عن تنامي النزعات الوطنية التي تطورت لتصبح انتماءات قومية وإقليمية. هذه الانتماءات اعتبرتها الدول النامية وسيلة فعّالة لتحقيق مصالحها الذاتية وتعزيز استقلالها.

أدى نجاح تجربة التكامل الأوروبي في عام 1957م إلى تعزيز هذا التوجه الإقليمي على مستوى عالمي، حيث أظهرت التجربة الأوروبية كيف يمكن للدول أن تنجح في تحقيق مصالحها وتعزيز أمنها من خلال التعاون الإقليمي. كان لهذا النجاح تأثير كبير على القادة والسياسيين في مختلف أنحاء العالم، الذين بدأوا ينظرون إلى الترتيبات الإقليمية كوسيلة للتعامل مع التحديات التي فرضتها الحرب الباردة والتوترات بين القوتين العظمتين[1].

من جهة أخرى كان هناك عدم ثقة في قدرة الأمم المتحدة على ضمان السلم والأمن الدوليين بشكل فعال، مما دفع الدول إلى البحث عن بدائل تعزز من استقرارها وأمنها. بالإضافة إلى ذلك، سعت الدول إلى تحقيق مكانة سياسية بارزة والاستفادة من المصالح المشتركة التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التكتلات الإقليمية. هذا التوجه نحو الإقليمية كان يعكس رغبة الدول في تحقيق استقلالية استراتيجية من خلال بناء شراكات إقليمية قوية تسهم في تعزيز مصالحها وتعزيز استقرارها في ظل البيئة الدولية المتقلبة[2].

- **المرحلة الثانية**: بدأت الإقليمية الجديدة في فترة الثمانينات، وُصِفَت بالجديدة لأنها تميزت بتوجهات مختلفة عن الأسس الجغرافية والإيديولوجية التي كانت سائدة في الفترات السابقة. الإقليمية الجديدة نشأت في ظل انتشار الرأسمالية والعولمة الاقتصادية، حيث كان التركيز على إنشاء تجمعات إقليمية قائمة على المصالح المشتركة بدلاً من الترتيبات التقليدية المرتكزة على

[1]- إدريس عطية بن الطيب، دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي: قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي، **مجلة المفكر**، ع09، 2013، ص425-438.

[2]- مروان سالم العلي، المرجع السابق، ص64-71.

الجغرافيا أو المعتقدات الأيديولوجية. بعد نهاية الحرب الباردة، سلكت الإقليمية الجديدة اتجاهين رئيسيين:

- **الأول**: كان يركز على الأمن الإقليمي، مع محاولة تعزيز التعاون بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة.
- **الثاني**: كان يركز على التكامل الإقليمي، وهو ما سيكون محور هذه الدراسة. الإقليمية الجديدة في سياق التكامل الإقليمي تتناول كيفية بناء روابط وثيقة بين الدول على أساس المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة، بعيدًا عن الانقسامات التقليدية السابقة. هذا النهج يعكس التغيرات في النظام الدولي وانتقال الاهتمام نحو التعاون الإقليمي الذي يهدف إلى تعزيز التنمية والاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء[1].

يُطلق على الإقليمية الجديدة أيضًا مصطلح "الإقليمية المفتوحة" (Open Régionalisme)، وهو مفهوم تم تداوله خلال مفاوضات إنشاء تكتل "الأوبيك" (APEC)، تشير الإقليمية المفتوحة إلى الترتيبات الإقليمية التي تهدف إلى تقليل القيود المفروضة على واردات الدول غير الأعضاء في التكتل، في حين تلتزم الدول الأعضاء بتحرير التجارة فيما بينها، وقد تختلف درجة التحرير المطبقة على واردات الدول غير الأعضاء، بحيث قد لا تكون بنفس المستوى المطبق داخل التكتل، مما يسمح بمرونة أكبر في التعامل مع التجارة العالمية خارج التكتل،[2] وتتطلب الإقليمية المفتوحة توفر ثلاث شروط:[3]

– تحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة: يشير إلى إمكانية وقدرة الدول الأعضاء في التكتل القيام بتحرير تجارتها بشكل انتقائي استنادًا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية في القطاعات التي تتمتلك فيها ميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى؛ يعني ذلك أن الدول الأعضاء يمكنها تطبيق سياسات تحرير تجارة تفضيلية فقط في القطاعات التي تحقق لها فوائد خاصة، دون الحاجة إلى اتفاقيات تجارية تفضيلية مع

[1]– مروان سالم العلي، المرجع السابق، ص64-68.

[2]– علاوي محمد حسن، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، **مجلة الباحث**، ع07، 2009، ص109.

[3]- Jeffigy Frankel and shang, in wei, "**Open Regionalisme in a world of Continental Trade Blocs**, IMF Working Paper, wp/98/10, Geneva, 1998, PP. 04-05, sur site http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp981

الدول غير الأعضاء في تلك القطاعات. هذا ما يتيح للدول الأعضاء الاستفادة من مكاسب التجارة المفتوحة بشكل أكبر في المجالات التي تتميز فيها بقدرات تنافسية، مما يعزز قدرتها على التوسع والتفوق في الأسواق العالمية دون التقيد باتفاقيات تجارية معقدة مع الدول غير الأعضاء.

رغم أن ظاهرة الإقليمية ليست جديدة إلا أن التوجهات الحديثة لهذه الظاهرة شهدت تحولاً كبيراً عن أساليبها السابقة. فقد أصبحت عملية إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي تتماشى مع المتغيرات العالمية الجديدة، حيث تُعتبر الكتل الإقليمية بمثابة حلقة وصل بين الدول القومية والنظام العالمي. هذه التوجهات الحديثة تميز الإقليمية بكونها أداة لتسهيل التفاعل بين الدول على المستوى الإقليمي، من جهة، والنظام الدولي الأوسع من جهة أخرى، مما يعزز من دورها في التكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية المعاصرة[1].

– **الانفتاح الجيوبوليتيكي على العضوية:** يشير إلى أن الترتيبات الإقليمية لم تعد محصورة بالإطار الجغرافي التقليدي، بل تسعى إلى رسم خريطة إقليمية دولية جديدة تقوم على أسس سياسية واقتصادية. في هذا السياق، يُسمح لأي دولة بالانضمام إلى ترتيب إقليمي إذا أدركت أن مصالحها ستتحقق ضمن هذا الإطار.

يعني هذا الانفتاح أن العضوية في الترتيبات الإقليمية تتجاوز الحدود الجغرافية الصارمة لتشمل دولاً غير قريبة جغرافياً، ولكنها ترى فوائد استراتيجية في الانضمام، ويوفر هذا النمط من العضوية مرونة أكبر في تشكيل تحالفات وتعاونات دولية، حيث يمكن للدول أن تتفاعل وتنسق سياساتها بناءً على المصالح المشتركة والفرص الاقتصادية، بدلاً من الانحصار في الروابط الجغرافية التقليدية. هذا التوجه يساهم في تعزيز التكامل الإقليمي ويعكس التغيرات في النظام الدولي التي تسعى إلى خلق تكتلات اقتصادية وسياسية أكثر شمولية وتنوعًا[2].

الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر أداة فعالة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز التنافسية العالمية في التجارة من خلال تشكيل تحالفات اقتصادية وسياسية بين الدول الأعضاء، تُتيح هذه

[1]– مروان سالم العلي، المرجع السابق، ص64-71.

[2]– محمد علي العويني، **العلاقات الدولية المعاصرة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص132-135.

الترتيبات للمستثمرين الأجانب الوصول إلى أسواق جديدة واستغلال فرص النمو التي توفرها المناطق الإقليمية المتكاملة. هذا التوجه يعزز من القدرة التنافسية للدول الأعضاء على الصعيد العالمي، حيث يتمكنون من تحسين بيئة الأعمال وتقديم حوافز استثمارية لجذب الاستثمارات التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والنمو.

بالإضافة إلى ذلك تُعتبر هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة بمثابة خطوة استراتيجية لبعض الدول لتفادي السلبيات المرتبطة بالعولمة مثل الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية أو التفاوت الاقتصادي بين الدول. من خلال الانضمام إلى ترتيبات إقليمية، تستطيع هذه الدول الاستفادة من إيجابيات العولمة مثل الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة الفرص التجارية، دون التعرض بشكل مباشر للضغوطات والمخاطر التي قد تطرأ من الانفتاح الكامل على الأسواق العالمية. لذا، تُعتبر الترتيبات الإقليمية الجديدة وسيلة لتحقيق التوازن بين الاستفادة من العولمة وحماية المصالح الوطنية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الإقليمي[1].

الإقليمية الجديدة لا تُعد بديلاً أو نقيضًا للتجارة العالمية متعددة الأطراف، بل تكملها؛ فرغم تركيزها على تحرير التجارة داخل التكتلات والترتيبات الإقليمية الجديدة، فإن هذا التحرير يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز التجارة العالمية خارج حدود هذه التكتلات؛ بمعنى آخر، تسعى الإقليمية الجديدة إلى تحسين وتوسيع عمليات التجارة داخل الأقاليم، مما يسهم في تسريع عملية تحرير التجارة على الصعيد العالمي وتسهيل التفاعل التجاري بين الدول خارج الإطار الإقليم[2].

إن الترتيبات الإقليمية الجديدة لا تتطلب وجود إطار مؤسسي شامل ومعقد كما كان الحال في التكتلات الإقليمية التقليدية بل تكتفي بإنشاء مؤسسات ذات صلاحيات محدودة بدلاً من بناء هياكل مؤسسية كبيرة ومعقدة، تركز هذه الترتيبات على وضع مؤسسات ذات وظائف محددة تهدف إلى تحقيق الأهداف الإقليمية المشتركة بفعالية. هذه المؤسسات قد تتضمن لجان تنسيقية أو هيئات متخصصة تتعامل مع مجالات معينة مثل التجارة أو التعاون الاقتصادي. يسمح هذا النهج بالمرونة في

[1]- عادل بدري، التكامل الإقليمي المغاربي، **مجلة قانون وأعمال**، مج01، ع13، 2018، ص150-167.

[2]- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص399.

التكيف مع التغيرات والاحتياجات المتجددة، مما يعزز من فعالية التعاون الإقليمي دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة في بناء هياكل مؤسسية معقدة.

تتميز الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة بارزة تتمثل في انخراط الدول في عضوية متعددة ضمن أكثر من ترتيب إقليمي في الوقت نفسه، فعلى سبيل المثال تعدُ الولايات المتحدة الأمريكية عضواً في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وفي الوقت ذاته جزءاً من تجمع آسيا الباسيفيك (APEC)، يعكس هذا التعدد في العضوية استراتيجية تهدف إلى ضمان النفاذ إلى مجموعة متنوعة من الأسواق الإقليمية، خصوصاً تلك التي قد تفرض قيوداً تجارية على الدول غير الأعضاء[1].

العضوية في ترتيبات إقليمية متعددة تتيح للدول تعزيز فرصها التجارية من خلال الاستفادة من الاتفاقيات التي توفر مزايا تجارية خاصة بين الأعضاء، مما يساعد على تقليل الحواجز التجارية وزيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا التوجه من تنويع التجارة وروابط الاستثمار، مما يقلل من الاعتماد على شركاء رئيسيين داخل التكتلات الإقليمية ويسهم في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر. كما يتيح التنوع في العضوية للدول توسيع نطاق استثماراتها وإمكانيات الوصول إلى أسواق جديدة، مما يعزز من قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية وتلبية احتياجاتها الاقتصادية بفعالية أكبر.

كان ظهور هذا النوع من الإقليمية نتيجة لمجموعة من العوامل، من أبرزها:[2]

– سقوط الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، والانتصار الذي تحقق للرأسمالية في ختام الحرب الباردة أحدثا تحولًا جذريًا في المشهد الاقتصادي الدولي، هذا التغيير لم يقتصر على إعادة تشكيل النظام العالمي فحسب، بل أدى أيضًا إلى بروز مفاهيم جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية. عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، تم تأسيس النظام العالمي الجديد الذي تميز بالهيمنة الرأسمالية وتراجع النفوذ الاشتراكي، مما أطلق موجة من النشاط الديناميكي على مستوى الدول في مختلف القارات، ففي آسيا على سبيل المثال بدأت دول مثل الصين والهند في تنفيذ إصلاحات اقتصادية

[1]- Paul Krugman, **"The Move Toward Free Trade Zones, Policy implication of trade and currency zones",** Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, pp.6-5.

[2]– أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 2000، ص49-52.

كبرى لتحويل اقتصاداتها من النماذج الاشتراكية إلى نماذج سوقية، مما أسهم في تعزيز نموها الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وفي إفريقيا وأمريكا اللاتينية تبنت العديد من الدول سياسات تحرير السوق وإصلاحات اقتصادية شاملة شملت خصخصة الشركات الحكومية وتحرير التجارة، مما ساعد على تعزيز التكامل مع الاقتصاد العالمي. أما في وسط وشرق أوروبا فقد شهدت الدول التي كانت تحت النفوذ السوفيتي سابقًا تحولات اقتصادية نحو النظام الرأسمالي، مع التركيز على الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوقي، بما في ذلك تطبيق نظريات الاقتصاد الحر وإصلاح الأنظمة المالية. بذلك شكل انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة نقطة تحول حاسمة أعادت تشكيل السياسات الاقتصادية الدولية وطرحت نماذج جديدة للتنمية والتكامل الاقتصادي على مستوى العالي[1].

- في ظل شعورها بالإحباط من تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة، شهدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تحولًا كبيرًا نحو التكتلات الإقليمية. بعد أن واجهت صعوبات في تحقيق تقدم ملموس من خلال المفاوضات العالمية مثل جولة أوروغواي، اتجهت الولايات المتحدة نحو استراتيجيات إقليمية أكثر مرونة وفعالية. بدأ هذا التحول بإعلان منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا في عام 1989م، التي سعت لتعزيز التبادل التجاري وتقليل الحواجز الجمركية بين البلدين[2].

ومع توسع نطاق التعاون، أدركت الولايات المتحدة فرصة لتوسيع هذا الإطار الإقليمي، مما أدى في عام 1994م إلى تحويل الاتفاقية إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بانضمام المكسيك إليها. هدفت (NAFTA) إلى إنشاء سوق موحدة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، من خلال إزالة الحواجز التجارية وتسهيل حركة البضائع والخدمات وتعزيز الاستثمار عبر الحدود. أصبحت (NAFTA) نموذجًا رئيسيًا للولايات المتحدة في التعامل مع التكتلات الإقليمية،

[1]- تجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من الاختلاف اللغوي بين مصطلحي "الاندماج" و"التكامل"، سيتم استخدامهما بمعنى واحد في هذا السياق، بناءً على اعتبارهما متشابهين من حيث الأهداف والمقاصد. كما أن الأدبيات السياسية والاقتصادية لا تقدم اتفاقًا عامًا حول ترجمة كلمة "Immigration"، حيث تُترجم أحيانًا إلى "تكامل" وأحيانًا أخرى إلى "اندماج". ينظر: أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص16.

[2]- كاظم رغيد الصلح، من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مج36، ع418، 2013، ص135-147.

مما سمح بتحقيق أهدافها التجارية والاقتصادية بشكل أسرع وأكثر فعالية مقارنةً بالمفاوضات العالمية متعددة الأطراف التي كانت تواجه تحديات كبيرة.

– في عالم ما بعد الحرب الباردة نشأت عملية تحول إيديولوجي واقتصادي وسياسي جديدة، عقب انتصار المعسكر الرأسمالي، مما أدى إلى تعزيز اقتصاديات السوق والليبرالية السياسية. مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، فرضت هيمنة الرأسمالية نموذجًا اقتصاديًا وسياسيًا جديدًا على النظام العالمي. اقتصاديًا، أصبح اقتصاد السوق هو النموذج السائد، حيث تبنت العديد من الدول سياسات السوق الحرة التي تشمل تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعزيز التنافسية، وإزالة القيود على التجارة والاستثمار، مما ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار سياسيًا، برزت الليبرالية السياسية كإطار رئيسي لتنظيم العلاقات الدولية والمحلية، مع التركيز على تعزيز الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الشفافية والمساءلة في الحكم. هذه الإيديولوجية ساعدت في توسيع نطاق الديمقراطية وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى ظهور نماذج جديدة للتنمية والتعاون الدولي، وفرضت تصميماً جديداً للسياسات العالمية يتماشى مع مبادئ السوق الحرة والليبرالية السياسية[1].

2– تعريف التكامل:

يعود أصل المدلول اللغوي لمفهوم التكامل إلى الفكر الغربي، تحديدًا من الكلمة اللاتينية (integration) وفقًا لقاموس أكسفورد الإنجليزي، يُعرف التكامل بأنه: "عملية تجميع الأشياء لتكوين وحدة واحدة، وهذا التعريف يتوافق مع المعنى الشائع لكلمة التكامل التي تشير إلى ربط الأجزاء لتشكيل كيان موحد"[2].

[1]– نيللي كمال الأمير، التكامل الإقليمي والإصلاح: الخبرات العربية الأوروبية، **مجلة النهضة**، مج05، ع01، مصر، 2005، ص175-181.

[2]– نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص59.

من جانب آخر، تُعرف الموسوعة السياسية التكامل على أنه: "حالة من التوافق والانسجام بين المكونات التي تشكل معاً وحدة أو نظامًا متكاملا، بحيث تُصبح خصائص هذه الوحدة أو النظام أكثر وضوحاً وأهمية من خصائص أي عنصر فردي من مكوناته"[1].

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد تباينت تعريفات التكامل باختلاف استخداماتها وتطبيقاتها في مختلف فروع المعرفة؛ يُعرِّف "إرنست هاس" التكامل على أنه العملية التي يقوم من خلالها الفاعلون السياسيون في الدول بتوجيه ولائهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد، ضمن مؤسسات تمتلك السلطة والاختصاص على الدول؛ من جهة أخرى يرى "دافيد ميراني" أن التكامل هو نتيجة عملية ميكانيكية تتجسد في زيادة التعاون الدولي على مستويات متعددة، وتكييف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة التحديات الجديدة وخلق ظروف جديدة[2].

كما يُعرفه "أمناي الزبوني" التكامل بأنه: الحالة التي يتم فيها تشكيل مجتمع يمتلك نخبة سياسية فعالة قادرة على استخدام أدوات العنف والإكراه، وتعمل كجهاز حاكم داخل المجتمع؛ هذه النخبة تقوم بتحديد الهوية السياسية للشعب، ويهدف هذا النوع من التكامل إلى تحقيق التوحيد الذي يتبع عملية التكامل[3].

ووفقًا لـ "كارل دوتش" يشير التكامل إلى إنشاء كيان موحد من عدة أجزاء منفصلة، أي تحويل الوحدات التي كانت مستقلة عن بعضها البعض إلى مكونات ضمن نظام متكامل؛ بمعنى آخر التكامل يعكس العلاقة بين الوحدات التي تعتمد على بعضها البعض، مما يؤدي إلى خلق خصائص للنظام لا تمتلكها كل وحدة بمفردها[4].

ويعرف "ليون ليندبرغ" التكامل بأنه: العملية التي تتخلى فيها الدول، سواء برغبتها أو بسبب عجزها عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية بشكل مستقل، وتسعى بدلاً من ذلك إلى

---

[1]- عبد الوهابي الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص 779.

[2]- David Mitrany, **"the functional approach in historical leripective"**, International affairs (Royal Intestitute of international affair, 1994, vol 47, No. 3. jul 1971.pp 532-543.

[3]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص248.

[4]- كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، تر: محمود نافع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص213.

اتخاذ قرارات مشتركة بشأن هذه الشؤون أو تفويضها إلى مؤسسة جديدة؛ بمعنى آخر هي العملية التي تتفق من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية على تحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد[1].

وحسب "جون غالتنك"، (مركز أبحاث السلام الدولي) يُعرف التكامل بأنه العملية التي يندمج فيها طرفان أو أكثر ليشكلا طرفا واحدا، وعندما الانتهاء من هذه العملية، يتم الوصول إلى حالة تكامل، بالمقابل إذا انقسم الكيان إلى إلى طرفين أو أكثر، فإننا في نهاية عملية الانقسام نكون أمام حالة تفكيك أو انحلال[2].

من خلال التعريفات المختلفة السابقة للتكامل يلاحظ أن هناك تباينًا بين الباحثين في تحديده، ويرجع "جوزيف ناي" هذا الاختلاف إلى أن بعض الباحثين يركزون على أسباب وديناميات عملية التكامل عند وضع نماذجهم، بينما يركز آخرون على دراسة التكامل بعد تحقيقه وتقييم نتائجه. هذا الاختلاف في المنهجيات يؤدي إلى تنوع التعريفات والتفسيرات لمفهوم التكامل[3].

يمكننا أن نعرف التكامل بشكل عام على أنه عملية تتنازل خلالها مجموعة من الدول طواعية عن جزء من سيادتها في مجالات معينة، مثل السياسة والاقتصاد، لصالح هيئة جديدة أو منظمة تضم هذه الدول؛ هذه الهيئة الجديدة تمتلك السلطة لاتخاذ القرارات وإدارة السياسات المتعلقة بتلك المجالات. في سياق التكامل، يُعتبر أن الدول الأعضاء تتعاون بشكل مكثف وتتبادل السلطة، مما يؤدي إلى تكوين نظام جديد يتمتع بصلاحيات وقرارات مؤثرة تتجاوز حدود السيادة الفردية للدول المشاركة. الهدف من هذه العملية هو تحقيق فوائد مشتركة وتعزيز التعاون بين الدول في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مما يؤدي إلى تحقيق درجة أكبر من الانسجام والتناغم بين الأعضاء.

---

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص272.

[2]- عبد الله سليمان الحربي، مفهوم النظام الدولي الإقليمي: الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الحولية 32، الرسالة 338، ع08، بيروت، 2011، ص108.

[3]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص298.

ثانيا: مجالات التكامل الإقليمي

تتنوع مجالات التكامل الإقليمي، ولكن في هذه الدراسة سيتم التركيز بشكل أساسي على مجالين رئيسيين: المجال الاقتصادي والمجال السياسي، وغالبًا ما يبدأ التكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي، حيث تُبنى الأسس الأولى للتعاون والتكامل من خلال تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول؛ بعد ذلك ينتقل التكامل إلى المجال السياسي، حيث تُعزز العلاقات السياسية وتتطور الآليات المؤسسية للتعاون، مع مرور الوقت يمتد التكامل ليشمل المجالات الاجتماعية والثقافية والأمنية، مما يساهم في بناء إطار متكامل وشامل للتعاون الإقليمي.

1- المجال الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي الإقليمي يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقليل الفوارق بين الوحدات الاقتصادية في الدول المختلفة، والعمل على إزالة الحواجز التي تعيق التبادل التجاري والاستثماري. في هذا السياق، يُعتبر "بلا بلاسا" (Bela Balssa) من الرواد الأوائل في دراسة التكامل الإقليمي، حيث قام بالبحث والتحليل لتفصيل كيفية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول وإلغاء التباين بين اقتصاداتها[1]؛ يشمل التكامل الاقتصادي الإقليمي عادةً خطوات مثل إزالة الحواجز الجمركية، تنسيق السياسات الاقتصادية، وتعزيز البنية التحتية المشتركة، مما يسهم في تحقيق وحدة اقتصادية أعمق ويخلق فرصًا للتنمية المستدامة وزيادة التبادل التجاري والاستثماري[2].

التكامل الاقتصادي يُفهم من خلال زاويتين كعملية وكحالة عندما يُنظر إلى التكامل الاقتصادي كعملية، فإنه يشير إلى مجموعة من التدابير والإجراءات التي تُتخذ بهدف إزالة التباين والتمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول قومية مختلفة. تتضمن هذه العملية إجراءات مثل إزالة الحواجز الجمركية والتجارية، تنسيق السياسات الاقتصادية، وتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والبنية التحتية. الهدف من هذه العملية هو إنشاء سوق موحدة أو منطقة تجارية تتيح تدفقاً

[1]- بلا بلانسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة: محمد عبد العزيز أحمد، دار النهضة العربية، بيروت، 1964، ص10.

[2]- Ali M El-Aagraa, **Regional integration Experience, Theory and Measurement**, Macmillan Press LTD, 1999, p 206.

أكثر سلاسة للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، مما يعزز النمو الاقتصادي المشترك ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أما عند النظر إلى التكامل الاقتصادي كحالة، فإنه يتمثل في القضاء على كافة أشكال التفرقة والتمييز بين الاقتصاديات القومية للدول المشاركة؛ في هذه الحالة يتحول التكامل إلى تجسيد لوحدة اقتصادية متقدمة، حيث تتضاءل الفجوات الاقتصادية بين الدول وتتناغم اقتصادياتها بشكل كبير، ويصبح التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء أكثر تكاملاً، وتصبح الحواجز بين الأسواق الداخلية للدول الأعضاء غير ملحوظة تقريباً، هذا يخلق حالة من التوازن والتكامل الاقتصادي، حيث تعمل الدول ككتلة اقتصادية متكاملة، مما يعزز التعاون المستدام ويدفع نحو تحقيق النمو الاقتصادي المشترك[1].

مع مرور الوقت، تم تقديم عدة تعريفات للتكامل الاقتصادي، من بينها تعريف الاقتصادي "فريتز ماخلوب" (Fritz Machlup). يرى ماخلوب أن التعريف الأكثر ملاءمة لمفهوم التكامل الاقتصادي يتضمن الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها تقسيم العمل بشكل فعال. بمعنى آخر التكامل الاقتصادي يتضمن تحقيق أقصى استفادة من التخصص والتعاون بين الدول أو الوحدات الاقتصادية، مما يعزز الكفاءة ويزيد من الفوائد الاقتصادية المشتركة[2].

كما قام الاقتصادي الهولندي "جون تنبرجن" بتصنيف التكامل الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين:

– **الأول**: هو التكامل السلبي، الذي يتطلب إزالة كل أشكال التمييز والعوائق التي تعيق حركة عوامل الإنتاج والتدفقات الاقتصادية بين الدول. يتضمن ذلك إلغاء القيود الجمركية والتجارية، وضمان حرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال، والتقليل من العراقيل التي قد تؤثر على الأسواق المشتركة، الهدف من هذا النوع من التكامل هو إنشاء سوق مفتوحة تساهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري.

[1]– نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص10.

[2]– السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، دار الفكر، ط1، عمان، 2011، ص83.

– **الثاني**: فيُعرف بالتكامل الإيجابي ويشمل التعديل والتغيير في الأدوات والمؤسسات الاقتصادية الحالية يهدف التكامل الإيجابي إلى استبدال الأدوات والممارسات الحالية بأدوات ومؤسسات جديدة تعمل على تحسين فعالية آليات السوق وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. يتضمن هذا النوع من التكامل تطوير هياكل مؤسسية جديدة، وضع سياسات تنظم السوق بشكل أكثر فعالية، وتعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية لتحقيق تكامل اقتصادي عميق ومستدام[1].

يعرف "محمد لبيب شقير" التكامل الاقتصادي باعتباره عملية تحقق الاعتماد المتبادل بين اقتصادات مجموعة من الدول، حيث يتنوع مستوى التكامل بناءً على درجة الترابط بين هذه الاقتصادات. يبدأ التكامل من منطقة التجارة الحرة، التي تركز على إزالة الحواجز الجمركية والقيود التجارية، ثم ينتقل إلى الاتحاد الجمركي الذي يشمل تبادل التعريفات الجمركية وتنسيق السياسات التجارية، يليه السوق المشتركة التي تعزز التنقل الحر للعناصر الإنتاجية والخدمات، وأخيراً الوحدة الاقتصادية التي تحقق تكاملاً أعمق عبر تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأعضاء؛ ومن أجل تحقيق هذه الأشكال المختلفة من التكامل، يتطلب الأمر وجود إرادة سياسية واعية وقوية تقبل بتقليص بعض سلطات الدول الفردية لصالح الكيان المتكامل الذي يتم تأسيسه[2].

من ناحيته، تناول الباحث الاقتصادي المصري "إسماعيل صبري عبد الله" تعريف التكامل من خلال دائرتين مترابطتين.

– **في الدائرة الأولى**، يتم التركيز على بناء وتراكم الروابط الاقتصادية وغير الاقتصادية بين الاقتصادات المشاركة، بحيث يصبح هناك تفاعل فعال بين العرض والطلب على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج. هذا التراكم يعزز من التكامل الاقتصادي من خلال تحسين فعالية السوق وزيادة التعاون بين الدول.

– **أما في الدائرة الثانية**، فإن التكامل يسعى إلى ربط هذا التكتل بالنظام التجاري العالمي، مما يتطلب عدم عزل التكتلات عن حركة التجارة الدولية. يسعى هذا الربط إلى ضمان أن تبقى

[1]– السيد متولي عبد القادر، المرجع السابق، ص83-84.

[2]– محمد لبيب شقير، **تعريف التعاون والتكامل الوحدة الاقتصادية العربية وتجاربها**، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص145.

التكتلات الاقتصادية مفتوحة ومتوافقة مع الاتجاهات العالمية، مما يعزز انفتاحها ويساهم في تحقيق التكامل العالمي والتبادل التجاري الواسع[1].

من خلال ما سبق يتضح أن التكامل الاقتصادي ليس عملية بسيطة أو سهلة، بل هو عملية معقدة وشاملة تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في اقتصاديات الدول المعنية، من خلال خلق فضاء اقتصادي مشترك يحقق مصالح جميع الأطراف المشاركة. يتطلب تحقيق هذا التكامل تنسيقًا دقيقًا وتعاونًا مستمرًا بين الدول لإزالة الحواجز التجارية والجمركية، وتوحيد السياسات الاقتصادية، وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري. عملية التكامل هذه تسعى إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، تحقيق التوازن في أسواق العمل، وزيادة القدرة التنافسية للدول المشاركة. والنتيجة هي تحقيق منافع اقتصادية مشتركة، حيث يستفيد كل طرف من تحسينات في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تتحقق من خلال التعاون والتكامل بين الدول.

1.1. المفاهيم المتداخلة مع التكامل الاقتصادي:

لإيضاح مفهوم التكامل الاقتصادي وإزالة أي غموض يحيط به بشكل كامل، سنستعرض بعض المفاهيم المترابطة والمتداخلة معه، وهي:

أ- التعاون الاقتصادي:

يعبر مصطلح "التعاون" عن سلسلة من التفاعلات المكثفة بين طرفين أو أكثر في مجالات متنوعة، دون أن يكون هناك تطابق في الموقع الجغرافي أو الدين أو العرق بين الأطراف. فالتعاون في هذا السياق يعني تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول بطريقة لا تتطلب إنشاء هياكل مؤسسية رسمية أو إجراءات معقدة. الهدف من التعاون هو تحقيق تفاهم أو توافق في مجال اقتصادي معين لتحقيق أهداف محددة، قد لا تكون بالضرورة مشتركة بين الأطراف، ودون الرغبة في توسيع هذا التعاون إلى مجالات أخرى[2].

[1]- عياد محمد سمير، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص18.

[2]- محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2014، ص20.

يختلف التكامل الاقتصادي بشكل جوهري عن التعاون، سواء من حيث الكيفية أو الكمية؛ في حين يهدف التعاون الاقتصادي إلى تخفيف آثار العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية بين الأطراف، يسعى التكامل الاقتصادي إلى القضاء على هذه العقبات ومعالجة المشكلات بشكل جذري وشامل لتحقيق انسجام اقتصادي كامل.

والتكامل يتطلب تنسيقاً أعمق وإزالة لجميع العوائق التي تعترض التجارة والتبادل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تعميق العلاقات الاقتصادية وتحقيق تكامل حقيقي، لذلك فالاتفاقيات التجارية الدولية التي تهدف إلى تحسين التبادل التجاري الدولي، مثل خفض التعريفات الجمركية أو تعزيز التعاون التجاري، تُصنف ضمن التعاون الاقتصادي[1].

في المقابل إزالة الحواجز الجمركية والقيود التجارية بين الدول الأعضاء في منطقة تكاملية تُعتبر من ضمن التكامل الاقتصادي، حيث تركز على إنشاء سوق موحدة أو منطقة تجارية متكاملة.بمعنى آخر التعاون يهدف إلى تحقيق نوع من التقارب بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على خصائصها الفردية، بينما التكامل يسعى إلى إزالة كافة أشكال التمييز بين هذه الوحدات وخلق كيان اقتصادي موحد، فالتكامل الاقتصادي يتطلب تحقيق تغييرات هيكلية عميقة على اقتصاديات الدول المتكاملة، ويؤدي إلى مستوى عالٍ من الانسجام والتنسيق الاقتصادي، في المقابل لا يتمتع التعاون الاقتصادي بنفس المستوى من التعقيد والشمولية[2].

ب- الاعتماد المتبادل:

يشير مصطلح "الاعتماد المتبادل" إلى الحالة التي يعتمد فيها الأفراد أو المؤسسات على تبادل المساعدات والخدمات لضمان تحقيق مصالحهم وأهدافهم؛ ويُستخدم هذا المصطلح لتوضيح أن هناك تفاعلًا متبادلًا بين الأطراف المختلفة، حيث يعتمد كل طرف على الآخر لتحقيق فوائد معينة، مما يخلق شبكة من العلاقات التعاونية والاعتماد المتبادل[3].

---

[1]- كاظم رغيد الصلح، **الولايات المتحدة والتكامل الإقليمي في المنطقة العربية، العرب والولايات المتحدة الأمريكية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في منطقة بيئة متغيرة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص195-198.

[2]- محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص147.

[3]- كاظم رغيد الصلح، المرجع السابق، ص198-200.

ومفهوم الاعتماد المتبادل هنا يختلف عن مفهوم "التبعية" الذي يشير إلى علاقة غير متكافئة بين الأطراف، ففي حالة التبعية تكون بعض الدول أو المجتمعات معتمدة على دول أو مجتمعات أخرى لتلبية احتياجاتها أو لتحقيق أهدافها، بينما تكون الدول أو المجتمعات الأخرى غير معتمدة بنفس القدر على الأولى، بمعنى آخر في علاقات التبعية يكون هناك جانب واحد يعتمد على الآخر دون أن تكون هناك ضرورة لهذا الاعتماد من الطرف الآخر.

على عكس التبعية يحقق الاعتماد المتبادل علاقة أكثر توازنًا، حيث يتبادل الأطراف المساعدة والخدمات بشكل متساوٍ، كل طرف يعتمد على الآخر لتحقيق مصالحه مما يساهم في تعزيز التعاون وتعميق العلاقات بين الأطراف المعنية؛ في سياق الاعتماد المتبادل، فإن العلاقة بين الأطراف تكون تفاعلية وتعاونية، حيث يسهم كل طرف بما لديه من موارد أو قدرات لدعم الآخر، مما يعزز من استقرار العلاقة ويحقق المنافع المشتركة[1].

ج – التكتل الاقتصادي:

ظهر مصطلح "التكتلات الاقتصادية" بشكل بارز بعد نهاية الحرب الباردة مع تطور مفهوم الإقليمية الذي تجاوز الحدود الجغرافية التقليدية المرتبطة الأقاليم المتجاورة؛ في هذا السياق أصبحت التكتلات الاقتصادية تشير إلى تجمعات من الدول التي تتعاون اقتصاديًا حتى وإن لم تكن جغرافياً قريبة أو متجاورة.

في حين أن التكامل الاقتصادي يتطلب غالبًا إطارًا جغرافيًا متقاربًا ويعتمد على وجود مؤسسات فوق قومية ذات سلطة اتخاذ قرارات، فإن التكتلات الاقتصادية تُمثل مفهومًا أوسع، حيث يمكن أن تشمل دولًا من مناطق جغرافية متعددة دون الحاجة إلى بناء مؤسسات فوق قومية. التكتلات الاقتصادية تركز على تعزيز التعاون والتنسيق لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل تحسين التبادل التجاري أو تنمية التعاون الاستثماري، دون الحاجة إلى إنشاء هياكل مؤسسية معقدة، مما يجعلها أكثر مرونة وقادرة على تضمين دول تنتمي إلى مناطق متباعدة[2].

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص214.

[2]– علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، بيروت، 2004، ص08.

د- الاندماج الاقتصادي ومصطلح الوحدة:

يستخدم العديد من الباحثين والاقتصاديين مصطلح "التكامل" كمرادف لـ"الاندماج"، على الرغم من أن الاندماج يمثل مرحلة أكثر عمقًا وتطورًا من التكامل الاقتصادي؛ فالاندماج ينطوي على توحيد جميع السياسات الاقتصادية وإنشاء سلطة إقليمية عليا، مدعومة بجهاز إداري يتولى تنفيذ هذه السياسات؛ وفي هذا الإطار توافق الدول الأعضاء على التنازل عن جزء كبير من سلطاتها التنفيذية الذاتية، مما يجعلها خاضعة بشكل كبير للسلطة الإقليمية المشتركة[1].

من جهة أخرى يشير التكامل إلى عملية التعاون والتنسيق بين الدول لتعزيز الروابط الاقتصادية وتقليل الحواجز دون الوصول إلى مستوى توحيد السياسات بالكامل أو إنشاء سلطة إقليمية عليا، أما "الوحدة" فهي تعبير عن مسار قانوني يتشكل من خلال اتفاقيات رسمية تهدف إلى تحقيق تجانس وتوحيد بين الأطراف، ولا تعتبر عملية ميدانية بل هي نتيجة لمجموعة من الاتفاقيات التي تسعى إلى تحقيق مستوى عالٍ من التنسيق والتعاون، حيث تمثل هدف التكامل من خلال السعي لتحقيق توحيد شامل يشمل السياسات والأنظمة الاقتصادية والسياسية بين الدول[2].

ختامًا لما تم عرضه من تعريفات لمفهوم التكامل الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به، يتضح أن الوصول إلى تعريف موحد للتكامل الاقتصادي أمر صعب بسبب تنوع التعريفات واختلافها، ومع ذلك يمكن صياغة تعريف شامل يجمع العناصر المشتركة بين هذه التعريفات؛ حيث يُعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية إرادية تشترك فيها دولتان أو أكثر بهدف إزالة جميع الحواجز والقيود التي تعيق المعاملات التجارية وحركة عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء[3].

يتطلب هذا التعريف أيضًا تنسيقًا وتوحيدًا للسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، إلى جانب وضع نظام لتقسيم العمل بينها بهدف تعزيز الإنتاجية وزيادة الكفاءة الاقتصادية؛ في هذا السياق يتم التأكيد على ضرورة توفير فرص متكافئة لكل دولة عضو لضمان تحقيق فوائد مشتركة من

---

[1]- أحمد عيد الرحيم الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، **مجلة جسر التنمية**، مج08، ع81، الأردن، 2009، ص02-23.

[2]- عياد محمد سمير، المرجع السابق، ص22.

[3]- أحمد عبد الرحيم الكواز، المرجع السابق، ص02-23.

التكامل؛ من خلال هذا التعريف يُشدد على أن التكامل الاقتصادي ليس مجرد تقارب في العلاقات الاقتصادية، بل هو عملية تتطلب تكاتف الدول لتحقيق هدف مشترك يتمثل في تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية على مستوى الإقليم أو المجموعة المعنية.

2.1. أشكال التكامل الاقتصادي:

لا يتحقق التكامل الاقتصادي الإقليمي دفعة واحدة أو بصورة شاملة وكاملة، بل يتم على مراحل متدرجة وبشكل تصاعدي من مرحلة إلى أخرى؛ وقد سعى بعض الباحثين إلى وضع نموذج عام للتكامل الاقتصادي، من بينهم "بيلا بلانسا" الذي اقترح خمس مراحل أساسية للتكامل الاقتصادي، وهي:

أ- منطقة التجارة الحرة:

تُمثل منطقة التجارة الحرة إحدى صور التكامل الاقتصادي، وتهدف إلى إلغاء القيود الجمركية على التجارة والسلع بين الدول الأعضاء، مما يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي؛ في هذه المناطق تُلغى التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، مما يعزز التجارة البينية ويوفر فرصًا اقتصادية مشتركة. ومع ذلك تظل كل دولة عضو محتفظة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء، مما يعني أن العلاقات الاقتصادية مع الأطراف غير الأعضاء قد تبقى متفاوتة تقتصر منطقة التجارة الحرة أحيانًا على بعض المنتجات دون غيرها، حيث يتم تحديد السلع والخدمات التي تشملها الإعفاءات الجمركية بناءً على اتفاقيات خاصة بين الدول الأعضاء[1].

من المهم الإشارة إلى أن هذه المناطق غالبًا ما تفتقر إلى ترتيبات خاصة لتنظيم وتوحيد حركة الأشخاص ورؤوس الأموال، كما أنها لا تشمل تنسيقًا عميقًا في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية بين الدول الأعضاء[2]. ومن الأمثلة البارزة على مناطق التجارة الحرة "منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" (النافتا)، التي ضمت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك حيث

[1]- بيلا بلانسا، المرجع السابق، ص10.

[2]- محسن الندوي، التكامل الاقتصادي العربي: المسار والتحديات، **مجلة المستقبل العربي**، مج44، ع507، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص69-88.

ساعدت هذه الاتفاقية على زيادة التبادل التجاري بين الدول الثلاث وتعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي، لكنها لم تشمل تنسيقًا عميقًا في السياسات الاقتصادية الأخرى أو تسهيلات في انتقال الأفراد ورؤوس الأموال[1].

ب- الاتحاد الجمركي:

يُعد الاتحاد الجمركي مرحلة أكثر تقدمًا من منطقة التجارة الحرة، حيث يشمل توحيد التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى بعد إزالة جميع القيود على التجارة البينية، يمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع نقاط رئيسية:[2]

- توحيد القانون الجمركي والتعريفة الجمركية، مما يعني أن الدول الأعضاء تتبنى نظامًا موحدًا للقوانين والرسوم الجمركية، بهدف تسهيل التجارة الداخلية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين بعضها البعض.
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء وتهدف إلى تسهيل التجارة بين هذه الدول من خلال ضمان عدم فرض رسوم أو قيود إضافية على حركة السلع داخل السوق المشتركة.
- توحيد الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد، مما يعني أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي تتبع سياسة جمركية موحدة عند التعامل مع الدول غير الأعضاء، مما يساهم في تبسيط التجارة الخارجية ويعزز التفاهم في العلاقات التجارية بين الأعضاء وبقية دول العالم.
- توزيع إيرادات الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء يتم وفق نظام يتفق عليه بين الدول الأعضاء؛ وفقًا لهذا النظام يتم تحديد معادلة أو قاعدة لتوزيع العائدات الجمركية بشكل عادل بين الدول الأعضاء، هذه المعادلة تأخذ في اعتبارها عوامل مثل حجم التجارة لكل دولة واحتياجاتها الاقتصادية.

والهدف من هذا النظام هو ضمان توزيع عائدات الرسوم الجمركية بشكل منصف بما يتماشى مع المساهمات النسبية لكل دولة في التجارة المشتركة وحجم الاستيراد من الخارج، هذا التوزيع يساعد

---

[1]- سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، **مجلة الباحث**، ع06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص55-67.

[2]- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص64.

في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وضمان أن الفوائد الاقتصادية المتأتية من الرسوم الجمركية تُوزع بشكل يتفق عليه ويتناسب مع المصالح المشتركة.

فالاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة يتفقان في إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، لكنهما يختلفان في التعامل مع التعريفات الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء، ففي الاتحاد الجمركي تُفرض تعريفة جمركية موحدة على جميع الواردات القادمة من الخارج، مما يضمن سياسة تجارية متسقة بين الدول الأعضاء، أما في منطقة التجارة الحرة فتحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بتعريفاتها الجمركية الخاصة بها على الواردات من الدول غير الأعضاء، مما يؤدي إلى تفاوت في الرسوم الجمركية المطبقة ويتيح لكل دولة الحفاظ على سياساتها الجمركية الفردية[1].

ويتميز عن منطقة التجارة الحرة من حيث القيود المفروضة على الدول الأعضاء بشأن عقد أو تجديد الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء. في إطار الاتحاد الجمركي، يتعين على الدول الأعضاء الحصول على موافقة جماعية من باقي الأعضاء قبل توقيع أي اتفاقيات جديدة أو تجديد الاتفاقيات الحالية مع الدول الخارجية، هذه المتطلبات تهدف إلى تعزيز فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وضمان حماية المراكز التنافسية للدول الأعضاء من أي تأثيرات سلبية قد تنجم عن منح مزايا تفضيلية لدول غير الأعضاء. بالمقابل، في منطقة التجارة الحرة، يمكن لكل دولة عضو أن تتخذ قراراتها بشكل مستقل بشأن الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء دون الحاجة لموافقة باقي الأعضاء، مما قد يؤدي إلى تباين في شروط التجارة ويؤثر على التنسيق التجاري داخل المنطقة[2]. ومن الأمثلة على الاتحادات الجمركية التي تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية، اتحاد البنيلوكس الذي أُنشئ في عام 1947م بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.

ج- السوق المشتركة:

تُعد السوق المشتركة المرحلة الثالثة في عملية التكامل الاقتصادي، حيث تشترك مع الاتحاد الجمركي في بعض الخصائص، مثل إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسات

[1]- حسن عقيل عابد عقيل، **الاقتصاد الإقليمي والنظام الجديد للتجارة العالمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص21.
[2]- المرجع نفسه، ص23.

التجارية تجاه الدول غير الأعضاء، ولكنها تتجاوز الاتحاد الجمركي بتطبيق مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج، بما في ذلك العمالة ورأس المال، بين الدول الأعضاء، ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التكامل هو السوق الأوروبية المشتركة، التي اعتمدت مجموعة من الوسائل لتحقيق أهداف هذه المرحلة، على النحو التالي:[1]

- إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على الواردات والصادرات، أي إقامة منطقة تجارة حرة.
- وضع تعريفة جمركية موحدة وتوحيد السياسات التجارية، أي مرحلة الاتحاد الجمركي.
- إزالة جميع القيود على حرية تنقل العمال ورأس المال.
- إنشاء سياسة مشتركة في مجالات الزراعة والنقل.
- تأسيس نظام للمنافسة الحرة.
- إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي لتوفير رأس المال اللازم لدعم النشاط الاقتصادي، وصندوق المعونات الاجتماعية الأوروبي لزيادة فرص العمل.

د- الاتحاد الاقتصادي:

تعتبر الوحدة الاقتصادية مرحلة متقدمة من السوق المشتركة، حيث تهدف إلى دمج اقتصاديات الدول الأعضاء في كيان اقتصادي موحد بشكل أعمق. في هذه المرحلة، يتم دمج الموارد والعوامل الإنتاجية، سواء كانت مادية أو بشرية، وتوجيهها بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للاتحاد؛ تشمل السمات الرئيسية للوحدة الاقتصادية تكامل الموارد والعوامل الإنتاجية عبر الدول الأعضاء، حرية الانتقال الكامل للأفراد والعمل، تسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع، زيادة الإنتاجية وتنمية الاستثمارات، وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء، تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيق مستوى أعلى من التكامل، مما يعزز الإنتاجية، وييسر حركة الأفراد ورؤوس الأموال، ويعزز الاستثمارات المتبادلة والعمليات الاقتصادية الموحدة[2].

[1]- محمد غربي، المرجع السابق، ص32-33.

[2]- إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق، ص66.

هـ- التكامل الاقتصادي التام:

في الوحدة الاقتصادية، يتم دمج السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية للدول الأعضاء بشكل كامل، بحيث تُدار هذه السياسات كوحدة متكاملة. هذا يعني أن اقتصادات الدول الأعضاء تُعتبر كأنها اقتصاد واحد من حيث التنسيق واتخاذ القرارات الاقتصادية؛ يتم إنشاء سلطة عليا تتولى مسؤولية اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء، مما يضمن توحيد السياسات وإزالة التباين بين اقتصاديات الدول المختلفة، في هذه المرحلة تتنازل الدول الأعضاء عن جزء من سلطاتها التنفيذية لصالح هذه السلطة العليا، مما يسمح بتنسيق وتنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل متكامل.

على الرغم من أن هذا التكامل الاقتصادي يكون عميقاً وشاملاً، إلا أن الوحدة الاقتصادية لا تعني بالضرورة توحيداً سياسياً، بمعنى آخر يتم تحقيق تنسيق اقتصادي كبير بين الدول الأعضاء دون أن يتطلب الأمر تحقيق وحدة سياسية كاملة بين هذه الدول[1].

بصفة عامة، فإن النموذج الذي وضعه "بيلا بلانسا" قابل للنقاش، حيث أن التطبيق العملي على أرض الواقع لا يتم دائمًا وفقًا لهذا الترتيب المحدد، كما أن هذه المراحل لا تكون دائمًا مفصولة عن بعضها البعض عند التنفيذ.

2- المجال السياسي:

في مجال التكامل السياسي يُركز على تحقيق تكامل في السياسة الخارجية والدفاع والأمن بين الدول الأعضاء؛ حيث يُعد التكامل السياسي من أعمق وأصعب مراحل التكامل، ويهدف إلى نقل الولاء والسيادة وسلطة اتخاذ القرارات إلى مؤسسات مشتركة يتم إنشاؤها نتيجة للنجاحات التي تم تحقيقها في مجالات أخرى من التكامل، مثل الاقتصادية أو الاجتماعية[2].

تتسم هذه المرحلة بتعقيد كبير بسبب ارتباطها الوثيق بأبعاد السياسة العليا التي تمس مقومات الدولة القطرية وشخصيتها، بالإضافة إلى أدوارها الإقليمية والدولية. يتطلب التكامل السياسي توافقاً

---

[1]- محمد غربي، المرجع السابق، ص35.

[2]- محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وآفاق، **مجلة النهضة**، مج07، ع02، مصر، 2006، ص146-162.

عميقاً بين الدول الأعضاء حول مسائل حساسة تتعلق بالسيادة والسلطة، مما يجعله مرحلة تتسم بالحساسية والصعوبة في التنفيذ.

يُعتبر المجال السياسي من أعقد حلقات مسار التكامل، لأنه يتناول الجوانب الأساسية للدولة وأدوارها العالمية، ويحتاج إلى تنسيق متقدم وتفاهم كبير بين الدول المعنية[1].

ويعرّف "فليب جاكوب" التكامل السياسي على أنه: يشير إلى الشعور بالجماعية بين أفراد الشعب ضمن كيان سياسي واحد، مما يعني وجود روابط مشتركة تجعل الأفراد يشعرون بوجود ذاتية متميزة لهم. هذا الإحساس بالجماعية يعزز من وحدة الأفراد ويعمق انتماءهم إلى الكيان السياسي الذي ينتمون إليه[2].

من ناحيته يوضح "جوزيف ناي" أن التكامل السياسي يتضمن عدة مظاهر أساسية في سياق مفهوم الدولة الانتقالية. يشير ناي إلى أهمية وجود بناء مؤسساتي، حتى وإن كان في شكل ابتدائي، كشرط أساسي للتكامل. كما يشدد على ضرورة وجود اعتماد متبادل بين الكيانات السياسية في عملية تشكيل السياسات وصنع القرارات، وهو ما يعزز الشعور بالانتماء المتبادل والهوية المشتركة بين الأفراد[3].

وقد طرح "جوزيف ناي (Joseph Nye) "ثلاث نماذج للتكامل السياسي، والتي تهدف إلى فهم كيف يمكن للدول تحقيق تعاون وتكامل في المجالات السياسية:[4]

1.2. التكامل المؤسساتي:

يشير التكامل في السياسات إلى قدرة مجموعة من الدول على التنسيق والتعاون بشكل وثيق في صياغة وتنفيذ السياسات على المستويين الداخلي والخارجي، بحيث تبدو الأفعال التي تقوم بها هذه الدول كأنها ناتجة عن دولة واحدة متكاملة، يهدف هذا النوع من التكامل إلى تحقيق تناغم

---

[1]- حسين بوقارة، **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2017، ص30.

[2]- جيمس دورتي وروبيرت بالستغراف، المرجع السابق، ص272.

[3]- عياد محمد سمير، المرجع السابق، ص34.

[4]- المرجع نفسه، لمزيد من التفصيل أنظر:

- Joseph S.Nye, "Comparative Regional Integration Concepts and Organization", **Royal Intestitute of international affair**, 1994, Vol 37, No.21. jul 1968, P30.

وتوافق في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، مما يعزز من فعالية السياسات ويقلل من التباين والاختلافات التي قد تظهر في ظل السياسات المستقلة.

في هذا السياق، يتم التركيز على كيفية تنسيق السياسات الداخلية، مثل القوانين واللوائح الاقتصادية والاجتماعية، مع السياسات الخارجية مثل التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الدولية. يتطلب التكامل في السياسات وجود آليات مؤسسية قوية ومنسقة تمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات موحدة وتحقيق أهداف مشتركة، مما يعزز من قدرة المجموعة على التعامل بشكل فعال مع التحديات المشتركة وتحقيق استراتيجيات مشتركة.

بعبارة أخرى، التكامل في السياسات يعني توحيد الجهود والسياسات بين الدول الأعضاء بطريقة تحقق التناسق والتكامل في مواجهة القضايا الداخلية والخارجية، مما يجعل المجموعة تتصرف كوحدة متكاملة وتؤدي إلى تعزيز الاستقرار والفعالية على المستويين الإقليمي والدولي[1].

2.2. التكامل في السياسات:

التكامل في السياسات يشير إلى قدرة مجموعة من الدول على التنسيق والتعاون بشكل وثيق في صياغة وتنفيذ السياسات على المستويين الداخلي والخارجي، بحيث تبدو الأفعال التي تقوم بها هذه الدول كأنها ناتجة عن دولة واحدة متكاملة.

يهدف هذا النوع من التكامل إلى تحقيق تناغم وتوافق في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، مما يعزز من فعالية السياسات ويقلل من التباين والاختلافات التي قد تظهر في ظل السياسات المستقلة[2].

3.2. التكامل في المواقف:

التكامل في المواقف يشير إلى تنسيق المواقف السياسية والاجتماعية بين الدول الأعضاء بشأن قضايا محددة، بدلاً من تحقيق توافق شامل في جميع المجالات. من المهم عدم التعامل مع المواقف

[1]- محمد عاشور، أحمد علي سالم، المرجع السابق، ص158.

[2]- محمد بوعشبة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة المفاهيم والنظريات)**، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا، 1999، ص167.

ككل، إذ أنها ترتبط غالبًا بقضايا خاصة وأفراد معينين. يمكن تقييم دور وتأثير هذه المواقف عبر وسائل متعددة، مثل اللقاءات مع الشخصيات البارزة التي توفر رؤى حول التفاهمات بين القادة، وكذلك من خلال تصريحات القادة التي تعكس المواقف الرسمية. إضافة إلى ذلك، تساعد استقراءات الرأي العام في فهم كيفية استقبال المواطنين للمواقف المتبناة وكيفية تأثيرها على مسار التكامل[1].

[1]- عياد محمد سمير، المرجع السابق، ص34.

ثالثا: نماذج من التكامل الإقليمي

التكامل الإقليمي هو عملية تعاونية بين الدول تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي لتحقيق أهداف مشتركة. ويعد التكامل الإقليمي استراتيجية مهمة لتعزيز التنمية والاستقرار في مناطق معينة من العالم. هناك عدة نماذج للتكامل الإقليمي تختلف بحسب مستوى التعاون ونوعية الاتفاقيات الموقعة بين الدول الأعضاء[1]، ومن أبرز هذه النماذج:

1- الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو تجمع سياسي واقتصادي يتكون من 27 دولة عضو في القارة الأوروبية، يهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل بين دوله في مجالات متعددة مثل الاقتصاد، السياسة، والأمن. بدأ الاتحاد الأوروبي كمجموعة منظمات اقتصادية في عام 1951م مع إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وتطور تدريجياً ليصبح الاتحاد الأوروبي عبر عدة مراحل وتعديلات على المعاهدات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي المرجعية الرئيسية بالنسبة الإقليمية ويستحل ذلك لعدة أسباب:[2]

- يكتسب الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة نظرًا لحجمه الواسع ككتلة اقتصادية، ففي بداية القرن الحادي والعشرين كان الاتحاد يضم حوالي 375 مليون مستهلك، ومع توسع الاتحاد ارتفع عدد المستهلكين ليصبح أكثر من 450 مليون، مما يعزز من دوره البارز في الاقتصاد العالمي.
- نظرًا لدرجة الاندماج العالية في الاتحاد الأوروبي، فإن المبادلات التجارية داخل المنطقة المتكاملة تشكل حوالي 70% من إجمالي التجارة الكلية للاتحاد، مما يبرز مدى تكامل الاقتصاديات بين الدول الأعضاء.
- نظرًا لطموحات الاتحاد الأوروبي، تم تصميم الاندماج التجاري والاقتصادي ليكون الخطوة الأولى نحو إنشاء كيان سياسي واستراتيجي شامل.

---

[1]- أمير نجم عبود، التكامل الإقليمي الإفريقي: دراسة تحليلية في متطلباته ومحدداته، **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة**، ع60، 2021، ص273-302.

[2]- مرزوق سعيدة، **اندماج الاقتصاديات المغاربية في عصر اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص161.

- بفضل حجم علاقاته الاقتصادية مع بقية العالم، يشكل الاتحاد الأوروبي أكثر من 40% من حجم التجارة العالمية، هذه النسبة تعكس قوة الاتحاد كفاعل اقتصادي رئيسي على الساحة الدولية، حيث يشمل حجم التجارة العالمية عبر الاتحاد الأوروبي تجارة السلع والخدمات بين دوله الأعضاء وبقية دول العالم. تُظهر هذه النسبة مدى تأثير الاتحاد الأوروبي في الأسواق العالمية ودوره كمركز رئيسي للتجارة والاستثمار، مما يعزز من موقعه الاستراتيجي والاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي[1].

1.1. نشأة الاتحاد الأوربي:

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الدول الأوروبية قد خرجت من الحرب منهكة، تعاني من التمزقات والفوارق الاجتماعية والاقتصاد المدمر، وكانت ترغب في التكتل والتعاون عبر المؤسسات التقنية والاقتصادية لتحقيق السلام واستعادة الاستقرار، هذا ما دفع وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" إلى اقتراح تشكيل مجموعة أوروبية للحديد والفحم كوسيلة لمنع المزيد من الصراعات بين فرنسا وألمانيا، ففي إعلانه الذي أطلق المشروع أكد أن أي حرب بين البلدين أصبحت غير واردة ومستحيلة عمليًا، حيث وافقت على هذا المقترح ست دول أوروبية هي: ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ، بهدف تنظيم الإنتاج الصناعي تحت سلطة مركزية؛ تم تجسيد هذا الاقتراح بتوقيع معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1951م، والتي كانت من أبرز مبادئها إزالة العقبات والحدود أمام تجارة الحديد والفحم بين الدول الموقعة؛ وبعد نجاح هذه المجموعة، توسع التكامل ليشمل السوق المشتركة من خلال تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957م بموجب معاهدة روما، ما شكّل انطلاقة فعلية للاتحاد الأوروبي نحو الريادة[2].

[1]- مرزوق سعيدة، المرجع السابق، ص162-163.

[2]- جون بيندر وساتيمون اشرود، **الاتحاد الأوروبي**، ترجمة: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص11.

2.1. مراحل التكامل الأوروبي:

اعتمدت الجماعة الأوروبية الأسلوب المرحلي في بناء التكامل حتى وصلت إلى الوضع الحالي. ويمكن التمييز بين المراحل التالية:

أ- المرحلة الأولى: إقامة اتحاد جمركي:

كانت هذه المرحلة الانتقالية تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء عدة عوائق تجارية؛ شملت الأهداف الرئيسية إزالة الرسوم الجمركية، الحصص، والأقساط، فضلاً عن فروق مصاريف النقل والضرائب التمييزية، بالإضافة إلى التخلص من قيود معدلات الصرف التي كانت تعيق التبادل التجاري. حددت المعاهدة مدة المرحلة الانتقالية بـ 12 سنة مع إمكانية التمديد إلى 15 سنة إذا لزم الأمر، ومع ذلك تمكنت الدول الأعضاء من إنجاز المرحلة قبل انتهاء المدة المحددة، مما سمح بإقامة الاتحاد الجمركي في عام 1967م، في نفس الوقت وبموجب معاهدة روما، تم تأسيس السياسة الزراعية المشتركة في عام 1962م، والتي كانت تهدف إلى تنظيم القطاع الزراعي بشكل مشترك لضمان الاستقرار والإنتاجية وتعزيز التكامل الزراعي بين الدول الأعضاء[1].

ب- المرحلة الثانية: إقامة السوق المشتركة:

شملت هذه المرحلة جهودًا كبيرة لاستكمال السياسات المشتركة التي نصت عليها معاهدة روما، والتي أسست لبنية تحتية اقتصادية متكاملة؛ تم العمل تدريجيًا على استبدال السياسات الوطنية بالسياسات الجماعية، مما أدى إلى إنشاء سياسة اقتصادية عامة تهدف إلى تنسيق الأنشطة الاقتصادية على مستوى الاتحاد؛ ركزت المرحلة على إزالة كافة الفوارق الضريبية والجمركية بين الدول الأعضاء، مما سمح للأفراد والمنتجات بالتحرك بحرية ودون عوائق بين الدول. كما شملت المبادرات

[1]- محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسية لاتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص139.

التقدم نحو وحدة نقدية، حيث بدأ التنسيق في السياسات النقدية وتطوير بنية تحتية اقتصادية تؤدي إلى إنشاء عملة أوروبية موحدة[1].

في إطار تحقيق هذا التكامل النقدي، تطلب الأمر أيضاً إقامة اتحاد سياسي من خلال بناء مؤسسات سياسية إلى جانب المؤسسات الاقتصادية؛ وقد تحقق تقدم ملحوظ في هذا الاتجاه بإطلاق النظام النقدي الأوروبي في عام 1979م، وهو يعد خطوة أساسية نحو تحقيق وحدة نقدية فعلية وتعميق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء[2]، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء تعاون في شؤون السياسة الخارجية من خلال التنظيم المعروف بالتعاون السياسي الأوروبي (EPC)، الذي ساعد في بناء سياسة خارجية متسقة، كما شهدت هذه الفترة توسع الجماعة الأوروبية بانضمام الدنمارك وبريطانيا وإيرلندا في عام 1973م، ثم اليونان في عام 1981م، وإسبانيا والبرتغال في عام 1986م[3].

ج- المرحلة الثالثة: إقامة السوق الأوروبية الموحدة:

في مرحلة إقامة السوق الأوروبية الموحدة، برزت الحاجة الملحة لوضع برنامج شامل لإزالة الحواجز غير الجمركية، وذلك بعد أن شهدت الجماعة الأوروبية فترة من الجمود؛ لاقت هذه المبادرة تأييداً واسعاً من الدول الأعضاء، مما دفع المفوضية الأوروبية في عام 1985م إلى نشر وثيقة بيضاء توضح إستراتيجية إزالة العراقيل التي تعيق حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، شملت الوثيقة حوالي 300 مقترح تهدف إلى تحقيق السوق الداخلية الموحدة قبل نهاية عام 1992م.

رغم أن معاهدة روما كانت قد نصت على إزالة الحواجز الجمركية، فإن عملية التشريع تعرضت لعقبات بسبب ضرورة التصويت بالإجماع، مما عرقل سرعة تنفيذ القرارات، في ضوء ذلك تم استبدال مبدأ التصويت بالإجماع بمبدأ الأغلبية، مما ساعد على تسريع الإجراءات التشريعية وتحقيق أهداف التكامل؛ نجحت السوق الأوروبية الموحدة بشكل كبير، وخصوصاً في النصف الثاني من الثمانينات، حيث شهدت الجماعة الأوروبية انتعاشاً اقتصادياً ملحوظاً. هذا النجاح يعكس فعالية

[1]- محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص139-140.

[2]- المرجع نفسه، ص143.

[3]- جون بيندر وسايمون اشرود، المرجع السابق، ص27.

السياسات والمبادرات التي تم تنفيذها لتعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق حرية الحركة بين الدول الأعضاء[1].

د- المرحلة الرابعة: إقامة الاتحاد الأوروبي:

شكل نجاح السوق الأوروبية الموحدة والأحداث الكبرى في عام 1989، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وتوحيد ألمانيا، نقطة تحول هامة في مسار التكامل الأوروبي؛ وفي هذه المرحلة تم التوقيع على اتفاقية ماستريخت في عام 1992م التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1993م بهدف تعزيز الاتحاد الاقتصادي والسياسي؛ كما استهدفت اتفاقية ماستريخت بناء أوروبا موحدة وتحقيق وحدة نقدية بحلول 01 يناير 1999م، والتي أطلق عليها اسم "اليورو". بدأ التداول باليورو رسمياً في عام 2002م، كما قدمت معاهدة ماستريخت سياسات وأشكال جديدة للتعاون في مجالات السياسة الخارجية والأمن الداخلي والعدالة[2].

وفي عام 1995م توسعت العائلة الأوروبية بانضمام النمسا وفنلندا والسويد، مما عزز من تأثير الاتحاد الأوروبي على المستوى الإقليمي، ثم مع معاهدة أمستردام التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1999م، اتخذ المجتمع الأوروبي خطوات هامة إضافية نحو التكامل؛ شملت المعاهدة إدراج فصول جديدة حول المواطنة والحقوق الأساسية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين قوات الشرطة في مجالات العدل والدفاع. كما سعت إلى تسهيل زيادة التعاون بين مجموعات صغيرة من الدول الأعضاء. وبين عامي 2002م و2004م انضمت دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي، منها المجر، بولندا، جمهورية التشيك، إستونيا، لاتفيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، مالطا، وجنوب قبرص؛ وفي عام 2007م انضمت رومانيا وبلغاريا ليصل عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة حتى عام 2014م، مع آخر توسع بانضمام كرواتيا في عام 2013م[3].

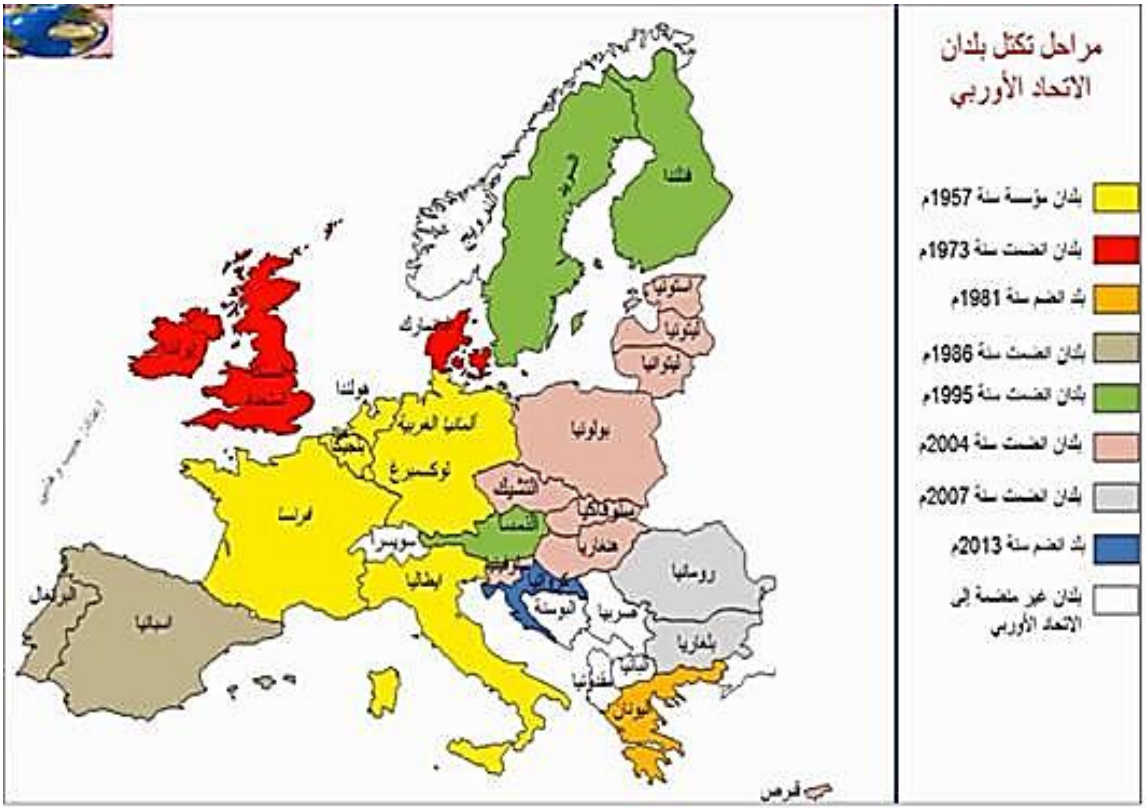
---

[1]- جون بيندر وسايمون اشرود، المرجع السابق، ص66.

[2]- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، ط4، القاهرة، مصر، 1998، ص91.

[3]- مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول، عرض لبعض التجارب، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مج16، ع45، 2009، ص35-54.

صورة رقم (01): خريطة الدول المنظمة للاتحاد الأوروبي.



Source : https://www.google.com/search?biw2019

تُعد معاهدة لشبونة التي أُقرت في عام 2007م أحدث تطور في مسار الاتحاد الأوروبي، وتهدف المعاهدة إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد وتحسين عملية صنع القرار، لتكون بديلاً عن الدستور الأوروبي الذي رفضته كل من فرنسا وهولندا في استفتاء شعبي[1].

وأهم ما تضمنته معاهدة لشبونة:[2]

– منح حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء: تعززت سلطات البرلمانات الوطنية من خلال "مبدأ التمييز" (Principle of Subsidiarity)، الذي يمنح البرلمانات الوطنية دوراً أكبر في مراقبة القرارات الأوروبية وضمان عدم التدخل في المسائل التي يمكن للدول الأعضاء التعامل معها بشكل أفضل.

[1]– جون بيندر وسايمون اشرود، المرجع السابق، ص38-39.

[2]– خالد بن محمد القاسمي، **آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000، ص84.

– إرساء سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والانحباس الحراري: تم إدراج سياسات مشتركة جديدة تتعلق بالطاقة والوقود، بالإضافة إلى القضايا البيئية المتعلقة بالانحباس الحراري. هذا يعكس التزام الاتحاد الأوروبي بمواجهة التحديات البيئية وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد.

– توسيع صلاحيات منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي: أعطت معاهدة لشبونة منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، الذي يُعرف أيضاً بالممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، صلاحيات أوسع. أصبح هذا المنسق مسؤولاً عن تنسيق السياسة الخارجية للاتحاد وتعزيز دوره على الساحة الدولية.

– تغيير نظام الرئاسة في الاتحاد الأوروبي: تم إدخال نظام جديد للرئاسة حيث تتولى دولة أوروبية رئاسة الاتحاد لمدة سنتين ونصف السنة، بدلاً من نظام الرئاسة المتناوبة الذي كان يستمر نصف عام. هذا التغيير يهدف إلى تقديم استقرار واستمرارية أكبر في قيادة الاتحاد.

تعتبر معاهدة لشبونة خطوة هامة نحو تعزيز فعالية وكفاءة الاتحاد الأوروبي، من خلال تحسين عمل مؤسساته وتحديث عملياته الداخلية لمواكبة التحديات الحالية والمتوقعة[1].

2– منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا–NAFTA):

منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) هي تكتل تجاري ثلاثي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهما من البلدان الصناعية الكبرى، بالإضافة إلى المكسيك التي تُعتبر من البلدان النامية؛ تُعد "النافتا" أكبر تجمع تجاري في العالم، حيث تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري بين هذه الدول وتقوية اقتصاداتها.

1.2. نشأة النافتا:

بدأت فكرة تأسيس النافتا في عهد الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب"، حيث كان الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة دافعاً رئيسياً للبحث عن حلول للخروج من الأزمة؛ حيث رأى الرئيس بوش أن تشجيع التجارة الدولية يمكن أن يكون المحرك الأساسي للنمو والانتعاش الاقتصادي، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وزيادة الاستثمارات.

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرارة، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص436.

2.2. خطوات التأسيس:[1]

أ- التفكير في إنشاء الاتفاقية: بناءًا على هذه الرؤية، بدأت الولايات المتحدة في التفكير بإنشاء اتفاقية للتجارة الحرة مع كندا والمكسيك؛ جاءت هذه الفكرة في إطار جهود تعزيز التعاون التجاري بين هذه الدول، وذلك بالنظر إلى الفوائد الاقتصادية المحتملة من تحرير التجارة.

ب- بدء المفاوضات: بدأت حكومة المكسيك والولايات المتحدة في الدخول بمفاوضات مكثفة للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة. انضمت كندا إلى هذه المفاوضات في عام 1991م، بعد أن أدركت الفوائد الاقتصادية والتجارية التي يمكن أن تحصل عليها من هذا التكتل.

ج- التوقيع والتنفيذ: في عام 1992م، تم التوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الثلاث، ووقعت على اتفاقية النافتا. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1994م، لتبدأ بعدها حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي والتجاري بين هذه الدول.

3.2. أهمية النافتا:

شكلت النافتا تحولاً كبيراً في العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، حيث ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحرير التجارة وزيادة الاستثمارات المتبادلة. كما لعبت دوراً هاماً في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق مستويات أعلى من التعاون بين الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك[2].

صورة رقم (02): خريطة التكتل الاقتصادي للنافتا.



Source: https://ar.wikipedia.org/wik

[1]- بلحسين فاطمة الزهراء، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا، **مجلة التكامل الاقتصادي**، ع03، 2014، ص41.

[2]- المرجع نفسه، ص41.

4.2. بعض مقومات ومؤشرات تكتل النافتا:

تُعد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) أكبر منطقة تجارة حرة على مستوى العالم، حيث تمتد على مساحة شاسعة تُقدر بحوالي 21,578,137 كيلومتر مربع. عند إنشائها بلغ حجم الاقتصاد في هذه المنطقة حوالي 07 تريليونات دولار، في حين كان عدد السكان الذين يمثلون قاعدة كبيرة من المنتجين والمستهلكين حوالي 400 مليون نسمة.

ففي عام 1991م وصل الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في النافتا إلى نحو 670 مليار دولار، بينما بلغ حجم التجارة الخارجية بينهم حوالي 1017 مليار دولار. فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الرئيسية في هذه الاتفاقية، تتمتع بإمكانات ضخمة تشمل تكنولوجيا متقدمة وصناعات متطورة وثروات طبيعية وفيرة، بالإضافة إلى قدرات مالية هائلة، مما جعلها محركاً أساسياً في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء[1].

وإذا أمعنا النظر في أهداف هذا التجمع، نجد أنها تتقارب بشكل كبير مع أهداف الاتحاد الأوروبي. فكلاهما يسعى إلى تحقيق اقتصاد قوي ومتكامل للدول الأعضاء، مع التركيز على تعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول في الساحة الدولية، خاصة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي[2].

اتبعت الدول الأعضاء في اتفاقية "النافتا" عدة أساليب لتحرير التجارة ضمن إطار هذا التكتل، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي بينها ومن بين هذه الأساليب:

– **إزالة التعريفة الجمركية:** تم الاتفاق على إزالة التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء إما دفعة واحدة أو بشكل تدريجي على مدى فترة زمنية محددة، تمتد في بعض الحالات إلى 15 عاماً، وذلك بهدف تسهيل حركة السلع بين هذه الدول.

---

[1]– فلاح خلف الربيعي، **التكتلات الاقتصادية في الدول النامية**، الحوار المتمدن، على الموقع الإلكتروني: www.m.ahewar.org.

[2]– أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص73.

– **إزالة القيود على الاستثمار**: تم إزالة القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول الأعضاء، بحيث يتمتع المستثمرون من الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك بنفس المعاملة، مما يشجع على تدفق الاستثمارات ويعزز النمو الاقتصادي المشترك.

– **معاملة متساوية لموردي الخدمات والمختصين**: تم منح موردي الخدمات والمختصين من الدول الثلاث معاملة متساوية، مع تبسيط منح التراخيص للمختصين للعمل في أي من الدول الأعضاء، مما يعزز التكامل في قطاع الخدمات ويوفر فرصاً متساوية للأعمال والمهن المختلفة.

– **حماية حقوق الملكية الفكرية**: شملت الاتفاقية حماية شاملة لحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الإنتاج الأدبي، التسجيلات الصوتية، وبرامج الكمبيوتر؛ تهدف هذه الحماية إلى تشجيع الابتكار والإبداع بين الدول الأعضاء وضمان حماية حقوق المبدعين والمخترعين. هذه الأساليب تعكس التزام الدول الأعضاء في "النافتا" بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، وتوفير بيئة تجارية واستثمارية متكاملة ومحمية[1].

5.2. التجارة بين الدول الأعضاء في النافتا:

إليك عرض لأهم مؤشرات التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا):

أ– التجارة الأمريكية مع كندا:

شهدت التجارة بين الولايات المتحدة وكندا توسعاً ملحوظاً في العقد الأول من تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة، حيث زادت صادرات الولايات المتحدة إلى كندا من 100.4 مليار دولار في عام 1993م إلى 178.9 مليار دولار في عام 2000م[2].

وفي عام 2015م واصلت الصادرات الأمريكية إلى كندا نموها لتصل إلى 312.8 مليار دولار، ومع ذلك، شهدت انخفاضاً في عام 2016م لتصل إلى 266.8 مليار دولار. أما واردات

[1]– أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص74.

[2]– محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص580-581.

الولايات المتحدة من كندا، فقد ارتفعت من 111.2 مليار دولار في عام 1993م إلى 349.3 مليار دولار في عام 2014م، قبل أن تنخفض إلى 278.1 مليار دولار في عام 2016م[1].

ب- التجارة الأمريكية مع المكسيك:

تُعتبر المكسيك أحد الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة في تجارة السلع. وقد شهدت الصادرات الأمريكية إلى المكسيك نمواً سريعاً منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، حيث ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك عام 1993م من 41.6 مليار دولار إلى 240.3 مليار دولار في عام 2014م؛ ومع ذلك انخفضت الصادرات قليلاً في عام 2016م لتصل إلى 231.0 مليار دولار. أما واردات الولايات المتحدة من المكسيك، فقد زادت من 39.9 مليار دولار في عام 1993م إلى 294.2 مليار دولار في عام 2016م[2].

توضح هذه المؤشرات النمو الكبير في حجم التجارة بين الولايات المتحدة وشركائها في اتفاقية "النافتا"، رغم بعض التذبذبات في الأرقام، مما يعكس تأثير الاتفاقية في تعزيز التبادل التجاري وزيادة الروابط الاقتصادية بين هذه الدول.

جدول رقم (01): يوضح تجارة سلع الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك.

السنة	كندا		المكسيك	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
1993	100.4	111.2	41.6	39.6
1994	114.4	128.4	50.8	49.9
1995	127.2	144.4	46.3	62.1
1996	134.2	155.9	56.8	74.3
1997	151.8	167.2	71.4	85.9
1998	156.6	173.3	78.8	94.6
1999	166.6	198.7	86.9	109.7
2000	178.9	230.8	111.3	135.9

[1]- محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص581.

[2]- M.angeles Villarreal and F.Fergusson, Op.Cit, p35-37.

131.3	101.3	216.3	163.4	2001
134.6	97.5	209.1	160.9	2002
138.1	97.4	221.1	169.9	2003
155.9	110.7	256.4	189.9	2004
170.1	120.2	290.4	211.9	2005
198.3	133.7	302.4	230.7	2006
210.7	135.9	317.1	248.9	2007
215.9	151.2	339.9	261.1	2008
167.7	128.9	226.2	204.7	2009
230.0	163.7	277.6	249.3	2010
262.1	198.3	315.3	281.3	2011
277.6	215.9	324.3	292.7	2012
280.6	226.0	332.5	300.8	2013
295.7	240.3	349.3	312.8	2014
296.4	235.7	296.2	280.6	2015
294.2	231.0	278.1	266.8	2016

Source: Mangeles Villarreal and F. **Fergusson, The North American Free Trade Agreement (NAFTA)**, Congressional Research Service, raport, May 2017,p34.

فيما يتعلق بتجارة الخدمات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، شهدت هذه العلاقات التجارية نمواً ملحوظاً وازدهاراً كبيراً. فقد ارتفعت قيمة تجارة الخدمات من 17 مليار دولار في عام 1993م إلى ذروة بلغت 62.9 مليار دولار في عام 2013م، ورغم ذلك شهدت انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى 56 مليار دولار في عام 2015م. كما زادت واردات الولايات المتحدة من الخدمات الكندية بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت من 9.1 مليار دولار في عام 1993م إلى 27.4 مليار دولار في عام 2015م. وكان الميزان التجاري في هذا المجال لصالح الولايات المتحدة، مسجلاً فائضاً قدره 27.4 مليار دولار في عام 2015م[1].

[1]- M.angeles Villarreal and F.Fergusson, Op.Cit, p35-37.

وفيما يخص تجارة الخدمات بين الولايات المتحدة والمكسيك، فقد شهدت هي الأخرى نمواً بارزاً. ارتفعت صادرات الخدمات الأمريكية إلى المكسيك من 10.4 مليار دولار في عام 1993م، إلى 31.5 مليار دولار في عام 2015م، مما يعكس تزايد التكامل الاقتصادي بين البلدين. أما واردات الولايات المتحدة من الخدمات المكسيكية، فقد بلغت 21.9 مليار دولار في عام 2015م، مما يبرز أهمية هذا الشريك التجاري للولايات المتحدة في قطاع الخدمات[1].

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي، بلغت استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2015م حوالي 352,928 مليون دولار. في المقابل، وصل متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من كندا إلى الولايات المتحدة إلى 268,972 مليون دولار في نفس العام. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في المكسيك، فقد بلغ 92,812 مليون دولار في 2015م، بينما قدرت الاستثمارات المكسيكية في الولايات المتحدة بحوالي 16,597 مليون دولار[2].

3- رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN):

1.3. نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا:

تم تأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في عام 1967م من قبل خمس دول مؤسِسة هي إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، وسنغافورة، ومع مرور الوقت توسعت العضوية لتشمل بروناي، فيتنام، ميانمار، ولاوس، مما عزز مكانة الرابطة ككتلة إقليمية هامة؛ ظهرت هذه الرابطة في سياق استراتيجي حساس تزامن مع فترة الحرب الباردة، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء المد الشيوعي المتنامي في المنطقة، الذي شكل تهديدًا مباشرًا لمصالحها. وكانت المنطقة قد شهدت تطورات جيوسياسية هامة، من أبرزها انسحاب فرنسا من الهند الصينية وانتصار فيتنام ما أدى إلى زيادة التوترات الإقليمية[3].

---

[1]- M.angeles Villarreal and F.Fergusson, Op.Cit, p35-37.

[2]- Ibid, p35-37.

[3]- حنان هامل، آليات تحقيق التنمية المستدامة في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع01، جامعة قالمة، الجزائر، 2013، ص23-48.

في ظل هذه الظروف أدركت القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، الحاجة إلى إنشاء آلية أمنية فعالة في جنوب شرق آسيا؛ كان الهدف الرئيسي من هذه الآلية هو احتواء النفوذ الشيوعي ومنعه من الانتشار في المنطقة، ولتحقيق ذلك دعمت الولايات المتحدة تشكيل رابطة آسيان كمحور للتعاون الأمني والاقتصادي بين الدول الأعضاء، مع التركيز على تعزيز اقتصاداتها عبر الاستثمارات والتعاون الاقتصادي، بهدف إضعاف النفوذ الياباني المتزايد وتحقيق توازن قوى إقليمي يخدم مصالحها الاستراتيجية؛ ومن خلال هذه الرابطة، تم تنظيم صفوف الدول الحليفة في جنوب شرق آسيا، وتعزيز التعاون بينها لمواجهة التحديات المشتركة مما جعل آسيان لاعبًا رئيسيًا في صياغة الترتيبات الأمنية والاقتصادية في منطقة آسيا والباسيفيك[1].

تطورت رابطة الآسيان لتصبح منظمة تعاون تجاري واقتصادي من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة في عام 1991م، حيث تم إزالة الحواجز الجمركية تدريجياً على مدى فترة انتقالية تمتد إلى 15 سنة، وبدأ تنفيذها في عام 1994م. وفي عام 1997م، تم تأسيس نظام للتجارة المعروف باسم (PTA)[2].

بعد الأزمات الاقتصادية التي شهدتها رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والتي أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة بين الدول الأعضاء، أدركت هذه الدول ضرورة تعزيز التكامل والتعاون المالي والاقتصادي فيما بينها. نتيجة لهذه التحديات انعقدت القمة السادسة للرابطة في الفترة من 15 إلى 16 ديسمبر 1998م في فيتنام، حيث تم التركيز على وضع استراتيجيات مشتركة لإنعاش اقتصادات الدول الأعضاء. خلال هذه القمة تم الاتفاق على وضع خطة متوسطة المدى للمرحلة الممتدة من 1999م إلى 2004م، تهدف إلى تنشيط أسواق المال وتعزيز التعاون المالي بين الدول الأعضاء.

---

[1]- علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، **مجلة إنسانيات**، ع08، 1999، ص68.

[2]- خليفي علي، رميدي عبد الوهاب، "رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)، نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع06، 2009، ص83.

تضمنت الخطة مجموعة من الإجراءات المحورية، منها تحسين بيئة الاستثمار، تعزيز السيولة في أسواق المال، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجال السياسات النقدية والمالية. وفي 29 نوفمبر 2004م أبرمت الصين اتفاقية مع الدول الأعضاء في آسيان لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، والتي تعد من أكبر الأسواق في العالم حيث تشمل أكثر من 1.8 مليار نسمة. هذا الاتفاق لم يكن مجرد خطوة نحو تحرير التجارة، بل كان أيضًا جزءًا من جهود أوسع لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، وخلق فرص جديدة للتجارة والاستثمار، وتقوية الروابط الاقتصادية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا. المنطقة الحرة الجديدة فتحت الباب أمام تدفق السلع والخدمات عبر الحدود بتعريفات منخفضة أو معدومة، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة في الدول المشاركة[1].

2.3. أهداف الآسيان:

تهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تشمل ما يلي:[2]

– تعزيز وتسريع النمو الاقتصادي، وتكريس التقدم الاجتماعي، ودعم التنمية الثقافية في منطقة جنوب شرق آسيا، من خلال تضافر الجهود والعمل المشترك الذي يرتكز على مبادئ التعاون، التكافؤ، والشراكة الفعالة، وذلك بهدف إرساء أسس مجتمع مزدهر ومستدام تسوده أجواء السلام والازدهار.

– تعميق التآزر بفاعلية أكبر في استغلال الأنشطة الزراعية والصناعية، وتوسيع مجالات التجارة على نطاق أوسع، بما يشمل دراسة وتحليل قضايا التجارة السلعية الدولية، وتعزيز وتطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات لتحقيق تكامل أفضل.

– تعزيز الدراسات المتعلقة بإقليم جنوب شرق آسيا.

– إقامة علاقات وثيقة ومثمرة مع المؤسسات الدولية والإقليمية التي تشترك في الأهداف والتوجهات، من خلال بناء شراكات استراتيجية تعزز التعاون المتبادل، تهدف هذه العلاقات إلى تبادل المعرفة

[1]– خليفي علي، رميدي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص83.

[2]– المرجع نفسه، ص84.

والخبرات، والتنسيق في تنفيذ المشاريع المشتركة، وتطوير سياسات وبرامج تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما تسعى هذه العلاقات إلى تحقيق توافق في الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية، مما يسهم في تعزيز استقرار المنطقة وازدهارها؛ بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الشراكات إلى الاستفادة من الموارد المشتركة، وتعزيز القدرة التنافسية في مواجهة التحديات العالمية، بما يدعم المصالح المشتركة لجميع الأطراف المشاركة .

– تعزيز السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة والتصدي لتأثيرات القوى الكبرى وتجنب الصراعات بينها، مع التأكيد على ضرورة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

3.3. واقع وحجم الاستثمار الأجنبي داخل المجموعة:

في عام 2015م وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) إلى 120 مليون دولار، وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول الأعضاء الناشئة مثل كمبوديا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، وفيتنام ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت 174 مليون دولار؛ وكنتيجة لذلك ارتفعت حصة هذه الدول من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الآسيان عام 2014م من 10% في إلى 14% في عام 2015م، مما يعكس اهتمام المستثمرين المتزايد بهذه الأسواق الصاعدة.

تعتبر الآسيان الوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر من جمهورية كوريا الجنوبية، حيث يُقدّر أن حوالي 16% من إجمالي الاستثمارات الكورية الخارجية قد تم توجيهها إلى دول الآسيان؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 40% من الاستثمارات الكورية الموجهة إلى قارة آسيا بين عامي 2010م و2015م كانت موجهة إلى دول الآسيان، مما يبرز الأهمية الكبيرة لهذه المنطقة في الاستراتيجية الاستثمارية لكوريا الجنوبية[1].

وبالإضافة إلى ذلك، سجلت كوريا الجنوبية مخزوناً من الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة حوالي 41 مليار دولار في عام 2015م مع ثلاث دول أعضاء رئيسية في الآسيان، وهي فيتنام، سنغافورة،

[1]- Foreign Direct Investment and MSME Linkages, **ASEAN Investment Report 2016**, Jakarta , ASEAN Secretariat, September 2016, p05.

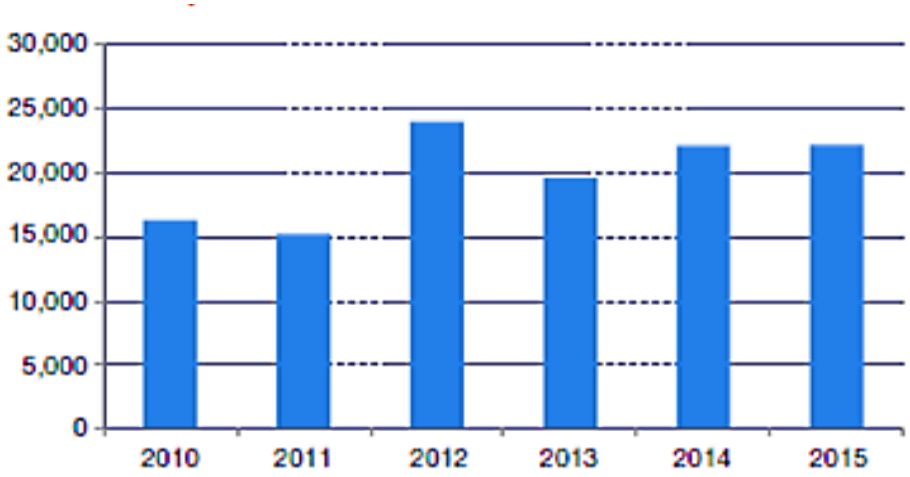
وإندونيسيا. يمثل هذا الرقم جزءًا كبيرًا من إجمالي الاستثمارات الكورية في المنطقة، ويعكس العلاقات الاقتصادية القوية والمتنامية بين كوريا الجنوبية وهذه الدول[1].

وتستضيف الأسيان أكثر من 1500 شركة أمريكية، حيث ارتفع مخزون الاستثمار الأمريكي في المنطقة من 50 مليار دولار في سنة 2000م إلى 226 مليار دولار سنة 2015م[2].

تعد الاستثمارات بين دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة؛ ووفقًا للبيانات المتاحة زادت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الآسيان من 17% في عام 2014م إلى 18.5% في عام 2015م، هذه الزيادة في النسبة تعكس تحسنًا في حجم الاستثمارات المتبادلة بين الدول الأعضاء في الرابطة.

ساهمت زيادة استثمارات شركات الآسيان في المنطقة بشكل كبير في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول الرابطة. كما أن الاستثمارات البيئية قد برزت كمصدر رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبعض الدول الأعضاء في الرابطة، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بمشاريع الاستدامة والحفاظ على البيئة ضمن استراتيجيات الاستثمار[3].

صورة رقم (03): تدفقات الاستثمارات داخل الآسيان (مليون دولار).



Source: Foreign Direct Investment and MSME Linkages, A**SEAN Investment Report 2016**, Jakarta, ASEAN Secretariat, September 2016**.** P05-08.

[1]- Op.Cit, P05-06.
[2]- Foreign Direct Investment and MSME Linkages, Op.Cit, P07-08.
[3]- Op.Cit, P08.

خلاصة الفصل:

التكامل الإقليمي هو عملية تجمع الدول داخل منطقة جغرافية معينة لتعزيز التعاون بينها في مختلف المجالات كوسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة مثل التنمية الاقتصادية، الاستقرار السياسي، الأمن، وتطوير البنية التحتية. يتم هذا التكامل من خلال إنشاء تكتلات إقليمية أو اتحادات تعمل على إزالة الحواجز الاقتصادية والتجارية والسياسية، وتهدف إلى تنمية العلاقات بين الدول الأعضاء.

ويهدف التكامل الإقليمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي بفتح الأسواق وتوسيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني من خلال التعاون في مواجهة التحديات الأمنية مثل مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والصراعات الإقليمية، وكذلك رفع مستوى التنمية الاجتماعية عبر تنفيذ برامج مشتركة للتعليم، والصحة، والثقافة بين شعوب المنطقة، وزيادة القوة التفاوضية بتمكين الدول الأعضاء من التفاوض ككتلة واحدة في المحافل الدولية، مما يعزز من موقفهم في مواجهة القوى العالمية الأخرى.

كما يمر التكامل الإقليمي بعدة مراحل تبدأ بمستويات بسيطة من التعاون إلى أشكال أكثر تطوراً، فالتكامل الإقليمي يعكس رغبة الدول في توحيد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة، وتعزيز التنمية، لكن نجاحه يعتمد على قدرة الدول الأعضاء على التكيف مع التغيرات وتجاوز التحديات المشتركة.

ويعد هذا الإطار المفاهيمي للتكامل الإقليمي مرجعًا هامًا لفهم آليات ومراحل هذه العملية، ويساهم في تحديد مدى نجاح أو فشل محاولات التكامل بين الدول الأعضاء، كما يساعد في وضع استراتيجيات لمعالجة التحديات المحتملة.

الفصل الأول

أسس ومقومات

الاتحاد المغاربي

تمهيد:

لبدء دراسة موضوع العمل الوحدوي المغاربي من الضروري أن نفهم الأسس التي يمكن أن تجعل هذا المشروع الطموح واقعًا ملموسًا، إذ يتطلب ذلك استكشاف العوامل الجغرافية التي تربط دول المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي وتضاريسها المشتركة مما يسهل التعاون في مجالات التجارة والأمن والتنمية.

كذلك تلعب العوامل التاريخية دورًا حاسمًا، حيث تشترك هذه الدول في تجارب تاريخية مشابهة مثل الاستعمار وحركات التحرر مما يوفر قاعدة لفهم التحديات المشتركة، إلى جانب ذلك تُعد العوامل الدينية والثقافية مثل الإسلام واللغة العربية والأمازيغية روابط قوية تعزز الهوية المشتركة وتسهّل عملية التواصل.

وعلى الصعيد الاقتصادي يمكن لدول المغرب العربي أن تستفيد من تكامل اقتصادي يستند إلى تنوع الموارد والإمكانيات مما يخلق فرصًا للتنمية المشتركة، كما تُعد العوامل البشرية بتركيبتها السكانية الشابة عنصرًا محوريًا في تعزيز الوحدة من خلال خلق سوق عمل موحدة، في هذا السياق سيتم تحليل هذه المقومات لفهم كيفية تحويلها إلى أدوات فعالة لبناء وحدة مغاربية حقيقية تحقق الاستقرار والازدهار المشترك.

وتتمثل هذه المقومات في الآتي: مقومات جغرافية؛ مقومات تاريخية؛ مقومات دينية ومذهبية؛ مقومات اقتصادية؛ مقومات بشرية؛ مقومات لغوية.

أولا: المقومات الجغرافية

1. المساحة والموقع الجغرافي:

تتميز الطبيعة الجغرافية لمنطقة المغرب العربي بموقع استراتيجي فريد يضفي عليها أهمية جيوسياسية كبيرة، إذ تشكل دول المغرب العربي كتلة متجانسة تمتد عبر شمال إفريقيا، وتتمتع بتضاريس متنوعة تشمل السهول الساحلية، الجبال، والصحارى، مما يجعلها بيئة متكاملة جغرافيًا. ورغم هذا التنوع تتقارب هذه الدول في خصائصها المناخية والبيئية، حيث يجمع بينها المناخ المتوسطي المعتدل في الشمال والصحراوي الجاف في الجنوب[1].

من الناحية الجيوسياسية يعتبر المغرب العربي جزءًا لا يتجزأ من حوض البحر الأبيض المتوسط الذي لطالما كان منطقة محورية للتبادل التجاري والثقافي عبر العصور. تمتد السواحل الطويلة لدول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط مما يجعلها بوابة طبيعية نحو جنوب أوروبا وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، هذا الشريط الساحلي الكبير يعزز من مكانة دول المغرب العربي كمراكز اقتصادية وتجارية مهمة، ويجعلها نقاط وصول حيوية للبضائع والطاقة، إلى الغرب تطل دول المغرب العربي على المحيط الأطلسي مما يمنحها منفذًا بحريًا استراتيجيًا آخر يمكن من خلاله التواصل مع الأمريكتين وأفريقيا الغربية، هذا الامتداد على المحيط الأطلسي يعزز من قدراتها على المشاركة في التجارة العالمية ويزيد من أهمية موانئها؛ وفي الجنوب تشترك دول المغرب العربي في حدودها مع الصحراء الكبرى التي تعتبر واحدة من أكبر الصحاري في العالم، هذه الصحراء الشاسعة ليست مجرد حاجز جغرافي بل هي ممر طبيعي إلى الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء[2].

هذا الموقع الجغرافي يضع المغرب العربي في موقع مثالي ليكون نقطة عبور محورية تربط بين شمال القارة وجنوبها، مما يعزز من دورها كمركز للتجارة والتنقل بين أوروبا وأفريقيا،كما يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والصحراء الكبرى، يمنح دول المغرب العربي قدرة استثنائية على

---

[1]- سليمان الساسي، علي قابوسة، اتحاد المغرب العربي.. مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع والطموح، **المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي**، مج02، ع01، جانفي 2020، ص08-16.

[2]- شيخ فتيحة، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص25.

التأثير في حركة التجارة العالمية، كما يجعلها شريكًا استراتيجيًا في القضايا الإقليمية والدولية التي تتعلق بأمن الطاقة والتجارة العالمية[1].

وتبلغ مساحة المنطقة المغاربية 5783441 كلم^2 موزعة بالترتيب كالآتي:

- الجزائر: 2.381.741 كلم^2.
- ليبيا: 1.759.540 كلم^2.
- موريتانيا: 1.032.455 كلم^2.
- المغرب: 446.550 كلم^2.
- تونس: 163.610 كلم^2.

يشكل المغرب العربي بمساحته الواسعة حوالي 19% من مساحة قارة أفريقيا مما يجعله جزءًا كبيرًا ومؤثرًا في القارة، كما يغطي المغرب العربي حوالي 4.43% من إجمالي مساحة اليابسة على كوكب الأرض وهو ما يعكس اتساع نطاقه الجغرافي وأهميته العالمية.

أما على مستوى العالم العربي يحتل المغرب العربي حوالي 42% من مساحته الكلية مما يضعه في قلب الجغرافيا العربية، إذ تشكل الجزائر وحدها حوالي 41% من مساحة المغرب العربي، مما يجعلها أكبر دولة في المنطقة من حيث المساحة.

فحدود المغرب العربي تضفي عليه مزيدًا من الأهمية الاستراتيجية إذ يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط وهو معبر حيوي للتجارة العالمية ويقرب المنطقة من أوروبا.

ومن الجنوب تحده دول الساحل الأفريقي مثل مالي وتشاد والسنغال مما يجعله جسرًا بين شمال وجنوب القارة الأفريقية إلى الغرب يحده المحيط الأطلسي وهو منفذ استراتيجي للتجارة البحرية مع الأمريكتين.

أما من الشرق فتمتد حدود المغرب العربي إلى مصر مما يعزز الروابط الجغرافية والتاريخية مع منطقة الشرق الأوسط[2].

---

[1]- شيخ فتيحة، المرجع السابق، ص25.

[2]- موسى هواري، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، **مجلة رؤى تاريخية للأبحاث الدراسات المتوسطية**، مج01، ع03، جوان 2021، ص02.

2. التضاريس والمناخ:

1.2. وحدة التضاريس:

تُعد جغرافيا المغرب العربي من العوامل الأساسية لتحقيق وحدة مغاربية، حيث تمتاز المنطقة بسمات وخصائص متجانسة تُشكل أرضية صلبة لبناء مجتمع موحد يتكون المغرب العربي من كتلة جغرافية متكاملة تتشابه في تضاريسها بما في ذلك السهول، والهضاب، والجبال، مما يعزز من التجانس البيئي والطبيعي عبر دول المنطقة.

منذ بدايات التاريخ بدأت هذه الكتلة الجغرافية في تشكيل هوية موحدة مما جعلها محورًا لتطورات ثقافية وتاريخية مشتركة تعزز من إمكانية الوحدة، كما أن الموقع الجغرافي والفلكي للمغرب العربي الذي يمتد عبر مساحة شاسعة تطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وتحده الصحراء الكبرى جنوبًا يجعله كتلة جغرافية رئيسية ذات تأثير إقليمي كبير، هذه العوامل الجغرافية لا تقتصر على تشكيل وحدة طبيعية، بل تمهد الطريق لتعاون سياسي واقتصادي وثقافي يدعم بناء وحدة مغاربية تستفيد من القواسم المشتركة لتحقيق مستقبل مشترك أكثر استقرارًا وازدهارًا[1].

تشكل وحدة التضاريس بين الدول المغاربية عاملاً مهمًا في تعزيز الترابط الجغرافي في المنطقة؛ تتميز كل من تونس والجزائر والمغرب بوجود سلسلتين جبليتين رئيسيتين في شمال الصحراء، هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، اللتان تفصل بينهما السهول الداخلية والسهول الساحلية؛ أما في المغرب تمتد السهول الساحلية في المغرب الأقصى، بينما في الجزائر توجد السهول العليا، وفي تونس تمتد السهول الشمالية. القمم الجبلية في هذه السلاسل تتناقص من الغرب إلى الشرق مما يضيف بعدًا ديناميكيًا للتنوع التضاريسي في المنطقة؛ من ناحية أخرى تعتبر ليبيا وموريتانيا أساسًا بلدان صحراويان باستثناء منطقة وادي السنغال في جنوب موريتانيا والجبل الأخضر في الشمال الشرقي لليبيا، حيث توفر هذه المناطق الاستثنائية تضاريس متنوعة تساهم في التنوع البيئي والتاريخي للمغرب العربي[2].

---

[1]- بلقاسم محمد، **وحده المغرب العربي فكرة وواقعا، واقع فكرة الوحدة 1954م-1975م**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص21.

[2]- مومن العمري، **شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009، ص15.

2.2. المناخ:

يتمتع المغرب العربي بموقع جغرافي فريد يجعله نقطة تلاقي بين المناخات الحارة من الجنوب والمناخات الباردة من الشمال مما يخلق تنوعًا مناخيًا كبيرًا داخل المنطقة يمتد المغرب العربي عبر مجموعة متنوعة من المناخات حيث يمكن ملاحظة تباين ملحوظ بين المناخ المتوسطي في الشمال والمناخ الصحراوي في الجنوب في الشمال.

يتأثر المناخ بالمحيط الأطلسي وبحر الأبيض المتوسط مما يخلق مناخًا متوسطيًا يتميز بصيف حار وجاف وشتاء معتدل ورطب، حيث تتركز الأمطار بشكل رئيسي في فصل الشتاء مما يعزز خصوبة الأراضي الزراعية ويساعد في دعم الزراعة، ويؤدي هذا المناخ إلى وجود غطاء نباتي غني وتنوع حيوي أكبر، حيث تتميز المنطقة بالغابات والأراضي الزراعية الخصبة بالمقابل[1].

مع الانتقال جنوبًا تبدأ التأثيرات الصحراوية بالظهور بشكل واضح، حيث يصبح المناخ أكثر جفافًا ويزداد التصحر في هذه المناطق، تفتقر الأرض إلى المياه، وتقل الأمطار بشكل كبير، مما يؤدي إلى ظهور بيئات صحراوية قاحلة ذات درجات حرارة مرتفعة بشكل مستمر يتسم الصيف في هذه المناطق بقسوة شديدة، حيث يمكن أن تصل درجات الحرارة إلى 40 درجة مئوية أو أكثر مما يؤثر بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والرعي وتؤدي الحرارة الشديدة في الصيف إلى صعوبات في إدارة الموارد المائية وتزيد من تحديات الحياة اليومية، أما في فصل الشتاء فقد تنخفض درجات الحرارة بشكل حاد خاصة في المناطق الجبلية مثل الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، في هذه المناطق قد تصل درجات الحرارة إلى ما دون الصفر مما يؤدي إلى تساقط الثلوج أحيانًا، هذا التباين الكبير بين فصول السنة والمناخات المختلفة يعزز من تنوع البيئة الطبيعية ويخلق تحديات بيئية متعددة التنوع المناخي بين الشمال والجنوب[2]. وبين فصول السنة يساهم في خلق مجموعة من الأنظمة البيئية المختلفة في المغرب العربي من المناطق الساحلية ذات المناخ المتوسطي إلى المناطق الصحراوية

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص15.

[2]- محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص23.

الجافة تؤثر هذه الاختلافات المناخية بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة، والرعي، مما يستدعي إدارة فعالة ومستدامة للموارد الطبيعية لمواجهة التحديات البيئية المستمرة[1].

3. الموقع الاستراتجي:

تتمتع الدول المغاربية بموقع جغرافي استراتيجي يربطها بالبحر الأبيض المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب، مما يجعلها بوابة حيوية للقارة الإفريقية. يمثل هذا الموقع ثروة كبيرة يمكن الاستفادة منها بشكل كبير إذا تم توظيفه في تطوير الخدمات الدولية مثل النقل الجوي والبحري، بالإضافة إلى إنشاء محطات صناعية متقدمة[2].

منطقة المغرب العربي والتي نعتبرها الوحيدة في العالم التي تجمع عدة أقطار لا يفصل بينها أي حاجز طبيعي تضاريسي، فالمنطقة متجانسة تضاريسيا وينعدم بها أي عائق من شأنه تعقيد الاتصال أو الانتقال؛ هذا ما ينطبق أيضا على باقي العوامل مثل المناخ والطقس والمياه والنبات، مما يمنح المنطقة وحدة إقليمية وتضاريسية وطبيعية تمتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، وذلك في ظل انعدام الحواجز الجغرافية[3].

يرى المتخصصون في الدراسات الاستراتيجية أن الوحدة الجغرافية أو الطبيعية للمغرب العربي تحمل أهمية كبيرة باعتباره نقطة ربط بين قارات مختلفة؛ يربط المغرب العربي بين إفريقيا السوداء من الجنوب، وأوروبا من الشرق والشمال، وأمريكا من الغرب عبر المحيط الأطلسي، وآسيا الصغرى والشرق الأوسط من الشرق، كما تعتبر هذه الوحدة الجغرافية ذات قيمة استراتيجية خاصة بسبب موقعها المركزي الذي يعزز من قدرتها على تسهيل التبادل التجاري والاتصال بين هذه المناطق المختلفة.

يطل المغرب العربي على المحيط الأطلسي من الغرب مما يتيح له الوصول إلى الأسواق الأمريكية، ومن ناحية أخرى يمتد على سواحل البحر الأبيض المتوسط مما يجعله جسرًا حيويًا بين

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص15.

[2]- أمين بلعيفة، "السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الإقتصادى المغاربي": دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الإقتصادى، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، ع03، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جيجل، الجزائر، 2017م، ص90.

[3]- مومن العمري، المرجع السابق، ص35.

قارة أوروبا وقارة إفريقيا؛ هذا الموقع الاستراتيجي يعزز من قدرة المنطقة على التحكم في طرق التجارة الدولية وتسهيل الحركة الاقتصادية بين القارات، يعد الشريط الساحلي لمحيط البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي من أهم الممرات الرئيسية في العمليات التجارية العالمية، حيث يوفر مسالك ومنافذ حيوية في مجالات الاتصال والتجارة. يعزز هذا الشريط الساحلي من قدرة المنطقة على لعب دور محوري في الربط بين الأسواق العالمية مما يساهم في تعزيز التجارة والنقل بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا[1].

جعل الموقع الجغرافي للمغرب العربي منطقته استراتيجية وحيوية للغاية منذ العصور القديمة ما جذب انتباه القوى المتصارعة في أوروبا وآسيا التي سعت دائمًا للاستيلاء على المواقع والمنافذ الاستراتيجية في المنطقة. فالمغرب العربي يقع في نقطة تلاقي بين قارات متعددة، فهو يتوغل في إفريقيا، التي تُعتبر قارة المستقبل بفضل إمكانياتها الطبيعية والموارد الخام الواسعة، وينفتح على أوروبا التي تمثل مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر.

إضافة إلى ذلك يتصل المغرب العربي بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية حيث تتواجد الثروات الطبيعية الكبيرة مما يزيد من قيمته الاستراتيجية. لا يقتصر تأثير المغرب العربي على هذه المناطق فقط، بل يتصل أيضًا بالقوى الدولية الكبرى في العالم المعاصر مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقًا، والصين، واليابان، ودول أمريكا اللاتينية. هذا التنوع في الروابط الدولية يعزز من أهمية المغرب العربي على الساحة الدولية، حيث يُعتبر نقطة محورية في التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية. وبالتالي فإن موقعه الجغرافي يجعله مركزًا هامًا في الصراعات والتعاونات العالمية مما يزيد من أهمية استراتيجيته ويعزز من دوره في الشؤون العالمية[2].

---

[1]- مولوج فوزية، **الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الاستقلال المغربي)، التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي 1958-1989م**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، إشراف الأستاذ الدكتور: لشهب أحمد، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011/2010، ص29.

[2]- بن شلاط مصطفى، **إمكانية إندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: التحليل الاقتصادي، إشراف الأستاذ الدكتور: بن بوزيان محمد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015، ص174.

إذاً فإن عنصر القرب الجغرافي يُعتبر أساسيًا في أي عملية تكامل، وبالنسبة للدول المغاربية فإن وجود حدود جوار بينها يسهم بشكل كبير في تسهيل عملية التبادل التجاري بين هذه الدول. هذا القرب يُساعد على تقليص حجم تكاليف التبادل التجاري مما يُعتبر ميزة إيجابية يجب استثمارها بفعالية في عملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي من خلال تحسين التعاون التجاري والاستفادة من القرب الجغرافي يمكن تحقيق فوائد كبيرة مثل تقليل التكاليف اللوجستية وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز التبادلات التجارية ولتحقيق ذلك ينبغي التركيز على تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود الجمركية التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول المغاربية.

إن إزالة هذه القيود يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية ويعزز من النمو الاقتصادي المشترك مما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بشكل أكثر فعالية. هذا التكامل يمكن أن يوفر فرصًا جديدة للتنمية ويُعزز من قدرة الدول المغاربية على التفاعل بشكل إيجابي مع الاقتصاد العالمي[1].

وقد وصف الدكتور مصطفى الفيلالي إقليم المغرب العربي بأنه: "منطقة جغرافية واسعة تتصل مفاصلها وتتسم بتجانس في الخصائص المناخية والطبيعية؛ وهي متكافئة في الموارد ومنابع الرزق، ومتجانسة في العمران، وتتميز بملامح بشرية قريبة من بعضها البعض؛ يشكل هذا الإقليم الممتد على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، جبهة عمرانية واسعة تتمتع بأفق حضاري متميز، كما يمتد عبر طرق المواصلات التجارية ومسارات الترابط الاجتماعي والثقافي بين الشمال والجنوب ومن الشرق إلى الغرب، مما يضيف إلى موقعه عمقًا إفريقيًا، إلى جانب امتداده العربي الإسلامي وقربه من أوروبا الغربية؛ ينعكس ذلك في الطابع المتجانس والتقارب الثقافي والتمازج الاجتماعي بين شعوبه"[2].

يتضح مما سبق أن الوضع الجغرافي والمناخي المغاربي يشكل منطقة جغرافية واحدة مما يعطي المنطقة صفة الإقليم المتكامل، إن الوحدة الطبيعية أو الجغرافية التي يتمتع بها المغرب

[1]- عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 01، السنة الجامعية: 2008/2007، ص53.

[2]- مولوج فوزية، المرجع السابق، ص30.

العربي قد أثرت على الخطاب المغاربي بشأن الوحدة، فالسيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال يعتبرها أمتن وأصلب من مثيلاتها لدى المجموعات الجهوية العربية، ويقول في هذا الإطار: "إن وحدة المغرب العربي أمتن جغرافيا وتاريخيا من كل تلك التواحيد... إن حاجة المغرب وتونس والجزائر أكثر من حاجة الدول العربية الأخرى إلى الوحدة"[1].

وبالتالي؛ فإن اتحاد المغرب العربي لم يكن نتيجة لعامل واحد فقط، وإنما هو ثمرة تضافر مجموعه من المقومات والعوامل المحلية والدولية.

[1]- شيخ فتيحة، المرجع السابق، ص23.

ثانيا: المقومات التاريخية

تمتلك المنطقة المغاربية تاريخاً مشتركاً يمتد إلى أزمنة بعيدة إذ يعود إلى العصور القديمة، حيث شهدت تفاعلات حضارية وتاريخية متعددة. في تلك الفترات كانت المنطقة تحت سيطرة عدة إمبراطوريات وقوى كبرى مثل الفينيقيين الذين أسسوا مدنًا ساحلية تجارية والرومان الذين حكموا المنطقة لقرون وتركوا آثاراً حضارية مهمة، والوندال الذين اجتاحوا المنطقة في فترة ضعف الإمبراطورية الرومانية، ثم البيزنطيين الذين حاولوا إعادة فرض سيطرتهم عليها. ومع قدوم الإسلام شهدت المنطقة تحولات جذرية، حيث أصبح الدين الإسلامي الرابط المشترك بين شعوبها مما أدى إلى تعزيز الوحدة الثقافية والدينية بينها، قبل أن تتعرض المنطقة لاستعمار أوروبي متعدد بدءًا من الإسبان والبرتغاليين الذين احتلوا بعض المدن الساحلية وصولاً إلى الاحتلال العثماني الذي بسط سيطرته على أجزاء واسعة من المنطقة، وأخيرًا الاحتلال الفرنسي الذي استمر لعقود طويلة[1].

إن البحر الأبيض المتوسط كان دائماً هو البوابة الرئيسية التي عبر منها الغزاة إلى المنطقة المغاربية، مما جعل سواحلها مسرحاً للأحداث التاريخية الكبرى، ورغم كل هذه الغزوات والاحتلالات حافظت شعوب المنطقة المغاربية على علاقات ثقافية وتجارية وثيقة فيما بينها، مما أسهم في تشكيل شخصية ثقافية متميزة تستند إلى تاريخ مشترك وقيم حضارية عريقة[2].

إن فكرة وحدة المغرب العربي ليست مستحدثة أو مجرد نظرية بلا أساس، بل هي فكرة تاريخية عميقة الجذور متأصلة في تاريخ وجغرافية المنطقة. تعود أصول هذه الفكرة إلى عصور سابقة بدءًا من عهد الفينيقيين واللوبيين الذين أسسوا مستوطنات تجارية وثقافية في شمال إفريقيا مما مهد الطريق للتواصل بين مختلف شعوب المنطقة.

في العهد الإسلامي برزت فكرة الوحدة بشكل أكثر وضوحًا عندما كانت المنطقة المغاربية جزءًا من ولاية أمويّة ثم عباسيّة واحدة. خلال هذه الفترة كانت الأندلس نفسها تابعة إداريًا لولاية

[1]- مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص33.

[2]- مولوج فوزية، المرجع السابق، ص25.

إفريقية التي كانت جزءًا من المغرب العربي وهو الاسم الذي استقر لاحقًا على المنطقة في عهد الأغالبة.

من أهم المحطات التي عززت وحدة المنطقة كانت فترة حكم الموحدين الذين قادهم محمد بن تومرت وخليفته عبد المؤمن بن علي الذي استطاع الموحدون إنهاء حالة الانقسام والفرقة التي كانت تسود المنطقة وأسسوا نظامًا مركزيًا قويًا استمر لعدة قرون. حتى بعد تراجع دولة الموحدين بقيت فكرة الوحدة قائمة، حيث استمر الحفصيون في الحكم ونقلوا العاصمة من المغرب الأقصى (المغرب الحالي) إلى المغرب الأدنى (تونس الحالية)، مما ساهم في استمرار التواصل والوحدة بين مختلف أجزاء المغرب العربي حتى نهاية القرن التاسع عشر[1].

عبر تتبع مسار الأحداث يتبين أن مصير أقطار المغرب العربي كان دائمًا متشابكًا ومترابطًا إلى حد كبير، فعندما كان جزء من المنطقة يقع تحت سيطرة قوة أجنبية كان ذلك يؤدي بشكل حتمي إلى سقوط بقية الأجزاء في قبضة تلك القوة، فالقوى الخارجية كانت تنظر إلى المغرب العربي باعتباره كيانًا موحدًا لا تميز بين مناطقه المختلفة في تعاملها معه على مر العصور، وهذا يظهر جليًا في العديد من المحطات التاريخية على سبيل المثال عندما تمكن الرومان من تدمير قرطاج استطاعوا بعدها بسط سيطرتهم على كافة أراضي المغرب العربي، رغم وجود ممالك محلية مستقلة كانت تتمتع بنوع من السيادة مثل نوميديا في الوسط، وموريتانيا في الغرب، وبنفس السياق عندما غزا الوندال سواحل المغرب انطلاقًا من اسبانيا، تبع ذلك انهيار كامل للسيادة الرومانية في جميع مناطق المغرب العربي، مما يعكس الوحدة التي كانت تنظر بها القوى الأجنبية إلى المنطقة[2].

عند النظر إلى التاريخ الحديث للمغرب الكبير نجد أن المنطقة تعرضت لهجمات استعمارية مكثفة خصوصًا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، هذا العصر شهد توغلًا استعماريًا واسعًا بدءًا باحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، وهو الحدث الذي شكل بداية مرحلة جديدة من السيطرة الأجنبية في المنطقة. لم تكتف فرنسا بذلك بل امتدت سيطرتها إلى تونس حيث فرضت

[1]- مولوج فوزية، المرجع السابق، ص36.

[2]- يحي جلال، **المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1996، ص839.

حمايتها عليها سنة 1881م، ولم تكن هذه الهجمات الاستعمارية مقتصرة على فرنسا فقط بل شهدت المنطقة دخول قوى استعمارية أخرى مثل إيطاليا التي سيطرت على طرابلس الغرب، وبرقة في ليبيا[1].

في هذه الفترة الحرجة من التاريخ المغربي استمر التوسع الاستعماري ليصل إلى المغرب الأقصى حيث تم فرض الحماية الفرنسية الاسبانية عليه، مما أدى إلى تقسيمه بين هاتين القوتين الأوروبيتين هذا التوسع الاستعماري لم يكن مجرد حوادث منعزلة بل كان جزءًا من خطة استراتيجية كبرى للسيطرة على كامل منطقة المغرب الكبير، حيث عملت القوى الاستعمارية على بسط نفوذها واستغلال الموارد الاستراتيجية لهذه المنطقة المهمة، وقد تركت هذه الفترة من الاستعمار آثارًا عميقة على النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمغرب الكبير، وتركت شعوب المنطقة في مواجهة تحديات كبيرة للنضال من أجل استقلالها واستعادة سيادتها[2].

عند دراسة وحدة المصير المشترك بين دول المغرب الكبير يجب استحضار المشاهد الوحدوية التي شهدتها المنطقة عبر مختلف العصور، فالبداية كانت مع المحاولات الأولى في عهد الملك البربري ماسينيسا الذي سعى إلى توحيد القبائل البربرية تحت سلطته، وتلتها جهود يوغرطا الذي قاد مقاومة شرسة ضد النفوذ الروماني بهدف الحفاظ على وحدة نوميديا.

ومع مجيء الفتح الإسلامي ظهرت محاولات وحدوية جديدة في المنطقة، حيث اتحدت القبائل المغاربية تحت راية الإسلام وانخرطت في بناء حضارة إسلامية مزدهرة، وامتدت هذه الجهود الوحدوية عبر العصور، حيث قام الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية التي انطلقت من المغرب الكبير لتسيطر على مناطق واسعة من شمال افريقيا والمشرق العربي. ثم جاء المرابطون الذين أسسوا دولة قوية امتدت من المغرب إلى الأندلس، وكان الهدف من هذه الدولة هو توحيد المسلمين في مواجهة التهديدات الخارجية، ثم جاءت دولة الموحدين التي عملت على توحيد المغرب الكبير تحت راية واحدة مستمرة في

[1]- سليمان الساسي، علي قابوسة، المرجع السابق، ص09.

[2]- عباش عائشة، المرجع السابق، ص59.

تحقيق مكاسب عسكرية وسياسية هائلة. وفي مرحلة لاحقة انضمت المنطقة إلى الخلافة العثمانية حيث كانت هذه المرحلة بمثابة توحيد تحت مظلة إسلامية أوسع تشمل معظم دول العالم الإسلامي.

وفي ظل الفترة الاستعمارية التي عاشتها الدول المغاربية ظهرت الحاجة إلى تعزيز العمل الوحدوي بشكل أكثر إلحاحا، ففي مواجهة الاحتلال الفرنسي، والإيطالي، والإسباني، برزت فكرة ضرورة تنسيق العمل بين التيارات الوطنية المغاربية، حيث اجتمعت الحركات التحررية في مختلف أقطار المغرب الكبير وبدأت في صياغة خطط مشتركة لمواجهة المستعمر، وكانت هذه الجهود تعبيرا عن الوعي بأهمية الوحدة كأداة لتحقيق التحرر والنهضة بعد عقود من السيطرة الأجنبية. وقد تمخضت عن هذه الجهود العديد من الاتفاقيات والمبادرات التي هدفت إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول المغاربية في سبيل تحقيق الاستقلال الكامل والانطلاق نحو بناء مستقبل مشترك يرتكز على الهوية والثقافة المغاربية[1].

منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه كان المغرب العربي الكبير يتكون من ثلاثة أقطار رئيسية هي تونس والجزائر والمغرب، بينما كانت ليبيا تُعتبر جزءًا من المشرق العربي، وموريتانيا تُصنف كدولة إفريقية، وقد كان لتاريخ المنطقة تأثير كبير في تشكيل هويتها وواقعها السياسي والاجتماعي، فعلى الرغم من التقسيمات السياسية والحدود الجغرافية التي فرضتها القوى الاستعمارية، فإن تاريخ المغرب العربي يظهر ككتلة موحدة وغير قابلة للتجزئة عند دراسة مراحل تطور هذا التاريخ والتأثيرات التي شكلته، فالموروث التاريخي المشترك هو الذي منح دول المغرب العربي هويتها المميزة وثقافتها الموحدة، حيث تداخلت جوانب التاريخ والجغرافيا لتشكل صورة متكاملة للمغرب العربي كمنطقة ذات خصوصية واحدة[2].

رغم محاولات الغزو والاحتلال الأوروبي الذي استهدف المنطقة بأسرها فقد أظهر أبناء المغرب العربي مقاومة شديدة للحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية والحضارية المشتركة ضد محاولات الهيمنة

[1]- سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد وهران 02، السنة الجامعية 2019/2018، ص42.

[2]- عباش عائشة، المرجع السابق، ص59-60.

والفرنسة التي سعت لتفتيت هذه الهوية الموحدة، وكانت هذه المقاومة تعبيراً عن الوعي العميق بضرورة الحفاظ على الشخصية التاريخية التي أسسها التراث العربي الإسلامي الذي شكل قاعدة قوية للانتماء في المنطقة، وكان الشعور بالانتماء إلى تاريخ مشترك وقيم عربية إسلامية هو الدافع الرئيسي للوحدة والتماسك بين دول المغرب العربي رغم الظروف الاستعمارية الصعبة والتحديات الكبيرة التي واجهتها المنطقة. وقد أثرت هذه الروح الوحدوية في صياغة الحركات الوطنية ونضالاتها ضد الاستعمار وساهمت في تعزيز التطلعات المشتركة نحو الاستقلال وبناء مستقبل موحد يعكس الإرث التاريخي والثقافي لهذه المنطقة الحيوية[1].

[1]- شارل أندري جوليان، **أفريقيا الشمالية تسير القومية الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم، الطيب المهيري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص21.

ثالثا: المقومات الدينية والمذهبية

من أهم مقومات التكامل في المغرب العربي هي وحدة الدين فقد دخل الاسلام الى المنطقة في القرن الأول الهجري وكان له دور محوري في تعزيز الوحدة والتكامل بين شعوب المنطقة. فالإسلام لم يكن مجرد عقيدة دينية، بل كان نظاما حضاريا شاملا ساهم في توحيد المنطقة بطرق متعددة، فالعقيدة الموحدة التي تبناها الناس تحت راية الإسلام، جمعت بين مختلف القبائل والمجموعات السكانية في وحدة إيمانية شاملة لم تكن موجودة من قبل، وعلاوة على ذلك فقد لعبت اللغة العربية التي جاء بها الإسلام دورا حاسما في تسهيل التواصل وتبادل المعرفة بين شعوب المنطقة، حيث أصبحت اللغة العربية اللغة الرسمية للعلم، والثقافة، والإدارة، مما أدى إلى توحيد ثقافي عميق بين مختلف المناطق، أما نظام الحكم الإسلامي فقد وفر إطارا تنظيميا وإداريا موحدا ساهم في استقرار المنطقة وتوحيدها تحت مظلة واحدة من الحكم العادل الذي يقوم على أساس الشريعة الإسلامية[1].

كما أن القيم الأخلاقية التي جاء بها الإسلام ساعدت في تعزيز الروابط الاجتماعية بين الناس وإرساء قواعد للتعاملات الاجتماعية تقوم على الاحترام والعدل، والمساواة مما جعل التماسك الاجتماعي أكثر قوة واستدامة.

لم يتوقف تأثير الإسلام عند هذا الحد، بل امتد إلى جوانب أخرى من الحياة اليومية، حيث توحدت العادات والتقاليد بشكل تدريجي تحت تأثير الثقافة الإسلامية المشتركة، وقد ظهر هذا بوضوح في مجالات متعددة منها طريقة اللباس وأسلوب الحياة والتقاليد الاحتفالية وحتى في العمارة والبناء، فقد تركت العمارة الاسلامية أثرا عميقا في المنطقة، حيث انتشرت التصاميم المعمارية الإسلامية مثل المساجد، والمدارس، والقصور التي تميزت بزخارفها الهندسية والمعمارية الفريدة مما عزز من الوحدة الثقافية والحضارية بين شعوب المنطقة[2].

---

[1]- فرج عبد الفتاح، **التكامل الإفريقي في شمال إفريقيا ومتطلبات التنمية البشرية في ظل العولمة**، أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، 29-30 ماي 2005، تحت عنوان التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، تحر: محمد عاشور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص56.

[2]- قصري محمد عادل، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله، **مجلة دراسات اقتصادية**، مج01، ع04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، جوان 2001، ص481.

هذه الوحدة الثقافية والحضارية التي شكلها الإسلام أسهمت بفعالية في خلق هوية مشتركة تعزز من التكامل بين دول المغرب العربي وتجعلها كيانًا متماسكًا رغم التنوع الثقافي والجغرافي الذي تتميز به المنطقة، فالوحدة الدينية التي أسسها الإسلام كانت ومازالت ركيزة أساسية في بناء هذا التكامل وتوحيد شعوب المغرب العربي تحت مظلة واحد[1].

فالإسلام هو الدين الذي دخل إلى المغرب العربي أواخر القرن السابع الميلادي واكتسح المنطقة من الشرق إلى الغرب على مراحل متتابعة بدءًا من الفتوحات الإسلامية التي قادتها الجيوش الإسلامية القادمة من شبه الجزيرة العربية، ومُرورًا بمراحل مختلفة من الصراع والتفاعل مع السكان المحليين. كانت هذه الفتوحات بمثابة زحافات تاريخية متلاحقة شهدت تقدم الإسلام ببطء ولكن بثبات عبر مختلف أجزاء المغرب العربي، ومع ذلك لم يستقر الإسلام نهائيًا في المنطقة إلا بعد انتصار الموحدين في القرن الثاني عشر الميلادي، حيث كانت هذه الدولة الحاكمة رمزًا لقوة الإسلام ووحدته في المنطقة، وقد لعبت دورًا حاسمًا في تعزيز الإسلام وترسيخ أركانه في المغرب الكبير.

رغم انتشار الإسلام فإن المغرب لم يسمح للمذاهب السنية أن تعم المنطقة بشكل كامل بعد اعتناق الإسلام مباشرة، بل كانت هناك فترة طويلة من التأقلم والتفاعل بين الإسلام والطبيعة الخاصة لسكان المنطقة، فقد استغرقت عملية قبول المذاهب السنية وقتًا طويلاً، حيث كان المغرب بطبيعته يميل إلى التدقيق والتمحيص قبل تبني أي فكر ديني جديد، ولهذا كانت هناك مراحل من المقاومة الفكرية والروحية للمذاهب السنية حتى استساغها المغاربة وقبلوها بشكل نهائي.

هذا التفاعل بين الإسلام والطبيعة الخاصة للمنطقة أدى إلى نشوء صيغة فريدة من التدين الإسلامي في المغرب العربي متميزة بخصوصياتها الثقافية والاجتماعية والمذهبية، وقد انعكست هذه الخصوصية في انتشار المذهب المالكي بشكل واسع في المنطقة، حيث وجد المغاربة في هذا المذهب توافقًا مع تقاليدهم وأعرافهم الاجتماعية، مما ساعد على استقرار الإسلام وتعميقه في نسيج المجتمع المغربي وجعله جزءًا لا يتجزأ من هويته الدينية والثقافية[2].

---

[1]- قصري محمد عادل، المرجع السابق، ص481.

[2]- مولوج فوزية، المرجع السابق، ص35.

كما تعد وحدة الدين عاملا مساعدا على تكوين واستمرار التكامل الاقتصادي إذ أن القيم والمبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي تشجع على التعاون والتكافل بين الأفراد والمجتمعات مما يسهل عملية تبادل الموارد والخدمات داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة في المغرب العربي فالإسلام. يعزز روح المشاركة والتضامن الاقتصادي، ويضع أسسًا للتعاملات التجارية تقوم على العدل والشفافية مما يدعم بناء اقتصاد متكامل ومزدهر في المنطقة.

يعد الدين الإسلامي ركيزة أساسية للوحدة المغاربية، حيث أصبح الدين الذي تبنته الشعوب المغاربية منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا، بعدما كانت منطقة المغرب العربي تعرف بالوثنية بأشكالها المختلفة قبل الفتح الإسلامي، وقد جاء الإسلام ليبدل تلك المعتقدات بعقيدة توحيدية تجمع الناس تحت راية واحدة مما ساعد في توحيد القبائل والشعوب المتفرقة في كيان واحد متماسك، عند النظر في الدساتير المغاربية نجد أنها أكدت بجلاء ارتباط شعوب المنطقة بالدين الإسلامي، حيث جاء الإسلام ليصبح جزءًا لا يتجزأ من هوية هذه الشعوب وثقافتها المشتركة، وتجد في الدساتير تأكيدًا على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة مما يعكس مدى تمسك شعوب المغرب العربي بدينها وتاريخها الإسلامي[1].

هذا الارتباط الوثيق بالدين الإسلامي لم يكن مجرد إعلان دستوري، بل هو انعكاس لواقع اجتماعي وثقافي راسخ، حيث أن الإسلام شكل قاعدة روحية وأخلاقية لهذه الشعوب وساهم في تشكيل منظومة القيم التي تحكم سلوكها وتوجهاتها، ليس فقط على مستوى الأفراد ولكن أيضًا على مستوى العلاقات بين الدول المغاربية، لذلك فإن الإسلام ليس مجرد عقيدة دينية بل هو أساس للوحدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تربط دول المغرب العربي وتجعلها قادرة على مواجهة التحديات المشتركة بروح من التضامن والتعاون[2].

[1]- مولوج فوزية، المرجع السابق، ص35-36.

[2]- قلواز إبراهيم، الاتحاد المغاربي مقومات التكامل، ومعوقات التفعيل، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مج02، جامعة حسيبه بن بوعلي الشلف، جوان 2015، ص280.

كما كانت هناك وحدة مذهبية تبلورت في انتشار العقيدة السنية والمذهب المالكي، وفي إطار تبادل التأثير والتأثر بين جهات المنطقة، فلا يكاد يظهر مذهب خارجي أو شيعي في جهة ما من المغرب العربي حتى يمتد إلى الجهات الأخرى، صحيح أن هناك العديد من المذاهب التي ظهرت في المغرب العربي لكنه على امتداد حكم المرابطين (1079-1145م) بدء ترسخ المذهب المالكي[1]، غير أنه ومنذ العهد الموحدي تبنى غالبية سكان المغرب العربي المذهب المالكي الذي أصبح المذهب الوحيد السائد في المنطقة منذ عام 1160م[2].

وقد تبنى المغاربة المذهب المالكي الذي يتميز باختصاره في جوهره للقرآن والسنة، ويبعتد عن التأويلات المعقدة، هذا المذهب كان أقرب إلى نفوسهم، حيث كانوا يفضلون تجنب الجدل المفرط وابتعدوا عن أراء الخوارج والمعتزلة، وبذلك انتشر مذهب مالك بن أنس في جميع أنحاء بلاد المغرب[3].

كما لعبت الطرق دورًا مركزيًا ليس فقط في الجوانب الروحية والتعليمية، بل أيضًا في توجيه المجتمع نحو الحفاظ على مقوماته الدينية والروحية قامت الطرق الصوفية بتعزيز القيم الإسلامية بين الناس من خلال نشاطاتها التعليمية والإرشادية، فكانت الزوايا والتكايا مراكز للتعليم والتربية الروحية حيث يتعلم الناس تعاليم الدين ويتدربون على السلوك الروحي الذي يعزز علاقتهم بالله.

إلى جانب دورها التعليمي والروحي كانت الطرق الصوفية تحمل راية الجهاد ضد الغزاة والمستعمرين، حيث كانت تلعب دورًا رئيسيًا في تعبئة الناس وتنظيمهم للدفاع عن أرضهم ومعتقداتهم ففي فترات الاستعمار كانت الطرق الصوفية تشكل قواعد خلفية للمقاومة، حيث يجتمع فيها المريدون والمجاهدون للتخطيط وتنظيم حملات المقاومة ضد المستعمرين، كما كانت تؤدي دورًا في الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للمجتمع في وجه محاولات الطمس الثقافي والديني التي كانت تمارسها القوى الاستعمارية. إن التأثير السياسي للطرق الصوفية كان ملموسًا في الكثير من المناطق حيث كانت الطرق الصوفية تساهم في توجيه المجتمع وتقديم النصح للحكام وكانت تشكل قوة

---

[1]- محمد مرزوق، **دراسات في تاريخ المغرب**، دار النشر أفريقيا الشرق، ط1، المغرب، 1991، ص71.

[2]- محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر لبلاد المغرب**، ج14، المكتب الإسلامي، ط2، دمشق، سوريا، 1996، ص06.

[3]- امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1994، ص58.

اجتماعية وسياسية مؤثرة قادرة على التأثير في القرارات السياسية المهمة سواء في فترات السلم أو الحرب، كما كانت تعمل على تحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع من خلال دعم العدالة الاجتماعية والمحافظة على القيم الإسلامية في الحكم والإدارة.

إضافة إلى ذلك لعبت الطرق الصوفية دورًا هامًا في الحفاظ على وحدة المجتمعات المغاربية وتعزيز الروابط بين الناس، حيث كانت تجمع بين مختلف القبائل والمجموعات السكانية تحت مظلة واحدة، مما ساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع المغاربي[1].

إن سكان بلاد المغرب العربي يتكونون أساسًا من العرب والبربر، وهاتان المجموعتان تشكلان النسيج الاجتماعي والعرقي للمنطقة يجمع بينهما الإسلام كدين مشترك يوحدهما تحت راية واحدة ويمنحهما هوية دينية وثقافية مشتركة التي تميز المغرب العربي عن بقية المناطق، ورغم التعدد العرقي والثقافي بين العرب والبربر فإن الإسلام كان العامل الأساسي الذي حافظ على وحدة المجتمعات المغاربية وحقق الانسجام بينها على مر العصور. لا يوجد بين سكان المغرب العربي نصارى أصليون من أتباع المسيحية، حيث إن جميع النصارى الموجودين اليوم في المنطقة يعودون إلى الفترة الاستعمارية عندما جلبت القوى الأوروبية المستعمرة أعدادًا من المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يعتنقون المسيحية واستقروا في مدن وقرى المغرب العربي هؤلاء المستوطنون شكلوا أقلية دينية داخل المجتمعات المحلية التي ظلت تحافظ على هويتها الإسلامية[2].

وبالرغم من عدم وجود نصارى أصليين في المغرب العربي إلا أن هناك وجودًا لليهود في المنطقة حيث يعود تاريخ وجودهم إلى فترات قديمة، وقد ازداد عدد اليهود في المغرب العربي بعد سقوط الأندلس في القرن الخامس عشر عندما طُرد المسلمون من الأندلس وجاء معهم عدد كبير من اليهود الذين لجأوا إلى دول المغرب العربي بحثًا عن ملاذ آمن، هؤلاء اليهود الأندلسيون وجدوا في المغرب العربي بيئة تقليدية ومتسامحة سمحت لهم بممارسة دينهم بحرية والاندماج في المجتمعات المحلية. اليهود

[1]- بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل العربي**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير قسم علوم التسيير فرع النقود والمالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص59.

[2]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص07-08.

الـذين اسـتقروا في المغـرب العـربي جلبـوا معهـم ثقـافتهم وتقاليـدهم الـتي تأثـرت بالعلاقـات التاريخيـة والاقتصـادية والاجتماعيـة مـع المجتمعـات الإسـلامية في المنطقـة، حيـث شـكلوا جـزءًا مـن النسـيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المغاربي، وعلى الرغم من التحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة على مر العصور إلا أن الوجود اليهودي في المغرب العربي استمر وشكل مكونًا صغيرًا ولكنه مهمًا في تاريخ المنطقة[1].

وعلى العموم فالعصر الحديث مدين لتراث مغرب العصر الوسيط ولعطاءاته في حقل بناء دولة الوحدة الكبرى وترسيخ اتجاه التوحيد الديني، وإلى حد ما السياسي والثقافي والاجتماعي، إذا فالدين الواحد يعتبر بمثابة رابطة قوية خاصة وأنّ له من الخصائص الجماعية والأداء الجماعي ما يوحي ويتطلب التعاون، ومن مظاهره الصلاة الجماعية نحو قبلة واحدة، الحج ومناسكه، التكافل بين المسلمين، وحدة الأعياد الإسلامية... الخ.

وطبيعي أن يؤلف الإسلام بين اتباعه ويجعل منهم أمه قوية متحدة متماسكة إذا ما تمكن من قلوبهم واستولى على مشاعرهم وعلى أفكارهم، وذلك بسبب ما يدعو إليه من وحدة الفكر وسمو الغرض، وما لهذا الدين من الأثر البالغ في العواطف والمشاعر، بالفعل أحدث الإسلام تحولاً كبيراً في المنطقة المغاربية، حيث غيّر حياة شعوبها بشكل جذري، وأصبح الإسلام الرابطة الأكثر تأثيرا في تعزيز تلاحم شعوب المنطقة، مما أدى إلى تشكيل وحدة دينية أصبحت مع مرور الوقت السمة المميزة للمنطقة[2].

[1]- الخفيف علي، **الوحدة الإسلامية أفكار ودراسات**، ج1، دار سهر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، طهران، إيران، 1404هـ، ص77.

[2]- شيخ فتيحة، المرجع السابق، ص117.

رابعا: المقومات الاقتصادية

1. الإمكانيات والموارد الطبيعية والطاقوية:

تلعب المقومات الاقتصادية دورًا جوهريًا في تحديد مسار التنمية والاستقرار في أي منطقة، وتعتبر الإمكانيات والموارد الطبيعية والطاقوية من العناصر الأساسية التي تساهم في بناء قاعدة اقتصادية قوية ومستدامة. المنطقة المغاربية، بفضل موقعها الجغرافي وتنوع بيئتها الطبيعية، تمتلك مجموعة من الموارد الغنية التي تعزز من إمكانياتها الاقتصادية. فالتنوع البيئي في المنطقة يشمل أقاليم متباينة من حيث المناخ والطبيعة، بدءًا من الغابات الكثيفة والمناطق شبه الرطبة إلى الأراضي الجافة والأقاليم الصحراوية الشاسعة. هذا التنوع يوفر بيئة ملائمة لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل النباتية، مما يعزز من قدرة المنطقة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي وتصدير الفائض.

إضافة إلى ذلك، فإن الموارد الطاقوية التي تمتلكها المنطقة، مثل النفط والغاز الطبيعي، تشكل عنصراً حيوياً في دعم الاقتصاد المحلي والإقليمي؛ هذه الموارد مجتمعة تضع المنطقة المغاربية في موقع استراتيجي يمكنها من لعب دور محوري في الأسواق العالمية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي[1].

تتميز المنطقة المغاربية بتنوع بيئتها الطبيعية، حيث تضم أراضيها أقاليم غابية، مناطق شبه رطبة، أقاليم جافة، وأخرى صحراوية؛ كما ينعكس هذا التنوع البيئي على تنوع البيئة الزراعية، مما يؤدي إلى تنوع المحاصيل النباتية كالآتي:[2]

أ. **المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار**: والتي تسقط في الشتاء وتتمثل على وجه الخصوص في القمح والشعير اللذين يغطيان مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية.

[1]- مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص187.

[2]- عباش عائشة، المرجع السابق، ص54.

ب. المحاصيل التي تتحمل الجفاف: وهي تلك التي تعتمد على الري، وتستطيع مقاومة جفاف الصيف بطريقة أو أخرى وتضم هذه المحاصيل الزيتون والتين وأشجار البلوط وبعض الأشجار المنتمية لمناخ البحر الأبيض المتوسط.

ج. المحاصيل التي تعتمد تماما على الري: سواء كان ريا دائما مثل الحمضيات والكروم أو رياً سنويا مثل الخضروات والأزهار، وهذه المحاصيل تشمل مساحة صغيرة بالنسبة لعموم المساحة المزروعة غير أنها تساهم بنصيب كبير في تجارة الصادرات.

تؤثر الظروف الطبيعية والتركيبة الجيولوجية بشكل أساسي في تحديد وتوزيع الأهمية الاقتصادية بين دول منطقة المغرب العربي، حيث تختلف الثروات والموارد المتاحة، مما يساهم في تشكيل الهوية الاقتصادية الخاصة بكل دولة؛ ويتميز كل من المغرب وتونس بفضل مناخهما المعتدل وأراضيهما الخصبة، بقطاع زراعي قوي يمثل جزءًا كبيرًا من اقتصادهما، حيث تعتبر الزراعة في هذين البلدين مصدرًا أساسيًا للأمن الغذائي ودعامة رئيسية للنشاط الاقتصادي، من خلال تصدير المنتجات الزراعية[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع السياحي في المغرب وتونس مزدهر بفضل التنوع الثقافي والمناظر الطبيعية الخلابة، مما يجذب ملايين السياح سنويًا ويعزز من عائدات الاقتصاد. كما يشكل الفوسفات في المغرب وتونس عنصرًا استراتيجيًا، حيث يعد المغرب من أكبر، في المقابل تتميز الجزائر وليبيا بثروات نفطية ضخمة، حيث تشكل هذه الثروات العمود الفقري لاقتصاداتهما. يعتمد هذان البلدان بشكل كبير على قطاع الطاقة، معتمدين على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي الذي يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية ويغذي الاقتصادات المحلية. هذه الثروات تمنح الجزائر وليبيا قوة اقتصادية تمكنهما من لعب دور محوري في أسواق الطاقة العالمية. أما موريتانيا فهي تتمتع بموارد معدنية غنية، حيث يشكل الحديد أحد أهم مواردها الطبيعية. يعتمد الاقتصاد الموريتاني بشكل

[1]- مقدم عبيرات، المرجع السابق، ص187.

كبير على استخراج وتصدير الحديد، مما يوفر دخلاً هامًا يعزز من القدرة الاقتصادية للبلاد ويساهم في تنميتها[1].

عمومًا، يمتلك المغرب العربي ثروات طبيعية متنوعة تتراوح بين الفلاحة والمعادن والطاقة، مما يجعل هذه المنطقة غنية بمواردها الاقتصادية المتعددة. في المغرب وتونس، توفر الإمكانيات الزراعية والرعوية أساسًا متينًا لتحقيق تنمية مستدامة، مما يعزز من قدرتهما على مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية في المستقبل. هذه الثروات الطبيعية المتنوعة تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وتمنح المنطقة مكانة استراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما يحتل المغرب العربي مكانة مرموقة على الساحة الاقتصادية العالمية، حيث يعتبر من أهم منتجي الفوسفات في العالم، ما يضعه في المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج هذه المادة الحيوية التي تُستخدم في صناعة الأسمدة والزراعة والصناعات الكيميائية. هذا الإنجاز الاقتصادي يبرز أهمية الفوسفات كمورد استراتيجي يعزز من القدرة التنافسية لدول المنطقة، خصوصًا المغرب الذي يمتلك احتياطيات ضخمة من هذه الثروة الطبيعية. إلى جانب الفوسفات، تتمتع دول المغرب العربي بسواحل ممتدة على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، ما يمنحها ثروات بحرية وموارد طبيعية هامة، مثل الثروة السمكية، والموارد الطاقوية المكتشفة في المناطق البحرية. هذه السواحل الغنية ليست فقط بوابة للتجارة الدولية، بل توفر أيضًا فرصًا اقتصادية متعددة تتراوح بين الصيد البحري والسياحة والاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة[2].

إن التنوع والوفرة في الموارد الاقتصادية بين دول المغرب العربي تفتح أبوابًا واسعة للتعاون والتكامل الاقتصادي فالتباين في الموارد سواء كانت زراعية أو معدنية أو طاقوية، يتيح لكل دولة في المنطقة أن تلبي جزءًا من احتياجاتها من خلال التعاون مع الدول المجاورة. على سبيل المثال، يمكن للجزائر وليبيا، اللتين تمتلكان احتياطيات نفطية كبيرة، أن تزودا جيرانهما بالطاقة، بينما يمكن للمغرب

[1]- أمين بلعيفة، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، مج14، ع01، جامعة مولود معمري تيزي وزو، جوان 2019، ص89.

[2]- أمين بلعيفة، المرجع السابق، ص89.

وتونس توفير منتجات زراعية وفوسفاتية تحتاجها بقية الدول. هذا التكامل الاقتصادي ليس فقط وسيلة لتعزيز العلاقات بين دول المغرب العربي، ولكنه أيضًا آلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الاستيراد من خارج المنطقة[1].

من خلال هذا التعاون يمكن لدول المغرب العربي أن تستفيد بشكل أكبر من مواردها المتنوعة مما يسهم في تعزيز قدرتها التنافسية على الساحة الدولية ويدعم استقرارها الاقتصادي والاجتماعي[2].

يتميز المغرب العربي بوفرة موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة تمتد عبر مساحته الشاسعة التي تصل إلى حوالي 06 ملايين كيلومتر مربع، مما يجعله منطقة ذات إمكانيات هائلة على الصعيدين الزراعي والصناعي. هذه المساحة الواسعة تشتمل على تنوع بيئي وجغرافي فريد، حيث تتفاوت المناخات والتضاريس من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، مما يؤدي إلى تنوع كبير في أنواع التربة وتوافر مصادر المياه.

وفيما يتعلق بالمناخ يتراوح مناخ المغرب العربي بين مناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل في الشمال، حيث تهطل الأمطار بانتظام إلى المناخ الصحراوي القاحل في الجنوب، الذي يتميز بقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. هذا التنوع المناخي يسمح بزراعة مجموعة واسعة من المحاصيل الزراعية، بدءًا من الحبوب والفواكه في المناطق الشمالية ذات التربة الخصبة، وصولاً إلى المحاصيل الصحراوية مثل التمور في الجنوب.

كما أن التضاريس المتنوعة التي تشمل السهول الخصبة في الشمال، والهضاب الوسطى، والصحاري الشاسعة في الجنوب، تلعب أيضًا دورًا مهمًا في تحديد نوعية الزراعة الممكنة في كل منطقة. فالسهول الشمالية مثل سهل الشاوية في المغرب وسهل القيروان في تونس تعتبر من أكثر المناطق إنتاجية في زراعة الحبوب والخضروات. أما في المناطق الجبلية، مثل جبال الأطلس، فتنتشر

[1]- مقدم عبيرات، المرجع السابق، ص188-189.

[2]- أمين بلعيفة، المرجع السابق، ص89-90.

زراعة الأشجار المثمرة والزيتون، بينما توفر الأودية والأنهار مثل وادي درعة في المغرب ووادي ميزاب في الجزائر مصادر مياه دائمة للزراعة[1].

وتتفاوت الموارد المائية في المغرب العربي بين الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، ما يعزز من القدرة على زراعة محاصيل متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد بعض المناطق على أنظمة الري التقليدية والحديثة لتطوير زراعتها. توفر هذه الموارد المائية، إلى جانب التنوع الجغرافي والمناخي، بيئة مناسبة لزراعة مجموعة واسعة من المحاصيل الزراعية مثل القمح، الشعير، الزيتون، الحمضيات، والتمور، والتي تشكل جزءًا كبيرًا من الإنتاج الزراعي في المنطقة[2].

إلى جانب الزراعة فإن وفرة الموارد الطبيعية والصناعية تساهم في تعزيز الاقتصاد المغربي العربي. فالمعادن مثل الفوسفات والنفط والغاز الطبيعي تلعب دورًا رئيسيًا في دعم الصناعات الثقيلة والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي. هذا التنوع في الموارد الاقتصادية يتيح للمغرب العربي إمكانيات كبيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والصناعي، وتعزيز قدرته على التصدير، مما يجعله منطقة ذات أهمية استراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي[3].

تزخر منطقة المغرب العربي بمقدرات هامة تشكل مدخلات أساسية للصناعات المتنوعة ومصادر حيوية للطاقة التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاديات الحديثة. تتضمن هذه المنطقة احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي، حيث يقدر حجم الاحتياطي بأكثر من 6000 مليار متر مكعب، ما يجعلها واحدة من أغنى المناطق بالغاز في العالم. هذه الثروة الغازية تمثل مصدراً رئيسياً للطاقة، وتدعم بشكل كبير الصناعات المحلية وتساهم في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة. بالإضافة إلى الغاز، تحتوي المنطقة على احتياطيات بترولية ضخمة تزيد عن 05 مليارات طن، مما يعزز من مكانة المغرب العربي كمنتج رئيسي للنفط على الساحة الدولية. هذه الاحتياطيات البترولية ليست فقط مصدرًا رئيسيًا للعائدات المالية لدول المنطقة، لكنها أيضًا تلعب دورًا حاسمًا في

[1]- المرجع نفسه، ص90.

[2]- أمين بلعيفة، المرجع السابق، ص90.

[3]- المرجع نفسه، ص90-91.

تغذية الصناعات المرتبطة بالطاقة، مثل التكرير والبتروكيماويات، وتدعم الاقتصادات المحلية بشكل كبير[1].

الاحتمالات شبه المؤكدة لاكتشافات إضافية في موريتانيا، والصحراء الغربية، والجزائر، وليبيا، والمغرب، تشير إلى مستقبل واعد لقطاع الطاقة في المنطقة. على سبيل المثال تم اكتشاف مناطق بترولية وأحواض غازية ومعادن مثل الزنك والحديد في عام 1997م في مواقع لم تكن معروفة سابقًا، مما يفتح آفاقًا جديدة لاستغلال هذه الموارد. هذه الاكتشافات ليست فقط إضافة للمخزون الحالي، لكنها توفر فرصًا كبيرة لتوسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في قطاعي التعدين والطاقة.

مثل هذه الاكتشافات تعزز من قدرة المنطقة على الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية المتزايدة، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وتساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما أن تنوع هذه الموارد، من الغاز والنفط إلى المعادن، يوفر قاعدة قوية للصناعات المتنوعة، مما يقلل من الاعتماد على الواردات ويعزز من القدرة التنافسية لدول المغرب العربي في الأسواق العالمية. هذه المقدرات الطبيعية الهائلة تجعل من المغرب العربي منطقة استراتيجية ذات أهمية كبيرة في مستقبل الطاقة والصناعات المرتبطة بها[2].

تتمتع منطقة المغرب العربي بوفرة من مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح، ومن أبرز ما يميز هذه الثروات هو توزيعها الجغرافي، حيث تقع العديد منها بالقرب من المناطق الحدودية بين الدول الخمس، مما يعزز فرص التعاون والتكامل بينها، هذا التوزيع يدفع إلى ضرورة التعاون المشترك لاستغلال هذه الموارد بطرق مشتركة ومتوازنة[3].

2. حجم السوق المغاربية:

يتميز المغرب العربي بتوافر سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل الاقتصادي، حيث يعتمد هذا التكامل على عدة عوامل أساسية منها الامتداد الجغرافي الكبير للمنطقة، الذي يعزز من الترابط

[1]- جميلة الجوزي، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع05، 2009، ص112.

[2]- بن طيرش عطاء الله، دراسة إمكانيات التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، مج10، ع02، 2017، ص774.

[3]- أمين بلعيفة، المرجع السابق، ص90.

الاقتصادي بين الدول المغاربية، ويتيح فرصًا أكبر للتجارة البينية واستغلال الموارد بشكل متكامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموقع الجيوستراتيجي للمغرب العربي بين أوروبا وإفريقيا يمنحه أهمية خاصة، حيث يشكل هذا الموقع نقطة عبور رئيسية للتجارة الدولية، مما يعزز من فرص التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي. وعلى الصعيد السياسي تساهم الاستقرار النسبي والتوجهات المشتركة بين دول المنطقة في خلق بيئة ملائمة لتعزيز التكامل الاقتصادي[1].

إن التعداد السكاني الكبير الذي يصل إلى اكثر من 100 مليون نسمة يوفر سوقًا استهلاكية واسعة تشكل عاملًا مساعدًا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة. هذا الحجم السكاني الكبير يخلق طلبًا داخليًا قويًا على السلع والخدمات، مما يعزز من الإنتاج المحلي ويوفر فرصًا لتطوير صناعات جديدة.

السوق المغاربية تتميز بكونها سوقًا استهلاكية ضخمة، مما يخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية. وجود هذا السوق الكبير يحفز الشركات على الاستثمار في توسيع قدراتها الإنتاجية، ويساهم في قيام صناعات مغذية ومكملة للصناعات الرئيسية. هذه الصناعات المغذية تلعب دورًا مهمًا في تكامل سلاسل القيمة بين الدول المغاربية، مما يعزز من الترابط الاقتصادي ويزيد من الكفاءة التنافسية للصناعات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا التكامل الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز من القدرة الاقتصادية للمجتمعات المحلية ويحسن من مستويات المعيشة. كما يساهم في تطوير القدرات التقنية للصناعات المغاربية، حيث يدفع التعاون والتكامل نحو الابتكار وتحسين الجودة، مما يزيد من تنافسية المنتجات المغاربية في الأسواق العالمية. هذا التفاعل بين العوامل الاقتصادية المختلفة في المغرب العربي يشكل أساسًا قويًا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتكامل إقليمي متين[2].

تعد سعة السوق المغاربية عاملاً حاسمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، حيث توفر هذه السوق الواسعة مجالًا رحبًا للتبادل الداخلي والخارجي من خلال عملية التبادل

[1]- مقدم عبيرات، المرجع السابق، ص190.

[2]- أمين بلعيفة، المرجع السابق، ص90.

التجاري بين الأقطار المغاربية، يمكن تحقيق استفادة كبيرة من تنوع الموارد والإمكانات المتاحة في كل دولة، مما يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلية ويعزز من فرص التعاون الإقليمي عملية التبادل الداخلي والخارجي،كما تشمل المبادلات التجارية بين الدول المغاربية وكذلك مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي. هذا التبادل يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين القدرات الإنتاجية من خلال استغلال الموارد المختلفة بشكل متكامل فكل دولة في المنطقة تمتلك موارد وإمكانات تكميلية يمكن أن تدعم بعضها البعض، مما يعزز من الكفاءة الاقتصادية ويحقق فوائد مشتركة لجميع الأطراف[1].

إن توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها يشكل دعامة قوية للتكامل المغاربي فمثلاً يمكن لدول مثل المغرب وتونس أن تستفيد من الفوسفات والموارد الزراعية لتلبية احتياجات السوق في الجزائر وليبيا، بينما يمكن لهذه الأخيرة أن توفر الطاقة والموارد البترولية لدول أخرى في المنطقة. هذا التعاون الإقليمي يمكن أن يسهم في تحسين الإنتاجية ويعزز من قدرة دول المنطقة على تلبية احتياجاتها الاقتصادية بشكل أكثر فعالية.

إن التنمية استراتيجية ترتكز على التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية يمكن أن تحقق أهدافًا بعيدة المدى، مثل تعزيز القدرة التنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. من خلال تحسين التنسيق بين سياسات التنمية الاقتصادية والاستثمار في مشاريع مشتركة، يمكن للدول المغاربية أن تحقق استفادة قصوى من مواردها وتطوير صناعاتها بما يتماشى مع التوجهات العالمية.

وعليه فإن سعة السوق المغاربية والتعاون الإقليمي الواسع يشكلان قاعدة قوية للتكامل الاقتصادي مما يتيح للدول في المنطقة أن تستفيد من مواردها المشتركة وتحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا. هذا التكامل لا يعزز فقط من القدرات الإنتاجية، بل يساهم أيضًا في تحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص العمل، وتطوير الاستراتيجيات الاقتصادية التي تدعم التنمية المستدامة على المدى الطويل[2].

---

[1]- عبد اللطيف الحناشي، **تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل، ورقات سياسية**، مركز الدراسات والمتوسطية والدولية، تونس، مارس 2016، ص05.

[2]- المرجع نفسه، ص06-07.

إن اختلاف الإمكانيات المتوفرة بين دول المغرب العربي يُعد من العوامل المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي فعال. هذا التكامل يُتيح للدول ذات العجز المالي مثل موريتانيا فرصة الحصول على التمويلات اللازمة للمشاريع المشتركة التي تسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي فعلى سبيل المثال يمكن لموريتانيا الاستفادة من التعاون مع الدول ذات الفائض المالي في تنفيذ مشاريع تنموية حيوية، مما يعزز من قدراتها الاقتصادية ويوفر لها الموارد الضرورية دون الاعتماد على التمويل من المؤسسات الدولية ذات التكلفة المرفي المقابل الدول ذات الفائض المالي مثل ليبيا والجزائر يمكنها الاستفادة من هذا التكامل الاقتصادي عبر استثمار فوائضها في مشاريع مشتركة تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي داخل المنطقة.

فمن خلال توجيه استثماراتها نحو المشاريع التي ترفع من مستوى التعاون بين الدول المغاربية، يمكن لهذه الدول تحقيق منافع اقتصادية كبيرة. هذه الاستثمارات يمكن أن تشمل مشاريع في البنية التحتية، الطاقة، والزراعة، وغيرها من المجالات التي تدعم النمو الاقتصادي وتعزز من الترابط بين الاقتصادات المختلفة في المنطقة[1].

إن توجيه الاستثمارات في المشاريع المشتركة لا يقتصر فقط على تعزيز التكامل الاقتصادي، بل يقلل أيضًا من الحاجة إلى التمويل من الخارج بدلاً من الاعتماد على القروض والمساعدات الدولية ذات التكلفة المرتفعة، يمكن للدول المغاربية تعزيز التعاون فيما بينها لتأمين التمويل لمشاريعها من خلال الشراكات الإقليمية مما يقلل من الأعباء المالية ويعزز من الاستقلالية الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك يعزز هذا التكامل من النمو الاقتصادي داخل الدول المغاربية من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية، خلق فرص عمل جديدة، وتطوير القدرات التقنية كما يساهم في تحسين التوازن التجاري بين الدول ويعزز من قدرتها على التفاوض مع الشركاء التجاريين الدوليين.

باختصار إن التباين في الإمكانيات الاقتصادية بين دول المغرب العربي يوفر فرصة قيمة لإقامة تكامل اقتصادي فعّال من خلال استثمار فوائض المال في مشاريع مشتركة وتبادل الموارد

[1]- قلواز إبراهيم، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع06، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 30 جوان 2015، ص280.

والإمكانات، يمكن للدول المغاربية تعزيز أمنها الاقتصادي وتحقيق منافع كبيرة دون الحاجة إلى التمويل الخارجي المكلف مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز الاستقرار الإقليمي[1].

يقدر خبراء البنك الدولي أن تحقيق اتحاد اقتصادي بين دول المغرب العربي يمكن أن يرفع نسبة نمو كل دولة بمعدل 02%، وهو ما يمثل زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي للمنطقة ككل. هذا الاتحاد الاقتصادي لن يقتصر فقط على تحسين معدلات النمو، بل سيوفر أيضًا فرص عمل إضافية، مما يعزز من مناخ الاستثمار ويزيد من القدرة الشرائية للمواطنين. مثل هذا التكامل يمكن أن يساهم في تحسين الظروف المعيشية ويعزز من التنمية الاقتصادية المستدامة.

بجانب هذه الفوائد الاقتصادية، يُتوقع أن يُحقق الاندماج بين دول المغرب العربي منافع مالية ملموسة، حيث يمكن أن تساهم هذه العملية في توفير ما بين 03 و09 مليارات دولار سنويًا على مستوى المنطقة. هذا الرقم يعكس حجم الفوائد المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال تكامل اقتصادي فعّال يعزز من الاستفادة المشتركة من الموارد والإمكانات المتاحة[2].

تتمتع دول المغرب العربي بثروات طبيعية هائلة، مثل الفوسفات، النفط، الغاز، والمعادن، التي يمكن أن تشكل قاعدة صناعية تكاملية قوية. هذه الثروات توفر فرصًا لإقامة صناعات مشتركة وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتوحيد الجهود والموارد أن يساعد في تأسيس قاعدة دبلوماسية تفاوضية قوية، مما يعزز من قدرة المنطقة على التفاوض مع القوى الكبرى للحصول على التكنولوجيا والتقنيات العلمية التي تحتاجها، خاصة من الدول التي تعاني من التبعية الطاقوية.

لضمان نجاح عملية التكامل الاقتصادي، من الضروري توفر عناصر أساسية تدعم العملية الإنتاجية من أهم هذه العناصر هو العامل الفني الماهر، الذي يلعب دورًا حاسمًا في نجاح العملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير بنية أساسية قوية تشمل الطرق،

[1]- المرجع نفسه، ص280-281.

[2]- شيخ فتيحة، المرجع السابق، ص120.

وسائل النقل، والاتصالات، حيث تعد هذه المقومات ضرورية لتسهيل حركة البضائع والخدمات وتعزيز الترابط بين الدول.

تُعتبر البنية الأساسية من العوامل المهمة في نجاح أي عملية تكامل اقتصادي، حيث تساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل تنفيذ المشاريع المشتركة. بدون توفر هذه العناصر الأساسية، قد يظل التكامل محدودًا وغير قادر على تحقيق الأهداف المرجوة. لذا، من الضروري أن تتعاون الدول المغاربية في تطوير البنية التحتية وتعزيز مهارات القوى العاملة لضمان تحقيق تكامل اقتصادي فعّال ومستدام[1].

[1]- شيخ فتيحة، المرجع السابق، ص120-121.

خامسا: المقومات البشرية

يبلغ عدد سكان دول المغرب العربي الخمس أكثر من 100 مليون نسمة، ويتوزعون بشكل متفاوت وفقًا للظروف الطبيعية والاقتصادية، وتختلف هذه البلدان في الكثافة السكانية، والتمركز البشري، والتوزيع الحضري، فضلاً عن التوزيع القطاعي والعمري والجنسي والثقافي؛ ويزداد هذا التباين بشكل خاص بين شمال المنطقة وجنوبها، حيث تشهد السهول المغاربية أعلى كثافة سكانية وتحتضن أبرز المدن[1].

غير أنه إذا ما تم الربط بين الخصائص الديموغرافية في الدول المغاربية وعلاقتها بالتنمية في المنطقة، نجد أن دول الاتحاد المغاربي تتحكم بطريقة سيئة في الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه المنطقة، حيث أن الدول المغاربية لا تتحكم في النمو الديمغرافي (باستثناء تونس التي طبقت مبكرا برنامج تباعد الولادات).

تتشابه العناصر البشرية في البلدان المغاربية بشكل كبير، حيث يتكون سكان هذه المنطقة من تمازج ثلاث مجموعات بشرية رئيسية: الأمازيغ، العرب، والزنوج. تجمع هذه المجموعات قواسم مشتركة عديدة تشمل الدين، اللغة، العادات والتقاليد، والتاريخ المشترك، مما يعزز من وحدة المصير بينهم. وفقًا لدراسة الباحث سعد الدين إبراهيم حول توزيع الأمازيغ في المغرب العربي، وتشير البيانات إلى أن الأمازيغ يشكلون حوالي 30% من سكان المغرب، و25% من سكان الجزائر، بالإضافة إلى وجودهم في العديد من القرى في الجنوب التونسي والركن الجنوبي الغربي من ليبيا؛ بعد الفتح الإسلامي حدث تفاعل بين الأمازيغ والعناصر العربية المهاجرة، مما ساعد في انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي في المنطقة[2].

رغم هذا التداخل الثقافي، فإن الثنائية بين العرب والأمازيغ في المغرب العربي تقوم على الاتصال والتكامل، وليس على الانفصال. على مر تاريخ المغرب العربي، لم يشعر أي من مكونات السكان بأنه يشكل أقلية أو أغلبيّة، مما يعكس عدم وجود شعور بالانقسام الاجتماعي في المنطقة.

---

[1]- أمين بلعيفة، المرجع السابق، ص89.

[2]- عباش عائشة، المرجع السابق، ص57.

إن الوحدة المغاربية تقوم على توازن متناغم بين البعدين العربي والإسلامي، مما يساهم في تعزيز الهوية المشتركة والتماسك الاجتماعي. بالتالي، يوفر هذا التنوع الديمغرافي في المغرب العربي عاملاً مهمًا للوحدة والتطور. إذا تمكنت الدول المغاربية من تجاوز التحديات المرتبطة بهذا التنوع وتحقيق التكامل الإقليمي، فإنها ستستفيد بشكل كبير من هذا التمازج الثقافي لتعزيز الوحدة والتقدم في المنطقة[1].

إن التعداد المتزايد لساكنة بلاد المغرب العربي يشكل سوقًا استهلاكية واسعة توفر إمكانيات كبيرة لتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة. هذا التزايد السكاني يساهم في توسع السوق الاستهلاكية، مما يعزز من الطلب على السلع والخدمات ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة. بدورها، هذه الصناعات يمكن أن تسهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يساعد على تقليل معدلات البطالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

زيادة الطلب في السوق الاستهلاكية تدفع الشركات إلى تطوير قدراتها التنافسية، حيث يتعين عليها تحسين جودة المنتجات والخدمات لمواكبة احتياجات السوق. هذا الأمر يؤدي إلى تطوير القدرات التقنية لهذه الصناعات، حيث تعتمد الشركات على التكنولوجيا والابتكار لتحسين الإنتاجية وتلبية توقعات العملاء. بالتالي، يسهم هذا في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

من ناحية أخرى، يتسم العنصر البشري في المغرب العربي بالتجانس العام، ويُعرف بحيويته ونشاطه. لا توجد فروقات بيئية، دينية، أو حضارية ملحوظة بين الأفراد في المنطقة، مما يسهم في تعزيز الوحدة والتكامل بين شعوبها. هذا التجانس الاجتماعي والثقافي يُعتبر عاملاً مساعدًا في تعزيز الروابط المشتركة وبناء استراتيجيات تنموية متكاملة.

بالتالي، يجتمع تزايد التعداد السكاني وسوق الاستهلاك الواسعة مع التجانس الثقافي في تشكيل قاعدة قوية تدعم النمو الاقتصادي وتعزز من فرص التعاون والتكامل بين الدول المغاربية[2].

[1]- مولوج فوزية، المرجع السابق، ص32.

[2]- مومن العمري، المرجع السابق، ص46.

سادسا: المقومات اللغوية

يمكننا أن نقول إن دخول اللغة العربية إلى منطقة المغرب العربي وانتشارها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بانتشار الإسلام واعتناق سكان المنطقة لهذا الدين. منذ دخول الإسلام، أصبحت اللغة العربية جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية والدينية للمجتمعات المغاربية، مما ساهم في ترسيخ ارتباط اللغة بالدين الإسلامي.

تُعد حاليا اللغة العربية هي اللغة الرسمية والرئيسية في دول المغرب العربي، بما في ذلك المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا. هذا الوضع يعزز من الوحدة اللغوية بين الدول المغاربية، ويساعد في تسهيل سبل التعاون والتفاهم بينها. وحدة اللغة تلعب دورًا هامًا في تبادل المعلومات والتواصل الفعّال بين شعوب هذه الدول، مما يعزز من تماسك التكتل البشري[1].

علاوة على ذلك، تلعب اللغة العربية الدارجة التي تُستخدم في الحياة اليومية دورًا أساسيًا كوسيلة للتواصل بين أفراد المجتمعات المغاربية؛ وتُعد الدارجة لغة قريبة وبسيطة تحتوي على العديد من الكلمات والتعبيرات المشتركة بين الأقطار المغاربية، مما يجعلها أداة فعّالة لتقريب الناس من بعضهم البعض. تسهم الدارجة في تعزيز التقارب بين الشعوب، حيث تُستخدم في الفنون، العادات، والتقاليد، مما يعمق من روح المشاركة الأخوية والتفاهم المتبادل.

وبالتالي، فإن التفاعل اليومي باستخدام الدارجة يُعزز من روح الوحدة والتقارب بين شعوب المنطقة، مما يسهم في بناء روابط ثقافية واجتماعية قوية. تضاف إلى ذلك، القدرة على تجاوز الحواجز اللغوية التي قد تعيق التعاون، مما يعزز من فرص تحقيق التكامل والتعاون بين دول المغرب العربي على مختلف الأصعدة[2].

من الضروري الإشارة إلى أن اللغة العربية لم تواجه صراعًا مع اللهجات الأمازيغية عند دخولها إلى المغرب العربي، بل استقرت في المنطقة بشكل طبيعي وسلس، حيث قوبلت بتقبل واسع من قبل

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص63.

[2]- المرجع نفسه، ص63-64.

السكان. لم تكن هناك مقاومة ملحوظة ضد اللغة العربية، بل بالعكس، فقد رحب بها الناس وأعطوها مكانتها المرموقة بفضل تفاعلهم الإيجابي واندماجهم مع الثقافة العربية.

بفضل هذا التقبل، أصبحت اللغة العربية عنصرًا موحدًا ووسيلة للتواصل بين أبناء المغرب العربي، مما ساهم في تعزيز الوحدة والتماسك بين الشعوب. اللغة العربية لعبت دورًا أساسيًا في تقليص تأثير اللهجات المحلية التي يمكن أن تسهم في التفرقة والتمييز بين المجتمعات. من خلال توفير وسيلة مشتركة للتواصل، ساعدت اللغة العربية في تخفيف الانقسامات التي قد تنشأ عن التباين اللغوي والثقافي، مما يعزز من الروح الجماعية والتعاون بين الدول المغاربية.

هذه الوحدة اللغوية ساهمت أيضًا في تعزيز الهوية المشتركة بين الشعوب، مما يقلل من النزاعات المحتملة ويوحد الجهود نحو تحقيق التنمية والتقدم في المنطقة. بفضل هذه اللغة التي تجمع بين الناس، أصبح من الممكن تجاوز الفوارق الثقافية واللغوية، مما يعزز من التفاهم والتعاون بين الدول والشعوب في المغرب العربي[1].

كما عرفت اللغة العربية وفي فترة وجيزة تطورا ملحوظا على حساب اللهجات الأمازيغية التي كانت سائدة من قبل في بلاد المغرب العربي، وأصبحت اللغة العربية هي لغة الاتصال التي قامت عليها حياة المجتمع الحضاري، فكانت هي لغة الإدارة والتدريس والكتابة والتأليف والقضاء والحياة الدينية وتحولت إلى لغة رسمية في جميع الميادين، وبذلك تحولت إلى عامل توحيد وتقارب بين شعوب المغرب العربي[2].

بعد الفتح الإسلامي، اختلط السكان الأصليون بالعناصر العربية المهاجرة من مناطق مثل اليمن والحجاز، بالإضافة إلى المهاجرين من بني هلال وبني سليم؛ هذا التفاعل أسهم في انتشار اللغة العربية بشكل واسع، مما أدى إلى تراجع اللغة الأمازيغية في بعض المناطق، وبما أن اللغة العربية كانت

[1]- نازلي معوض أحمد، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، لبنان، 1986، ص22.

[2]- سعيدي ياسين، المرجع السابق، ص41.

مرتبطة بالقرآن الكريم، فقد تبنتها الشعوب في المنطقة ليس فقط كأداة للتواصل، بل كجزء من هويتهم الثقافية والدينية، بعكس اللغات الأخرى مثل اللاتينية والقرطاجية التي ارتبطت بمفاهيم استعمارية[1].

ساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز انتشار اللغة العربية في بلاد المغرب. من بين هذه العوامل، تبرز الهجرة الأندلسية التي أدت إلى تدفق العرب إلى المنطقة، مما ساهم في ترسيخ اللغة العربية وتعميم استخدامها في الأوساط الاجتماعية والثقافية الجديدة. كما كان لانتشار الدعوة الموحدية، التي انطلقت من جبال الأطلس، دور بارز في تعزيز اللغة العربية من خلال نشرها في مختلف أرجاء المغرب ودعمها في المؤسسات التعليمية والدينية؛ إضافة إلى ذلك، أسهمت المدارس والزوايا الإسلامية والطرق الصوفية في نشر وتعليم اللغة العربية، حيث كانت هذه المؤسسات مراكز تعليمية ودينية تروج للغة وتساعد في تعميق فهمها واستخدامها بين الناس[2].

اللغة العربية تحمل بُعدًا وطنيًا وقوميًا عميقًا، إذ تعد أداة أساسية للحفاظ على الهوية الوطنية والتجانس بين شعوب المنطقة، بوصفها لغة مشتركة، تخلق اللغة العربية شعورًا بالانتماء والتفكير الموحد بين الأفراد، مما يعزز من الروابط الفكرية والعاطفية بينهم، تعمل على تقوية الروابط الثقافية والاجتماعية، وتساهم في بناء مجتمع متماسك ومترابط من خلال توفير منصة للتواصل والتفاهم المشترك.

بفضل هذه العوامل، أصبحت اللغة العربية عنصرًا محوريًا في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للمغرب العربي، مما يعزز من الوحدة الوطنية ويعزز من التماسك الاجتماعي بين شعوب المنطقة[3].

نتيجة لذلك، اتبعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية استراتيجية محددة لتكوين نخبة مغاربية ذات تكوين ثقافي ولغوي فرنسي متميز. حصلت هذه النخبة على امتيازات كبيرة وموارد مادية وثقافية، مما ساعد في تعزيز وضعها الاجتماعي والمهني في المنطقة. بعد الاستقلال، أصبحت هذه النخبة تشكل

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص52.

[2]- نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص24.

[3]- عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، مغرب الأرض والشعب عصر الدول والدويلات**، ج1، دار الغرب الإسلامي، المغرب، 2005، ص114.

القوة الأساسية التي اعتمدت عليها الحكومات المغاربية في مختلف المجالات، بما في ذلك الإدارة والسياسة والاقتصاد.

ومع ذلك، فإن هذه النخبة التي نشأت تحت الاستعمار الفرنسي كانت من بين العوامل التي أعاقت عملية التعريب في المغرب العربي. فقد استمرت في دعم اللغة والثقافة الفرنسية على حساب العربية، مما ساهم في إعاقة جهود التعريب التي سعت الحكومات المستقلة إلى تنفيذها[1]؛ إن تأثير هذه النخبة على السياسة والثقافة أدى إلى تقوية موقع الفرنسية في المؤسسات التعليمية والإدارية، مما خلق تحديات كبيرة أمام تحقيق أهداف التعريب وتعزيز اللغة العربية كعنصر رئيسي في الهوية الوطنية والثقافية للدول المغاربية.

في ظل هذه الظروف، كان من الصعب تحقيق التكامل الكامل للغة العربية في الحياة العامة، حيث استمر النفوذ الثقافي واللغوي للفرنسية في التأثير على السياسات التعليمية والإدارية، مما ساهم في إعاقة عملية التعريب وتعزيز اللغة الفرنسية كجزء من النسيج الاجتماعي والثقافي في المنطقة[2].

بناءً على ما سبق، يمكننا استنتاج أن قضية التمييز العرقي بين السكان في المغرب العربي لا تعتبر موضوعًا ذا أهمية كبرى، حيث كان هناك امتزاج قوي ومكثف بين جميع العناصر البشرية التي سكنت هذه المنطقة، بما في ذلك تلك التي استقرت في الجبال والسهول والسواحل. هذا الامتزاج أدى إلى تداخل وتزاوج مستمر بين مختلف المجموعات العرقية والثقافية، مما أدى إلى ظهور تنوع في السمات الجسدية والثقافية.

لم تلعب الألوان أو الصفات العرقية دورًا في تمييز السكان أو تصنيفهم إلى أصول معينة مثل الأصول اليمنية أو الأوروبية. على العكس، فإن عملية الامتزاج بين مختلف الأجناس والأقوام ساعدت في تشكيل الهوية المغربية بشكل يعكس التنوع والتكامل بين مكوناتها البشرية. هذا التفاعل والاندماج بين الأعراق المختلفة أديا إلى ظهور خصائص فريدة في الإنسان المغربي، سواء من حيث الشكل أو المحتوى الثقافي.

---

[1]- نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص24-25.

[5]- Paul . B . Alta, **Le grand Maghreb de indépendance à la an 2000**, la Phonic, Alger, 1990, p27.

النتيجة هي أن الفروق العرقية لم تكن لتشكل أساسًا للتمييز أو الانقسام بين السكان، بل على العكس، فإن التنوع العرقي والثقافي قد ساهم في تعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعي؛ إن التنوع في الأصول والمكونات البشرية أدى إلى بناء هوية مشتركة غنية تعكس تفاعل وتجاذب مختلف العناصر الثقافية والعرقية.

هذا الامتزاج الثقافي والعرقي قد ساعد أيضًا في تشكيل القيم والمعتقدات المشتركة التي تجمع بين الشعوب في المنطقة، مما يعزز من الروابط الاجتماعية والتكافل بين مختلف المجموعات؛ بفضل هذا التنوع وتكامل الأجناس والأقوام، يظهر الإنسان المغربي كنتاج لهذا التنوع الثقافي والعرقي، مما يعزز من الهوية المشتركة ويقوي الروابط بين شعوب المغرب العربي، ويعزز من الوحدة والتماسك في مواجهة التحديات المشتركة[1].

[1]- Hatem Ben Salman: **le Maghreb sur l échiquie méditerranéen (défense nationale)**, le comité d études de défense National N, Paris, juillet 1989, pp06–07.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل فإننا نستخلص الآتي:

- تُعد المقومات الجغرافية من الأسس الجوهرية لتأسيس الاتحاد المغاربي، حيث تتميز المنطقة بتنوع كبير في المناخات والتضاريس، مما يوفر قاعدة قوية لتطوير مشروعات تنموية متكاملة ويعزز من القدرة على استغلال الموارد الطبيعية المتنوعة. هذه الخصائص الجغرافية، التي تشمل الأراضي الزراعية الواسعة والسواحل الغنية، تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المغاربية، بما يعزز من فرص التعاون في مشاريع بنية تحتية مشتركة وتبادل الموارد والمنتجات.
- من جانب آخر، تلعب المقومات التاريخية دورًا أساسيًا في تعزيز الروابط بين دول المغرب العربي، إذ يشارك سكان المنطقة في تراث ثقافي وتاريخي مشترك يعزز من روح التعاون. التاريخ المشترك، الذي يشمل التجارب التاريخية والتفاعلات الثقافية، يعزز من استقرار العلاقات بين الدول ويحفز على تحقيق الأهداف المشتركة، مما يعزز من فرص النجاح في تحقيق الاتحاد المغاربي.
- على الصعيد الديني والمذهبي، تشكل الوحدة الدينية أساسًا قويًا للتعاون بين دول المغرب العربي، حيث يعتنق معظم السكان الدين الإسلامي. هذه الوحدة الدينية توفر قواسم مشتركة تعزز من التفاهم والتعاون، وتدعم الجهود لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال القيم والمبادئ الإسلامية المشتركة التي تجمع بين الشعوب وتعزز من روح الأخوة والتعاون.
- أما في ما يخص المقومات الاقتصادية، فإن المنطقة تتميز بموارد طبيعية غنية مثل الفوسفات والنفط والغاز، بالإضافة إلى النشاطات الزراعية الواسعة، ويمكن أن يسهم التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية في تحسين استغلال هذه الموارد وتعزيز التكامل الاقتصادي، مما يعزز من التنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة؛ من خلال استغلال الموارد بشكل مشترك، يمكن تحقيق تقدم كبير في مستوى التنمية ورفاهية الشعوب.
- فيما يتعلق بالمقومات البشرية، يتمتع سكان المغرب العربي بتنوع عرقي وثقافي غني، يعزز من قدرة الدول على التعاون وتحقيق التكامل؛ هذا التنوع، الذي يشمل مختلف الأصول الثقافية والعادات،

يسهم في تشكيل هوية مشتركة قوية ويعزز من قدرة الشعوب على تبادل المعرفة والخبرات، مما يدعم التعاون والتكامل بين الدول.

- وأخيرًا، تلعب اللغة العربية دورًا محوريًا في تأسيس الاتحاد المغاربي، حيث تعد اللغة الرسمية والرئيسية في جميع دول المنطقة؛ توحد اللغة العربية الشعوب وتساعد في تسهيل التواصل والتفاهم، مما يعزز من القدرة على التعاون والعمل المشترك؛ كما تسهم اللغة الدارجة في تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية بين الشعوب، مما يعزز من التماسك الإقليمي ويقوي من الوحدة الثقافية بين الدول المغاربية.

الفصل الثاني

التطور التاريخي لتجربة الوحدة المغاربية (1900-1989م)

تمهيد:

اتسمت الحركات الوطنية في المغرب العربي بتركيزها على البُعد الوطني في البداية، ومن ثم على البُعد الإقليمي المغاربي؛ وهذا يفسر غياب الصراع بين الدولة القطرية والقومية في هذه المنطقة، خلافًا لبعض التجمعات الإقليمية العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي الذي نشأ نتيجة لاهتمامات سياسية وأمنية حديثة، بدأ الوعي بوحدة المغرب العربي يتشكل سياسيًا منذ بداية القرن العشرين، حيث كان مفهوم المغرب العربي يتبلور تدريجيًا في إطار الحركات الوطنية المغاربية، وقد كانت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب تركز بشكل مستمر على أهمية البُعد المغاربي بعد الاستقلال.

على عكس الحركات الوطنية في المشرق العربي التي اتخذت بعدًا قوميًا وطالبت بتأسيس دولة عربية موحدة، تميزت الحركات الوطنية في المغرب العربي بتركيزها أولًا على البُعد الوطني ثم على البُعد الإقليمي المغاربي، وهذا يفسر غياب الصراع بين "الدولة القطرية" والقومية في المنطقة المغاربية، حيث لم تشهد الدول المغاربية الهجوم على مفهوم "الدولة القطرية" كما حدث في المشرق، بل إن الأدبيات المغاربية تتحدث عن الدولة الوطنية بشكل أساسي؛ وبالتالي لم يُطرح بناء المغرب العربي إلا بعد إقامة الدولة الوطنية، مما حال دون نشوء أي صراع أيديولوجي بين التوجهات المحلية (الوطنية) والإقليمية (المغاربية)، على عكس ما حدث في المشرق.

استمر مفهوم المغرب العربي كوحدة إقليمية في التبلور خلال العقود اللاحقة، وكان من بين مراحل تأسيسه المهمة مؤتمر المغرب العربي الذي عُقد في القاهرة في فبراير 1947م، إلا أن السنة 1958م تظل ذات أهمية خاصة في التاريخ السياسي المغاربي، حيث شهدت انعقاد مؤتمر طنجة في 26 أبريل 1958م بالمغرب، والذي جمع ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وحزب الدستور التونسي؛ عقد هذا المؤتمر بعد استقلال المغرب وتونس، بينما كانت الثورة الجزائرية لا تزال مستمرة. ويُعتبر مؤتمر طنجة بداية لتأريخ المشروع الإقليمي المغاربي، خصوصًا أن من بين القضايا التي تم طرحها فيه كان توحيد الجهود لمواجهة السوق الأوروبية المشتركة الناشئة؛ يعكس هذا المؤتمر وعيًا سياسيًا متقدمًا ورؤية استراتيجية تفوق بكثير الوعي الذي تتمتع به النخب المغاربية

الحاكمة حاليًا، ويمكن القول دون مبالغة إنه قد شهدنا تراجعًا في الوعي السياسي المغاربي مقارنة بتلك الحقبة.

لم يتحقق حلم زعماء الحركات الوطنية المغاربية، إذ سرعان ما بدأت الخلافات السياسية بمجرد نيل الدول المغاربية استقلالها، خاصة بسبب النزاعات الحدودية؛ ففي أكتوبر 1963م دخلت المغرب والجزائر في "حرب الرمال" بسبب مطالب ترابية متنازع عليها؛ رغم هذه الحرب لم تثنِ الدول المغاربية عن محاولة إرساء أسس التعاون الإقليمي، حيث تم إنشاء المجلس الاستشاري المغاربي الدائم في عام 1964م بين الجزائر والمغرب وتونس، وهو أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي المغاربي؛ كان هدفه الرئيس تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية، وضمان حرية تنقل البضائع الصناعية، والتنسيق في مواجهة الشركاء التجاريين، وعلى رأسهم السوق الأوروبية المشتركة؛ بعد ذلك انضمت ليبيا وموريتانيا للمجلس، ليشكلوا أول هيكل إقليمي يجمع دول المغرب العربي الخمس، إلا أن هذه التجربة الإقليمية فشلت بسرعة بسبب الخلافات السياسية بين الدول المغاربية، وكذلك تأثيرات الحرب الباردة والصراعات العربية–العربية، حيث كانت الجزائر في المعسكر التقدمي والمغرب في المعسكر المحافظ، مما أثر على العلاقات بين الدول المغاربية.

في بداية السبعينات، شهدت العلاقات المغاربية تحسناً نسبياً، خاصة بين الجزائر والمغرب، مما ساعد على حل بعض الخلافات الحدودية، ففي فبراير 1970م، وقعت الجزائر اتفاقاً مع تونس، وفي يونيو 1972م مع المغرب (ولكن الرباط لم تصادق عليه إلا في عام 1989م)؛ غير أن هذا التحسن سرعان ما تبعته توترات سياسية جديدة، حيث تصاعد التوتر بين الجزائر والمغرب بعد اندلا ع أزمة الصحراء الغربية في عام 1974م، ودعم الجزائر لجبهة البوليساريو في رد فعل على الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، الذي بموجبه تم تقسيم إقليم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا؛ نتيجة لذلك توقف العمل في المشاريع المغاربية متعددة الأطراف، في حين استمر التعاون الثنائي على مستوى أقل. هذا التوتر أدى إلى قرار في الدورة الثانية عشرة للمجلس المغاربي بتعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى، ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية الصحراء الغربية من العوامل الرئيسية التي تحدد العلاقات بين دول المغرب العربي.

أولا: البوادر التاريخية لوحدة المغرب العربي (1900–1924م)

شهدت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى بروز العديد من الأفكار الجديدة في تاريخ المغرب العربي التي ساهمت في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي في المنطقة. تمثلت هذه الأفكار في الدعوات للتحرر من الاستعمار، وتعزيز الهوية الثقافية واللغة، بالإضافة إلى التأثيرات الفكرية من الحركة الوطنية في البلدان المجاورة، كما بدأت تظهر حركة فكرية تستهدف الإصلاحات الاجتماعية والسياسية، مما مهد الطريق لظهور الحركات الوطنية التي سعت لاستقلال المنطقة من الاستعمار الأوروبي[1]، تميزت هذه الفترة بالتوجه نحو توحيد النضال بين دول المنطقة، كما شهدت النخب السياسية تغيّراً ملحوظاً في واقع المجتمع، إذا أصبح أكثر تقبلاً للأفكار التحررية نتيجة لتجاوزات السياسة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة، بالإضافة إلى تطورات الوضع الدولي العام التي ساهمت في تغيير البيئة السياسية، غير أن هذا التوجه على صعيد توحيد الجهود في إطار النضال ضد المستعمر في هذه المرحلة لم يكن على مستوى التنظيمات السياسية، بل كان على سبيل اجتهادات فردية من بعض المناضلين المغاربة الذين سعوا إلى تجسيدها على أرض الواقع بما توفر لهم من إمكانيات[2].

ونلاحظ في هذا السياق التاريخي أن أولى الحركات النضالية المغاربية التي بادرت إلى تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع هي حركة الشباب التونسي[3] التي تأسست عام 1907م، وحركة

---

[1]- **المغرب العربي**: هو منطقة جغرافية تقع في شمال غرب إفريقيا، تشمل خمس دول: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا. تتميز هذه الدول بتاريخ مشترك وثقافة متقاربة، مع وحدة دينية تتمثل في الإسلام. كما تتمتع المنطقة بتنوع لغوي يجمع بين العربية والأمازيغية. بفضل موقعه الاستراتيجي الذي يربط بين أوروبا وإفريقيا، يكتسب المغرب العربي أهمية اقتصادية وسياسية كبيرة. أنظر: حليمي عبد القادر علي، **جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية**، مطبعة الإنشاء، ط2، دمشق، سوريا، 1986، ص34.

[2]- محمد مالكي، المرجع السابق، ص02.

[3]- **حركة الشباب التونسي**: هي تنظيم سياسي تونسي نشأ في أوائل القرن العشرين، وتحديدًا في عام 1907م. تأسست هذه الحركة كجزء من الحركة الوطنية التونسية التي كانت تسعى لتحقيق الاستقلال الوطني من الاستعمار الفرنسي. ضمّت الحركة مجموعة من الشباب المثقف التونسي الذين تأثروا بالأفكار الإصلاحية في أوروبا والعالم العربي. أسهمت حركة الشباب التونسي في بروز وعي وطني متزايد بين التونسيين، وكانت لها دور في تمهيد الطريق للحركات الوطنية التي ظهرت لاحقًا وساهمت في تحقيق الاستقلال التونسي عام 1956م. أنظر: المحجوبي علي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904–1934م)**، تج: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، ط1، تونس، 1999، ص111-112.

الشبان الجزائريين[1] التي تأسست هي الأخرى عام 1909م، تلتها بعد مدة من الزمن حركة الشباب المغربي[2] التي تأسست عام 1919م[3].

ساهمت هذه الحركات في توجيه السياسة المحلية نحو النضال المغاربي من خلال مشاركتها الفعالة في مؤتمر مسلمي شمال إفريقيا الذي نظمته حركة الشباب التونسي في عام 1916م، كان هدف المؤتمر الرئيسي الدفاع عن حقوق المسلمين في البلدان المغاربية، ودعوة إلى تشكيل جمهورية شمال إفريقيا؛ كما قدم المؤتمر مجموعة من المناضلين الذين قاموا بحملات دعائية عبر بعض الصحف المشرقية للتنديد بالسياسة الاستعمارية، ونقل صورة معاناة شعوب المنطقة إلى العالمين العربي والغربي، وكان الهدف الأساسي هو توعية العالم بقضية المغرب العربي والعمل على تحريره[4].

وعليه فقد ارتبط رواد العمل السياسي والاصلاحي في المنطقة المغاربية بفكرة الوحدة، وهو بالأساس تأكيد على الوحدة التاريخية والمصير المشترك لمنطقة المغرب العربي، وكان ذلك بغرض توحيد الصف لمواجهة العدو المشترك.

ما نلاحظه هنا هو أن فكرة النضال المشترك ضد الاستعمار قد نضجت بشكل كبير، خاصة لدى جيل الربع الأخير من القرن التاسع عشر، الذي ربط مصير وحدة المغرب العربي بالجامعة الإسلامية وآمن بأهمية النضال المغاربي المشترك. وقد شهدت هذه الفكرة تطورات كبيرة بعد الحرب

---

[1]- **حركة الشبان الجزائريين:** هي حركة سياسية تأسست في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي في بدايات القرن العشرين، تحديدًا في عام 1912م. كانت هذه الحركة من أولى الحركات الإصلاحية في الجزائر التي جمعت بين النخبة المثقفة من الجزائريين، والذين تأثروا بالأفكار الإصلاحية في العالمين العربي والإسلامي، وأيضًا بالتيارات الفكرية في أوروبا. أنظر: لهلالي إسعد، لهلالي سلوى، بوادر النضال السياسي للشبان الجزائريين مع مطلع القرن العشرين، **مجلة البحوث التاريخية**، مج03، ع02، ديسمبر 2019، ص95-98.

[2]- **حركة الشباب المغربي:** حركة وطنية تأسست في الثلاثينيات لمناهضة الاستعمار الفرنسي وتعزيز الوعي الوطني بين الشباب المغربي. أسهمت الحركة بشكل بارز في تعبئة الشباب ونشر الأفكار الوطنية، ما ساعد في تمهيد الطريق لاستقلال المغرب عام 1956م. أنظر: فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937م)، **المجلة الجامعة**، مج01، ع16، فبراير 2014، ص34-35.

[3]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية (1900-1954م) الطريق الاصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص17-20.

[4]- عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936م)**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص31.

العالمية الأولى، حيث دخلت مرحلة التنظيم والتطبيق الفعلي من خلال الأحزاب، والمنظمات، والجمعيات التي ساهمت في تجسيد هذا النضال على أرض الواقع[1].

وفي خضم هذا الصراع مع القوى الاستعمارية ولدت الحركات الوطنية المغاربية التي أخذت على عاتقها رسالة تعبئة شعوبها وطنيا ضد المستعمر، فكان توحيد العمل على صعيد الجبهة المغاربية رد فعل استيجابي لمخاطر خارجية وداخلية جمة ومناهضة لكل أشكال السياسة الاستعمارية المفروضة على المنطقة[2].

فوحدة المغرب العربي كفكرة كانت قائمة ودائمة ارتبطت بالوعي المغاربي المبكر، بالقناعة الراسخة أن لا سبيل للتخلص من الهيمنة الاستعمارية إلا بتركيز وتوحيد المجهود وتشكيل كتلة واحدة، وأن العمل القطري المنفرد لايكون في العادة مضون النتيجة[3].

وتشير مصادر الحركات الوطنية المغاربية بما فيهم علال الفاسي[4] على أن علي باش حمبة[5] أول زعيم مغاربي سعى إلى تجسيد فكّرة وحدة المغرب العربي في ميدان النضال، وكانت يده ممدودة للمقاومين الجزائريين، وأسس مع أخيه محمد باش حمبة[6] "اللجنة التونسية الجزائرية"[7].

---

[1]- عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج1، دار السبيل للنشر، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص23-24.

[2]- البشير بومعزة، **تأملات فكرية حول المغرب العربي** "ندوة وحدة المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص141.

[3]- لحسن خياعلي، "مسار الوحدة المغربية"، **مجلة الحوار المتمدن**، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، 07 سبتمبر 2012، ص07.

[4]- **علال الفاسي (1910-1974)**: ولد علال الفاسي في مدينة فاس ودرس في جامعة القرويين ونال منها مختلف العلوم في سن مبكرة، تزعم النواة الأولى للعمل الوطني في فاس، وبرز مبكراً كداعية سلفي معاد للاستعمار يجتذب الطلاب والجمهور الواسع إلى حلقاته، تصدر حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري، وتعرض للاعتقال بسبب ذلك، وهو زعيم حزب الاستقلال المغربي، أقام في القاهرة منذ سنة 1946، أسهم في العمل المغاربي المشترك، تحالف مع الوفد الخارجي للثورة الجزائرية من أجل توحيد الكفاح المسلح المغربي – الجزائري، لكنه تخلى عن هذا المشروع بعد إستقلال المغرب. للمزيد أنظر: محمد الصالح الصديق، **أعلام من المغرب العربي**، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر،2007، ص758.

[5]- **علي باش حمبة (1875-1918)**: ولد بمدينة تونس، يعود نسبه إلى أسرة تركية عريقة، وقد كان من تلامذة الصادقية البارزين، ثم درس بباريس. من زعماء الحركة الوطنية التونسي وزعيم حركة الشبان التونسيين ومن دعاة وحدة المغرب العربي في أطار الجامعة الإسلامية، من مؤسسي قدماء الصادقية 1906م، نفي إلى اسطمبول 1912م حيث واصل نضاله من أجل تحرير المغرب العربي، أنظر: الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تق وتع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ص142-143.

[6]- **محمد باش حمبة (1881-1921م)**: ولد بتونس، من أصل عثماني ناضل مع أخيه في الدفاع عن المغرب العربي ودعى للوحدة. أنظر: محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975م**، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص55.

[7]- **اللجنة التونسية الجزائرية**: تأسست نهاية 1918م تهدف إلى الدفاع عن حق الشعب الجزائري والتونسي في حق تقرير مصيره وفقا لمبادئ ويلسن الـ14، وقدمت عريضة مفصلة إلى مؤتمر السلام تحدثت فيها عن أوضاع المغرب العربي وطالبت باستقلاله التام . أنظر: محمد بلقاسم، المرجع نفسه، ص66.

في نفس الوقت استمر التواصل مع رجال الحركة الوطنية في المغرب الأقصى، مثل شعيب الدكالي؛ وقد أشار محمد حربي إلى أن "إخراج المسألة الوحدوية من الغموض وإحياء الفكر الوحدوي المغاربي كان نتيجة لتأثير الأفكار الشيوعي"[1].

ومن الأمثلة الميدانية الدالة على ذلك ما حدث في المؤتمر الثالث للقوميات الذي عقد في لوزان بسويسرا سنة 1916م، والذي مثل فيه علي باش حمبة القضيتين "التونسية والجزائرية"، حيث أوصل رسالته للحاضرين بأن الجزائريين ما زالوا محافظين على هويتهم وثوابتهم الحضارية رغم ما يشاع عن تجنس النزر اليسير منهم، والذي لم يتجاوز بعد قرابة المئة سنة 500 شخص، كما طالب بالاستقلال الذاتي لدول المغرب العربي كمرحلة أولية.

كما قام أيضا بتأسيس "جريدة التونسي" التي لاقت بعد صدورها عام 1907م رواجا وشعبية كبيرة بحيث تجاوز صداها حدود تونس إلى الجزائر، واستناداً إلى بعض الوثائق التاريخية في هذا الإطار أن التضامن بين الشباب الجزائري والتونسي تطور إلى القيام بتبادل الزيارات بين أفراد من النخبة في الجزائر (علي درويش، قاسمي عبد القادر، المحامي المختار بن الحاج سعيد) من عنابة، والشبان التونسيين، وهو ما أدى بتأثر بعض الجزائريين بالنشاط الجمعوي في تونس فكانت لهم بدورهم مبادرات مثل تأسيسهم "الجمعية الصادقية" وهذا بمدينة عنابة على غرار "الجمعية الصادقية" التي ظهرت بتونس، وفي الوقت نفسه أنشأت "لجنة استقلال الجزائر وتونس" والتي شملت مجموعة من المناضلين الجزائريين والتونسيين والتي أنشأت مجلة تحت اسم "المغرب" كلسان حال يعبر عن نشاطات الوطنيين من البلدين، وتأتي هذه المبادرة أيضا من طرف "علي باش حمبة". وأسس في جنيف "اللجنة الجزائرية التونسية لتحرير المغرب العربي"، وأصدر مجلة "المغرب" سنة 1916م والتي عنيت بقضايا المنطقة المغاربية.

[1] – محمد حربي، **الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي**، "ندوة وحدة المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص07.

كما تأسست "لجنة استقلال الجزائر وتونس" في ألمانيا بقيادة "صالح التونسي"[1]، وتشكلت من المهاجرين وبعض الفارين من الجيش الفرنسي، وقد كانت هذه اللجنة تحظى بتدعيم من طرف الحكومة الألمانية والدولة العثمانية، وقد قامت بأدوار مختلفة في مجال التثقيف ونشر الروح الوطنية، التصدي وفضح ممارسات السلطات الاستعمارية الفرنسية، كما حرضت الجنود المغاربة المنخرطين في الجيش الفرنسي على الفرار وتوفير الاستقبال لهم سعيا منها لاعادتهم إلى بلدانهم وذلك لمواجهة المحتل الغاصب، ومن أمثلة العمل المشترك التعاون على مستوى الصحافي مثل ما كان بين جريدة (L'islam) و(Le croissant) الجزائريتين والشبان التونسيين وخاصة منهم جماعة جريدة "التونسي"، وفي هذا الإطار سعى "علي باش حمبة" والشيخ "عبد العزيز الثعالبي"[2] إلى التنسيق على مستوى المقالات الصادرة آنذاك[3].

كما قامت جريدة (l'islam) بمحاولة الاقتداء بجريدة التونسي ونشر نسخة لها بالغة العربية، وطلبت من "علي باش حمبة" مدها بمترجم يتقن اللغتين العربية والفرنسية وهو ما تم بالفعل، حيث أننا نجد مساهمة فعلية قام "المناضل عز الدين القلال" في هذا الصدد.

تم تتويج هذا النشاط الوحدوي بتشكيل "اللجنة الجزائرية التونسية" في نهاية عام 1918م، والتي ضمت عددًا كبيرًا من المناضلين الجزائريين والتونسيين، وأرسلت هذه اللجنة برقية إلى الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" أثناء مروره في روما في الثاني من يناير 1919م، حيث عبروا فيها عن معاناتهم تحت السيطرة الاستعمارية وطالبوه بحقهم المشروع في تقرير المصير وفقًا للمبادئ التي كان ويلسون قد دعا إليها.

---

[1]- **صالح التونسي (1914–1960)**: كان مناضلاً وطنياً بارزاً في تونس، من الأعضاء المؤسسين للحزب الحر الدستوري التونسي، الذي كان أبرز القوى السياسية المعارضة للاستعمار الفرنسي. عرض التونسي للاعتقال والتعذيب على يد السلطات الفرنسية بسبب نشاطه الثوري. لم يمنعه ذلك من الاستمرار في نضاله من أجل الاستقلال. أنظر: أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر (1881–1956م)**، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتونس، ط1، تونس، 1986، ص97-99. وأنظر: منصف الشابي، **صالح بن يوسف–حياة كفاح**، دار نقوش عربية، تونس، 2007، ص19.

[2]- **الشيخ عبد العزيز الثعالبي (1874–1944)**: ولد عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الرحمان الثعالبي –الجزائري الأصل– في تونس سنة 1874م، علم من أعلام المغرب العربي ومصلح سياسي عايش أحداث الحماية الفرنسية، حيث أن السّنة (1881م) التي أمضى فيها الباي معاهدة تونس مع الاحتلال الفرنسي كان عمره 14سنة. أنظر أنور الجنيدي، **عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية 1874–1944م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1984، ص58.

[3]- مومن العمري، المرجع السابق، ص105.

كما قدموا عريضة إلى مؤتمر السلام قبل انعقاده في 18 جانفي من نفس العام، حيث تضمنت وصفًا دقيقًا لأحوال المنطقة قبل وقوعها تحت الاستعمار، بالإضافة إلى تأكيدهم على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد طالبوا في العريضة المؤتمرين بالاعتراف بالاستقلال الكامل لدول المغرب العربي[1].

إن تقديم هذه العريضة وتضمينها لهذه المطالب يدل على أن الشعوب المغاربية أصبحت أكثر نضجًا وتأطيرًا، مما اعتُبر خطوة هامة نحو تبني النهج الوحدوي التحرري. ففي عام 1920م بادر المناضلون التونسيون بتأسيس "الحزب الحر الدستوري التونسي" تحت رئاسة عبد العزيز الثعالبي.

وكدليل على التوجه المغاربي للحزب، سمح للعديد من المناضلين الجزائريين في تونس بالانضمام إليه منذ تأسيسه، وقد أسفرت مؤتمراته الأولى عن تشكيل عدة لجان تنفيذية ضمت أعضاء من الجزائر إلى جانب التونسيين، مما يعكس الطابع المغاربي في توجه الحزب[2]، خصوصًا بعد دعوة عبد العزيز الثعالبي إلى توحيد الأمة العربية، وربط حركة التحرر المغاربي بحركة التحرر العربي، حيث أوضح الثعالبي توجهات حزبه في كتابه "تونس الشهيدة"؛ كشف في هذا الكتاب عن مكائد السلطات الاستعمارية الجائرة وإجرامها بحق الشعب التونسي، وقد لقي هذا الكتاب استقبالًا حارًا من الجماهير المغربية التي كان لها اهتمام كبير بما يحتويه من فضح لحقائق العدو الفرنسي، الذي عانى منه شعوب المنطقة المضطهدة[3]. بالإضافة إلى هذا النشاط الإعلامي الكبير، ظهرت مبادرة هامة في إطار وحدة نضال شباب المغرب العربي، تمثلت في محاولة عقد مؤتمر للتونسيين والجزائريين في تونس لمناقشة الأوضاع المزرية وتنسيق العمل السياسي؛ تم البدء في تنظيم هذا المؤتمر من خلال مكتب السيد "حسن قلاتي"، حيث تم إعداد القانون الداخلي للمؤتمر وتحديد أهدافه ومجالات عمله وطرق

---

[1]- محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975م**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010، ص38-39.

[2]- محمد الصالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962م**، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص263-265.

[3]- الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956م**، دار المعارف، تونس، 2008، ص54.

تنفيذها، كما تم نشر نداءات لجميع المسلمين الجزائريين في المنطقة، بالإضافة إلى دعوة للمشاركة في المؤتمر عبر جريدة (Le Croissant) التي كانت تصدر في مدينة سكيكدة[1].

كما تم توجيه الدعوة لبعض الأسماء الراغبة في المشاركة فيه، وهو ما قامت به جريدة "الإسلام" أيضا، وتم تعيين ممثلي تونس وهم "الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وحسن قلاتي، ومحمد الجعايبي"، غير أن الإدارة الاستعمارية وقفت ضد قيام هذا المؤتمر والذي اعتبرته تهديدا لمصالحها في المنطقة، وإنسياقا لأفكار الجامعة الإسلامية بحيث تكون المنطقة المغاربية أحد روافدها.

ومن بين المغاربة الذين دعوا إلى توحيد الصفوف لمواجهة الاستعمار في المنطقة، يبرز أحمد توفيق المدني الذي شارك في معركة الزلاج[2]، وانضم إلى حركة الشباب التونسي؛ فمن خلال مقالاته ومنشوراته، وخاصة في جريدتي "الشباب" و"البصائر"، إضافة إلى مؤلفاته التاريخية، أكد المدني على أن الوحدة في إطار شمال إفريقيا هي أمر راسخ ومتجذر، وقد اعتبر المنطقة كتلة ثقافية ذات بناء حضاري متميز يختلف تمامًا عن الهوية الإفريقية، وفي هذا السياق قال: "إن المغرب العربي الذي يُسمى جغرافيا بشمال إفريقيا هو في حقيقة الأمر قطر واحد، فالتونسي والجزائري والمغربي هم أبناء وطن واحد، هو المغرب العربي... وألفت بين قلوبهم عزة الماضي وآلام الحاضر وآمال المستقبل السعيد"[3]. وفي نفس الفترة برز نشاط الأمير خالد[4] في فرنسا إلى جانب نشاط عبد العزيز الثعالبي[5]، حيث ترأس كل منهما وفد بلاده في مؤتمر الصلح بباريس في يناير 1919م؛ وكان تركيز نشاط الأمير خالد في هذه الفترة على تقديم الدعم للجزائريين وتنظيمهم من أجل أن يكون لهم تمثيل في البرلمان

---

[1]- خمري الجمعي، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين 1900-1930م، (دراسة تاريخية وسياسية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2002-2003، ص253.

[2]- **معركة الزلاج**: وهي مقبرة شهيرة بالعاصمة التونسية، دارت أحداث هذه المعركة عندما حاول الإستعمار الفرنسي السيطرة على حرمات الأراضي ومحاولة استخدام جزء من هذه المقبرة ممر لخطوط السكك الحديدية. أنظر: يوسف مناصرية، **النخبة الجزائرية في الحركة التونسية بين الحربين العالمتين**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص45.

[3]- أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المطبعة العربية، ط2، الجزائر، 1952، ص04.

[4]- **الأمير خالد**: هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر، ولد في 20 فيفري 1857م بدمشق، عادت أسرته إلى الجزائر سنة 1892م، عمل في الجيش الفرنسي، شارك في الحرب العالمية الأولى، وقام بنشاط مكثف بالجزائر، نفته فرنسا سنة 1925م إلى سوريا واستقر هناك إلى أن توفي سنة 1936م. أنظر: بن الشيخ حكيم، التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج10، ع01، جوان 2018، ص95-99.

[5]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1987، ص220.

الفرنسي، وقد اعتبرت السلطات الفرنسية هذا النشاط تهديدًا، فبادرت إلى نفيه خارج الحدود الجزائرية، كما قام الأمير خالد بتأسيس "لجنة الدفاع عن شمال إفريقيا" لتعزيز هذا الدور[1].

من الملاحظ أن هؤلاء الشباب رغم الظروف التي كانوا يعيشونها في المهجر، استمروا في نشاطهم النضالي الوطني، وهذا ينطبق على المناضلين "علي باش حمبة" و"عبد العزيز الثعالبي"، هذا الأخير قام بمبادرة أثناء إقامته في إسطنبول، حيث حاول تأسيس تنظيم إسلامي سري مرتبط بالعمل الوحدوي المغاربي، وذلك تحت غطاء إحدى الجمعيات الطلابية بالجالية المغاربية في مصر، هناك تم تأسيس "جمعية الوحدة المغاربية" التي ضمت جميع دول المغرب العربي، وكان يديرها "صالح سعيد الخالدي"، وكان من بين أعضائها "الشيخ علي يوسف" صاحب صحيفة "المؤيد"، و"محمد باشا شري"، بالإضافة إلى الجزائري "أمين باي المغربي".

تابع رواد العمل الوحدوي وعلى رأسهم الشيخين المناضلين عبد العزيز الثعالبي وعلي باش حمبة عملهم الدؤوب بعد المنفى من أجل مشروع النضال في إطار المغرب العربي، ويظهر ذلك من خلال رسائل "باش حمبة" إلى الشيخ "الثعالبي"، وفي هذا المجال كتب "باش حمبة" تقريرا طويلا في أحد صحفه موضحا فيه الأوضاع العامة بالجزائر وتونس[2].

قام المناضل الكبير "علي باش حمبة" بدور كبير وفعال في توحيد النضال ضمن إطار المغرب العربي، مؤكداً بذلك القناعة الراسخة التي كانت تسود بين هؤلاء المناضلين المغاربيين، وهي أن وحدة المغرب العربي تعد المصير والهدف الأسمى؛ كما كان هذا المناضل الكبير حسب الدارسين لهذه المرحلة من دعاة الاعتماد على الخلافة العثمانية في إطار "الجامعة الإسلامية"، وهذا بغرض مقاومة الاحتلال الفرنسي، غير أن سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924م دفع بقادة العمل الوطني المغاربي إلى ضرورة الاعتماد على المقدرات الذاتية، ومحاولة إيجاد البدائل المساعدة على ذلك، وإعادة تأطير العمل النضالي والتنسيق والتنظيم فيما بينها لتحديد المطالب والأهداف، ليتغير بعدها مركز النشاط وينتقل من الاستانة إلى العاصمة الفرنسية باريس[3].

---

[1]- علال الفاسي، **محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى**، مطبعة النهضة، مصر، 1995، ص82.

[2]- المصدر نفسه، ص82.

[3]- محمد عابد الجابري وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1987، ص18.

ثانيا: تبلور فكرة الوحدة المغاربية (1924–1945م)

كان لاندلاع الحرب العالمية الأولى وانخراط المغاربة فيها مرغمين العديد من النتائج، ولعل أبرزها نضج فكرة النضال الوحدوي مستفيدة من عدة عوامل، ولعل أبرزها الاحتكاك بالتيارات العالمية الداعمة للفكر التحرري والعمل الوحدوي، والتي برزت خاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكذلك انتقال مركز النضال من الاستانة إلى المهجر، وعليه فقد برزت عدة تشكيلات سياسية وطلابية ونقابية داعمة للمسار الوحدوي ونذكر منها:

1. نجم شمال إفريقيا:

سبق تأسيس نجم شمال إفريقيا انعقاد أول مؤتمر للعمال المهاجرين من شمال إفريقيا، ناحية العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ 07 ديسمبر 1924م والذي حضره 150 مندوبا، حيث تم فيه تعيين مكتبا مغاربيا مشكلا من 15 مندوبا والمصادقة على برنامج مطالب مستندة سياسيا للعريضة التي قدمها الأمير خالد لمؤتمر الصلح بباريس سنة 1919م.

وقد وجه المؤتمر رسالة عبر فيها عن تضامنه العميق مع الشعب المغربي وإلى الأمير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي[1]، ومما جاء فيها: "إن مندوبي العمال المهاجرين من شمال إفريقيا بالضاحية الباريسية والمجتمعين في أول مؤتمر في هذا اليوم التاريخي 07 ديسمبر 1924م يهنئون إخوانهم في المغرب الأقصى وقائدهم الفذ بن عبد الكريم الخطابي على انتصارهم على الإمبريالية الإسبانية، ويعلنون تضامنهم بكل نشاطاتهم من أجل تحرير أرضهم، ويهتفون معهم يحيا استقلال الشعوب المستعمرة وتسقط الإمبريالية العالمية وتسقط الإمبريالية الفرنسية"[2].

---

[1]- **محمد بن عبد الكريم الخطابي (1882–1963)**: من الزعماء الوطنيين ولد في أغادير بالمغرب الأقصى، التحق بجامعة القرويين مع بداية القرن وتخرج فيها سنة 1905م، عينته السلطات الاسبانية بعد ذلك قاضيا في مدينة مليلة المحتلة، وفي هذه المدينة عقد علاقات وثيقة مع العديد من التقدميين الأسبان الذين كانوا مضطرين إلى الإقامة في المدينة المغربية المحتلة، وراسل في هذه الأثناء صحيفة "تلغراف ديل ريف" وكتب فيه عن أحوال المغرب والأوضاع العربية والإسلامي، قائد حرب الريف المغربي ضد فرنسا وإسبانيا، نفي سنة 1926م إلى جزيرة "لارنيون"، توفي بالقاهرة 1963م. أنظر: عز الدين إسماعيل، **الأمير الخطابي بطل الريف**، دار العودة، بيروت، لبنان، 1985، ص15–16. وأيضا أنظر: محمد بن عمر بن علي العزوزي الجزائي، **محمد بن عبد الكريم الخطابي نادرة القرن العشرين في قتال المستعمرين**، دار الكرامة، ط1، الرباط، المغرب، 2007.

[2]- Claude collot, Jean Robert Henry, **Le mouvement nationale algérien 1912-1954**, 2 éme edition, O.P.U, Algerien, 1981, p34.

وقد ضم النجم في عضويته مجموعة من المناضلين الجزائريين والتونسيين والمغربيين، وترأسه بادئ الأمر المناضل التونسي الشاذلي خير الله[1] وشغل مصالي الحاج[2] منصب الأمين العام وشبيلة الجيلالي أمين المال. ومنذ سنة 1926م ترأس النجم الزعيم الشاب الجزائري مصالي الحاج، ومثل الحزب في المؤتمر المعادي للاستعمار في "بروكسل" بلجيكا من السنة نفسها؛ كان الأمير خالد رئيسه الشرفي، وقرر أعضاء الحزب مواصلة نشر جريدة "إقدام شمال إفريقيا" وهي جريدة أسبوعية كان الأمير يصدرها قبل نفيه[3].

كان الهدف الأساسي لجمعية "نجم شمال إفريقيا" هو توحيد النضال المشترك في إطار المغرب العربي، وهو ما يتضح من خلال قانونها التأسيسي. حيث تنص المادة الأولى على أن الجمعية مخصصة لمسلمي الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، بينما تؤكد المادة الخامسة سعيها لتحقيق مطالبها بتحرير كامل الشمال الإفريقي من الإدارة الاستعمارية؛ وبالتالي فإن "نجم شمال إفريقيا" كان يعد حركة وحدوية مغاربية من حيث تسميته وأصوله ونشاطاته، وقد عبرت جريدة "الأمة" في عددها الصادر

---

[1]- **الشاذلي خير الله (1898–1972)**: وجه من وجوه الحركة الوطنية التونسية ومفكر سياسي انطلقت مسيرته في النصف الأول من القرن العشرين، إلتحق بالمدرسة الصادقية والتي تعتبر أول مدرسة عصرية في البلاد التونسية ثم التحق بعدها بمعهد كاروا، بدأ نشاطه السياسي من خلال انضمامه لحزب الدستور الحر كما كانت له اتصالات مع مناصلي الحزب الشيوعي الفرنسي انتهت به إلى أن يكون أحد الأعضاء البارزين في حزب نجم شمال إفريقيا كما ترأس الديوان السياسي الثالث في حزب الدستوري الجديد وبعد فشله في هذه التجربة غادر البلاد وانعزل عن المشهد السياسي وواصل نشاطه الصحفي. توفي في 15 مارس 1972م ودفن بمقبرة الزهراء بضاحية تونس. أنظر: سناء السلطاني، **الشاذلي خير الله صحفي أم مناضل السياسي**، مقال بجريدة المساء التونسية، نشر بتاريخ 2017/03/19 على موقع الجريدة https://elmassa.tn

[2]- **مصالي الحاج (1898–1974)**: ولد مصالي الحاج يوم 16 ماي 1898م في تلمسان عمالة وهران، من أسرة دينية محافظة، وفلاحية فقيرة، تنتمي أغلب عائلته إلى الطريقة الصوفية الدرقاوية، تربّى في أحضان أسرته على الأخوة والمحبة وفعل الخير، ومحاربة المنكر، وتشبّع في قريته التي يسكنها المسلمون والمعمّرون واليهود، بأخبار المغرب العربي والدولة العثمانية ومصير المسلمين، لم يتحمل قساوة الحياة الصعبة في الجزائر من جراء المساومات الكولونيالية وبعد عودته من الخدمة العسكرية هاجر إلى فرنسا سنة 1923م ومارس عدة حرف متواضعة أيضا، خطا خطواته السياسية الأولى في إطار حزب نجم شمال إفريقيا الذي ساهم في تأسيسه وكذلك في الحزب الشيوعي الفرنسي، بدأ صدامه مع هذا الحزب منذ سنة 1928، لكنه لم يغادره دون رجعة إلا في عام 1933م، وفي اجتماع المؤتمر الإسلامي بالجزائر العاصمة 1936م يطرح مصالي نظريته حول الوطنية الجزائرية عاش 16 سنة من حياته سجينا أو منفيا،، يعتبر أبو الوطنية الجزائرية وأبرز شخصية بالحركة الوطنية في الجزائر. أنظر: أحمد غريسي، عبد الوهاب شلالي، النضال السياسي لدى عبد العزيز الثعالبي ومصالي الحاج دراسة تاريخية مقارنة، **مجلة دراسات وأبحاث**، مج13، ع01، جامعة زيان عاشور الجلفة، جانفي 2021، ص703.

[3]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص 228.

بتاريخ 05 ديسمبر 1935م عن هذا التوجه قائلةً إن "النجم لا يعمل من أجل الجزائر فقط، بل يمتد نشاطه ليشمل جميع أقطار المغرب العربي"[1].

كما أشارت هذه الجريدة في عددها الثامن والخمسين أن مثل هذا العمل أملاه الاقتناع بوجوب العمل في إطار وحدة المغرب العربي والاقتناع بإمكانية حدوث ذلك، وقد أكد مصالي الحاج "أن الوحدة والتفاهم بين الجزائريين والتونسيين والمراكشيين تفضي بهم إلى الحرية".

في هذا السياق يجدر بالذكر أن أول نص صدر عن جمعية "نجم شمال إفريقيا" كان يؤكد انتماءها الجهوي، حيث جاء فيه: "فهي جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس، تأسست في باريس وفقًا للقوانين المصادق عليها في الاجتماع المنعقد يوم الأحد 20 جوان 1926م، تهدف الجمعية إلى تدريب مسلمي الشمال الإفريقي على الحياة في فرنسا والتنديد بجميع المظالم أمام الرأي العام، كما قررت منذ تأسيسها توحيد العمل مع كافة منظمات الطبقة الشغيلة والفلاحية والشعوب المضطهدة. وتستمد الجمعية أساسها من المبدأ التالي: إن مسلمي الشمال الإفريقي لا يقومون بواجباتهم فحسب، بل يتجاوزونها، ولهذا فإنهم يطالبون بكامل حقوقهم..."[2].

إن ما يعزز التوجه المغاربي لجمعية "نجم شمال إفريقيا" هو تسمياتها التي رافقته طوال فترة وجودها حتى حله النهائي في عام 1937م، حيث ظلت تؤكد انتماءها إلى الهوية المغاربية العربية ودفاعها المستمر عن أهدافها الأساسية، التي تمثلت في تحرير الأقطار المغاربية. وقد تميزت هذه التسميات بتنوعها، مثل "نجم شمال إفريقيا"، "نجم إفريقيا الشمالية المجيد"، "النجم الثاقب"، و"الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا"[3].

---

[1]- **جريدة الأمة**: أصدرها نجم شمال باللغة الفرنسية في أكتوبر 1930م بباريس مديرها السياسي مصالي الحاج، وصاحب امتيازها السيد سي الجيلاني، وهي جريدة مغاربية حاملة لواء الدفاع عن مصالح الشعوب المغاربية. أنظر: سليمان بن رابح، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919-1939)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص76.

[2]- محمد قنانش ومحفوظ قداش، **نجم الشمال الإفريقي 1926-1937م، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص41.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، دار الآداب، ط1، بيروت، لبنان، 1969، ص232.

وكانت أولى محطات النجم تتمثل في انعقاد مؤتمر بروكسل لمناهضة الامبريالية سنة 1927م، حيث قدم النجم ممثلا في رئيسه مصالي الحاج برنامجا احتجاجيا[1]، جاء التعليق على هذا الحدث بشكل إيجابي، حيث تم التأكيد على أن "حركة إفريقيا الشمالية في نمو مستمر، ولن يمر وقت طويل قبل أن تتمكن الشعوب المقهورة في المغرب والجزائر وتونس من مقاومة الاستعمار الفرنسي وتحقيق حريتها"؛ عقب ذلك عقد الوفد الذي شارك في المؤتمر اجتماعًا في ضواحي باريس، حيث قدم تقريرًا مفصلًا عن الأنشطة التي قام بها الحزب فيما يتعلق بالجالية المغاربية المقيمة في فرنسا، كما أطلع الوفد الحضور على موافقة المؤتمر على مطالبهم، ثم تم تكريم زعماء الحركة المغاربية المنفيين، مثل الأمير خالد، الشيخ عبد العزيز الثعالبي، والأمير عبد الكريم الخطابي[2].

في محاولة لتوسيع نشاطه قام "النجم" في جوان 1927م بتوزيع مجموعة من المنشورات تحت عنوان "إلى إخوتنا في المغرب، الجزائر، وتونس"، حيث دعا من خلالها إلى توحيد الصفوف ورفض التعاون مع المستعمر، كما حث على مواصلة حرب الريف في المغرب ضد القوات الفرنسية والإسبانية؛ وفي عام 1928م، نشر النجم منشورًا آخر بعنوان "من أجل استقلال إفريقيا الشمالية"، طالب فيه جميع المواطنين المغاربيين بالانضمام إلى جبهة موحدة لمقاومة الاستعمار[3].

ابتداءً من سنة 1933م تبدأ مرحلة جديدة من حيث نوعية المطالب، إذ صرح علانية بمطلب الاستقلال لصالح البلدان المغاربية، ويعلق على ذلك قائلا: "لن نكون خرفانا تساق للذبح إذا كان على الشمال إفريقيون الموت وهم يكافحون فذلك من أجل بلدانهم، فهم يكافحون من أجل استقلالهم ومن أجل دينهم"[4].

لقد أعاد النجم صياغة أهدافه النضالية ضمن قوانينه التي صادقت عليه الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 28 ماي 1933م والتي جاء فيها :

- المادة الأولى: تشكلت جمعية نجم شمال إفريقيا التي تضم كل مسلمي إفريقيا الشمالية.

---

[1]- Benjamin Stora, **Messali Hadj 1898-1974**, Le Sycomore, paris, 1989, p45.

[2]- مومن العمري، المرجع السابق، ص118.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1992، ص379-381.

[4]- مومن العمري، المرجع السابق، ص118.

- المادة الثانية: هدفها الأساسي هو الكفاح من أجل الاستقلال الكامل لكل من البلدان الثلاثة (الجزائر، المغرب وتونس) ومن أجل وحدة الشمال الإفريقي[1].

نلاحظ هنا أن النجم شرع منذ سنة 1935م في توسيع نشاطه النضالي من خلال تواصله الفعال مع أطياف الحركة الوطنية المغاربية لتنسيق الأهداف وتحييد الرؤى، ولهذا الغرض تم إنشاء "لجنة تواصل" بين حزب النجم والحزب الدستوري الجديد التونسي والاستقلال المغربي، وفي هذا الصدد يذكر المناضل مفدي زكريا[2]: "أنه في نهاية سنة 1936م كنت ممثلا لحزب النجم من أجل البحث مع أعضاء المكتب السياسي الدستوري الجديد التونسي الوسائل الفعلية بهدف تحقيق وحدة المغرب الكبير، وهذا بوحدة الجهاد داخليا وخارجيا، لقد تقرر اجتماع قادة البلدان المغاربية الثلاث بتونس، لكن الظروف السياسية لم تسمح بذلك أبدا[3].

إن بطاقة الانخراط في الحزب وماتضمنته من تصميم جمع بين النجمة والهلال والآية الكريمة: {واعتَصِموا بِحبلِ اللهِ جمِيعاً ولاَ تَفَرقُواْ} [آل عمران: 103] لدلالة واضحة على البعد الوحدوي والنضالي له، ورغم التوجه الديني الواضح من خلال الكتابة الظاهرة على بطاقة العضوية إلا أن الفرنسيين كانوا يتهمون بالشيوعية وأنه أحد أذيال الحزب الشيوعي الفرنسي، وفي هذا الصدد يلاحظ عن العلاقة بين النجم والحزب الشيوعي بدأت بالأفول إلى أن وصلت للقطيعة بعد أن كانت العلاقات بينهما متميزة في بادئ الأمر، وهو ما علق عليه الحزب الشيوعي الفرنسي في 02 ماي 1932م أثناء تواجد ممثليه في موسكو: "افترقنا مع فريق حزب نجم شمال إفريقيا الذي أصبح يتبع سياسة وطنية"[4].

---

[1]- محمد الميلي، وحدة المغرب العربي، **مجلة المستقبل**، ع490، السنة 1986، ص23.

[2]- **مفدي زكرياء (1908-1977م)** شاعر الثورة الجزائرية، ومؤلف النشيد الوطني الجزائري «قسما». ولد ببني يزقن، بغرداية، في جنوب الجزائر.بدأ حياته التعلمية في الكتاب، بمسقط رأسه فحصل على شيء من علوم الدين واللغة، ثم رحل إلى تونس وأكمل دراسته بالمدرسة الخلدونية ثم الزيتونية، وعاد بعد ذلك إلى الوطن. كانت له مشاركة فعالة في الحركة الأدبية والسياسية، ولما قامت الثورة انضم إليها فكان شاعر الثورة الذي يردد أناشيدها وعضوًا في جبهة التحرير، مما جعل فرنسا تزج به في السجن مرات متتالية ثم فر منه سنة 1959، فأرسلته الجبهة خارج الحدود فجال في العالم العربي وعرف بالثورة. وافته المنية بتونس سنة 1977 ونقل جثمانه إلى مسقط رأسه فكان هو شاعر الثورة. أنظر: عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الرغاية، الجزائر، 1974، ص54.

[3]- مومن العمري، المرجع السابق، ص122.

[4]- المرجع نفسه، ص118.

لعب النجم دور ريادي خاصة في الجانب الإعلامي، إذ أنه وبعد حل جريدة الأقدام أسس الحزب (جريدة الأمة) التي تصدت للدفاع عن مصالح المغرب العربي بداية من أول عدد صدر عنها. كما أكد النجم على البعد المغاربي لنضاله من خلال جرائده ومطبوعاته ونشرياته التي كثف منها، حيث أصدر جريدة (الإقدام) التي تحولت فيما بعد إلى جريدة (الإقدام الشمال الإفريقي) سنة 1927م، وقد صدر منها ثلاثة أعداد فقط بين شهري ماي وسبتمبر 1927م، ثم أصدر جريدة (إقدام نجم الشمال الإفريقي) التي قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بحلها كسابقاتها[1].

ومما يجب الإشادة به هو أن النجم ومنذ الوهلة الأولى لتأسيسه نأى بنفسه عن القطرية واتجه مباشرة للعمل في الإطار المغاربي، فهو يهدف إلى تعبئة كل القوى السياسة الملتزمة لمكافحة الاستعمار في جميع أقطار المغرب وليس الجزائر وحدها، بالرغم من أن هذه الأرضية النضالية هي أرضية سليمة من الناحية الثورية وبعيدة النظر من الناحية السياسية، غير أن الظروف الموضوعية داخل الأقطار المغاربية خاصة في هذه المرحلة المبكرة من النضال لم تسمح بالمضي قدما في تحقيق الأهداف المسطرة، ولعل تدخل الإدارة الاستعمارية في تثبيط مخطط النجم كان من أهم العوامل المساعدة في ذلك الفشل[2].

تعد تجربة "نجم شمال إفريقيا" (1926-1937م) واحدة من أبرز المحطات في تاريخ العمل المشترك والتنسيق لمقاومة الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، ورغم الفترة الزمنية القصيرة والتحديات التي واجهها في بعض الأحيان، مثلت هذه التجربة نقلة نوعية في تعزيز الوعي المغاربي وأهمية إحياء فكرة المغرب العربي، كما ساهمت في توظيف هذه الفكرة ضمن سياق مناهضة الحركة الاستعمارية في الأقطار المغاربية[3].

---

[1]- بوعلام بلقاسمي، "البعد المغاربي في ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية (1911-1937)"، **مجلة المصادر**، ع07، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002، ص131.

[2]- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص184.

[3]- بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص274.

2. جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين (AEMN)

في الواقع تعتبر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين امتداد لودادية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا التي تأسست بالجزائر عام 1919م والتي تحولت فيما بعد إلى جمعية الطلبة كان هدفها الأساسي هو لم شمل طلاب شمال إفريقيا وتسهيل الاحتكاك والتقارب بينهم، وتوفير كل ما هو ممكن لمساعدتهم ماديا وأدبيا لمواصلة تكوينهم ودراستهم[1].

وبالرجوع إلى أرشيف الجمعية فإن تاريخ تأسيسها يعود إلى 18 مارس 1919م بالجزائر العاصمة، وهي نتاج تلك المحاولات التي قام بها مجموعة من الشباب التونسيين والجزائريين من أجل إقامة جبهة سياسية واحدة في المغرب العربي[2]، وحسب بعض الآراء فإن الفضل في إنشاء وظهور جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا يعود إلى مبادرة قام بها أحد الشباب ويدعى "الشاذلي خير الله" الذي كان من الأعضاء البارزين في إدارة النجم، وذلك في سنة 1927م بالعاصمة الفرنسية بباريس وكان مقرها (lusac Gay Rue 26) وقد أطره المناضل الدكتور سالم بن الشاذلي، وقد كان الهدف الظاهري المصرح به لجمعية الطلبة هو "تقديم المساعدة المادية للطلبة المغاربة"، غير أن الأهداف الحقيقية لها كانت سياسية محضة مثلما يؤكده المؤرخ شارل روبير أجيرون[3]. وهو ما يؤكده أيضا فرحات عباس[4] بقوله: "الودادية تحولت إلى جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا"[5].

سارت جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين على نهج النجم الذي حاول جذب أعضاء جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، ونجح في ذلك، مما جعلها تعتبر من قبل الشرطة الفرنسية فرعًا من فروع نجم شمال إفريقيا.

---

[1]- ميلاد رشيد، "جمعية طلبة شمال إفريقيا والقضايا السياسية المغاربية"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج01، ع02، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، جوان 2013، ص88.

[2]- مومن العمري، المرجع السابق، ص134.

[3]- المرجع نفسه، ص134.

[4]- **فرحات عباس (1899-1985)**: من دعاة المساواة والإدماج محرر البيان الجزائري سنة 1943م، انخرط في عام 1956م في جبهة التحرير الوطني، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، أصبح في عام 1958م رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، 1962/1963م رئيس المجلس التأسيسي، توفي في ديسمبر 1985م، أنظر: صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص715-716.

[5]- السعيد عقيب، **دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955-1962م**، مؤسسة كوكشار، الجزائر، 2008، ص29.

بعد تأسيس الجمعية انتقلت من التنسيق والتنظير إلى نشر الوعي باستخدام مختلف الوسائل المتاحة، تميزت بأنشطتها الإصلاحية والثقافية والاجتماعية، لكن جوهرها كان سياسيًا ذا طابع نضالي وحدوي مغاربي، قامت الجمعية بدور كبير في إقامة وتوطيد علاقات الصداقة بين طلاب المغرب العربي في المهجر، الذين أدركوا أن الخروج من النفق الاستعماري لا يتحقق إلا بالتحرك ضمن الإطار المغاربي[1]. ومن جهة أخرى عقدت جمعية الطلبة مجموعة من المؤتمرات (ست مؤتمرات)، وكان أولها مؤتمراتها بتونس في شهر أوت 1930م، وثانيها مؤتمر الجزائر سنة 1932م، وثالث مؤتمر لها بالعاصمة الفرنسية باريس 1933م، والرابع بتونس أكتوبر 1934م، وخامسها مؤتمر تلمسان سبتمبر 1935م، وآخر مؤتمر لها بتطوان المغربية سنة 1936م.

وعليه فقد كان كل سنة يقام مؤتمر في إحدى الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) والتي ركزت فيها أساسا على التعليم باعتباره الوسيلة الفعالة لنشر الوعي بأهمية الحل الجماعي لقضية المغرب العربي، وذلك من خلال وحدة النظم التعليمية المتبعة في كل الأقطار المغاربية وطرقه وأساليب إصلاحه والعمل على مواجهة شتى الصعاب التي تعترض طريقه، وكل ذلك على اعتبار أن التعليم هو أكبر ضامن للمقومات الشخصية المغاربية، وبالتالي يرمي إلى تحقيق وحدة الهدف وهو ما جاء في التقرير الذي قدمه "فاضل بن عاشور" في المؤتمر الأول لجمعية الطلبة المنعقد بتونس بين 20-22 أوت 1931م حيث جاء فيه: "...إن المشكلات العديدة التي تطرح علينا صباح مساء في أشكالها المختلفة حول وحدة الشمال الإفريقي والطرق التي نتوصل بها إلى حفظ ذاتيته وإبقائه كما كان وطنا واحدا، لهي ناطقة من نفسها بأهمية هذا الموضوع الجليل، ومنزلة هذه المشكلة الكبرى منها جميعا منزلة الرأس من الجسد مشكلة التعليم القومي واللغة القومية..."[2]. ونقطة أخرى لاتقل أهمية موضوع التعليم ناقشتها الجمعية في مؤتمراتها ألا وهي الدعوة إلى العمل والنضال في إطار المغرب العربي والابتعاد عن القطرية والتشرذم[3].

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص136-137.

[2]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص310.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945م**، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1992، ص107.

وعليه فقد أولت الجمعية مسألة التعليم مكانة كبيرة في برامجها، وكان كل هذا بدافع الوحدة التي لا تتأتى إلا عن طريق النهوض بالتعليم، وأتبعت ذلك بخطوات عملية كتقديم المنح والقروض للطلبة وإعداد مكتبة لهم وبذلك أحيت فكرة وحدة المغرب العربي ومعالمها الحضارية العربية متفائلين بمستقبل واعد يجمع شملهم في وطن واحد هو المغرب العربي[1].

إن ما يؤكد التوجه المغاربي لجمعية الطلبة المغاربية أهدافها هو ما جاء في نص قانونها الأساسي الذي أكد على:

- تمتين أواصر الأخوة والصداقة والتعاون بين الأعضاء من أجل إنشاء مكتبة ونادي ومطعم لتسهيل اللقاءات وعقد الاجتماعات الدورية[2].

- تشجيع المناضلين الوطنيين في فرنسا لمزاولة دراستهم.

- تسهيل إقامة الطلبة بفرنسا من خلال تقديم المساعدات المالية لهم في شكل منح وهو ما عكسته أول نشرة سنوية أو قروض حتى يتمكنوا من تغطية نفقاتهم[3].

والجدير بالإشارة في هذا الصدد هو أن الجمعية قد تخطت مرحلة عقد المؤتمرات والنشاطات الإعلامية إلى عقد لقاءات واجتماعات مغاربية خاصة مثل ما حدث في باريس بفرنسا يوم 22 فيفري 1937م عندما نظمت لقاءا على شكل مأدبة غذاء حضر فيه العديد من الشخصيات الكبيرة والتي رمزية كبيرة على مستوى الكفاح المغاربي والعربي وعلى رأسهم المناضل الكبير شكيب أرسلان[4] الذي ترأس اللقاء وحضره أيضا كل من مصالي الحاج رئيس حزب نجم شمال إفريقيا عن الجزائر،

---

[1]- محمد بلقاسم ، "طلاب الوحدة (جمعية طلبة شمال إفريقيا)"، **مجلة الرؤية**، ع03، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997، ص24-25.

[2]- الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية قومية 1830-1956م)**، دار المعارف، ط2، تونس، 1975، ص215.

[3]- مومن العمري، المرجع السابق، ص136.

[4]- **الأمير شكيب أرسلان (1869-1946)**: ولد بالشوف بلبنان، شارك في حرب طرابلس 1911-1912م، عمل في النشاط السياسي والقومي والأدبي، من الداعين الى الوحدة العربية والقومية، كان صديق لمصالي الحاج والعديد من الزعماء المغاربة، توفي في بيروت 1946م، للمزيد عن حياته ونشاطه أنظر: أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، "شكيب أرسلان والمغرب العربي"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع70/69، ماي 1983، ص217-218.

والسيد الحبيب بورقيبة[1] زعيم الحزب الدستوري الحر الجديد عن تونس، والسيد محمد الخلصي ممثلا للجنة العمل المغربية عن المغرب الأقصى، وكان هذا اللقاء من أهم اللقاءات الداعمة للتقارب المغاربي والدافعة نحو تجسيد العمل الوحدوي[2].

ومن بين الأنشطة التي قامت بها جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، كانت الحملات الإعلامية والدعائية، حيث نظمت اجتماعات وأصدرت منشورات، وأجرت اتصالات واسعة مع قادة الحركات الوطنية المغاربية، كان الهدف من هذه الجهود فضح ممارسات السياسة الاستعمارية وتقديم الصورة الحقيقية للرأي العام العالمي، بالإضافة إلى نشر الوعي وتعزيز روح الثورة في جميع أنحاء المنطقة المغاربية.

كان برنامج جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين قريبًا جدًا من نشاط النجم، إلا أن ما يميزها عن الحزب هو تركيزها على الأنشطة الثقافية والتعليمية، وارتباطها بمجال كان يعد في ذلك الوقت من أخطر المجالات تأثيرًا وفعالية؛ هذا المجال هو التعليم الذي كان له دور كبير في استراتيجية الاستعمار وسياسته، كما كان له تأثير عميق على تفكير ووعي النخب الوطنية المغاربية[3].

والجدير بالذكر هنا أن الجمعية ضمت في صفوفها عدد كبيرا من الطلبة الذين سيصبحون في المستقبل من أبرز زعماء الحركة الوطنية المغاربية مثل لحبيب بورقيبة التونسي، والحسن الوزاني المغربي، وفرحات عباس الجزائري، وكان التوجه العربي والإسلامي واضح في مسار الجمعية، ففي أول مؤتمراتها سنة 1931م إذ قررت عدم قبول أي طالب مغاربي متجنس بالجنسية الفرنسية في صفوفها[4].

---

[1]- **الحبيب بورقيبة**: ولد في أوت 1903م، كان عضوا في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا منذ 1927م، رئيس الحزب الدستوري الحر الجديد في 1937م، وأمين عام لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948م، ورئيس تونس سنة 1956م، للمزيد عن حياته أنظر: الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة "سيرة زعيم" شهادة على العصر**، مطبعة علامات، تونس، 1999، ص59-61.

[2]- مومن العمري، المرجع السابق، ص151.

[3]- محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص16.

[4]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص107.

ومنذ عام 1939م وحتى 1944م، تراجعت الأنشطة الوحدوية ودخل المغرب العربي في فلك القوى الكبرى؛ وبذلك توقفت الروابط بين المنظمات المغاربية، لتستعيد نشاطها مرة أخرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

وقد كان للجمعية دورا رائدا في تأطير النضال المغاربي خاصة من قياداتها الذين أصبحوا على زعماء للحركات الوطنية في بلدانهم ومنهم الحبيب بورقيبة الذي تولى قيادة الحزب الحر الدستوري التونسي منذ سنة 1934م، وشارك هذا الأخير في فيفري 1937م في التنديد بالقرار الذي أصدرته الإدارة الفرنسية القاضي بحل نجم شمال إفريقيا، كما دفع بحزبه إلى الإضراب تضامنا مع الجزائر والمغرب، واستمر بورقيبة بعدها التواصل مع الزعيم مصالي الحاج لتبادل الرؤى[2]؛ وكانت لبورقيبة علاقات ودية مع فرحات عباس منذ أيام الدراسة، وقد وجه له نصيحة حثه فيها على الابتعاد عن المطالب الادماجية وتبني أفكار حزب الشعب الجزائري بعد أن حل النجم سنة 1937م، وأشار إليه بأن فرنسا لن ولم تستجيب لأي من طلباته[3].

وهكذا فإن العلاقات والأواصل التي جمعت بين زعماء الحركات الوطنية المغاربية سواء من خلال النجم أو من خلال جمعية الطلبة المسلمين، خلفت نوعا من التآزر والتعاضد بينهم بحيث كان أي حدث في أحد من الأقطار يكون له صداه في باقي الأقطار المغاربية الأخرى، ومن هنا جاء رد الحزب الدستوري الحر التونسي بقوة على حل نجم شمال إفريقيا سنة 1937م، وعلى اعتقال علال الفاسي ورفقائه في المغرب الأقصى[4].

وكما أسلفنا سابقا فإنه مع انتهاء المؤتمر السادس انتهت المؤتمرات الرسمية للجمعية غير أن ذلك لم يثني من عزيمتها في مواصلة دورها وتخليها عن البعد الوحدوي لطلبة شمال إفريقيا المسلمين وشعوبها التي سطرته لنفسها كمبدأ أساسي لا رجعة فيه، بل واصلت في المضي قدما تقديم يد

---

[1]- محمد حربي، المرجع السابق، ص85.

[2]- عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج1، دار السبيل للنشر، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص27-28.

[3]- فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)**، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006، ص208.

[4]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص48.

العون لشريحة الطلبة تجاوبا والظروف السياسية السائدة وقتها، حيث عرف نشاطها فتورا كبيرا خلال فترة الحرب العالمية الثانية وإلى بداية الخمسينيات مرورا بأحداث 08 ماي 1945م، وفي سنة 1950م رفعت السلطات الفرنسية عليها التجميد ورجعت من جديد إلى أنشطتها المعهودة.

غير أن المتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة في بداية الخمسينيات من القرن الماضي حالت دون إبقاء هذا التنظيم الطلابي، فقد هيمن العمل القطري في هذه الفترة على الساحة وكانت البداية من الطلبة التونسين الذين إنجروا وراء قادهتم السياسين الذين رفعوا لواء الكفاح من أجل الإستقلال وأنشأو لوحدهم تنظيم يدعى "الإتحاد العام للطلبة التونسين" في شهر جويلية 1952م وقتفى أثرهم الطلبة.

3. جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية 1944م:

تمكنت الحركة الإصلاحية التي تزعمها مجموعة من المشائخ والعلماء أن تخلق وعيا جماعيا حضاريا في البلاد المغربية، وكان من أبرز رواد هذا التوجه الذي ساهم في بث روح العمل الوحدوي المغاربي الشيخ "محمد الخضر حسين"[1]، والذي آمن بفكرة الكفاح المشترك منذ مطلع القرن العشرين، ونشط مع عدد من الشخصيات المغاربية بأوروبا، وعند عودته إلى مصر وخلال إقامته بها أسس في 18 فيفري 1944م "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية"، التي تزعمها بنفسه بمساعدة الأمير مختار الجزائري[2]، وكلف الشيخ الفضيل الورتلاني بالأمانة العامة[3].

---

[1]- **محمد الخضر حسين (1873-1958)**: عالم تونسي، جزائري الأصل درس في الزيتونة والأزهر، ناضل من أجل تحرير تونس والجزائر،وعمل على جمع كلمة المغاربة في مصر، وفي سنة (1904) أصدر مجلة "السعادة العظمى "كما تولى التدريس بالصادقية والزيتونة، هاجر إلى دمشق ثم إلى مصدر عام 1922 ،حيث ترأس مجلة "نور الإسلام" الأزهرية، كما درس في جامع الأزهر، أنشأ جمعية " الهداية الإسلامية"كما عين عضوا في المجمع العالمي العربي بدمشق، وترأس "جبهة الدفاع" عن إفريقيا الشمالية، كما اختير عام 1953 إماما لمشيخة الأزهر. للمزيد من المعلومات أنظر: علي رضا الحسيني، **كتابات حول الإمام محمد خصر الحسين**، دار النوادر، دمشق، سوريا، 2010، ص14.

[2]- **الأمير مختار الجزائري**: ابن الأمير عبد العزيز بن الأمير حسن شقيق الأمير عبد القادر، انتقل إلى القاهرة خلال الحرب العالمية الثانية. أنظر: علي رضا الحسيني، المرجع السابق، ص19.

[3]- **الشيخ الفضيل الورتلاني (1900-1959)**: هو الفضيل بن محمد السعيد بن الفضيل بن الحسين الورثلاني ينحدر من مدينة بني ورثلان، ولاية سطيف، من علماء الجزائر كان عضوا مؤسسا وبارزا في جمعية العلماء المسلمين ، ساهم الفضيل الورثلاني مع محمد الخضر حسين في تأسيس جهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية كما كان له نشاط سياسي كبير في القارة بعد الحرب العالمية الثانية، أنظر: الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص36-44.

ومن منطلق تنسق الجهود وتوحيد الصفوف وقعت سلسلة من المفاوضات بين الحركات الاستقلالية النشطة في بلدان المنطقة المغاربية الثلاثة (حزب الاستقلال المغربي، حزب الشعب الجزائري، وحزب الدستوري الحر الجديد التونسي)، وتوجت بعقد ميثاق بينها وقع عليه مندوبوها وقد جاء في مقدمة هذا الميثاق ما يأتي: "لما كانت شعوب شمال إفريقيا متجهة نحو وجهة واحدة لمحاربة الاستعمار بجميع أنواعه والسير نحوالاستقلال وتثبيت السيادة الوطنية والعمل على وحدة الشمال الإفريقي في دائرة جامعة الدول العربية، رأى ممثلوا الهيئات السياسية الموقعة على هذا أن يخرجوا هذه الوجهة المتحدة من حيز النظر والعاطفة إلى حيز العمل راجين من المولى تعالى أن يسدد خطاهم ويبلغ مناهم..."[1].

وفيما يلي نوضح بعض الأهداف التي قامت عليها الهيئة وذلك منخلال دستورها المسطر وهي كالآتي:

- السعي بالوسائل المشروعة لتحقيق حرية واستقلال شعوب شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، مراكش).
- السعي لضم شعوب منطقة المعرب العربي إلى جامعة الدول العربية.
- أكد دستور الجبهة التضامن ونبذ العصبيات.
- تسعى الجبهة لتحقيق أهدافها بجميع الطرق المشروعة مثل الصحف وفتح أندية وإيجاد شعب لها في مصر وخارجها إذا اقتضت الضرورة.

هناك العديد من المذكرات التي قدمتها جبهة الدفاع في إفريقيا الشمالية التي لا يتسع المجال لذكرها بالتفصيل ومنها:

- كان أول هذه البيانات لجبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية كان حول مجازر 08 ماي 1945م بالجزائر.
- مذكرة لملك السعودية عبد العزيز آل سعود[2] عند زيارته لمصر.

---

[1]- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، المغرب، 1993، ص485.

[2]- **عبد العزيز آل سعود (1880–1953)**: مؤسس المملكة العربية السعودية سنة 1932م، وذلك بعدما أخذ الرياض من ابن رشيد سنة 1921م، ومكة من الشريف حسين في سنة 1924م. أنظر: جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص84.

- مذكرة مقدمة إلى دول الجامعة العربية ودول الأمم المتحدة.
- مذكرة صادرة مقدمة إلى دول الأمم المتحدة وإلى الأمم المتحدة.
- بيان حول وحشية فرنسا المدعية للديمقراطية (النار والدمار في تونس العربية المسلحة).
- مذكرة مقدمة لمؤتمر تونس (انتهاكات فرنسا للأرواح والأعراض في البلاد التونسية).
- مذكرة مقدمة إلى السفراء بمناسبة الذكرى السنوية للمجازر الوحشية في 08 ماي 1945م.
- تقديم مذكرة احتجاج في ذكرى الظهير البربري.
- مذكرة مقدمة من طرف الجبهة على المساومات الاستعمارية في تونس.
- نداء الجبهة إلى جميع العرب من هيئات وأفراد (يوم إفريقيا الشمالية بعد يوم فلسطين)[1].

كما لا ننسى أيضا إلى تلك المذكرة التي قدمتها الجبهة إلى هيئة الأمم المتحدة للغرض نفسه والتي جاء فيها: "كانت بلاد إفريقيا الشمالية، تونس والجزائر ومراكش تتمتع باستقلالها حتى هاجمتها فرنسا ومدت عليها سلطانها بقوة وأهلها كارهون، استولت على الجزائر باسم الفتح وعلى تونس ومراكش باسم الحماية وأخذت تتصرف في شؤون تلك البلاد تصرف المستبد الغاشم..."[2].

والبيانات الاحتجاجية التي بعثت بها إلى مختلف الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية لتوضيح تلك الأوضاع المزرية والمتردية التي تعيشها المنطقة المغاربية في كنف القوى الاستعمارية، وهكذا فقد مهدت هذه المحاولة التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية للم الصف وتنظيم وتوحيد الكفاح المغاربي وتهيئة المجال وتمهيد الطريق للجنة تحرير المغرب العربي.

كما قامت جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا أيضا بتوحيد النضال المغاربي خاصة في المشرق العربي، منهجة في ذلك كل السبل لخدمة قضية المغرب العربي، ومع تشكيل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الداعمتين في مواثيقهما للقضايا العادلة تحرك الشيخين الخضر حسين والفضيل

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص169.

[2]- الفضيل الورتلاني، المصدر السابق، ص286.

الورتلاني وأرسلا برقية إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة يدعونه فيها للنظر في عدالة قضية الشمال الإفريقي، التي يعاني شعبها من الاحتلال الفرنسي والاسباني والايطالي[1].

وعليه فقد بذلت الجبهة مجهودات كبيرة أيضا لاطلاع الرأي العام في المشرق العربي عن أحوال المغرب العربي، موظفة العمل الصحفي فنجدها أنها أرسلت المناشير والبيانات ونشرتها في الصحف العربية، ووجهت مجموعة من الرسائل والمذكرات إلى الدول الكبرى والجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، وينسب بعض الكتاب إلى أن الجبهة كان لها دور كبير في تحريك الشارع الجزائري في أحداث 08 ماي 1945م بالجزائر، وبهذا كانت جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا عبارة عن مكتب للإعلام بالمشرق العربي، قبل إعادة بعث مكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947م[2].

كما وضعت لها قانونا أساسيا استهدفت فيه أساسا، نيل الحرية لهذه البلاد، إذ يكون استقلال تاما لا زيف فيه ووحدة تامة شاملة لا خلل فيها، أبلت هذه الجبهة بلاء كبيرا مقدمة في ذلك كل ما تسطيع تقديمه في سبيل تنمية روح التحرر والوحدة ولم الشمل في نفوس المغاربة عامتهم وقادتهم ومناضليهم في سبيل بعث هذه المعاني في بلاد المشرق والمغرب، إذ أصبحت كلمة الاستقلال وكلمة الوحدة من التحيات المفضلة عند المغاربة جميعا، وضعفت روح القطرية المقيتة حتى كادت أن تختفي تماما، كما بدأ وتر الاصلاح والعمل على تحقيق المطالب تحت كنف الاستعمار بالأفول حتى أصبح أهل المشرق واعين بخطورة المشهد في هذه البلاد، ما أشعرهم بتعاظم المسؤلية تجاه اخوانهم المغاربة[3].

وكان جل تحركاتها مع الدول العربية الشقيقة وشعوبها ومع الدول المنظمة للأمم المتحدة خاصة تلك التي على استقلالها مؤخرا، ومن أبرز الأعمال المسجلة في جسابها أنها قدمت المذكرات ورفعت الاحتجاجات ونورت العقول بالخطابات ونشر البيانات والمقالات، وأنها كانت تتصل بالهيئات والأندية والشخصيات وتتابع بعناية كبيرة النشاط الذي يقوم به المناضلين الوطنيين في البلد وتعمل

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص277-278.

[2]- أبو القاسم سعد الله، ج3، المرجع السابق، ص246.

[3]- مومن العمري، المرجع السابق، ص167.

على إذاعته حسب المناسبات، وهو ما عبر عنه مقال صدر في جريدة النذير والذي أشار إلى الأهداف الرئيسة لهاته الهيئة، حيث جاء فيه: "...أما هدف الجبهة الأخير فهو استقلال أقطار المغرب كلها استقلالا تاما في وحدة كاملة، والانضمام إلى جامعة الدول العربية، والعزم معقود على مواصلة العمل لإدراك يوم النصر الحقيقي، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله والله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم"[1].

وهو ما ذهبت إليه أحد الجرائد الفرنسية "جريدة لوموند" التي حذرت من أعمال وأنشطة هذه الجبهة قائلة: "إن جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية تضاعف مناوراتها ومساعيها وهي جبهة ثلاثية ألفت من الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري وحزب الاستقلال المراكشي.."[2].

لقد مهدت أنشطة الجبهة الأرضية والطريق لبروز عدة تنظيمات كان لها بالغ الأثر في دفع العمل الوحدوي المغاربي، ولعل أبرز هذه المنظمات تمثلت في ميلاد مكتب المغرب العربي بالقاهرة عام 1947م الذي انبثق عن مؤتمر المغرب العربي.

وعليه فقد كان لهذه الهيئة الأثر القوي في دفع هذه الأحزاب كي تلتقي ولو حول بعض القواسم المشتركة لتوحيد العمل النضالي داخل المنطقة وخارجها، وعليه فقد اتفقت الأحزاب المغاربية الثلاثة ممثلة في حزب الشعب الجزائري وحزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الحر الجديد التونسي على عقد مؤتمر عام لتدارس أحوال المنطقة المغاربية والبحث عن أنجع الوسائل لتوحيد وتنسيق الأعمال وتأطير المكاتب في الخارج وإظهار البعد التضامني المغاربي بالمظهر الذي يليق به خدمة للقضية الوطنية المغاربية وتحقيقا للأهداف المنشودة[3].

[1]- أبو القاسم سعد الله، ج3، المرجع السابق، ص246-247.

[2]- الفضيل الورتلاني، المصدر السابق، ص258.

[3]- مومن العمري، المرجع السابق، ص171.

ثالثا: الوحدة المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية من التنظير إلى التطبيق (1945–1962م)

تتميز هذه المرحلة بكونها أهم مراحل ومحطات العمل المغاربي المشترك، والذي كان يهدف في هذه المرحلة حول عملية تنظيم وتأطير الجهد في النضال التحرري الوحدوي والانعتاق والتحرر من قبضة المستعمر، وعليه فقد شهدت الساحة المغاربية مجموعة من التطورات ساهمت مجتمعة في دفع عجلة الوحدة المغاربية المنشودة.

ونلخص هذه التطورات كالآتي:

1. مؤتمر القاهرة المغاربي فيفري 1947م:

شهد الكفاح المغاربي بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية تطورات بارزة في نضال الحركات الوطنية المغاربية، وكان ذلك مصحوبا بجملة من التطورات الداخلية للأقطار المغاربية أهمها تأسيس جامعة الدول العربية[1]، والتي ساهمت بشكل فعال دفع العديد من المناضلين المغاربة لاستئناف العمل السياسي من جديد، بعدما ضايقت الإدارة الفرنسية كل نشاطاتهم السياسية، وذلك من خلال عمليات السجن والنفي التي تعرضو لها، وبتأسيس الجامعة العربية تركز نشاط الوطنيين المغاربة أكثر في القاهرة بعد أن كان نشاطهم فعال في العواصم الأوروبية خاصة العاصمة الفرنسية باريس، وعليه فقد أصبحت القاهرة قبلة للعديد من المناضلين الوطنيين المغاربة، الذين لعبوا دورا كبيرا في عملية التنسيق والعمل المشترك من أجل الدعوة لتوحيد النضال الوطني المغاربي ضمن جبهة واحدة ومتينة تمثل جميع الأقطار المغاربية، وتكون بذلك سندا قويا ودافعا مؤثرا للحركات التحررية المغاربية لمواجهة الآلة الاستعمارية التي سعت بكل الطرق لتثبيط كل محاولات الوحدة المغاربية، ومن هنا أساسا جاءت الفكرة لعقد مؤتمر المغرب العربي بالعاصمة المصرية القاهرة الذي جمع بين أطياف الحركات الوطنية المغاربية الثلاثة.

---

[1]– **جامعة الدول العربية**: تأسست يوم 22 مارس 1945م بقصر الزعفران بالقاهرة، على إثر اجتماع المؤتمر العربي برئاسة محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري، ووقع مندوبو الوفود العربية (مصر، السودان، العراق، لبنان، سوريا، السعودية، اليمن) على ميثاق الجامعة، وهو ميثاق ميلادها. أنظر: عبد الله علي عبو، **المنظمات الدولية، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، دار قنديل، ط1، الأردن، 2001، ص368.

انعقد المؤتمر في الفترة الممتدة من 15 إلى 22 فيفري 1947م بالعاصمة المصرية القاهرة[1]، وترأسه شرفيا الأمين العام للجامعة العربية "عبد الرحمان عزام"[2]، الذي عرف بمناوئته للاستعمار وحثه لحركات التحرر العربية على العمل التحرري، وقد ألقى خطابا في حفل الافتتاح الذي حضره عدد كبير من الشخصيات العربية البارزة من بينهم: أحمد أمين بك، منصور فهمي باشا، عبد القادر مختار بك، عبد القادر المغربي، اللواء صالح حرب باشا (وزير الدفاع المصري)، وأعضاء من وفد دولة اليمن بالجامعة العربية منهم الشيخ عبد اللطيف دراز من علماء الأزهر، وإسماعيل الأزهري رئيس الوفد السوداني...الخ، وغيرهم كثير[3].

وأهم ما تضمنه هذا الخطاب الذي ألقاه السيد الأمين للجامعة: "...أن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوروبا وهم عماد هذه الأمة في الماضي وهم عمادها في المستقبل..."، وأكد على دعم الجامعة العربية للشعوب التي ما تزال تحت قبضة الاستعمار وفي مقدمتهم المغرب العربي، وذلك في قوله: "...إن الجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية... وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي"[4].

1.1. قرارات المؤتمر:

لقد خرج مؤتمر القاهرة 1947م بعدة توصيات وقرارات وهي:

- ✓ حتمية الاتفاق والتنسيق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر.
- ✓ إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة ويوصي المؤتمر لتحقيق ذلك بما يلي:

– الاتفاق على هدف واحدة هي الاستقلال التام والجلاء.

---

[1]– الرشيد إدريس، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1981، ص13-14.

[2]– **عبد الرحمان عزام (1893–1976م)**: أصبح في 22 مارس 1945م الأمين العام الأول لجامعة الدول العربية في قمة أنشاص، وبقي أمينا عاما إلى عام 1952م. أنظر: محمد محمدي، عبد الرحمن عزام: الأمين العام لجامعة الدول العربية وجهوده في دعم الكفاح التحرري الجزائري (1945-1952م)، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج06، ع04، ديسمبر 2018، ص25-27.

[3]– الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص63.

[4]– رضا ميموني، **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2011، ص39.

– تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية المغاربية ومهمتها توحيد وتنسيق الخطط والجهود في الكفاح ضد عدو مشترك.

✓ ضرورة توحيد المنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجها قوميا.

✓ ضرورة وقوف الأقطار المغاربية جبهة واحدة عند حدوث أزمة من الأزمات في أي قطر منها.

كذلك تطرق تطرق المؤتمر من جهة أخرى إلى موضوع المغرب العربي والجامعة العربية، وفي هذا الشأن تم الإتفاق على الآتي:

– مطالبة الجامعة العربية بـ: إعلان عدم شرعية احتلال الجزائر، وإعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضة على تونس ومراكش، وتقرير حق هذه الأقطار في الاستقلال الذي نصت عليه المواثيق الدولية مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة.

– عرض قضية المغرب العربي على المنظمات الدولية واستعمال كل ما توفر للجامعة من وسائل وآليات لمساعدة أقطار المغرب العربي على نيل استقلالها الكامل[1].

– إرسال لجان تحقيق إلى دول المغرب العربي.

– تعين ممثلين في البلدان المغاربية في الدول العربية المشتركة في الجامعة العربية.

– عرض الوضعية الثقافية للمنطقة على الجامعة العربية، ومطالبتها بالعمل على مساعدة الطلاب المغاربة بغرض إتمام دراستهم في المعاهد العربية وتذليل الصعوبات التي يلاقونها.

– شكر الجامعة العربية على ما قدمته من مجهود في سبيل قضية المغرب العربي[2].

كما تطرق المؤتمرون في المؤتمر لموضوع عرض قضية المغب العربي على الهيئات والمنظمات الدولية، وفي هذا الصدد تمت الموافقة على جملة من القرارات وهي كالتالي:

- تقديم مذكرة لإحدى الدول العربية المنحرطة في الجامعة يوضح فيها بالمستندات الصحيحة كيف أن قوتين الاستعماريتين فرنسا وإسبانيا ناقضتا بسياستهما الاستعمارية كل القرارات الصادرة عن

[1]– محمد محمود الصياد، **ملامح المغرب العربي**، دار المعارف، ط1، الإسكندرية، مصر، 1959، ص152.

[2]– المرجع نفسه، ص153.

هيئة الأمم المتحدة من مقاصد وحقوق للأمم والشعوب، ويطلب منها رفع قضية إلى الأمم المتحدة[1].

- أن ترفع الهيئات السياسية النضالية المغاربية مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة توضح وتبين فيها اعتداء فرنسا وإسبانيا الصارخ على حقوق المغاربة وحرمانهم من أبسط الحقوق.
- إرسال المذكرات من الهيئات السياسية المغاربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان تشرح فيها كيفية اعتداء فرنسا وإسبانيا على كيان المغرب الاجتماعي والاقتصادي[2].

كما تناول المؤتمرون أيضا أحد المواضيع الحساسة وهو ما يتعلق الأمر بمسألة تنسيق وطريقة عمل المكاتب المغاربية في القاهرة وتوحيد نشاطها وكذلك هيئاتها، لتشكل هيئة واحدة تمثل الأقطار المغاربية الثلاثة، وفي هذا الصدد اتخذت جملة من القرارات وهي كالتالي:

- يكون مكتب حزب الشعب الجزائري ومكتب الحزب الحر الدستوري التونسي، ورابطة الدفاع عن مراكش والوفد المراكشي مكتبا متحدا يسمى "مكتب المغرب العربي".

وكان الهدف الأسمى للمؤتمر التأكيد على ضرورة النضال والكفاح من أجل الاستقلال التام لبلدان المنطقة المغاربية، والاجتهاد لتكوين جبهة مشتركة تعمل لصالح الحركات الوطنية المغاربية[3].

ومن خلال ثاني الجلسات للمؤتمر يوم 16 فيفري 1947م، ناقش القادة المغاربة مشروع تكوين لجنة لتوحيد الجهود خاصة، وأن هذه البلدان أصبح يفرض حتمية التكتل والعمل الموحد، فقرروا إنشاء "مكتب المغرب العربي"[4].

وكذلك أكد المؤتمرون على التوصيات التالية:

- التأكيد على توحيد الأحزاب الوطنية في حزب واحد أو تكوين جبهة وطنية موحدة.

---

[1]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص176.

[2]- محمد محمود الصياد، المرجع السابق، ص154.

[3]- نوال المتركي، **الأحزاب الوطنية المغربية ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، جيش التحرير المغاربي 1948-1955م**، أعمال ملتقى محمد بوضياف، الجزائر، 11 ماي 2001، ص150.

[4]- رضا ميموني، المرجع السابق، ص40.

– العمل على تكوين لجنة دائمة من قادة الحركات الوطنية المغاربية تتمثل مهمتها في توحيد الخطط وتنسيق العمل المشترك .

– التأكيد على ضرورة توحيد التنظيمات العمالية والاجتماعية في الأقطار المغاربية وتوجيهها[1].

2. مكتب المغرب العربي 16 فيفري 1947م:

يعتبر تأسيس مكتب المغرب العربي 16 فيفري 1947م من أهم قرارات التي خرج بها مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة، فقد بدأ المكتب نشاطه بعد المؤتمر بمقر مكتب الحزب الدستوري (الجديد) بـ10شارع ضريح سعد، وأطلق عليه منذ ذلك الوقت "مكتب المغرب العربي"، واحتوى نظام المكتب ثلاثة أقسام: القسم التونسي ويشرف عليه الحزب الدستوري الحر الجديد، والقسم المراكشي ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح الوطني، وقسم الجزائر وقد خصص لحزب الشعب الجزائري[2].

إن مكتب المغرب العربي في الحقيقة عبارة عن لجنة سياسية، تضم أعضاء من الدول المغاربية الثلاثة، يهدف أساسا لتنسيق نضال الوطنيين المغاربة في نشاطهم ضد المستعمر، وذلك عن طريق مجموعة من الأنشطة، ومن أبرزها توسيع المنشورات، وتوسيع الدعاية للقضية المغاربية وفي مقدمتها إصدار نشرة أخبار دورية موحدة لتزويد الصحافة وشركات الأنباء بالأخبار والمعلومات الصحيحة عن بلاد المغرب العربي، وتنظيم محاضرات توعوية بمسألة أوضاع البلدان المغاربية وما تعانيه من أوضاع مزرية نتيجة للسياسة الاستعمارية المطبقة فيها وخاصة الجزائر التي كانت تحت الاحتلال المباشر، لذلك نجد أن المكتب قام بانتظام بتقديم سلسلة من الرسائل يعرض فيها القضية المغاربية وأحوالها وأهدافها الوطنية، إلى جانب التقارير التي يعرضها في المناسبات المختلفة إلى الحكومات والهيئات العربية وغيرها[3].

كان المدير العام لمكتب المغرب العربي يشرف على التسيير السياسي والإداري، ينتخب لمدة سنة من قبل ممثلي الأحزاب السياسية السابقة الذكر في جمعية عامة إنتخابية، وللمكتب مجموعة من

---

[1]– رضا ميموني، المرجع السابق، ص41.

[2]– الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص105.

[3]– صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007م**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011م/1432هـ، ص122.

اللجان الفنية تقوم بالأدوار المحددة لها وفقا للقوانين المتفق عليها، كما قام مكتب المغرب العربي بإذاعة نشرة دورية خاصة بما يحدث ببلاد المغرب العربي والتعليق عليه وأيضا بانجاز مجموعة من النشرات المتعلقة بالشأن المغاربي[1].

انطلق المكتب في التنسيق المحكم لتجسيد مقررات مؤتمر القاهرة، وأصبح المكتب عبارة عن سفارة لثلاث دول (الجزائر، تونس، المغرب) طموحة لأن تكون بينها تنسيق وتوحيد الجهود الوطنية في النضال ضد المستعمر ، وعين الدكتور الحبيب ثامر[2] رئيسا له وهو تونسي الجنسية، وحدد المكتب أهدافه بوضوح تام، وهو العمل على الاستقلال التام وتحرير المغرب العربي والقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله[3].

وعليه فقد تمثل نشاط المكتب كما أسلفنا سابقا في الترويج الإعلامي للتعريف بالقضية المغاربية، من أجل رفع اللبس وكشف الحقائق عن السياسة الاستعمارية الممارسة على الشعوب المغاربية، ولتحقيق ذلك ولتوسيع نطاق الدعاية لتشتمل على مستوى بلدان المشرق العربي بالخصوص وعلى المستوى الدولي أيضا، قام المكتب بعدة أعمال من بينها:

- إصدار نشرة إخبارية دورية لتزويد الصحافة وشركات الأنباء الدولية بالأخبار والأنباء الصحيحة عن بلدان المغرب العربي، وذلك لفضح جميع جرائم الاستعمار التي يرتكبها ضد شعوب المنطقة.
- كما نشر المكتب سلسلة من الرسائل يعرض فيها قضايا المغرب العربي، ويعرف بأحواله وأهدافه الوطنية وحركة جهاده، إلى جانب التقارير التي يقدمها في جميع المناسبات التي يشارك فيها.
- نظم المكتب عددا من المحاضرات عن المغرب العربي، وعقد عدة مؤتمرات في العواصم العربية، وقام بإسال الوفود إلى الخارج للدعاية الواسعة لأقطاره الثلاثة.

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص178.

[2]- **الحبيب ثامر**: ولد بتونس 1909م، درس الطب في باريس، ترأس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، عاد لتونس سنة 1938م، سجن في سنة 1941م، انتقل إلى القاهرة سنة 1946م، وواصل نشاطه إلى أن توفي في حادث طائرة في سنة 1949م بباكستان. أنظر: مراد المولاهي، الحبيب ثامر والمسألة القومية، **مجلة الدراسات التاريخية**، مج23، ع02، السنة 2023، ص551-553.

[3]- رضا ميموني، المرجع السابق، ص42.

وأهم عمل قام به المكتب هو ترتيب عملية نزول محمد بن عبد الكريم الخطابي بالقاهرة، وكذلك رسو السفينة التي كان على متنها بميناء السويس[1]، الشيء الذي جعل أعضاء المكتب يطلبون من السلطات المصرية استضافة عبد الكريم الخطابي كلاجئ سياسي بمصر[2].

وقد كانت المهمة الأساسية للمكتب هي إدانة النظام الاستعماري واعتباره لاغيا وغير شرعي، وهذا بتأكيده التام على بطلان الحماية المفروضة على المغرب الأقصى وتونس، وعدم الاعتراف بإستعمار فرنسا للجزائر.

أما الهدف الثاني لمكتب المغرب العربي ركزت فيه على مسألة التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية في البلدان المغاربية، وهو ما عبر عنه المؤتمر بالقول: "إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة" و"تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك" مع "العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها قوميا".

أما الهدف الثالث فتركز حول مطالبة المكتب للجامعة العربية بتفعيل دورها القومي من خلال:

- إعلان بطلان وعدم شرعية معاهدتي الحماية على تونس والمغرب.
- إعلان عدم قانونية إحتلال الجزائر.
- حق تقرير مصير هذه الأقطار.
- تعيين عضاء من المكتب كممثلين عنها في مجلس الجامعة.
- عرض قضية المغرب العربي على الهيئات والمنظمات الدولية.

[1]- نزل الأمير عبد الكريم الخطابي بمصر يوم 1947/09/31م حيث كان منفيا بجزيرة لارينيون، أثناء إعادته إلى مرسيليا (فرنسا) على متن باخرة أسترالية مستأجرة من قبل فرنسا بقيادة ضابط يوناني توقفت الباخرة بميناء بور سعيد بمصر، وأثناء لقاء محمد بن عبد الكريم الخطابي ببعض زعماء الحركة الوطنية المغربية والمغاربية عبر عن رغبته في البقاء في مصر فأستجاب الملك فاروق الأول لرغبته ومنحه اللجوء السياسي في مصر. أنظر: محمد بن عمر بن علي العزوزي الجزائي، **محمد بن عبد الكريم الخطابي نادرة القرن العشرين في قتال المستعمرين**، دار الكرامة، ط1، المغرب، 2007، ص81.

[2]- رضا ميموني، المرجع السابق، ص42.

– استخدام كل ما توفر للجامعة العربية من آليات لمساعدة أقطار المغرب العربي على تحقيق استقلالها التام.

– البعث بلجان تحقيق إلى الأقطار المغاربية.

– تعيين ممثلين من الدول العربية المنخرطين في الجامعة العربية في بلدان المغرب العربي[1].

وعليه ومن هذا المنطلق فقد عمل "مكتب المغرب العربي" على رفع الوعي السياسي والقومي لدى الحركات الوطنية داخل الاقطار المغاربية ورجالها، خاصة مع رجوع الأمير عبد الكريم الخطابي من منفاه إلى مصر في 03 ماي 1947م، حيث قدمت هذه العودة نفسا جديدا للمكتب ودفعا كبيرا لتوجهاته، كما عبر عن ذلك المناضل المغربي علال الفاسي بقوله: "لم يكن اعتقال 21 عاما في جو البلاد الحارة وفي دائرة الضغط الاستعماري العظيم بالذي يضعف من عزيمة بطل المغرب وصنوه الكريم، بل لقد خرجا من هذا المنفى وهما أشد ما يكونان عزيمة واستعدادا للعمل، ولقد وجدا من تجمع ممثلي الحركات الإستقلالية في المغرب العربي مشجعا على العمل على توحيد"[2].

3. لجنة تحرير المغرب العربي:

سعى المستعمر الفرنسي على تثبيط جميع الجهود الوحدوية للحركات الوطنية المغاربية، الشيء الذي أدى بقادة هذه الأحزاب الاجتماع خارج أقطار المغرب العربي، إذ استطاعو من خلال مكتب المغرب العربي بالعاصمة المصرية القاهرة من أن ينادو بالحرية والاستقلال. غير أن هذه الدعوات بقيت بعيدة عن التجسيد على أرض الواقع ، لهذا نادى عبد الكريم الخطابي إلى الاجتماع على مبدأ الاستقلال الذي يكون سبيله الكفاح المسلح[3].

اجتمع المؤتمرون في 05 جانفي 1948م وتم نشر وثيقة التحرير التي قام بإعدادها الخطابي ووزعت على الصحافة العربية والأجنبية[4]، وفي ديسمبر 1948م تكونت لجنة تحرير المغرب العربي خطابي برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي، كما قامت أمانة حزب الاستقلال المغربي بتوزيع بيان

---

[1]– الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص63-107.

[2]– مومن العمري، المرجع السابق، ص181.

[3]– رضا ميموني، المرجع السابق، ص46.

[4]– أنظر الملحق رقم (04): بيان الأمير عبد الكريم الخطابي والإعلان عن ميلاد لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948م، ص303.

تأسيس اللجنة وأهدافها الذي تم نشره أيضا في كل صحف الأحزاب المغاربية بالمغرب العربي، ومما جاء في هذا ما البيان: "منذ أن من الله علينا بإطلاق سراحنا وإلتجائنا إلى ساحة الفاروق العظيم، ونحن نواصل السعي لجمع كلمة الزعماء وتحقيق الإئتلاف بين الأحزاب الإستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الإستعمار... وفي هذا الوقت الذي تعمل فيه الشعوب على تطمين مستقبلها وتتطلع فيه أقطار المغرب العربي إلى إسترجاع إستقلالها المغصوب وحريتها المضاعة، يتحتم على جميع زعماء المغرب العربي أن يتحدوا وعلى كافة الأحزاب الاستقلالية أن تتألف وتتساند، إذ أن هذا هو الطريق الوحيد الذي سيوصلنا إلى تحقيق غايتنا وإدراك آمالنا..."[1].

وقد تضمنت وثيقة المنبثقة عن الإجتماع عدة قرارات مهمة ومنها: [2]

- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.
- المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيعيش في حياته المستقبلية.
- لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.
- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة.
- لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال.
- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.
- حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.
- للأحزاب الأعضاء في "لجنة تحرير المغرب العربي" أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والإسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير هذه المخابرات أولا بأول.

---

[1]- أمحمد بن عبود، حاك كاني، مؤتمر المغرب العربي 1947م وبداية مكتب المغرب العربي بالقاهرة، عملية ابن عبد الكريم، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع25-26، جوان 1986، ص13.

[2]- مومن العمري، المرجع السابق، ص187.

وعلى هذا المنوال فقد أصبحت اللجنة الممثل الشرعي لشعوب المنطقة المغاربية بعد أن نالت تأييد ودعم الكثير من الدول العربية والإسلامية خاصة دولة مصر، وتبنت هذه اللجنة في عملها خطة مشتركة لتوحيد حركة الكفاح ضد الاستعمار الواحد، وكان الهدف البارز والرئيسي لهذا التنظيم هو وحدة الكفاح أو التمسك باستقلال كافة الأقطار المغاربية، وعلى هذا الأساس تمت صياغة ميثاق اللجنة الذي أصبح فيما بعد برنامج سياسي، حيث نص على المبادئ التالية[1]، وقد وافق وأمضى ميثاق اللجنة الخطابي وممثلوا الأحزاب الوطنية في المنطقة المغاربية[2]، وهم كالتالي:

– **مراكش** (حزب الاستقلال): أحمد بن مليج وعلال الفاسي، حزب الثورة والاستقلال: الناصر الكتاني ومحمد العربي العلمي، حزب الإصلاح الوطني: أحمد بن عبود وعبد الخالق الطريس، حزب الوحدة المغربية: محمد اليمني الناصري.

– **الجزائر** (حزب الشعب الجزائري): الصديق السعدي والشاذلي المكي.

– **تونس** (الحزب الدستوري التونسي الجديد) الحبيب ثامر والحبيب بورقيبة، الحزب الدستوري القديم: محي الدين القليبي.

وتألف مكتب اللجنة كالآتي:

– الأمير أمحمد عبد الكريم الخطابي رئيس دائم.

– الأستاذ الحبيب بورقيبة أمين عام.

– الأمير أمحمد بن عبد الكريم الخطابي وكيل دائم.

– محمد بن عبود أمين الصندوق[3].

أما عن النتائج المحققة فقد كانت أقل بكثير من الطموحات المبرمجة في ميثاقها التأسيسي، حيث أن عدم توضيح الفصل بينها وبين المكتب إضافة إلى النزاعات واختلاف وجهات النظر التي ظهرت بين أعضائها أدت إلى تعطل عملها، وفي هذا الصدد يرى البعض أن نقطة القوة والضعف في

[1]– أنظر الملحق رقم (05): ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1954م وتأكيدها على العمل من أجل استقلال الأقطار الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، ص306.

[2]– صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص123.

[3]– الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص139.

اللجنة، وبالتالي فقد شكلت اللجنة ساحة للمواجهة بين مختلف التوجهات، وعلى خلاف المكتب الذي كان عمله إعلاميا فإن عمل اللجنة كان سياسيا ودبلوماسيا، وباختصار فإن جهود الهيئتين كانت مركزة على كيفية تنسيق العمل من أجل تحرير الأقطار المغاربية ويتضح ذلك جليا من خلال برنامج اللجنة وتوصياتها[1].

وهكذا فقد جاءت اللجنة ومكتب المغرب العربي داعما رئيسيا لنضال الدول المغاربة، وقد حققت في هذا الصدد الكثير من الانجازات الميدانية في عملها النضالي والتوعوي والإعلامي، ونشير في هذا الصدد أن التنسيق بين الحركات المغاربية امتد إلى الجانب العسكري[2].

غير أنه في الحقيقة كانت هناك عوامل كثيرة حالت دون تحقيق النتائج المرجوة، ولعل من أبرزها:

- الحواجز القوية التي وضعها الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي وتزكيته لخلافات زعماء الحركات الوطنية.

- اختلاف الأراء ووجهات النظر داخل اللجنة، فمنهم من يؤمن بالعمل المباشر (المسلح) مثل عبد الكريم الخطابي الذي كان من أنصار العمل المسلح نابذا كل أشكال التفاوض مع القوى الاستعمارية[3]، ومنهم من يؤمن بأسلوب التفاوض والحلول السلمية من أجل الاستقلال ومسألة التفاوض الانفرادي، وهو ما يفسر حملات النقديين من مختلف أعضاء اللجنة في القاهرة بشأن هاته القضايا الرئيسية على اعتبار أن التفاوض الانفرادي مع فرنسا هو إخلال بجوهر ميثاق اللجنة، لذا عدها الخطابي خيانة، وهو نفس موقف الثوريين الجزائريين، غير أن الحزب الدستوري التونسي الجديد (الديوان السياسي)، وحزب الاستقلال المغربي لم يكونا على استعداد لهذا الطريق (الكفاح المسلح)، ولم تكن هاتان الحركتان ملتزمتان بمبادئ اللجنة، وهكذا تلاشت بسرعة[4].

---

[1]- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص124.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، دار طليطلة، ط1، الجزائر، 2010، ص14.

[3]- لحسن خياعلي، "مسار الوحدة المغربية"، **مجلة الحوار المتمدن**، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، 07 سبتمبر 2012، ص09.

[4]- طاهر لبيب، "**المغرب العربي بين الوحدة والأصولية وخصوصية الوحدة**، "**ندوة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص81.

- هيمنة العمل القطري على فكر قادة الحركات الوطنية المغاربية.

ورغم هذه المشاكل والعراقيل لم تكن امكانيات الوحدة محجوبة، فقد استمرت الدعوات لوحدة النضال في إطار المغرب العربي، وذلك من أجل التصدي للمستعمر، إذ أحيت جريدة المجاهد ذكرى استشهاد المناضل والنقابي التونسي فرحات حشاد الذي قتل سنة 1952م في مقال لها تحت عنوان: "فرحات حشاد وجه بارز في شمال إفريقيا"، وتحدثت عن أعماله ونضاله وأكدت أن المهمة التاريخية للثورة الجزائرية هو تدمير الاستعمار في شمال إفريقيا[1].

4. التنسيق المغاربي فترة الكفاح المسلح (ميلاد جيش تحرير المغرب العربي):

كان لإندلا ع ثورة التحرير الجزائرية بالغ الأثر في خلط أوراق فرنسا في منطقة المغرب العربي، فقد أعطى اندلاعها فرصة كبيرة لتحقيق المشروع الثوري للجنة تحرير المغرب العربي ميدانيا، في الوقت الذي كانت فيه الساحة المغاربية تعج بالتباين في وجهات النظر كان هناك تيارين معتدل يميل إلى الحل السلمي والودي مع المستعمر، ومتشدد يميل إلى الكفاح المسلح والعمل المباشر لمجابهة المستعمر وقد ساهمت الثورة الجزائرية في تغذية هذا الخيار العسكري الموحد والذي توج بميلاد جيش تحرير المغرب العربي.

كان هناك عمل وتنسيق قبيل ميلاد جيش تحرير المغرب العربي وانطلاق العمليات المسلحة، وعليه فلابد من الإشارة إلى تلك التحركات والاتصالات التمهيدية والتنسيقية التي جرت بين قادة الثورة الجزائرية وقادة المقاومة في المغرب الأقصى بعد اندلا ع ثورة التحرير الجزائرية، حيث يؤكد عبد الكريم الخطيب[2] بأن الفكرة طرحت من طرف بن بلة[3] بمباركة محمد بوضياف خلال الاجتماعات

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص313.

[2]- **عبد الكريم الخطيب (1921-2008)**: هو سياسي وطبيب وجراح مغربي كان من رجال المقاومة والتحرير ضد الاستعمار الفرنسي للمغرب. أنظر: إدريس ولد القابلة، عبد الكريم الخطيب مجاهد ورجل مقاومة... عراب جيش التحرير، **مجلة الحوار المتمدن**، ع3244، ديسمبر 2011، ص02-03.

[3]- **أحمد بن بلة (1916-2012)**: أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال، من 1963-1965م. ناضل من أجل استقلال البلاد عن الاحتلال الفرنسي، وشارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني في عام 1954م واندلا ع الثورة التحريرية. فاعتبر «رمزاً وقائدا لثورة أول نوفمبر... وزعيمها الروحي». وبعد الاستقلال أصبح أول رئيس للجزائر المستقلة حتى انقلب عليه وزير الدفاع هواري بومدين. أنظر: إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عصر الرئيس أحمد بن بلة**، دار صومعة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص10.

التحضيرية، وطرحت للمرة الأولى في اللقاء المشترك للجنة العليا المغربية الجزائرية بمناسبة إحياء ذكرى خلع الملك ونفيه والذي تم بمدينة تطوان يوم 20 أوت 1955م، ضم من الجانب الجزائري أحمد بن بلة ومحمد بوضياف[1]، كما ضم من الجانب المغربي كل من عبد الكريم الخطيب والحسن بن عبد الله صفي الدين والحسين برادة وسعيد بونعيلات والغالي العراقي، وفي هذا الاجتماع تقدم الوفد الجزائري بعدة اقتراحات متعددة منها اقتراحين مستعجلين: الأول يتعلق بتأسيس جيش تحرير المغرب العربي الذي سيتشكل من المجاهدين المغاربة والتونسيين والجزائريين والمتطوعين يعمل على تنفيذ مهمة التحرير إلى أن تحصل الأقطار المغاربية الثلاثة على الاستقلال التام، والمقترح الثاني بهذا الصدد يتعلق بإعلان الوحدة السياسية لأقطار المغرب الثلاثة[2].

بعد أن اشتد عود الثورة الجزائرية وتصاعدت حدة الأزمة المغربية الفرنسية عقب حوادث 20 أوت 1955م، وبعد أن لاح في الأفق للتونسيين زيف الاستقلال المحقق بدأت تتشكل الصورة والرؤى التحررية للزعماء المغاربة تتوحد، وأكدت الظروف العالمية والأوضاع السياسية أهمية تكريس توحدة النضال ضد العدو المشترك، والتأكيد علة العودة إلى مبادئ العمل الثوري الوحدوي وتفويت الفرصة على مخططات السلطة الفرنسية الرامية إلى تشتيت قضايا المغرب العربي، وتمييع نظالاتها بالأدوات السلمية.

إن الاحتكاكات المتزايد بين المقاومة داخل الأقطار الثلاثة وخاصة على التخوم الحدودية التي تربط الجزائر بتونس والمغرب، والقناعات التي ترسخت في تفكير القادة المغاربة في القاهرة دفعت إلى تنفيذ الطموح المشترك في الكفاح الموحد، وأنضجت مشروع الجيوش المغاربية الموحدة، وقد بدأت الملامح السياسية تتضح إثر إعلان المناضل التونسي صالح بن يوسف معارضته لاتفاقية الاستقلال الداخلي، وتغاضي الادارة الفرنسية في حل القضيتين الجزائرية والمغربية، وأصبحت المطالبة بالكفاح

---

[1]- **محمد بوضياف**: ولد في 23 يونيو 1919م مدينة المسيلة (ولاية المسيلة) واغتيل بمدينة عنابة في 29 يونيو 1992م. لقب بالسي الطيب الوطني وهو اللقب الذي أطلق عليه خلال الثورة الجزائرية، يعد أحد كبار رموز الثورة الجزائرية وقادتها والرئيس الرابع للدولة الجزائرية. أنظر: رفيق تلي، محمد بوضياف ودوره النضالي في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م، **مجلة الإحياء**، مج21، ع02، أكتوبر 2021، ص11-13.

[2]- بلقاسم بولغيتي، **لجنة تحرير المغرب العربي وإسهامها في وحدة الكفاح المغاربي 1948–1956م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجامعة الإفريقية أاحمد دراية أدرار، الجزائر، 2012، ص105.

المسلح والتمسك بوحدة النظال المغاربي خيارا رئيسيا للقوى والعناصر الثورية، وأدت مساعي التنسيق الكثيرة إلى تأكيد التوجه الوحدوي وتعزيز التضامن المغاربي، وهكذا توجت التنسيقات والاتصالات بين قيادات الحركات التحريرية داخل المنطقة المغاربية وخارجه ببلورة مشروع وحدة التحرير المغاربي[1].

لقد كان الهدف الأساسي هو توحيد حركة المقاومة المغربية مع جيش التحرير الجزائري أولا ثم كسب التونسيين لمشروع الوحدة الشاملة، وتخذت خطوات فعالة في هذا المجال لكنها كانت تصطدم بمجموعة من المطبات والمشاكل ،كتأخر وصول شحنات الأسلحة وتعثر التنسيق والتخطيط بين الداخل والخارج ولذلك كله أجل موعد ميلاد الوحدة بين الجبهتين الجزائرية والمغربية مرارا، فقد كان مخططا أن يتم ذلك في مارس 1955م ولكنه لم يتجسد في أرض الواقع إلا في بداية أكتوبر 1955م.

وعليه فقد ولد جيش تحرير المغرب العربي بعد مراحل وخطوات كبيرة من التنسيق وتجاوز الكثيرا من العقبات، وساهمت العديد من العوامل في بعث المشروع الذ كان حلما كبيرا لمناضلي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي منذ عام 1947م، وأكدته الثورة الجزائرية من خلال دفعها لحزب الاستقلال وحركة المقاومة إلى السعي والحث على تعميم الكفاح المسلح[2]. وقد تزامن تجسد هذا المشروع مع تأكد فعالية الخيار المسلح في مواجهة الاستمار الفرنسي، والتحاق التونسيين بجبهة الكفاح المغاربية، وتحمس الرئيس المصري جمال عبد الناصر لتجسيد وحدة الكفاح المغاربي لينسجم مع فكرة الوحدة القومية.

في عام 1955م، شرع في تنفيذ المشروع ميدانياً وسط أحداث الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية. وفي سبتمبر من نفس العام تم الاتفاق بين بن بلة وصالح بن يوسف[3] على بدء التنسيق بين الثورة الجزائرية والمقاومة التونسية. دخل بن يوسف تونس رافضًا اتفاقية الاستقلال الذاتي، وعمل على إعادة ترتيب المقاومة. صرح بن يوسف في أول يوم لعودته قائلاً: "تونس ستستأنف كفاحها وستنال

---

[1]- عبد الله مقلاتي، "جيش تحرير المغرب العربي والثورة الجزائرية- نحو تجسيد مشروع مغربة الحرب 1955-1956م"، **مجلة الحقيقة**، مج08، ع02، جامعة أدرار، الجزائر، 2019، ص13.

[2]- المرجع نفسه، ص14.

[3]- فتحي الذيب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 1990، ص132-133.

استقلالها التام خلال ستة أشهر"، نتيجة لذلك، لعب صالح بن يوسف دورًا مهمًا في مشروع الكفاح المغاربي المشترك من خلال التنسيق مع قادة الوفد الجزائري، وكان ارتباطه وثيقًا بمشروع التنسيق الجزائري المغربي. هذا أدى إلى تمسك جبهة التحرير الوطني وحركة المقاومة المغربية بمشروع جيش تحرير المغرب، وإعلانهما عن ولادة جيش تحرير المغرب العربي[1].

كان ميلاد جيش تحرير المغرب العربي في ظرف حساس للغاية ومناسب للرد على المشروع الفرنسي. ففي تلك الفترة، وصلت المساعدات المصرية، واستعدت الفرق العسكرية في وهران والريف المغربي للمجابهة. كما بدأت القضية الجزائرية تُناقش لأول مرة في الأمم المتحدة، وأبدى علال الفاسي تصميمًا قويًا على أهمية العمل العسكري لحسم القضية المغربية وضرب المخطط الفرنسي. كذلك، قررت المقاومة التونسية العودة للكفاح المسلح.

في هذه المرحلة الحاسمة، كانت الحركات الثورية والجماهيرية تتوق بشغف إلى تحقيق وحدة المغرب العربي، وكما كان التصميم قوياً في القاهرة بين ممثلي الأحزاب الوطنية على تجسيد المشروع المغاربي، ازداد طموح قادة المقاومة الميدانية ومسؤولي الثورة الجزائرية إلحاحًا على تسريع بعث جيش تحرير المغرب العربي[2].

وبناءً على الترتيبات والمناقشات التي قادها بن بلة وبوضياف وبن مهيدي مع قادة المقاومة المغربية، وبفضل جهود القيادة الميدانية في الناظور، تم وضع أسس الوحدة والاتفاق على المضي قدمًا في العمل المسلح المشترك. ولتفويت الفرصة على الجناح المعتدل في حزب الاستقلال المتمسك بالمفاوضات مع فرنسا، خططت جبهة التحرير الوطني بدعم من المسؤولين المصريين لمحاصرة المخطط الفرنسي وكشف النوايا القطرية. كما تم تسريع تجهيز الوحدات القتالية بالسلاح وتنظيم الخلايا الثورية في الريف، وتشجيع المسؤولين الميدانيين على دعم مشروع وحدة المغرب العربي. واقترح على حزب الاستقلال وحركة المقاومة إعلان الوحدة السياسية وتتويج الملك محمد الخامس ملكًا على المغرب

[1]- عمار السوفي، **عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي**، مطبعة الرشيد، تونس، 2006، ص171.

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص14.

العربي، معتبرين أن ذلك سيزيد من حماس المغاربة ويعيق المفاوضين، مما يساهم في إفشال المخطط الفرنسي الذي يسعى إلى فصل قضايا أقطار المغرب العربي وتحقيق وحدتها[1].

وقد كانت الوحدة السياسية هدفا أساسيا سعى الطرف الجزائر لتحقيقه ولم يكن ذلك بدافع التخوف من المواجهة المنفردة للاستعمار فحسب وإنما تجسيدا لطموح النضال المغاربي المشترك[2]، ويبدو واضحا أن جبهة التحرير الوطني أرادت أن تطرح مشروعا سياسيا وعسكريا متكاملا لوحدة المغرب العربي، ولم توفق في إقناع الفاسي به في القاهرة، ولكن قادة حزب الاستقلال وحركة المقاومة أصروا على البدء بتجسيد الوحدة العسكرية وبعدها تحضير الأجواء لتجسيد الوحدة السياسية، وقد تواصلت المباحثات في تيطوان ومدريد والقاهرة، وهكذا تم تأسيس اللجنة المشتركة العامة "المشرفة سياسيا على توجيه المقاومة، ولجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي بالناظور لقيادة العمليات العسكرية"[3]، وقد خولت الهيئة الأخيرة المعلن عنها بتاريخ 15 جويلية 1955م لنفسها صلاحيات واسعة في التأطير والتنظيم واتخاذ القرارات المناسبة، وحدد لها مؤسسوها الأهداف والمبادئ والقوانين التي تسيرها في ميثاق كرس أسس العمل المشترك.

لقد قامت لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي بتنظيم هجوم 02 أكتوبر 1955م على الجبهتين الجزائرية والمغربية، وحقق كل من جيش التحرير الجزائري وجيش التحرير المغربي نجاحات عسكرية كبيرة في الأيام الأولى. بدأ العمل العسكري في منطقة وهران مما أدى إلى انتشار الثورة في جميع أنحاء الجزائر. خاضت فرق جيش التحرير المغربي معارك واشتباكات شرسة ووجهت ضربات قوية للقوات الفرنسية، ومن بين هذه العمليات الهامة تلك التي استهدفت تيزي وسلي وبورد واكنول، والتي وصفت بخطورتها بـ"مثلث الموت". بفضل هذه العمليات الناجحة للجنة تنسيق جيش تحرير المغرب العربي، دخلت الحركة التحريرية المغاربية مرحلة حاسمة وأصبح جيش التحرير المغربي العربي واقعاً ملموساً على الأرض[4].

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص15.

[2]- بلقاسم بولغيتي، المرجع السابق، ص107.

[3]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص19.

[4]- بلقاسم بولغيتي، المرجع السابق، ص108.

5. مؤتمر طنجة:

يُعد مؤتمر طنجة الوحدوي من أبرز لحظات النضال والمقاومة في المنطقة المغاربية ضد الهيمنة الاستعمارية، إذ يراه العديد من المتخصصين والمؤرخين تتويجًا للجهود الجبارة التي بذلها الوطنيون المغاربة على مدى عقود من الكفاح والتفاني من أجل القضية المغاربية.

كانت نتائج المؤتمر بارزة وتميزت بتنوع التمثيل، حيث شارك فيه الحزب الدستوري التونسي الجديد بوفد يرأسه الباهي الأدغم، وحزب الاستقلال المغربي تحت قيادة علال الفاسي، وحزب جبهة التحرير الوطني برئاسة فرحات عباس[1]. وفي كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، صرح علال الفاسي: "...الآن وقد تحقق الاستقلال، من واجبنا أن نبذل كل جهد ممكن لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغاربية... وأن نسعى إلى توحيد المغرب العربي في دولة واحدة متماسكة...، مع التركيز على الكفاح المشترك من أجل تحرير الجزائر وبقية أراضي المغرب. لقد أظهرت التجارب التاريخية أن أزهى عصورنا كانت تلك التي اتحدت فيها الأقاليم الثلاثة، ويجب أن نسعى جاهدين لتحقيق الطمأنينة، والحرية، والازدهار، والعدالة الاجتماعية"[2].

وعليه فقد مثل مؤتمر طنجة بيئة خصبة لبلورة التجربة الوحدوية التي كان ميلادها الرسمي في مؤتمر طنجة المنعقد في الفترة الممتدة من 27 أفريل إلى 30 أفريل 1958م[3]، وهذا ما سنتناوله في دراستنا لهذا المؤتمر.

1.5. أسباب عقد المؤتمر طنجة:

إن الأسباب والدوافع التي كانت وراء عقد مؤتمر طنجة ترجع إلى جملة من العوامل، ونذكر منها:

- الفترة الطويلة للحرب الجزائرية الفرنسية وتأثيراتها على القطرين المجاورين تونس والمغرب، ونقطة التلاقي في هذه المسألة هي حرص الأطراف الثالثة على التنسيق والتخندق في جبهة موحدة.

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص20.

[2]- محمد عباس، "الوحدة المغربية في مؤتمر طنجة"، **مجلة الحوار**، دار الحوار، باريس، 1988، ص43.

[3]- أنظر الملحق رقم (07): قرارات مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958م، ص311.

- جاء انعقاد هذا المؤتمر في خضم تيار جارف نحو الوحدة العربية تجسد في قيام اتحاد بين سوريا ومصر والاتحاد بين العراق والأردن، الأمر الذي أدى الى تخوف لدى كل من تونس والمغرب الأقصى من أن تسير الثورة الجزائرية في تيار يخرج عن المنظور الذي كان سائدا في تصور وحدة أقطار المغرب العربي.

- باركت قيادة الثورة الجزائرية هذه الدعوة ولبتها لحرصها على حل المسائل العالقة بين أقطار المغرب العربي والتي أفرزها طول مدة الكفاح المسلح أو التي يقتضيها تطوير هذا النضال.

- التأكيد على ضرورة استكمال أسباب السيادة والاستقلال في كل من تونس والمغرب ومحاربة رواسب الاستعمار في هذين البلدين[1].

- التأكيد على ضرورة توحيد المعركة من أجل تصفية الاستعمار من الجزائر وبقاياه في تونس والمغرب.

- ضرورة توحيد السياسات في منطقة المغرب العربي وإيجاد كتلة موحدة بإمكانها الوقوف في وجه غطرسة الاحتلال الفرنسي.

- ترسخ قناعة لدى عدد من القادة السياسيين في تونس والمغرب أن تحقيق الوحدة المغاربية لن تتم إلا باستقلال الجزائر.

- التخوفات المغربية والتونسية من إمتداد الحرب الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على بلديهما كان دافعا لمحاولتهما احتواء ثورة التحرير الجزائرية[2].

قدم المؤتمر مضمونا وفكرة واضحة لمفهوم المغرب العربي، حيث لم تعد فعالياته مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين أقطار المغرب العربي الثلاثة باعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار[3].

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص209.

[2]- معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص123-127.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)**، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص18.

قدمت جبهة التحرير الوطني خطاباً مؤثراً في مؤتمر طنجة، حيث أكدت وفودها على أهمية الاستقلال الجزائري والوحدة المغاربية[1]. وفي الجلسة الختامية للمؤتمر، عبر علال الفاسي عن هذه الروح بقوله: "في هذا اليوم، سيشعر العالم في دار طنجة بخبر عظيم طالما انتظره المغاربة بفارغ الصبر، وراودت قلوبهم أحلام تحقيقه. إنه نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي، الذي يضع الأسس الإيجابية لتحقيق الوحدة. ورغم أن هذا الخبر قد يكون مختصراً في سطوره، إلا أنه عظيم في معانيه وآفاقه، وسيطوي عهد الغموض الذي فرضه الاستعمار. سيعرف العالم بأسره أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد حلم، بل حقيقة واقعية"[2].

ورسم الزعماء المغاربة الخطوط الأساسية لهذه الوحدة، إذ أعلنت وثيقة طنجة وتوجهاتها الوحدوية على الشكل التالي:

- تكوين مجلس استشاري للبلدان المغاربية.
- العمل على تصفية التواجد الفرنسي في المنطقة.
- إقامة اتحاد فدرالي وذلك استجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة والتضامن[3].
- العمل على اقامة أمانة دائمة للمؤتمر مهمتها السهر على متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.
- التأكيد على ضرورة إقرار المصير المشترك في العلاقات الخارجية.
- اعتبار أن قضية وحدة المغرب العربي مشروطة باستقلال الجزائر.
- دعم اللامتناهي الثورة الجزائرية[4].

2.5. قرارات المؤتمر:

كانت القرارات العلنية التي صادق عليها المؤتمرون تتمثل في:

---

[1]- أنظر الملحق رقم (06): ميثاق جبهة التحرير الوطني الجزائري 17 فيفري 1955م وتأييدها على ضرورة توحيد الكفاح المسلح مع تونس والمغرب الأقصى، ص309.

[2]- عبد الإله بلقزير، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1929، ص157.

[3]- مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة، ط2، الجزائر، 2012، ص165-166.

[4]- مصطفى الكيتري وآخرون، "اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي"، **مجلة الدراسات العربية**، ع03، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1989، ص08.

أ- قرار حول حرب التحرير الجزائرية:

تطرق هذا القرار طبيعة الحرب في الجزائر وآثارها على الوضعية في المنطقة المغاربية والعالم، كما تم التطرق إلى المساعي التي تبذلها كل من تونس والمغرب لتوفير حل سلمي بين فرنسا وج.ت.و، وخفض سياسة التصعيد التي انتهجتها فرنسا تجاه تونس والمغرب بسبب التقارب والتضامن مع الثورة الجزائرية[1]، وقد تفرع قرار المؤتمر حول الثورة الجزائرية إلى ثالث نقاط:

- على الأحزاب السياسية المغربية والتونسية أن تقدم للشعب الجزائري المكافح كامل المساندة من طرف شعوبها وتأييد حكومتيهما.

- التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

- التوصية بإقامة حكومة جزائرية مؤقتة بعد استشارة الجارتين تونس والمغرب[2].

ب- قرار حول الإعانات التي تقدمها الدول الغربية لفرنسا في حربها ضد الجزائر:

وجه نداء إلى الدول الغربية لوقف دعمها لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، مشيراً إلى استياء شعوب المنطقة من هذا الدعم الذي تقدمه قوات حلف شمال الأطلسي لفرنسا، والذي يعكس بشكل واضح شعبية الثورة الجزائرية وقدرتها على التعبئة والمواجهة.

وفي هذا السياق عبر ممثلو شعوب المغرب العربي المجتمعون في مؤتمر طنجة عن استنكارهم لهذا الموقف، مؤكدين أن استمراره سيؤدي حتماً إلى معاداة هذه الشعوب لتلك الدول بشكل نهائي. كما أعرب القرار عن الأمل في أن تعيد هذه الدول النظر في سياستها التي تهدد السلام والتعاون الدوليين.

ج- قرار حول تصفية بقايا النفوذ والسيطرة الإستعمارية في المنطقة المغاربية:

بعد أن درس وحلل مؤتمر طنجة الوضعية الناجمة عن القيود العسكرية والاقتصادية التي مازال يتحملها المغرب وتونس وبعد أن قدر المجهودات التي بذلتها كل من تونس والمغرب لتصفية بقايا النفوذ الإستعماري أكد ما يلي:

---

[1]- عبد الله حمادي، "التوجه المغاربي في ذاكرة الحركة الوطنية الجزائرية"، **مجلة الذاكرة الوطنية**، المندوبية السامية لجيش التحرير، الجزائر، 2002، ص313.

[2]- شارل هنري فافرو، **الثورة الجزائرية**، تر: كابوية عبد الرحمان، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص378.

– إستنكار بقاء وجود بعض القواعد العسكرية الفرنسية في تونس والمغرب.

– المطالبة بترحيل القوات الفرنسية التي تشارك في الحرب الجزائرية انطلاقا من أراضي البلدين.

– أوصى الحكومات والأحزاب السياسية بالتخطيط والتنسيق من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا التركة الإستعمارية.

– نبه كذلك بكفاح سكان موريتانيا ضد الاستعمار الفرنسي وأكد على ضرورة التحاقهم بصرح المغرب العربي، وذلك يدخل في نطاق الوحدة التاريخية الحضارية المشتركة بين هذه الأقطار[1].

د– قرار حول توحيد المغرب العربي:

تم التأكيد فيه على ضرورة توحيد شعوب المنطقة المغربية وتعزيز التضامن بينها، وذلك من خلال إنشاء وحدة مشتركة بين الأقطار المغاربية الثلاثة. تهدف هذه الوحدة إلى إقامة مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من أداء دورها الفاعل بين الأمم. وقد أقر المؤتمر الاتحاد الفدرالي، نظراً لتوافقه مع طموحات بلدان المغرب العربي. بناءً على ذلك، قرر المؤتمر ما يلي:

– تكوين مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بهدف دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية[2].

– أوصى المؤتمر بأهمية عقد لقاءات منتظمة بين المسؤولين المحليين للدول الثلاث بهدف التشاور حول قضايا المغرب العربي، ودراسة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري للمغرب العربي.

– التأكيد على حكومات أقطار الدول المغاربية بأن لا تربط بشكل انفرادي مصير المنطقة المغاربية في ميدان العالقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية.

– قرر المؤتمر إنشاء أمانة دائمة لمتابعة تنفيذ قراراته. تتكون الأمانة من ستة أعضاء، حيث يكون لكل حركة ممثلة في المؤتمر مندوب. تنقسم الأمانة إلى مكتبين، أحدهما في الرباط والآخر في تونس، وتجتمع الأمانة بشكل دوري في إحدى العاصمتين بالتناوب، على أن يُعقد أول اجتماع خلال شهر ماي.

---

[1]– إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962م**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص238.

[2]– بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار النعمان للطباعة والنشر، ط2، الجزائر، 2014، ص494.

رفعت الأحزاب المشاركة في المؤتمر توصية إلى حكوماتها تدعو إلى عدم ربط مصير شمال إفريقيا بشكل فردي في مجالي الدفاع والعلاقات الخارجية حتى يتم إنشاء الأطر الاتحادية[1]. ومن خلال مراجعة ودراسة القرارات الصادرة عن المؤتمر، يتضح أن القضية المركزية التي كانت موضع النقاش والبحث بين الوفود المشاركة هي القضية الجزائرية واحتياجاتها من المساعدات والدعم لتحقيق استقلالها وسيادتها، مع التأكيد على أن الوحدة المغاربية لا يمكن أن تتحقق بين الدول الثلاث إلا باستقلال الجزائر.

بالرغم من أهمية النتائج التي خرج بها المؤتمر، لم تسمح الظروف الدولية للأطراف الثلاثة بتنفيذ القرارات فوراً فالجزائر كانت منخرطة في الثورة المسلحة، وبالتالي لم تتمكن من تطبيق قرارات المؤتمر إلا بعد الحصول على الاستقلال. أما تونس والمغرب فقد كانتا مشغولتين ببناء الدولة المستقلة ومواجهة التحديات الناجمة عن التبعية الفرنسية مما أعاق تنفيذهما لقرارات مؤتمر طنجة في تلك الفترة[2].

[1]- **جريدة المجاهد**، هذه المقررات التي سطرت مصير المغرب العربي، ج1، ع11 ،07 ماي 1959، ص11.

[2]- حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص20-21.

رابعا: نماذج لأهم مشاريع الوحدة المغاربية بعد الاستقلال (1962–1989م)

إرتبط تحقيق مشروع الوحدة المغاربية ارتباطًا وثيقًا بفكرة الاستقلال لبلدان المغرب العربي. ومع ذلك، وُجهت انتقادات لهذه التجربة بعد الاستقلال، حيث يرى النقاد أن الدول الجديدة لم تسعَ إلى تصحيح الاختلالات الداخلية والإقليمية التي خلفها الاستعمار. بل على العكس، استمرت هذه الاختلالات بل تفاقمت مما حال دون تحقيق التجربة لطموحات الشعب، رغم كل المحاولات المبذولة[1].

بعد حصول دول المغرب العربي على الاستقلال، كانت الانطلاقة مليئة بالتحديات، ففي عام 1963م اندلع نزاع مسلح بين المغرب والجزائر، مما أعاق جهود الوحدة المغاربية وأوقف الحماس الذي كان موجودًا أثناء فترة الكفاح الوطني. هذا النزاع تسبب في توتر كبير في العلاقات بين الجزائر والمغرب، وترك أثرًا عميقًا على الشعبين، سواء من الناحية المادية أو المعنوية[2].

بالرغم من انخفاض النشاط الوحدوي بين عامي 1959م و1963م، إلا أن الرغبة القوية في تحقيقه لم تختف بل بدأت تظهر بشكل جديد، حيث تركز الاهتمام على تأسيس أسس اقتصادية تدعم الوحدة تمثلت هذه الجهود في الدعوة للتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، وإقامة بنية تحتية اقتصادية تساهم في تمهيد الطريق نحو الوحدة السياسية[3].

سعت العديد من المبادرات إلى تحقيق الوحدة المغاربية من خلال تعزيز التعاون والتقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية بناءً على مصالح مشتركة واضحة.و الهدف من هذه الجهود كان تجاوز الخلافات السياسية والتناقضات من خلال مشاريع متعددة نتجت عن لقاءات واتفاقات بين وزراء حكومات الدول المغاربية و كان أول اجتماع بين هذه الدول بعد استقلال الجزائر.

تجسدت فكرة بناء المشروع المغاربي في صلب المفاوضات بين الأطراف المعنية، حيث تم توقيع اتفاقات الرباط في عام 1963م هذه الاتفاقات شملت تحقيق التوافق في السياسات تجاه السوق

---

[1]- البشير بومعزة، المرجع السابق، ص141.

[2]- عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص179.

[3]- المرجع نفسه، ص80.

الأوروبية المشتركة، وتنسيق مخططات التنمية، وتوحيد السياسات التجارية. تلا ذلك اجتماع ثانٍ لوزراء خارجية الدول المغاربية في 11 فبراير 1963م بالعاصمة تونس، والذي كان يهدف إلى تنسيق السياسات الخارجية لهذه الدول خاصة تجاه السوق الأوروبية المشتركة.

انتقل التنسيق بعد ذلك إلى المستوى التقني، حيث عقد وزراء الاقتصاد اجتماعهم الأول في تونس بتاريخ 01 أكتوبر 1964م تحت إشراف اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، وقد أوصت اللجنة بضرورة عقد مؤتمر لوزراء الاقتصاد لوضع الأسس اللازمة لتعاون اقتصادي مستدام بين بلدان المغرب العربي[1].

توالت التعليقات والكتابات التي رحبت باللقاء وأعربت عن تفاؤلها بمستقبل واعد نحو تحقيق وحدة المغرب العربي وقد ورد في بعضها: "تفتح أمامنا آفاق جديدة بفضل الفرص الذهبية التي توفرها وحدة المغرب العربي لأبنائه، وستكون هذه الوحدة الإطار المثالي لحل المشاكل التي تسببت في التفرقة وفقدان الثقة، ومن حسن حظنا أن هذه الآفاق اللامعة ستساعد في تحسين مستوى المعيشة والثقافة لجميع المواطنين، وتعزيز حياة ديمقراطية حقيقية تنمي شخصية المواطن المغربي وستكرم هذه الآفاق كل من سعى لتحقيقها بصدق وإيمان ومثابرة..."[2].

في شهر نوفمبر 1964م، عقد اللقاء الثالث في مدينة طنجة المغربية، حيث اجتمع خبراء مغاربة لوضع سياسة تنسيقية في مجالات الاقتصاد والتجارة والصناعة تلاه اللقاء الرابع في 27 مايو 1965م بمدينة طرابلس الليبية، الذي أسفر عن إصدار توصيات عدة في إطار التعاون المغاربي.

وبعد لقاء طرابلس عُقد اللقاء الخامس في 11 فبراير 1966م بمدينة الجزائر، حيث تم اتخاذ قرارات عدة أكدت على أهمية بناء الوحدة بشكل تدريجي من خلال التنسيق بين القطاعات، مع التركيز على قطاعي الصناعة والتجارة في هذه المرحلة[3].

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص344.

[2]- محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011، ص78.

[3]- مصطفى الفيلالي، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1986، ص143.

وننوه أن هذه اللقاءات والاجتماعات قد أنجبت إنجازا هاما تمثل في ميلاد "اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي" أكتوبر 1964م والتي قامت بإعداد بعض الدراسات التقنية العامة الخالية من أي بعد سياسي[1].

1. تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة (1964–1975م):

هدفت اللجنة إلى دراسة إمكانية إحداث تكامل بنيوي بين اقتصاديات دول المغرب العربي وذلك على مستويين:

- **الأول:** هو تحرير المبادلات بين الدول المغاربية والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.
- **الثاني:** هو تنسيق المبادلات الاقتصادية بين الدول المغاربية والمجموعة الأوروبية[2].

وتكونت هذه اللجنة في عضويتها كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وقد أفرزت هذه اللجنة هيئات يطغى عليها الطابع الاقتصادي وهي:

أ. مجلس وزراء الاقتصاد:

الذي يعد بمثابة الهيئة العليا ويتألفن من وزراء الاقتصاد أو ممثليهم في الدول الأعضاء، اجتمع هذا المجلس سبع مرات منذ انشائه إلى غاية آخر اجتماع له في سنة 1975م.

ب.اللجان القطاعية الفنية المتخصصة:

قامت اللجنة الإستشارية الدائمة بتكوينها في مجموعة من القطاعات وفقا لمقتضيات مسار عملية التكامل المغاربي، وقد أقيمت في ظرف عشر سنوات (1965-1975م) سبعة عشر لجنة قطاعية تقوم باعداد دراسة المشاريع المختلفة.

ج. مركز الدراسات الصناعية:

أنشأ في نوفمبر 1967م يدرس هذا المركز مجموعة من المشاريع التنموية الصناعية في المنطقة، كما يعمل على ضمان حسن التنسيق بين خطط التنمية للدول المغاربية[3].

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص345.

[2]- عز الدين شكري، "المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة "، **مجلة السياسة الدولية**، ع93، يوليو 1988، ص144-152.

[3]- حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص38–39.

د. اللجنة المغربية للمواصلات والنقل.

هـ. اللجنة المغربية للنقل الحديدي.

و. اللجنة المغربية للنقل البحري.

ز. اللجنة المغربية للنقل البري.

ح. اللجنة المغربية للنقل الجوي.

ط. اللجنة المغربية للحلفاء.

ي. اللجنة المغربية للمواصفات.

ك. اللجنة المغربية للسياحة.

ل. اللجنة المغربية للإحصائيات والمحاسبات الوطنية.

م. اللجنة المغربية للعمل والتشغيل.

ن. اللجنة المغربية للمواد الصيدلانية.

س. اللجنة المغربية للتأمين وإعادة التأمين

ع. للدراسات والأبحاث الإدارية.

ف. للطاقة الكهربائية.

ص. لتنمية تجارة الماشية.

ق. اللجنة المغربية للزراعة.

ر. اللجنة المغربية للعلاقات التجارية[1].

هذا وقد شرعت اللجنة الاستشارية للمغرب العربي في دراسة ووضع بعض المشاريع المغربية العامة والكبرى ومن هذه المشاريع نذكر:

[1]- مصطفى الفيلالي: **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص59.

أ- مشروع الشركة المغاربية للطيران:

اقترحت اللجنة الفرعية المغاربية للنقل الجوي فكرة تأسيس شركة مغاربية للطيران المدني، وأعدت القانون الأساسي لها في عام 1970م، ومع ذلك لم يتحقق هذا المشروع، وبدأ منذ عام 1975م في التلاشي من الذاكرة[1].

ب- مشروع القطار المغاربي (تونس- الدار البيضاء):

عد دراسة دقيقة ومشاورات موسعة بين وزارات النقل في دول المغرب العربي، انطلق العمل في هذا المشروع. تم إنجاز الجزء الأول من المشروع، الذي يربط بين تونس والجزائر، في عام 1974م وأصبح جاهزًا للاستخدام ومع ذلك، توقفت أعمال المشروع في عام 1975م قبل إكمال الجزء الثاني الذي كان من المقرر أن يربط الجزائر بالدار البيضاء في المغرب[2].

ج- مشروع التكامل الكهربائي المغاربي:

بالتشاور بين المسؤولين المباشرين لهيئات الكهرباء في البلدان المغاربية الثلاثة، تم وضع برنامج يهدف إلى الربط بين الشبكات الوطنية وتحقيق سوق مشتركة في مجال الطاقة الكهربائية.

د- المواصفات الصناعية:

تم تأسيس لجنة متخصصة في هذا المجال لوضع معايير للمؤسسات المغاربية في قطاع السلع الصناعية. قامت اللجنة بإجراء دراسات فنية وقارنت بين الوضع الحالي والأنظمة المعمول بها في أوروبا وأمريكا. بناءً على هذه الدراسات اتخذت اللجنة مجموعة من القرارات، دخل بعضها حيز التنفيذ بينما ظل البعض الآخر على الورق، خاصة بعد عام 1975م.

هـ- الأدوية والمنتوجات الصيدلانية:

من الضروري في هذا المجال أن نفكر في وضع سياسة موحدة للأدوية والمنتجات الصيدلانية في منطقة المغرب العربي الهدف من هذه السياسة هو توحيد معايير الأدوية والعقاقير الأساسية،

---

[1]- مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص618.

[2]- عبد المنعم مسعد، الإطار الإقليمي العربي في السبعينات، **مجلة المستقبل العربي**، ع132، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1991، ص23.

وتبسيط الإجراءات التجارية من خلال تجميع عمليات الاستيراد في صفقات واحدة، والهدف منها هو إنشاء صناعة مغاربية لإنتاج الأدوية الأساسية التي تلبي احتياجات المجتمع المغاربي.

و- مشروع البنك المغاربي للإدماج الصناعي:

تمت دراسة هذا المشروع وتنفيذه من قبل اللجنة المغربية للصناعة في أواخر الستينات. وقد تركز المشروع على التعاون الثنائي بين الجزائر وتونس وحقق نتائج بارزة، ومن بين المشاريع المهمة التي ترجمت هذه الشراكة كان مصنع الإسمنت الذي مثل نموذجاً للتعاون بين البلدين، كان من الممكن أن تحقق هذه المشاريع نتائج رائعة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي، لكن للأسف، بقيت هذه المشاريع حبرا على ورق، حيث أصابها الجمود والإهمال، مما عرقل مسيرة التقدم في المنطقة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي[1].

تأسست اللجنة الاستشارية للمغرب العربي بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي وتوحيد جهود التنمية بين الدول المغاربية، كما أوضح السيد علال الفاسي بقوله: "بينما تبرر العوامل الجغرافية والعرقية وحدتنا، فإن الأهم في عصرنا هذا هو أن اقتصاديات الدول المغاربية ليست متكاملة بل تتداخل وتتنافس، إن ما ينتجه المغرب يتكرر في تونس وما تقدمه الجزائر يوجد مثله في ليبيا. ومع تشابه مستويات التخلف فإن جهودنا في التصنيع والتقدم تصبح مكررة مما يزيد من المنافسة بدلاً من دعم التعاون وحل المشكلات لذلك من الضروري تنسيق جهودنا وإعداد خطة مشتركة في إطار ديمقراطية سياسية واقتصادية تحفظ خصائص كل دولة ولكنها تربطنا بعلاقة مصلحية تعزز الروابط الأخوية والوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الوحدة هي توحيد السياسات الاقتصادية والثقافية بين الدول المغاربية، والعمل على خلق بيئة تسودها روح الأخوة مما يسهم في تحقيق الوحدة الكاملة"[2].

وقد عقدت اللجنة العديد من المؤتمرات الوحدوية على المستوى الوزاري للدول المغاربية بنيت على المقاربة الاقتصادية، وسنشير إليها بصورة وجيزة:

---

[1]- مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص618.

[2]- محمد علمي، **علال الفاسي رائد الحركة الوطنية المغربية**، مطبعة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980، ص244.

أ- مؤتمر طنجة 26-28 نوفمبر 1964م: وأهم توصياته:

- دراسة تحليلية مقارنة للامكانيات الصناعية المتوفرة في المنطقة.
- دراسة مقارنة للمحاصيل الزراعية.

ب- مؤتمر طرابلس 02-27 ماي 1965م: وأهم توصياته:

- دراسة وتنظيم تصدير السلع والمحاصيل الزراعية بين الدول الأربعة.
- إقامة أجهزة متخصصة تتابع ملف التنمية الاقتصادية.

ج- مؤتمر الجزائر 08-11 فيفري 1966م: وأهم توصياته:

- أوصى وشدد على مواصلة بناء ودراسة قطاعي التجارة والصناعة.

د- مؤتمر تونس 22-23 نوفمبر 1967م: وأهم توصياته:

- التقليل من وطأة الرسوم الجمركية.
- تفعيل المبادلات بالنسبة للمنتوجات الزراعية.
- إقامة مصرف لتمويل عملية التوحيد[1].

سارت عملية التكامل في تجربة اللجنة الاستشارية بعدة مراحل مثمرة من حيث أنماطه وأشكاله ساد فيها الأسلوبين الإقتصاديين القطاعي والشامل، وذلك ما سنشرحه من خلال المراحل التالية:

- **مرحلة التعاون القطاعي (1964-1967م):**

في البداية كانت الأولوية للتعاون القطاعي، حيث قام مركز الدراسات الصناعية بإجراء العديد من الدراسات التي شملت مختلف القطاعات، مثل الصناعة والتجارة. ومن الأمثلة على ذلك، دراسة حول إنشاء صناعة مغاربية للفولاذ، ودراسات أخرى تتعلق بالتأمين والمواصلات والتنسيق في مجال التجارة الخارجية[2].

[1]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص64-65.

[2]- المرجع نفسه، ص65.

تبنت الحكومات المغاربية أهدافًا متباينة في الأهمية والشمول وسعت إلى تحقيق وحدة كاملة، ووحدة اقتصادية اندماجية وسوق مغاربية مشتركة ومع ذلك أظهرت دراسات اللجنة الاستشارية أن النهج القطاعي المجزأ كان مليئًا بالتحديات والمشاكل المعرقلة، وعلى سبيل المثال كانت هناك قضايا تتعلق بمنشأ السلعة وطابعها المغاربي ونسبة القيمة المضافة على المنتجات المرشحة للمبادلات المغاربية التفضيلية، وكذلك نسبة رأس المال المغاربي المستثمر في المشاريع الصناعية نتيجة لهذه الصعوبات تم التخلي عن هذا النهج.

بدأت الحكومات المغاربية في التفكير في استراتيجيات بديلة أكثر شمولاً واندماجًا، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بطرق أكثر فعالية، كان من الواضح أن التعاون القطاعي وحده لن يكون كافيًا لتحقيق الأهداف الكبيرة التي تسعى إليها المنطقة، وبالتالي كان هناك حاجة لتبني نهج أكثر شمولية وتكاملاً لتجاوز العقبات والمضي قدمًا نحو الوحدة الاقتصادية المغاربية المنشودة[1].

- **مرحلة التعاون الكلي (1967–1975م):**

اتخذت الحكومات المغاربية في هذه المرحلة نهج التعاون الكامل والشامل في ندوة تونس المنعقدة في نوفمبر 1967م قررت الحكومات تكليف اللجنة الاستشارية بدراسة آفاق التعاون بشكل شامل وتحديد مرحلة تجريبية لمدة خمس سنوات وإعداد اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الحكومات في اجتماع مجلس وزراء الاقتصاد بالرباط عام 1970م.

قدمت اللجنة مشروع هذه الاتفاقية، لكن المجلس آثار عدة اعتراضات فنية تتعلق بمراقبة رأس المال مصدر السلع، هيكل تكلفة الإنتاج والقيمة المضافة تم إعادة النظر في المشروع عام 1975م لكنه رفض مرة أخرى، وأوصى المجلس بالعودة إلى نهج التعاون القطاعي[2].

- **مرحلة العودة للتعاون القطاعي 1975م:**

من جديد يضهر التعاون القطاعي مع تميز هذه المرة بعنصرين:

– ترسيخ التعاون ومده إلى مستوى الفروع والوحدات التابعة لنفس القطاع.

---

[1]– عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص25.

[2]– مومن العمري، المرجع السابق، ص340-341.

– تعميم مجالات هذا التعاون ليشمل جملة من القطاعات الأخرى مثل الصناعات التقليدية والقطاع الزراعي.

في عام 1975م أوصت ندوة الجزائر بإنشاء مؤسسات صناعية مغاربية مشتركة تتولى مهام التمويل لتأطير، وتوزيع الإنتاج كما اقترحت الندوة إجراء دراسات شاملة لتقدير الطلب الإجمالي على المستوى المغاربي لكل نوع من السلع المرسمة والمستوردة من قبل الدول المغاربية. ونتيجة لهذه الدراسات، تم تحديد قائمة تضم 30 سلعة مستوردة مهمة يمكن إنتاجها محلياً من خلال تعاون الدول المغاربية.

لكن للأسف توقفت جميع هذه الدراسات والمشاريع نتيجة الخلافات السياسية بين الدول المغاربية. أبرز هذه الخلافات كان بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية مما أدى إلى تأزم العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى ذلك دخلت المنطقة في سياسة المحاور والتعاون الثنائي المحدود بدلاً من التعاون الجماعي والتكامل، هذه العوامل أدت إلى تعطيل الجهود المبذولة لإنشاء المؤسسات الصناعية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية[1]. وقد تواصلت الدعوات للوحدة الاقتصادية أو التكتل الاقتصادي على غرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، على لسان العديد من زعماء الأحزاب والمنظمات المختلفة في البلدان المغاربية. هؤلاء أكدوا أن "الوحدة ضرورة اقتصادية تقضي على العزلة وتفتح سوقًا مهمة مكونة على الأقل من 70 مليون نسمة وتتعاون في الجهود للقضاء على التخلف.

لعبت هذه اللجنة دورًا أساسيًا في دفع الدول المغاربية نحو تنسيق سياستها الاقتصادية درست الإمكانيات الصناعية وركزت على ضرورة التعاون والتكامل، كما كيفت المنظومات الاقتصادية والمالية. مهدت الطريق للوحدة المغاربية بوضع اللبنة الاقتصادية التي تعتبر كأرضية أولية، مما يعزز التكامل والتعاون بين الدول[2].

[1]– مومن العمري، المرجع السابق، ص342.

[2]– عبد الرزاق مقري، **الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص03.

وبالرغم من جميع المشاريع والدراسات، توقفت اللجنة بسبب الخلافات السياسية بين الدول المغاربية من أبرز هذه الخلافات النزاع الثنائي بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، وتدهور العلاقات بين تونس وليبيا، بالإضافة إلى الإدعاءات الإقليمية بين المغرب وموريتانيا حول إقليم الصحراء الغربية[1].

بالنظر إلى الاجتماعات التي عقدها وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة نجد أن هناك خيبة أمل واضحة في تحويل القرارات إلى مشاريع تنموية حقيقية تصب في مصلحة شعوب المنطقة إذ لم تُترجم القرارات إلى أفعال ملموسة، وظلت النتائج دون المستوى المتوقع، مما أدى إلى تلقي هذه اللجنة انتقادات حادة.

كان يُنتظر من هذه اللجنة أن تلعب دورًا فعالًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي ودفع عملية التنمية قدمًا، ولكنها لم تُلبِّ تلك التطلعات وهذا ما يعكسه موقف علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي الذي وصف نتائج اللجان الاقتصادية المنبثقة عن المؤتمرات السابقة بأنها دون المستوى و"مسلوبة الإرادة" مما يعيق تحقيق أي تقدم إيجابي[2].

توضح تجربة الاندماج الاقتصادي للدول المغاربية من خلال عمل اللجنة الاستشارية الدائمة خلال الفترة من 1964م إلى 1975م أن هذه الجهود جاءت كرد فعل لموجة الإقليمية القديمة والطروحات الوظيفية الجديدة. كانت هذه المحاولات تهدف إلى بناء أسس التكامل الجهوي المغاربي بالاعتماد على منهج وظيفي يتسم بالمرحلية والتدرج، حيث تم التركيز على تطوير قطاعي الصناعة والمبادلات التجارية.

تم تحقيق ذلك من خلال الجمع بين التعاون القطاعي والتعاون الكلي. انعكس هذا التوجه على العلاقات بين الدول المغاربية، مما أدخل المنطقة في مرحلة جديدة من تطورها السياسي.

[1]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص66-67.

[2]- مومن العمري، المرجع السابق، ص351.

2- المعاهدات المحورية والتعاون الثنائي:

في هذه المرحلة، شهدت الساحة السياسية تحركات بارزة، تمثلت في تنظيم العديد من اللقاءات بين رؤساء الدول ووزرائهم وذلك في سياق التطورات الجديدة التي طرأت على المشهد السياسي مع التركيز بشكل خاص على مسألة الصحراء الغربية والنزاع المتصاعد بين الجزائر والمغرب. إلى جانب ذلك، تعرضت المشاريع والمخططات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى دفع عجلة التنمية في البلدان المغاربية للفشل مما ألقى بظلاله على الاستراتيجيات المتبعة في تلك الدول. أدى هذا الوضع إلى تغييرات ملحوظة في السياسات المعتمدة، حيث تم التخلي عن النهج الوحدوي الشامل الذي كان يسعى لمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية كافة، واستبداله بنهج التحالف الثنائي بين الدول[1].

هذه الفترة الجديدة عُرفت بفترة "المعاهدات المحورية والتعاون الثنائي"، والتي تمثل تحولات أساسية في كيفية التعامل مع القضايا الإقليمية في هذه الدراسة سنتناول هذا التغيير بتفصيل من خلال تقديم نماذج توضيحية ومقارنة بين الفترات السابقة والحالية.

1.2. لقاء تونس 1967م:

اجتمع وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي وحزب في 23 نوفمبر 1967م بمدينة تونس تمحورت أعمال الاجتماع حول دراسة القضايا الاقتصادية وتبادل الآراء بشأن الموقف المطلوب اتخاذه للتضامن مع السوق الأوروبية المشتركة[2].

2.2. لقاء السعيدية ماي 1969م:

تم عقد لقاء بين الرئيس الجزائري أحمد بن بلة والملك المغربي الحسن الثاني في مدينة السعيدية في مايو 1969م بهدف إيجاد حل يرضي الطرفين بشأن الخلافات حول الحدود. وفي تعليق على هذا اللقاء، قال حزب الاستقلال المغربي في أحد تقاريره: «إن حل قضية الحدود على الأسس الوطنية هو

---

[1]- محمد علي داهش، **الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004، ص193.

[2]- عبد الله إبراهيم، **صمود وسط الإعصار، محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، مطبعة النجاح الجديدة، ط3، الدار البيضاء، المغرب، 1976، ص110.

الذي يفتح آفاقاً لمستقبل مشترك، حيث يساعد على تجاوز المشكلة نفسها. فتكوين المغرب العربي يهدف إلى إلغاء الحدود وتشكيل وطن واحد لشعب واحد، واستغلال مشترك لصحرائنا، مما سيكون في النهاية لمصلحة المغرب العربي ككل وليس لمصلحة أي بلد بمفرده[1].

3.2. لقاء تلمسان 1970م:

في 27 مايو 1970م شهدت مدينة تلمسان لقاءً تاريخياً جمع بين الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين والملك المغربي الحسن الثاني. هذا اللقاء كان محط آمال كبيرة من قبل الجماهير المغاربية، حيث كانت تطمح إلى حل النزاعات والخلافات القائمة بين دول المغرب العربي وتعزيز وحدة المنطقة. خلال هذا الاجتماع، تم التوصل إلى اتفاق لحل مشكلة الحدود بين البلدين، بالإضافة إلى تأسيس شركة مشتركة جزائرية-مغربية لاستثمار منجم غار جبيلات.

كما تمت مناقشة مسألة الأراضي المحتلة من قبل إسبانيا، حيث تم الاتفاق بناءً على قرار الأمم المتحدة الذي ينص على مبدأ تقرير المصير لسكانها، على العمل بشكل منسق لتحرير هذه الأراضي وتصفية الاستعمار الأجنبي، وفقاً لما ورد في البيان المشترك الصادر بعد اللقاء[2].

4.2. لقاء الرباط 1970م:

وعقد بتاريخ 20 جويلية 1970م بمدينة الرباط المغربية وكان كغيره من اللقاءات السابقة ونشير في هذا الصدد أن الاجتمعات واللقاءات بين الزعماء المغاربة دعمت فكرة الوحدة المغاربية.

5.2. لقاء أغادير 1973م:

في شهر يوليو عام 1973م اجتمع الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الموريتاني مختار ولد داده في مدينة أغادير المغربية بهدف إيجاد حلول توافقية لمشكلة الصحراء الغربية التي زعمت المغرب ملكيتها لها، وكذلك لقضية الحدود ومناجم الفوسفات وقد تم الاتفاق على تقسيم الموارد بالشكل التالي:

- مناجم الفوسفات من نصيب المغرب الأقصى.

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص349.

[2]- المرجع نفسه، ص350.

- منطقة وادي الذهب (النفط) من نصيب موريتانيا.
- توفر الجزائر ممرًا لتصدير حديد تندوف عبر ميناء الأطلسي.

إلا أن هذا الاتفاق تعثر بسبب خلاف حول موقع الحمر والأراضي التي يقع فيها، ولحل هذا النزاع تم عقد قمة بين الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني في مدينة الدار البيضاء، ولكن لم يتم التوصل إلى قرارات نهائية.

تفاقم الخلاف بشكل كبير خلال مؤتمر حركة عدم الانحياز في الجزائر في سبتمبر 1973م، ما أدى إلى تداعيات خطيرة على المستوى المغاربي والعربي والدولي، وأعاق العمل المغاربي وترك جرحًا لم يندمل. كما أصبح مصدرًا لاستهلاك الموارد والأموال التي كان من الأفضل توجيهها إلى مجالات أخرى[1].

لقد دخل المغرب العربي منذ سنة 1983م في نهج ثنائي تمثل في:

أ- معاهدة الإخاء والوفاق 1983م:

أبرمت الجزائر وتونس هذه المعاهدة في عام 1983م، وانضمت إليهما موريتانيا لاحقًا، تهدف المعاهدة إلى تعزيز علاقات الجوار والتعاون الأخوي بين الدول الثلاث، وتتضمن تأكيدًا على الاحترام المتبادل للوحدة الترابية وحرمة الحدود الوطنية وسيادة واستقلال كل دولة، من هنا تكتسب المعاهدة معنى أعمق حيث تبعث على التفاؤل وتشكل خطوة هامة نحو الوحدة المغاربية[2].

ب- معاهدة وجدة 1984م:

تم إبرام هذه الاتفاقية في 13 أغسطس 1984م كرد فعل على معاهدة الإخاء والوفاق بين ليبيا والمغرب. تُعد هذه الاتفاقية تحالفًا ظرفيًا أدى إلى إنشاء "الاتحاد العربي الأفريقي"، وتهدف إلى تعزيز المودة الأخوية[3].

---

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص350.

[2]- محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي (مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية)**، دار إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 1999، ص139.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص67.

بحلول عام 1987م دخلت المنطقة المغاربية مرحلة جديدة عُرفت بمرحلة الوفاق الدولي، حيث شهدت تلك السنة توافقًا عامًا بين دول المغرب العربي، تميزت هذه المرحلة بالتصالح بين ليبيا وتونس، الجزائر وليبيا، والجزائر والمغرب. وعمت أجواء الحوار والتفاهم السياسي بين أقطار المغرب العربي بعد فترة طويلة من الانقطاع أسفرت هذه اللقاءات المكثفة بين جميع الأطراف المغاربية عن المضي قدمًا نحو اتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي.

ج- لقاء زرالدة 1988م:

جمع هذا اللقاء قادة الدول المغاربية وأسفر عن إنشاء اللجنة الاستشارية لبناء المغرب العربي وتأسيس خمس لجان فرعية متخصصة، حيث ترأست كل دولة إحدى هذه اللجان:

- اللجنة الاقتصادية (الجزائر).
- لجنة المسائل الهيكلية (ليبيا).
- اللجنة المالية (المغرب).
- اللجنة الأمنية والإنسانية (تونس).
- لجنة التربية والثقافة (موريتانيا)[1].

د- معاهدة مراكش 1989م:

بعد انعقاد دورة زرالدة، انعقدت القمة المغاربية في مراكش في 17 فبراير 1989م، مما أدخل منطقة المغرب العربي في مسيرتها التكاملية خلال هذه القمة تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي من خلال معاهدة إنشاء الاتحاد[2]، كما صدر إعلان رسمي مشترك أكد على التضامن وتضافر الجهود لتحقيق الأهداف المنشودة[3].

[1]- أحمد صديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، دار إفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 1991، ص93.

[2]- أنظر الملحق رقم (01): إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي، ص294.

[3]- Christophe boutin. **la difficile montée en puissance de l'uniodu Maghreb arabe**, observatoire 2 d'études géopolitique, le 09 octobre 2013.

خلاصة الفصل:

ساهمت عدة عوامل، مرتبطة بالبيئة الداخلية والإقليمية والدولية، في إنشاء اتحاد دول المغرب العربي. على المستوى الداخلي، شكلت حالة تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب، اللتين تعدان دولتين محوريتين في المنطقة، الدافع الرئيس للتسريع ببناء هذا التكتل خلال قمة زرالدة 1988م؛ جاء ذلك بعد قطيعة دبلوماسية وسياسية دامت أكثر من عقدين، بسبب النزاع الحدودي الذي نشأ عقب حرب الرمال في عام 1963م، والصدام المسلح بين البلدين في 1975م، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية، حيث تظل الإرادتان الجزائرية والمغربية متعارضتين بشأن طبيعة النزاع وأبعاده السياسية والجيوسياسية، وهو موضوع لا يزال يشكل تحدياً أمنياً وسياسياً في المنطقة، في ظل غياب حل نهائي، مما يواصل التأثير سلباً على المسار المغاربي؛ كما مثلت التحديات الاقتصادية والتنموية لبلدان المغرب العربي حافزاً موضوعياً للبحث الجماعي عن حلول لتجاوز مشاكل مثل الديون الخارجية، والتبعية الاقتصادية لأوروبا، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات الجامعية. بالإضافة إلى التهديدات البيئية المشتركة مثل التصحر ونقص الموارد المائية. وقد أسفرت هذه القضايا عن اضطرابات اجتماعية وسياسية داخلية، خصوصاً في البلدان الأربعة: الجزائر، المغرب، تونس، وموريتانيا.

أما على المستوى الإقليمي، جذبت التوجهات العربية في منطقة الخليج والمشرق الدول المغاربية لتقليد تجربة التكتلات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في 1981م، ومجلس التعاون العربي الذي أُنشئ في 1989م ويضم أربع دول هي: مصر، الأردن، العراق، واليمن. وقد تبنت الدول المغاربية تقريباً نفس المبادئ والأهداف التي اعتمدتها هذه المجالس، بما في ذلك تعزيز العمل العربي المشترك، ومواجهة تهديدات الأمن القومي العربي، والتصدي لمخاطر السياسات التوسعية لإسرائيل وإيران. وقد كان ذلك ناتجاً عن إدراك الدول المغاربية لطبيعة الحروب العربية الإسرائيلية المتتالية، بالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية وما حمله المشروع الإيراني من أيديولوجية توسعية تحت شعار تصدير الثورة إلى الدول العربية.

وعلى الصعيد الدولي، كان انهيار الاتحاد السوفياتي وما تبعه من تحولات جيوسياسية هامة بمثابة تحول جذري في الخريطة السياسية العالمية. فقد أدى تفكك الإمبراطورية السوفياتية إلى تكوين مجموعة من الدول المستقلة، إلى جانب انهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك يوغسلافيا بطريقة دموية، في وقت شهد فيه صدامات متزايدة بين الهويات والأقليات. هذه التغيرات شكلت مصدر قلق أمني للتكتلات العربية، مما دفعها إلى تطوير استراتيجيات لتعزيز الأمن الإقليمي لمواجهة احتمالات التفكك من جهة، وللتكيف مع التوجهات التكاملية الإقليمية. من ناحية أخرى، أدت الوحدة الأوروبية إلى عزل منطقة المغرب العربي وقللت من قدرتها التنافسية الاقتصادية، حيث تعتمد معظم هذه البلدان على السوق الأوروبية لتبادل تجارتها، مع تصديرها للموارد الأولية مثل النفط والغاز والفوسفات. وفي ذات الوقت، شهدت مناطق في جنوب شرق آسيا، مثل التنانين الآسيوية (تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة وهونج كونج) والنمور الآسيوية (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وتايلاند)، طفرة اقتصادية بفضل الاستثمارات في الموارد البشرية والابتكار الصناعي والتكنولوجي، مما سمح لهذه الدول بتجاوز التحديات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة، رغم شح مواردها الطبيعية.

ساهمت هذه العوامل الداخلية، الإقليمية والدولية المتضافرة في دفع الإرادات الوطنية المغاربية نحو تأسيس اتحاد المغرب العربي، سعيًا لتعزيز التعاون والتكامل بين دول المنطقة. كان الهدف من هذا الاتحاد هو وضع مشاريع وإنجازات ملموسة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تجسد في معاهدة الاتحاد المغاربي.

الفصل الثالث

الاتحاد المغاربي

الأهداف والمنجزات

تمهيد:

توافقت رؤية قادة الدول المغاربية على أن إنشاء تكتل مغاربي أصبح ضرورة لا غنى عنها نظرًا للتطورات العالمية التي تستدعي مثل هذه التكتلات، إذ يُعتبر هذا التجمع أداة هامة لمعالجة العديد من المشكلات والصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلدان المغاربية ولتحقيق مجموعة من المكاسب التنموي.

منذ بداية الثمانينيات شهد المغرب العربي حركة ملحوظة نحو التصالح والتآخي، شملت التصالح بين تونس وليبيا، وبين المغرب والجزائر، علاوة على ذلك تنظم تجارب اتحاد المغرب العربي العديد من النصوص والاتفاقيات، أبرزها معاهدة مراكش التي أسست الاتحاد ووضعت أهدافًا طموحة في المجالات السياسية والاقتصادية.

في 10 يونيو 1988م، انعقدت في زرالدة، ضواحي الجزائر العاصمة، أول قمة بين قادة الدول المغاربية، بحضور رؤساء الدول الخمس. أسفرت هذه القمة عن إصدار بيان زرالدة، الذي شكل خطوة هامة نحو تعزيز التعاون والتكامل بين الدول المغاربية[1].

في 24 يناير 1989م انعقدت الدورة الثالثة للجنة المغاربية في تونس، وذلك تمهيدًا لعقد القمة المغاربية الثانية. خلال هذه الدورة، اقترحت اللجنة إصدار إعلان يحدد المسار الوحدوي في سياقه التاريخي، وطلبت إعداد معاهدة تأسيسية توفر إطارًا قانونيًا للعمل الوحدوي المغاربي، بما في ذلك إنشاء الهياكل والأجهزة اللازمة[2]، ثم في 26 يناير 1989م اجتمع وزراء خارجية دول المغرب العربي في تونس لمراجعة الدراسات والمقترحات التي قدمتها اللجنة المغاربية كما ناقشوا تفاصيل المعاهدة التأسيسية التي تهدف إلى تنظيم وتعزيز العمل الوحدوي بين الدول الأعضاء وتحقيق أهداف التكامل والتعاون المشترك[3].

---

[1]- عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص343.

[2]- أنظر الملحق رقم (03): الهياكل الإدارية للاتحاد المغاربي، ص302.

[3]- توفيق المديني، "دينامية التعاون الإقليمي في المشروع المغاربي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع91/90، جانفي 2000.

لتأتي المحطة العامة وهي اجتماع قادة البلدان المغاربية جمعت (الشاذلي بن جديد، معمر القدافي، زين العابدين بن علي، ولد الطايع، الحسن الثاني) وذلك بمدينة مراكش المغربية بتاريخ 17 فيفري 1989م والذي تم فيه الإعلان رسميا عن توقع على إتفاقية ميلاد "إتحاد المغرب العربي"، حيث وقّع القادة الخمسة على الوثائق الثلاثة وهي:[1]

- الإعلان عن اتحاد المغرب العربي.
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات لجانها الفرعية.
- إنشاء معاهدة اتحاد المغرب العربي: والتي وضعت اللبنات التأسيسية الحقيقية للاتحاد وأرست هياكله وأهدافه.

[1]- بن شالط مصطفى، **إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص167.

أولا: أهداف اتحاد المغرب العربي

بدأت دول اتحاد المغرب العربي العمل على تحقيق التكامل من خلال مجموعة من الأهداف المتنوعة التي تم تحديدها في نص المادة الثانية من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، والتي تلخصت في:

- تعزيز الروابط الأخوية بين الدول الأعضاء وشعوبها.
- تحقيق تقدم ورفاهية لمجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في الحفاظ على السلام القائم على العدالة والإنصاف.
- إتباع سياسة مشتركة في مختلف المجالات.
- العمل تدريجيًا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء[1].

ومن خلال نص هذه المادة يمكن أن نستشف الأهداف الحقيقية التي بعث اتحاد المغرب العربي من أجلها.

1– الأهداف السياسية:

يهدف الاتحاد إلى تحقيق التقدم والرفاهية لمجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها وهو يسعى إلى تعزيز الروابط الأخوية بين الدول الأعضاء وشعوبها. يُعتبر هذا الهدف من أبرز أهداف الاتحاد حيث يعزز قدرته على مواجهة أي تهديدات أو تحديات قد تواجه المنطقة المغاربية أو أي من دولها خصوصًا تلك التي قد تنجم عن محاولات تمزيق الاتحاد أو إشاعة الانقسامات بين أعضائه.

كما يعمل الاتحاد على ضمان استقلال الدول الأعضاء ويساهم بفعالية في القضاء على النزاعات الإقليمية ولهذا الغرض تسعى الدول الأعضاء إلى الحفاظ على السلام القائم على مبادئ العدالة والإنصاف. كما تتبنى الدول الأعضاء سياسة مشتركة في مختلف المجالات لتعزيز الوفاق والتعاون بينها من خلال بناء علاقات دبلوماسية قائمة على الحوار والتفاهم المشترك[2].

---

[1]– أنظر الملحق رقم (02): معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي 17 فبراير 1989م بمراكش، ص297.

[2]– رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص64.

– تحقيق التقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها.

– العمل على تعزيز الوفاق بين الدول الأعضاء من خلال إقامة تعاون دبلوماسي يعتمد على أسس الحوار والتفاهم المشترك.

– ضمان صيانة السلام المبني على مبادئ العدالة والإنصاف، والعمل على إزالة جميع أشكال النزاعات الإقليمية لضمان استقرار المنطقة وتعاونها الفعّال.

2– الأهداف الدفاعية والأمنية:

– تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد على حماية استقلال كل دولة من دول الأعضاء وهو مبدأ أساسي في العلاقات الدولية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ احترام سيادة كل دولة يظهر ذلك بوضوح في معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي حيث يشير إلى التزام الدول الأعضاء بصيانة سلامة أراضيها من التهديدات الخارجية.

– عدم السماح بأي نشاط أو تنظيم على أراضيها يهدد أمن أي دولة عضو أو نظامها السياسي أو وحدتها الترابية.

– تتعهد الدول الأعضاء بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يستهدف الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاءولتعزيز صيانة السلام الذي يرتكز على مبادئ العدل والإنصاف، تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد على حماية استقلال كل دولة عضو في مجال الدفاع[1].

استنادًا إلى ما ورد في معاهدة إنشاء الاتحاد من مضامين تتعلق بصيانة استقلال كل دولة عضو، يظهر الاتحاد المغاربي طموحًا أكبر في التعامل مع قضايا حساسة مثل التهديدات الخارجية، بينما يُعد التحسب للعدوان الخارجي خطوة معقولة فإن الخطوة الأكثر طموحًا تتمثل في ضمان أمن النظم الحاكمة[2].

[1]– أنظر: المادة 03 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[2]– رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص64.

وأوضحت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي هاتين المسألتين من خلال نص المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة، حيث تنص المادة الرابعة عشرة على أن "أي اعتداء تتعرض له إحدى دول الأعضاء يُعتبر اعتداءً على الدول الأعضاء الأخرى، مما يشير إلى معالجة فكرة التهديدات الخارجية".

أما المادة الخامسة عشرة فتلتزم الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم على أراضيها يهدد أمن أو حرمة أي من دول الأعضاء أو نظامها السياسي، كما تتعهد الدول الأعضاء بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يستهدف الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى[1].

وهنا إشارة واضحة لقضية المحافظة على أمن النظم الحاكمة في دول اتحاد المغرب العربي.

3- الأهداف الاقتصادية:

قضت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الإتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها ولا شك أن هذا الهدف مرتبط إلى حد كبير بالهدف السياسي ومن شأنه تقوية أواصر الأخوة بين شعوب تلك الدول ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية[2]:

- العمل تدريجيًا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- وتعزيز التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية عبر اتخاذ التدابير اللازمة.
- إنشاء مشاريع مشتركة وإعداد برامج عامة ومتخصصة.
- تطوير الموارد البشرية وتدريبها لإدارة المؤسسات المالية بكفاءة.
- تحسين المرافق العامة وتطبيق أحدث الأساليب العلمية لتحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة المغاربية.

[1]- أنظر المادتان 13 و14 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[2]- أنظر المادة الثانية من معاهدة الاتحاد.

- توحيد أسس التكامل النقدي والهيكل الضريبي لحماية الصناعات الوطنية، وتطوير القطاع الصناعي بناءً على أسس علمية حديثة مع تحقيق التوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي لتلبية احتياجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.

- إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية.

- توحيد أسس التعامل النقدي والهيكل الضريبي لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

- تطوير الموارد البشرية وتدريبها بأعلى كفاءة لتكوين إطارات قادرة على إدارة المؤسسات المالية والاقتصادية والاتحادية.

- بالإضافة إلى تحسين المرافق العامة وتطبيق أحدث الأساليب العلمية لتحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي في المنطقة[1].

ولتحقيق هذه الأهداف والبرامج المسطرة حدد أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي عام 1990م أربعة مراحل يتم الإنتقال وفقها لأجل الوصول إلى آخر مرحلة للتكامل وهذه المراحل هي:

- إنشاء منطقة تبادل حر بحلول سنة 1992م.

- إنشاء اتحاد جمركي سنة 1995م.

- إقامة سوق مشتركة سنة 2000م.

- تحقيق إرساء اتحاد اقتصادي كمرحلة أخيرة للإتحاد المغاربي[2].

ولتنفيذ هذا الهدف على أرض الواقع يجب إنشاء شركات اقتصادية مغاربية ومجمعات صناعية ضمن إطار تكاملي بدلاً من التنافسي الهدف هو الوصول إلى سوق مغاربية مشتركة وتعزيز روابط التعاون والتكامل مع المجموعات الأخرى بما في ذلك السوق الأوروبية المشتركة. ويهدف ذلك إلى تقوية المركز التفاوضي للمنطقة المغاربية أمام السوق الأوروبية التي تعتبر الشريك الأساسي وتضم منافسين اقتصاديين يشكلون تهديدًا للتجارة الخارجية المغاربية مع هذه السوق[3].

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص94-95.

[2]- رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص66.

[3]- المرجع نفسه، ص66.

4- الأهداف الثقافية:

تنص المادة الثالثة من معاهدة الاتحاد على:

- إنشاء تعاون ينمي إلى تنمية التعليم بمختلف مستوياته والمحافظة على القيم الروحية والخلقية، وصيانة الهوية الثقافية.

- التبادل على مستوى البعثات الطلابية وإقامة مراكز جامعية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين دول الاتحاد. إذ تؤكد الفقرة السادسة من المادة الثالثة على أهمية إقامة تعاون يهدف إلى تطوير التعليم في مختلف مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة مع صيانة الهوية القومية العربية. لتحقيق هذا الهدف تعتبر تبادل الأساتذة والطلاب وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية وتأسيس مراكز وبرامج مشتركة في المجالات العلمية بين الدول المغاربية من بين الوسائل الفعالة لتحقيقه[1].

هذا وننوه الى أنه بعد التوقيع على معاهدة انشاء الإتحاد نجد أنّ الدول الخمسة الموقعة لديها أهداف معينة فاصلة دفعتها للاتحاد لخدمة مصالحها، ويمكن إيجازها في الآتي:

1.3. تونس:

سعت تونس إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من خلال تصدير العمالة التونسية إلى دول الاتحاد، خصوصًا إلى ليبيا التي تعاني من نقص في اليد العاملة، وذلك بعيدًا عن أي ضغوط سياسية.

- تهدف تونس إلى تحقيق توازن سياسي في منطقة المغرب العربي، خاصة في مواجهة الدول المجاورة القوية نسبيًا مثل الجزائر وليبيا والمغرب.

- لعب دور جوهري في المنطقة المغاربية وبالتالي فتح لها الآفاق على المجال العربي.

2.3. موريتانيا:

من بين الأهداف التي تسعى إليها من جراء قيام الاتحاد يمكن حصرها في:

[1]- جمال عبد الناصر مانع، ص95-96.

- الاستفادة القصوى من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد، ولاسيما في مجالات المشاريع المشتركة، نتيجة ندرة الموارد الطبيعية التي تعاني منها بسبب الجفاف المتكرر وهجمات الجراد. هذا الوضع يتطلب بشكل خاص توفير دعم مالي كبير للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية التي قد تواجهها.

- تشكيل علاقات خاصة مع دول الجوار الجزائر والمغرب نتيجة الحدود المشتركة.

- التوصل إلى حل سلمي لقضية الصحراء الغربية، التي تشكل عبئًا كبيرًا عليها بسبب الحدود المشتركة.

- انضمامها للاتحاد يساعدها على التصدي للتيارات الانفصالية الزنجية من خلال دمجها في إطار سكان الاتحاد، ويعزز ارتباط موريتانيا بمنطقة المغرب العربي ويحول دون انصهارها في منطقة غرب إفريقيا[1].

3.3. الجزائر:

يمكن حصر الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من جراء الانضمام للإتحاد في:

- الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة خاصة في مجال التجارة الخارجية، بما يسهم في تحسين وضعها التجاري مع الدول الأوروبية وتقليل معدل البطالة.

- التخفيف من الصراعات الخارجية مما يمنحها الفرصة للتركيز على تحقيق تقدم ملموس في إصلاحاتها الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن انضمامها إلى الاتحاد يمهد لها الطريق لتلعب دورًا بارزًا ومؤثرًا على المستويين العربي والأفريقي، مستفيدة من إمكانياتها المادية والبشرية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي مما يعزز مكانتها كقوة فاعلة في المنطقة[2].

[1]- مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص79-80.

[2]- المرجع نفسه، ص83-84.

4.3. المغرب:

يهدف المغرب من الإتحاد التوصل إلى الأهداف التالية:

- الاستفادة من المشاريع المشتركة التي ستعتمد على تقسيم التخصصات بين الدول الأعضاء، مما يساعد على تحسين الكفاءة الاقتصادية.

- معالجة مشكلة البطالة التي تفاقمت بعد الاستغناء عن العمالة، حيث يُتوقع أن يسهم الاتحاد في الحد من هذه المشكلة.

- تجاوز الفشل الذي واجهته الوحدة المغربية الليبية، والعمل على استقطاب التحالفات التي كانت قائمة في المغرب العربي، مثل التحالف الليبي-الجزائري والموريتاني بسبب قضية الصحراء الغربية، وكذلك التحالف الليبي-التونسي.

- السعي للتوصل إلى صيغة توافقية لحل الخلافات بين المغرب ودول الاتحاد، خصوصًا الجزائر وموريتانيا، سواء بشأن الحدود أو مشكلة الصحراء الغربية.

- رغبة المغرب في استغلال إطار الاتحاد لتصفية النزاعات في المنطقة، من خلال فتح باب المفاوضات مع جبهة البوليساريو، والتي تمثل تحديًا عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا في آن واحد[1].

5.3. ليبيا:

هدفت من دخولها للإتحاد إلى تحقيق مكاسب سياسية بالأساس أهمها:

- إضفاء طابع سياسي دفاعي على الاتحاد كقوة ردع إقليمية لأي دولة، خاصة ليبيا، التي تتعرض لتهديدات خارجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

- محاولة فك العزلة العربية عن ليبيا، بعد فشل الوحدة بين ليبيا والمغرب، ومحاولات الوحدة مع السودان، وتحول علاقاتها مع تونس من التعاون إلى التوتر.

- يعتبر اتحاد المغرب العربي بالنسبة لليبيا نواة للوحدة العربية الشاملة، التي يمكن من خلالها أن تلعب دوراً مؤثراً في المنطقة العربية. كما يدعم دور ليبيا في المجال الإفريقي، حيث لا تعارض انضمام دول

[1]- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص183-184.

إفريقية بشرط توافق الدول الخمس المؤسسة له. وهذا ما سعى له الرئيس الليبي الأسبق معمر القذافي لتحقيقه، من خلال إدخال النيجير ومالي وتشاد والسودان إلى الاتحاد[1].

نتيجة لما سبق يمكن استخلاص أن انضمام الدول الخمس إلى الاتحاد كان بهدف تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية مثل الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة واليد العاملة، كما كان الهدف أيضاً هو استعادة مكانة بعض الدول في المنطقة وفك عزلتها عن العالم العربي والعالم بشكل عام.

[1]- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص188.

ثانيا: دوافع قيام إتحاد المغرب العربي:

إلى جانب المقومات والدعائم التي شجعت دول الإقليم المغاربي على محاولة بناء الاتحاد المغاربي توجد مجموعة من الدوافع والعوامل الداخلية والخارجية التي جعلت تحقيق التكامل في المغرب العربي أمراً حتمياً، فقد لعبت العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دوراً بارزاً في دفع الدول إلى تحقيق هذا التكامل. علاوة على ذلك لا يمكن إغفال تأثير المعطيات الخارجية التي ضاعفت من أهمية الاتحاد كوسيلة لتحقيق الاستقرار وتعزيز التعاون الإقليمي، وهي كالتالي:

1- العوامل الداخلية:

يظهر هذا العامل الداخلي في مدى مساهمة الدولة في تحقيق التنمية في مختلف المجالات. ومع ذلك، تواجه دول المغرب العربي العديد من الأزمات التي أدت إلى تراجع دور الدولة في إيجاد حلول لمشاكلها ويعود هذا التراجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول.

1.1. المستوى السياسي:

يقوم النظام السياسي في الدول المغاربية على وجود قطيعة واضحة بين الدولة والمجتمع، حيث تنعدم فعلياً آليات تداول السلطة أو تكون مجرد شكلية إذا وجدت. هذا الوضع يعزز أزمة الحكم ويؤدي إلى تفاقم التناقضات الداخلية وظهور أزمات متعددة مثل أزمة المجتمع وأزمة الهوية وهي مؤشرات تعكس ابتعاد الدولة عن تلبية احتياجات مجتمعها[1].

مع بداية الثمانينات تزايدت مظاهر عدم شرعية النظم السياسية في المنطقة مما أدى إلى تصاعد الرفض والاضطرابات السياسية، هذه الاضطرابات تعكس استياءً عاماً من السياسات الحكومية وفشلها في معالجة القضايا الأساسية، مما يجعل الأزمات السياسية والاجتماعية أكثر بروزاً وتأثيراً على الاستقرار في دول المغرب العربي[2]، وهي كالتالي:

---

[1]- مصطفى الكيتري وآخرون، **اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1989، ص08.

[2]- حواء برحال، **الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلم السياسية، جامعة بسكرة ، 2010-2011، ص65.

أ- في الجزائر، شهدت أزمة أكتوبر 1988م تأثيراً كبيراً على جميع الكيانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقد أحدثت هذه الأزمة شرخاً عميقاً في المجتمع تزامناً مع ظهور حركة الجماعات الإسلامية للإنقاذ.

ب- في المملكة المغربية، باعتبارها من الدول المستقرة إلا أنّها عرفت انتفاضات في سنة 1981م في الدار البيضاء.

ج- في موريتانيا، أدت مركزية السلطة ونفوذ الحزب إلى حدوث الانقلاب العسكري الأول في عام 1978م والذي استهدف الرئيس المختار ولد داده[1].

د- في تونس، شهدت الفترة من 1970م إلى 1977م ظهور العديد من الانتفاضات.

هـ- في ليبيا، فقد عانى النظام من اضطرابات متعددة نتيجة طبيعة النظام السياسي الذي لا يتيح تقاسم السياسات المشتركة بين المواطنين. من أبرز التحديات التي واجهها النظام الليبي كانت مع جماعات المعارضة في عام 1984م[2].

2.1. المستوى الاقتصادي:

تلعب الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي دوراً مهماً في تراجع التنمية وذلك نتيجة للاختلالات الاقتصادية والمحلية التي تعاني منها كل دولة. فقد فشلت استراتيجيات التنمية القطرية إلى حد كبير في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، مما حال دون خروج المجتمعات المغاربية من دائرة التخلف[3].

تعاني الدول المغاربية من تبعية اقتصادية متعددة الأبعاد مما يؤدي إلى عجز الدول الوطنية عن تحقيق التنمية الشاملة وضمان الأمن الاقتصادي. هذه التبعية تفرض ضغوطاً إضافية على الدول خاصة من قبل الدول المانحة للقروض التي تؤثر على سياساتها الاقتصادية.

---

[1]- رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص69.

[2]- المرجع نفسه، ص70.

[3]- حسين بوقارة، **إشكالات مسار التكامل في المغرب العربي**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص59.

في الجزائر تم اختيار سياسة التصنيع مع التركيز على تطوير الصناعات الثقيلة كإستراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي، من ناحية أخرى اتجهت تونس نحو تنمية الصناعات الخفيفة بسبب عجز ميزانها التجاري و تأثيراته السلبية على الاقتصاد الوطني.

بصفة عامة تعتمد الدول المغاربية على تصدير المواد الأولية والسلع نصف المصنعة مما يتسبب في اختلال النمو الاقتصادي داخل المنطقة، لذلك فإن تحقيق التكامل في المغرب العربي يُعد من أبرز العوامل التي تدفع الدول نحو هذا الاتجاه.

التكامل يهدف إلى حماية الأسواق والاقتصاديات الوطنية وتعزيز الموقع التفاوضي للمنطقة على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، مما يساهم في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق التنمية المستدامة[1].

2- العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية هي الأخرى إحدى الدوافع التي أدت إلى نشأة المغرب العربي وهذا يظهر في مجموعة من التحولات الكبرى التي كان أبرزها:

- انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الهيمنة الأمريكية ودخول النظام العالمي مرحلة جديدة غير مسبوقة في عام 1989م، فقد شهدت هذه المرحلة تغييرات جذرية في معالم النظام الدولي وتعديل الثوابت التي كانت سائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. فمع اختفاء الاتحاد السوفياتي وانهيار النظام ثنائي القطبية انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرة على السيطرة والتأثير وتوجيه الأحداث على الصعيد العالمي في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسية والاقتصادية والأمنية. هذا التغيير أسفر عن خلل ملموس في التوازن الدولي الدقيق الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ودام طيلة فترة الحرب الباردة[2].

- ظهور أنماط جديدة من التفاعلات والعلاقات الدولية بعد بروز النظام الدولي الجديد وانهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مسيطرة على

[1]- رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص70-71.

[2]- المرجع نفسه، ص52.

هذا النظام الجديد وممارستها للنفوذ على العالم من خلال تعزيز الديمقراطية العالمية عبر النهج الاقتصادي الليبرالي[1].

– اتجاه الأنظار دولياً نحو الإقليميّة حيث انتشرت التكتلات الإقليميّة عبر أنحاء العالم معبّرة عن درجة عالية من الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات. ومن أبرز هذه التكتلات الاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد العالمي هو الاتحاد الأوروبي، المعروف أيضاً بالجماعة الاقتصادية الأوروبية الذي تأسس في 27 مارس 1957م من خلال توقيع معاهدة روما[2].

– فرضت ديناميات عصر العولمة بما صاحبها من تطورات هائلة وثورة في التكنولوجيا والمعلوماتية العابرة للحدود تحديات صعبة تتطلب أكثر من الإمكانيات الذاتية للتعامل معها. هذا الأمر دفع العديد من الدول الإفريقية بما في ذلك الدول المغاربية إلى تبني إصلاحات تهدف إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه المؤسسات المالية. وفي هذا السياق تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بدور محوري حيث تسيطر على 20% من القوة التصويتية، و20% من رأسمال كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[3].

في ظل هذا الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بعودة الاقتصاد كعامل محرك رئيسي لإدارة العلاقات الدولية عبر آليات الاقتصاد الحر الليبرالي بقيادة القطب المهيمن وحلفائه، وجدت الدول المغاربية نفسها في بيئة تختلف عن تلك التي سادت خلال فترة الحرب الباردة، فقد اكتسبت هذه الدول أهميتها الاستراتيجية أثناء الحرب الباردة باعتبارها ساحة للمواجهة بين الشرق والغرب، مما أتاح لها الحصول على دعم ومساندة من كلا الجانبين كما منحها ذلك هامشاً كبيراً من الحركة، مما ساعدها على المناورة بنجاح وجني المزيد من المكاسب[4].

---

[1]– حسين بوقارة، إشكالات مسار التكامل في المغرب العربي، المرجع السابق، ص57–58.

[2]– عائشة عباش، المرجع السابق، ص72.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص92.

[4]- Charles Krauthammer, **The Unipolar Moment.Foreign Affairs**. Vol 70. N 01, 1991, pp01-20.

بيد أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد قوض الأساس الإيديولوجي لاهتمام القوى الكبرى بهذه الدول مما أثار المخاوف من تعرضها للتهميش في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. في هذا السياق خلق مناخ ما بعد الحرب الباردة ظروفًا ساهمت في دفع مسيرة التكامل الإقليمي في المنطقة المغاربية فمن جهة كان التهميش يعني ضرورة تحمل الدول المغاربية مزيدًا من الأعباء، والبديل هو الانخراط بصورة أكبر في عمليات التكامل الإقليمي الذي قد يكون سبيلًا للخروج من دائرة التهميش[1].

ومن جهة أخرى ساهم انتهاء الحرب الباردة في حدوث تقارب بين القوى الكبرى، إذ يمكن للمتابع أن يلاحظ وجود مزيد من التنسيق في السياسات الخارجية لهذه القوى تجاه القارة الإفريقية خلافًا للمنهج الذي ساد فترة طويلة، حيث هيمنت حالة من الشك بين القوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى نهاية التنافس بين هذه القوى في القارة، وبدء التنسيق والاتفاق حول مصالحها في المنطقة مما ساهم في تسريع وتيرة العمل التكاملي المغاربي[2].

لاشك أن إعلان الجماعة الاقتصادية الأوروبية عن نيتها إنشاء سوق موحدة قد دفع قادة دول المغرب العربي إلى إدراك أهمية تنسيق جهودهم بهدف تعزيز قدرتهم على التعامل مع دول الجماعة بشكل أكثر فعالية. لذلك أصبح من الضروري أن تتحد الدول المغاربية لتتمكن من التعاون داخلياً وخارجياً خاصة، وأن التجارب أثبتت أن العمل الفردي يزيد من تعرض الدول لضغوط المؤسسات الاقتصادية والنقدية الكبرى.

وبناءً على ذلك فإن المصلحة الاقتصادية لدول المغرب العربي تتطلب المزيد من التقارب في وجهات النظر حتى تتمكن من تنسيق سياساتها الاقتصادية داخلياً وخارجياً. هذا التنسيق يمكنه حماية هذه الدول من الاستغلال الخارجي الذي تمارسه الدول الأجنبية ويسهم في الاستغلال الأمثل لثرواتها الاقتصادية مما يمكنها من إقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتعزيز التبادل التجاري مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ومع انضمام اليونان في عام 1981م، وإسبانيا والبرتغال في عام 1986م إلى

[1]- حسين بوقرة، **التكامل في العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص20-21.

[2]- رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص54.

السوق الأوروبية، أصبحت هذه الدول تشكل منافساً قوياً لدول المغرب العربي في منتجاتها خاصة في مجالات مثل الحمضيات، الفواكه، زيت الزيتون، والكروم. هذه المنافسة تمثل تحدياً للدول المغاربية حيث أن تعاملها مع السوق الأوروبية يفوق تعاملها مع الدول العربية بسبب ارتباطها باتفاقية الشراكة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية[1].

وعليه فالوضع يختلف تماماً في حالة وجود تنسيق اقتصادي مغاربي، إذ إن وقوف دول المغرب العربي ككيان اقتصادي موحد أمام السوق الأوروبية الموحدة سيمنحها قوة كبيرة في المساومة الدولية، خصوصاً إذا كانت هذه المساومة تستند إلى ما تمتلكه من موارد طاقوية، معدنية، وزراعية، التي لا يمكن للدول الأعضاء الاستغناء عنها.

وهذا يعزز القول بأن العوامل الخارجية ومتغيراتها لها دور كبير في توجيه دول المغرب العربي نحو التكامل فلا عجب في ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن الدول المتقدمة بل والأكثر تقدماً، تسعى دائماً إلى الانضمام لأكبر قدر من التكتلات الاقتصادية لحماية مصالحها على سبيل المثال تم تأسيس "نافتا" كتكتل اقتصادي مضاد للتكتل الأوروبي إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس هذا الاتفاق التجاري الحر لأمريكا الشمالية والذي يشمل الولايات المتحدة كندا والمكسيك في عام 1992م.

فالهدف من هذا التكتل كان توحيد الاقتصاديات الأمريكية لمواجهة أوروبا واليابان، وربما يكون الهدف الأبعد هو استعداد الولايات المتحدة لتحديات القرن الحادي والعشرين وضمان حصة أكبر في إدارة الاقتصاد العالمي الجديدة[2].

وعليه كان من الضروري على الدول المغاربية أن تتوجه مباشرة نحو التكامل أمام بروز التحدي الاقتصادي في مكان التحدي الأمني والإيديولوجي.

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص42-43.

[2]- حميد الجميلي، **دراسات في التطورات الإقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة**، [د.م.ن]، طرابلس، 1998، ص55.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للإتحاد المغاربي

1- الأجهزة ذات الطابع السياسي:

يضم كل من مجلس الرئاسة، مجلس وزراء الخارجية، مجلس الشورى، وندوة الوزراء الأولية.

1.1. مجلس الرئاسة:

يُعد هذا المجلس أعلى هيئة في الاتحاد، ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء، ويتمتع المجلس بسلطة اتخاذ القرارات بشكل حصري، حيث يشترط أن تكون جميع القرارات بالإجماع، وذلك وفقًا للمادة السادسة التي تنص على أن سلطة اتخاذ القرار مُنحت حصريًا لمجلس الرئاسة، ولا تُصدر القرارات إلا بإجماع جميع الأعضاء[1].

يتكون مجلس الرئاسة من رؤساء الدول الأعضاء حيث تتناوب رئاسة المجلس بينهم لمدة سنة واحدة وفقًا للترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي. يعقد المجلس جلساته العادية مرة كل عام ويمكنه عقد جلسات استثنائية عند الضرورة. تُتخذ القرارات بالإجماع ويحتفظ المجلس وحده بسلطة اتخاذ القرارات تتولى الدولة التي ترأس المجلس قيادة جميع هيئات الاتحاد[2].

وقد عقدت منذ القمة التأسيسية ست دورات بمراكش 1989م على مستوى الرئاسة وهي كالتالي:

- **الدورة الأولى: قمة تونس 21-22-23 جانفي 1990م**، وأهم ما جاء فيها ادخال بعض التعديلات على معاهدة الإتحاد المغاربي.
- **الدورة الثانية: قمة الجزائر 23 جويلية 1990م**، أهم مخرجاتها تمثل في قرار تشكيل مؤسسات اتحادية.
- **الدورة الثالثة: قمة لانوف بالجماهيرية الليبية في 10 مارس 1991م**، أهم ما أفضت إليه إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

---

[1]- أنظر المادة الرابعة والخامسة من معاهدة اتحاذ المغرب العربي.

[2]- جمال لعمارة، **التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، [د.م.ن]، دار الهدى، 2005، ص377-378.

– الدورة الرابعة: قمة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في 15–16 سبتمبر 1991م، نتجت عنها العديد من المقترحات والقرارات لتحقيق تكامل اقتصادي لدول المغرب العربي.

– الدورة الخامسة: قمة نواكشوط الموريتانية في 10–11 نوفمبر 1992م.

– الدورة السادسة: قمة تونس في أفريل 1994م، في الدورتين السابقتين، تم التأكيد على أهمية اتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ الاتفاقيات المتعددة التي تم توقيعها، ووضع الخطط والتصورات لتحقيق أهداف الاتحاد المغاربي. تم التوقيع على 37 اتفاقية، لكن الدول الأعضاء في الاتحاد صدّقت على خمس منها فقط[1].

وحسب البنود الواردة في المعاهدة التأسيسية للاتحاد فإن مجلس الرئاسة يتولى العديد من الإختصاصات التي جعلت منه الجهاز الأعلى وهي:

– تحقيق أهداف الاتحاد والنظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء بما في ذلك الخلافات أو النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء أو مع دول غير أعضاء.

– إقامة اللجان الوزارية المتخصصة التي يرى الاتحاد ضرورتها، مع تحديد مهامها بوضوح.

– إقرار مواعيد دورية لانعقاد مجلس الرئاسة، تعيين الأمين العام للاتحاد والموافقة على تحديد مقرات الهيئات التابعة له مثل الأمانة العامة والهيئة القضائية، وتحديد اختصاصاتهما.

– النظر في طلبات الانضمام المقدمة من دول أخرى للانضمام إلى الاتحاد.

فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للاتحاد يعبر مجلس الرئاسة عن مواقفه تجاه أبرز الأحداث الدولية، ويتخذ قرارات بشأن علاقات التعاون مع التجمعات العربية– الإفريقية– الأوروبية، وغيرها من التجمعات الاقتصادية[2].

هذا يعني أن كل دولة من دول المغرب العربي تتمتع بحق استخدام الفيتو عند الضرورة ضمن إطار الاتحاد المغاربي مما يمكن اعتباره فيتو مغاربي. وعلى الرغم من أن مبدأ الإجماع يتضمن احترام مبدأ المساواة في السيادة، إلا أنه في بعض الأحيان يعوق تقدم العمل الوحدوي. يُظهر هذا المبدأ

[1]– عبد النور بن عنتر، **الاتحاد المغاربي بين الإفتراءات والواقع**، موقع الجزيرة نت، 24 جانفي 2014، ص04.

[2]– رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص72.

مدى تمسك الدولة بسيادتها، ولكنه لم يحقق أي تقدم في مسار الاندماج. لهذا السبب تضطر الحكومات إلى التنازل عن بعض الصلاحيات الاقتصادية والتقنية بهدف استبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأغلبية المطلقة. في سبتمبر 1991م، انعقدت دورة الدار البيضاء حيث وافق مجلس الرئاسة على تعديل المادة السادسة من خلال تبني مبدأ الإجماع والأغلبية.

وقد صرح الملك الحسن الثاني بعد انتهاء الدورة بأن "الواقع والتجربة أثبتت عدم جدوى الإجماع وحده، لذا يمكن اتخاذ القرارات إما بالإجماع أو بالأغلبية باستثناء قضايا الحرب والسلام حيث تتخذ القرارات بالإجماع فقط[1]، ورغم أنه يعتبر أعلى جهاز في الإتحاد إلا أنّ المعاهدة تجاهلت الكثير من القضايا المتعلقة وهي كالتالي:

- المعاهدة لا توضح الترتيب في التناوب على السلطة.
- المعاهدة لا تشير إلى أمر حضور كل الرؤساء لعقد كل القمة هل هو شرط ضروري أم لا.
- المعاهدة تحدد أن مجلس الرئاسة هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ القرارات وفقاً للمادة السادسة وفي المادة الحادية عشرة تم تحديد مهام رئيس الدولة التي تشمل مراقبة الأمانة العامة عندما كانت تابعة للدولة، وللرئيس أيضًا حق المبادرة مثل الإشراف على تنصيب الهيئات وافتتاح جلسات المجلس على سبيل المثال اقترح الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على الاتحاد الأوروبي تبني عقد اجتماعي لحماية الجالية المغاربية.

2.1. مجلس وزراء الخارجية:

تعتبر هذه الهيئة بمثابة الفرع التنفيذي، وهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد مجلس الرئاسة تتألف من وزراء الخارجية للدول المغاربية تعقد جلساتها كل شهرين في بلد الرئاسة وفقًا لنظامه الداخلي حسب ما ورد في معاهدة الإنشاء[2].

[1]- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص240.

[2]- جمال لعمارة، المرجع السابق، ص378.

وعمليًا لا يُعقد أكثر من ثلاث دورات في السنة. يتكون مجلس وزراء الخارجية من وزراء الخارجية للدول المغاربية، إضافة إلى أمين اللجنة الشعبية المكلف بالشؤون الخارجية في الجماهيرية الليبية، والذي يعادل وزير الخارجية في الدول المغاربية الأخرى[1].

يقوم مجلس وزراء الخارجية بمجموعة من الوظائف نذكر منها:

- الإعداد والتحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة، بما في ذلك إعداد جداول الأعمال والوثائق ذات الصلة بالمواضيع التي ستناقش في الاجتماعات.

- اقتراح السياسات وتقديم التوصيات والدراسات التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

- مراجعة ما تعرضه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من نتائج أعمالها، وتطوير الخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ التوصيات والقرارات المعتمدة من قبل مجلس الرئاسة[2].

- الاهتمام بكافة الملفات المتعلقة بالمنطقة المغاربية.

- التدخل لوضع استراتيجية الدفاع والأمن الجماعي لضمان أمن المنطقة المغاربية.

- التركيز على الملف المغاربي الأوروبي لتعزيز الحوار المسؤول والبناء بين المجموعتين.

من الواضح أن الهدف من هذه المهام هو تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، مما يتيح للمجلس التحرك بسرعة وفعالية لمواجهة المشكلات العاجلة التي يواجهها الاتحاد[3].

2- الهيئات ذات الطابع التقني:

1.2. الأمانة العامة:

حسب المادة الحادية عشرة من معاهدة مراكش، يضم الاتحاد أمانة عامة تتكون من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، وتؤدي مهامها في الدولة التي تستضيف رئاسة دورة مجلس الرئاسة تكون

---

[1]- بوكساني رشيد، وبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي في: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، [د.م.ن]، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص221.

[2]- رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص72.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص175-176.

الأمانة العامة تحت إشراف رئيس الدورة، وتتحمل الدولة المضيفة نفقات الأمانة تعكس هذه المادة مبدأ التساوي في التمثيل بين الدول الخمسة الأعضاء[1].

بسبب الغموض الذي شاب هذه المادة، تولت لجنة المتابعة مسؤوليات الأمانة العامة لاسيما في السنوات الأولى لتأسيس الاتحاد تم تعديل المادة الحادية عشرة خلال الدورة الأولى لمجلس رئاسة الاتحاد التي انعقدت في تونس في يناير 1990م. وفقًا لهذا التعديل يُنشئ مجلس الرئاسة الأمانة العامة ويحدد مقرها ويعين أمينًا عامًا لها. جاء هذا التعديل في ضوء الصعوبات التي واجهت عمل الأمانة العامة بموجب معاهدة مراكش[2].

تتمثل مهام الأمانة العامة حسب ما جاء في المادة الخامسة من نظامها الأساسي:

- تمثل المهام الرئيسية في تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- جمع الوثائق والمستندات وإعداد التقارير الدورية، بالإضافة إلى بناء علاقات مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الشعبية. كما يتطلب العمل التحضير لمختلف أنشطة المجلس وأجهزته، ومتابعة تنفيذ قرارات وبرامج مجلس الشورى المغاربي.
- تشمل المسؤوليات أيضًا إعداد مشروع الميزانية والإشراف على تنفيذها، والقيام بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة، بالتعاون مع الدولة المضيفة وتوثيق الأعمال.
- حفظ الوثائق الرسمية للاتحاد ووثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية.
- تعزيز التعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتجمعات العربية، والتعاون مع التجمعات الإفريقية والدولية المماثلة.
- بناء علاقات مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد وتحقيق أهدافه[3].

---

[1]- أنظر المادة الحادية عشر من معاهدة المغرب العربي.

[2]- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص250.

[3]- رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص73.

2.2. مجلس الشورى:

يعد مجلس الشورى من الهيئات الأساسية في الاتحاد، حيث يعمل كهيئة استشارية لمجلس رئاسة الاتحاد، يتألف مجلس الشورى من عشرة أعضاء من كل دولة، وتتم عملية اختيارهم عبر الهيئات النيابية في الدول الأعضاء أو وفقًا للنظم الداخلية لكل دولة، أو وفقًا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي[1]. في الوقت الحالي يضم المجلس مائة وخمسين عضوًا، أي ثلاثين عضوًا من كل دولة و تتحدد صلاحيات مجلس الشورى المغاربي في النقاط التالية:

- يتمثل دور مجلس الشورى في تقديم المشورة بشأن القضايا التي يحيلها مجلس الرئاسة.
- تعزيز عمل الاتحاد من خلال رفع التوصيات والمقترحات إليه[2].

وتتمثل هيئات المجلس في:

أ- رئيس المجلس:

يتم تعيين رئيس المجلس بالتناوب من بين أعضاء المكتب، وذلك وفقًا للترتيب الأبجدي ولمدة دورة كاملة. وفقًا للمادة 17 من النظام الداخلي تشمل صلاحيات ومهام الرئيس:

- رئاسة اجتماعات المكتب وتطبيق النظام الداخلي.
- إدارة جلسات المجلس وضمان سيرها بشكل حسن.
- تنسيق أعمال اللجان وعرض القضايا للتصويت وإعلان نتائجها.

ب- المكتب:

يتكون المكتب من خمسة أعضاء، حيث يمثل كل عضو دولة من دول الاتحاد وفقًا للمادة 14 من النظام الداخلي يتولى المكتب مجموعة من المهام الرئيسية تشمل:

- تحديد مكان وتاريخ انعقاد الجلسات المقبلة بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد.

---

[1]- أحمد ناجي، الاتحاد المغاربي طموحاته وإشكالياته، **مجلة السياسة الدولية**، ع111، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1993، ص97-98.

[2]- أنظر المادة الثانية عشر من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

- إعداد مشروع جدول أعمال دورات المجلس.

- كما يقوم المكتب باقتراح عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء وإعداد برنامج عمل المجلس.

- توزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان. كذلك يضطلع المكتب بتنظيم علاقات المجلس مع البرلمانات الإقليمية والدولية لضمان تنسيق فعّال وتعاون مثمر.

ج- ندوة الوزراء الأوليين:

تنص معاهدة مراكش في المادة السابعة على أنه يمكن للوزراء الأولين أو من ينوب عنهم الاجتماع عند الحاجة. تعتبر ندوة الوزراء الأولين جهازًا ثانويًا مقارنة ببقية أجهزة الاتحاد، حيث يجتمعون فقط في الحالات الضرورية. يعود ذلك إلى طبيعة وظيفة الوزير الأول أو رئيس الحكومة، الذي يتولى التنسيق والربط بين مختلف القطاعات تحت إشرافه ويفتقر هذا الجهاز إلى قواعد محددة تنظم أسلوب عمله وصلاحياته وعلاقته بالهيئات الأخرى للاتحاد.

في الواقع يكفي أن يتفق رؤساء الدول لعقد اجتماع في أي وقت كما حدث عندما دعا مجلس الرئاسة في دورته الخامسة بنواكشوط وزراء الدفاع للاجتماع بوزراء الخارجية لدراسة التنسيق والتعاون في مجال الدفاع، وإعداد تقرير لمجلس الرئاسة كما تعتبر ندوة الوزراء الأولين ميزة خاصة باتحاد المغرب العربي كمجموعة إقليمية فريدة[1].

3- الهيئة القضائية:

وفقًا لما نصت عليه معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في المادة الثالثة عشرة تم إنشاء الهيئة القضائية التي يتم انتخاب رئيسها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة. تتألف الهيئة من قاضيين عن كل دولة عضو، يتم تعيينهما من قبل الدولة المعنية لمدة ست سنوات مع تجديد نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات تهدف الهيئة إلى القيام بالمهام التالية:

- النظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة ضمن إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة.

[1]- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص229.

– معالجة النزاعات التي قد تنشأ بين أجهزة الاتحاد وموظفيه وتقديم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

– تعتبر أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تعرض الهيئة القضائية نظامها الأساسي على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه. وتعد الهيئة القضائية الهيئة الوحيدة التابعة لمجلس الرئاسة التي تملك سلطة إصدار أحكام ملزمة ونهائية بشأن المنازعات المعروضة عليها من قبل المجلس[1].

وتتألف الهيئة القضائية من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة عام واحدة[2].

وعلى هذا الاعتبار تعتبر الهيئة الوحيدة من بين الهيئات التابعة لمجلس الرئاسة التي لها سلطة إصدار أحكام ملزمة ونهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة.

4– اللجان الوزارية المتخصصة:

أسس مجلس الرئاسة اللجان الوزارية المتخصصة والتي تضم أربع لجان رئيسية: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، ولجنة الموارد البشرية. تتألف هذه اللجان من وزارات وأمانات شعبية تتعلق بالقطاعات التي تختص بها، وتتشكل منها مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل متخصصة في كل مجال. يتعين على هذه اللجان الاستفادة من الخبرات والكفاءات المغاربية[3].

تتجلى مهام اللجان في مشاركتها بالمشاريع المحالة من مجلس وزراء الخارجية وإعداد تقارير حول التعاون بين وزراء الدول الخمس وعلاقاتهم مع الممثلين الوطنيين عند تلقي الاقتراحات ووجهات النظر، وتُعتبر هذه اللجان المعنيين الرئيسيين بقضايا التكامل المغاربي مما يساهم في توفير الظروف المثلى لتطبيق القرارات الصادرة في إطار الاتحاد المغاربي، وتُحدد اختصاصات اللجان الوزارية

[1]– أنظر المادة الثالثة عشر من معاهدة إتحاد المغرب العربي.

[2]– رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص74.

[3]– المرجع نفسه، ص75.

المتخصصة بناءً على أحكام الوثيقة المنشئة لكل لجنة، وتختلف هذه الاختصاصات من لجنة لأخرى حسب طبيعة كل لجنة[1].

ونشير فيما يلي إلى أهم اختصاصات اللجان الوزارية الأربع:

1.4. لجنة الأمن الغذائي:

تتولى هذه اللجنة وضع الخطوط العريضة للسياسات المتعلقة بالاستراتيجية الزراعية والمائية لدول الاتحاد، مع التركيز على الفلاحة، البحث الفلاحي، الثروة الحيوانية، الأنشطة البيطرية، والصناعات الزراعية والغذائية. تشمل مسؤولياتها أيضًا استصلاح الأراضي، إدارة الغابات، واستغلال الثروات المائية.

كما تعمل على تنسيق سياسة التوريد للمحاصيل الزراعية، وتحقيق الاستغلال الأمثل، ومكافحة ظواهر مثل الانجراف والتصحر والجراد التي تهدد الدول المغاربية[2].

2.4. لجنة المالية والإقتصاد:

- تتولى هذه اللجنة مسؤولية تعزيز مجالات العمل المشترك في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتنسيقها لتحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية الوطنية من أجل الوصول إلى التكامل الاقتصادي.
- تسعى اللجنة لدراسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي والاقتصادي، مع التركيز على وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثمارات الدول الأعضاء لتحقيق التنمية.
- تعمل اللجنة أيضًا على تعزيز التنسيق بين البنوك المركزية لدول الاتحاد بهدف إنشاء عملة مغاربية تصدرها هيئة مركزية مغاربية مما يعزز التكامل الاقتصادي. كما تركز على تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء وزيادة توجيه وسائل الإنتاج المحلية لتلبية احتياجات الدول المغاربية وتنسيق سياسات الطاقة.
- تسعى اللجنة أيضًا إلى توحيد قواعد أنظمة تشجيع الاستثمارات بين الدول المغاربية والدول الخارجية، بهدف الوصول إلى قانون موحد لتشجيع الاستثمارات وتقريب التعريفات الجمركية لإقامة

[1]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص221.

[2]- المرجع نفسه، ص222.

تعريفة مغاربية موحدة، وأخيرًا تعمل اللجنة على تعزيز التعاون المغاربي في مجال السياحة ضمن المنطقة المغاربية[1].

3.4. لجنة البنية الأساسية:

تتولى هذه اللجنة مسؤوليات تتعلق بالإسكان والتعاون في مجالات النقل البحري والبري والاتصالات المختلفة، كما تسعى إلى تأسيس شركة مغاربية للخطوط الجوية. بالإضافة إلى ذلك تعمل اللجنة على إنشاء إطار ملائم للتكامل في مجال البريد والمواصلات، وتطوير آليات التنسيق في مجالات التجهيز والري والأشغال العمومية بين الدول الأعضاء، وتركز اللجنة أيضًا على تحسين البنية الأساسية المغاربية وتوفير العناصر اللازمة لتحقيق تكاملها[2].

4.4. لجنة الموارد البشرية:

تهتم هذه اللجنة بوضع استراتيجية تربوية لدول المغرب العربي مستوحاة من استراتيجية تطوير التربية العربية، وتهدف إلى توحيد البرامج الدراسية وتنسيق سياسات وبرامج البحث العلمي لتعزيز التكامل والتنسيق بين الأجهزة المعنية بشؤون الشباب والرياضة من أجل تكوين اتحادات ومخيمات مغاربية للشباب. كما تسعى اللجنة إلى توحيد التشريعات المتعلقة بالعمل وممارسة الحرف والمهن والقوانين الخاصة بالشركات، وكذلك توحيد الأنظمة التشريعية في الشؤون الاجتماعية.

وفي المجال القضائي تعمل اللجنة على توحيد مصادر التشريع والقضاء وتنسيق التشريعات بين دول الاتحاد، بما في ذلك وضع نظام قضائي موحد يعزز التعاون بين الدول في المجالات القضائية والقانونية. علاوة على ذلك تسعى اللجنة إلى وضع الأسس اللازمة لتحقيق التنقل السلس بين الدول المغاربية للأشخاص وعائلاتهم دون قيود.

وأخيرًا تركز اللجنة على تنسيق سياسة دول الاتحاد لرعاية جالياتها المغتربة خاصة في أوروبا بهدف الحفاظ على أصالتها العربية الإسلامية[3].

---

[1]- رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص76.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص224.

[3]- المرجع نفسه، ص224-225.

5- الهيئات ذات الطابع التخصصي:

إلى جانب الهيئات التي نصت عليها معاهدة مراكش، قرر مجلس الرئاسة في دورته الثانية المنعقدة بالجزائر في جويلية 1990م، والدورة الثانية المنعقدة بليبيا في مارس 1991م إقامة مجموعة من المؤسسات الاتحادية، وهذا بهدف تحقيق التعاون في المجالات العلمية والاقتصادية وهي كما يلي:

1.5. جامعة المغرب العربي:

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية منتشرة في دول اتحاد المغرب العربي وذلك وفقًا لمقتضيات مهامها والإمكانات المتاحة في كل منها ويكون مقرها في طرابلس. تم تأسيسها بموجب قرار صادر عن مجلس الرئاسة في دورته الثانية بتاريخ 23 يوليو 1991م وهي مؤسسة ذات شخصية قانونية تتمتع بالاستقلالية المالية والمؤهلات القانونية اللازمة لأداء مهامها تشمل مهام الجامعة ما يلي:

- المساهمة في التكوين والبحث العلمي على المستوى المغاربي.
- تنظيم لقاءات علمية في مختلف مجالات المعرفة.
- إجراء دراسات علمية متخصصة من خلال عقود محددة المدة مع المؤسسات العامة أو الخاصة داخل وخارج الاتحاد، وتعزيز التعاون بين المؤسسات العلمية والجامعية في الاتحاد وخارجه لتحقيق أهداف مشتركة[1].

أما من حيث الأجهزة فتتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية وهي:

أ- المجلس الأعلى للجامعة:

يتولى هذا المجلس مسؤولية تعيين رئيس مجلس إدارة الجامعة، ويضم الوزراء المسؤولين عن البحث العلمي، يشرف المجلس على تنظيم سياسة الجامعة، ويقوم بالمصادقة على القرارات التنظيمية والخطط العلمية التي يقدمها مجلس الإدارة.

[1]- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص270.

تتمثل مهام هذا المجلس في إعداد ميزانية الجامعة، ويُعين رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد، يعقد المجلس دورتين عاديتين سنويًا، ويجتمع أيضًا في دورة استثنائية عند الضرورة، يتألف المجلس من عضوين من كل دولة عضو في الاتحاد.

ب- المجلس العلمي للجامعة:

يتألف هذا المجلس من 15 عضوًا يتم تعيينهم من قبل الأساتذة الجامعيين الباحثين ذوي الكفاءات العالية، يقوم المجلس بدعوة شخصيات علمية للمشاركة في اجتماعاته، ويشرف على إجراء دراسات متخصصة ضمن نطاق اختصاصاته، كما يتولى المجلس تحديد مشاريع الأنظمة المتعلقة بانتداب الباحثين والمدرسين في الجامعة[1].

ج- الاكاديمية المغاربية للعلوم:

تأسست الأكاديمية للعلوم في طرابلس لتعزيز التعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في دول الاتحاد والمؤسسات المماثلة في البلدان الأجنبية. كما تسهم الأكاديمية في تطوير الباحثين في دول الاتحاد، من خلال دعم مشاركتهم في تقدم العلوم وتوظيفها بشكل مؤثر في الأوساط العلمية والتقنية[2].

2.5. المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 10 مارس 1991م، وتم تعيين تونس كمقر له، يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي متكامل ومندمج من خلال إعداد وتنفيذ وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة في مختلف المجالات، كما يسعى المصرف إلى تشجيع رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع الاقتصادية ذات الجدوى والعائد المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المرتبطة بها[3].

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص232.

[2]- المرجع نفسه، ص234.

[3]- نفسه، ص238.

رابعا: حصيلة انجازات وتقييم مسار الاتحاد المغاربي

قبل الخوض في تفاصيل الإنجازات التي حققها الاتحاد المغاربي على أرض الواقع، يجدر بنا أن نبدأ بنظرة شاملة على الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد، إذ يعتبر فهم السياق الاقتصادي لهذه الدول خطوة أساسية لفهم الدور الذي لعبه الاتحاد في تحقيق التكامل بين اقتصاداتها.

سنستعرض الجهود المتواصلة التي بُذلت على مر العقود لتحسين الأداء الاقتصادي في هذه الدول، بدءًا من فترة ما بعد الاستقلال وحتى يومنا هذا. يتطلب ذلك التطرق إلى المخططات التنموية المتنوعة التي اعتمدتها كل دولة على حدة ومراجعة السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز النمو والتنمية. فهم هذه الأسس الاقتصادية سيمكننا من تقييم مدى فعالية الاتحاد المغاربي في تحقيق التكامل الاقتصادي، ومدى توافق البنية الاقتصادية لهذه الدول مع الأهداف المشتركة للاتحاد.

1- الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد المغاربي:

1.1. الاقتصاد الجزائري:

بعد الاستقلال اتبعت الجزائر سياسة التخطيط المركزي مع التركيز على بناء قاعدة صناعية قوية من خلال إنشاء مؤسسات وطنية لدعم الاقتصاد الوطني كانت الاستراتيجية تهدف إلى استغلال الموارد الوطنية بشكل عقلاني وتطبيق أساليب تنمية تعتمد على الذات مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال حتى الوقت الحاضر، نلخصها كما يلي:

أ- المرحلة الأولى: (1962-1969م):

في هذه الفترة، تبنت الجزائر المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م)، وبدأت في تنفيذه بتوفير الوسائل الضرورية في عام 1966م، قامت الحكومة بتأميم القطاع المصرفي مما أتاح للجزائر وضع أسلوب تمويل مستقبلي يمكنها من تنفيذ مشاريعها الطموحة. كما فرضت الرقابة على الصرف واحتكرت التجارة الخارجية وتبنت استراتيجية تنموية تضمنت إقامة شركات وطنية (عمومية) لتعويض نقص رأس المال الخارجي[1].

[1]- محيريق عدنان، المرجع السابق، ص07.

ب- المرحلة الثانية: (مرحلة السبعينات):

بدأت الجزائر في تنفيذ الخطة الرباعية الأولى (1970-1973م) التي كانت تهدف إلى إنشاء صناعات قاعدية لتسهيل إقامة صناعات خفيفة في المستقبل، شملت أهداف الخطة أيضًا بناء القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية من خلال التركيز على الاستثمار في الصناعة الثقيلة، وتعزيز تطوير قطاع المحروقات (البترول). في هذه الفترة كانت الجزائر تسعى إلى تحسين بنيتها التحتية وتعزيز قدرة صناعتها الثقيلة مما شكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ج- المرحلة الثالثة: (الثمانينات والتسعينات):

شهدت الجزائر في هذه الفترة تطبيق سياسات جديدة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والخصخصة. واجهت البلاد تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط مما دفعها إلى البحث عن بدائل لتوسيع قاعدة اقتصادها وتنويع مصادره شملت الإصلاحات تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص بالإضافة إلى تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

منذ عام 1980م بدأت الجزائر في تنفيذ المخطط الخماسي الأول (1980-1984م) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989م) اللذين ركزا على تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة، بما في ذلك العلاقة بين الإنتاج والهياكل الأساسية، وكذلك تحسين تنظيم المؤسسات وتطوير سوق العمل في عام 1982م قامت الحكومة بإعادة هيكلة المؤسسات العامة بشكل جذري حيث تم تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى وحدات أصغر وأكثر تخصصاً لتسهيل إدارتها وتحسين كفاءتها[1].

وكشفت أزمة النفط في عام 1986م بوضوح ضعف نظام التخطيط المركزي، حيث ظهرت مشكلات هذا النظام بسبب الانخفاض الحاد في إيرادات صادرات المحروقات و لمواجهة هذه التحديات اتخذت الحكومة إجراءات تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، لكن الاختلالات الاقتصادية استمرت في الظهور مما أدى إلى تسجيل عجز غير مسبوق في الميزانية العامة،

[1]- هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1993، ص02-03.

بلغ 7.13% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1988م، ليستمر هذا العجز خلال سنوات التسعينات خاصة بعدما دخلت البلاد في حرب أهلية (العشرية السوداء).

د- المرحلة الرابعة: (الألفية الجديدة):

في العقدين الأخيرين اتبعت الجزائر سياسات لتنمية مستدامة وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك مشاريع ضخمة في مجالات الطاقة والنقل والتعليم، كما سعت إلى تعزيز الابتكار وتطوير القطاعات التكنولوجية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتواصل الحكومة الجزائرية التركيز على تطوير الشراكات الإقليمية والدولية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل البيني مع دول اتحاد المغرب العربي.

من خلال هذا الاستعراض يتضح أن الجزائر قد مرت بمراحل متعددة من التغيير والتطور الاقتصادي، مع التركيز على بناء قاعدة صناعية قوية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية (البترول– الغاز). حيث تقرر خلال هذه الفترة (1970-1973م) تخصيص أكثر من 15 مليار دج وأكثر من 60 مليار دج في الفترة ما بين (1974-1977م) كنفقات استثمارية لتثمين وتقويم المحروقات[1].

2.1. الاقتصاد المغربي:

بعد استقلال المغرب في عام 1956م اعتمدت البلاد استراتيجية تنموية تركز على تطوير قطاعين رئيسيين الصناعة والزراعة، تم دعم هذه الاستراتيجية من خلال الموارد المالية الناتجة عن صادرات الفوسفات والمحاصيل الزراعية، وفي وقت لاحق أصبحت السياحة أيضاً مصدر دخل هام.

في الفترة من 1973م إلى 1988م، غيرت السلطات المغربية خطتها الاقتصادية واعتمدت برنامجاً استثمارياً طموحاً مدعومًا بإيرادات الفوسفات المتزايدة وهو مورد معدني رئيسي للمغرب[2].

[1]- هني أحمد، المرجع السابق، ص29.

[2]- عزالدين شكري، المغرب الكبير آليات الوحدة والتجزئة، **مجلة السياسة الدولية**، ع93، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1988، ص145.

شهد سعر الفوسفات زيادة ملحوظة من 12 دولاراً إلى 68 دولاراً للطن خلال الفترة من 1974م إلى 1976م مما ساعد على زيادة الاستثمارات في البلاد من 2.1 مليار درهم إلى 2.10 مليار درهم بين عامي 1973م و1977م، ومع ذلك انخفض سعر الفوسفات إلى 30 دولاراً للطن في فترة 1978-1979م واستقر عند حوالي 40 دولاراً في منتصف الثمانينات مما أدى إلى ظهور عجز كبير في التوازنات الاقتصادية ولتغطية هذا العجز لجأت الحكومة المغربية إلى الاستدانة الخارجية حيث وصل الدين إلى حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1978م، وارتفع إلى أكثر من 68% في بداية عام 1982م[1].

بناءً على ذلك طلبت الحكومة المغربية إعادة جدولة الديون من صندوق النقد الدولي مما أدى إلى إبرام اتفاقيات تمويل حتى عام 1985م شملت إجراءات تصحيح هيكلي على الصعيدين العام والقطاعي. ركز البرنامج العام على إعادة التوازن لميزان المدفوعات تقليل الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات بينما تناول البرنامج القطاعي عدة مجالات مثل الزراعة، المبادلات الخارجية، والمؤسسات العامة.

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الاستثمارات دون الحاجة إلى تفويض أو ترخيص مسبق من الهيئات المعنية مما شجع المستثمرين الأجانب على شراء الأوراق المالية المغربية المدرجة في السوق المالية، ويعتبر هذه الإجراءات من بين الحوافز والامتيازات التي قدمت للمستثمرين الأجانب لتعزيز الاستثمارات في المغرب[2].

3.1. الاقتصاد التونسي:

عانى الاقتصاد التونسي في السبعينات وأوائل الثمانينات من مشاكل واضطرابات بسبب انخفاض الصادرات من الوقود والأضرار التي لحقت بالزراعة جراء الجفاف مما دفع تونس إلى اللجوء

[1]- عزالدين شكري، المرجع السابق، ص145-148.

[2]- رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، ج2، دار الرضا للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص437.

للاستدانة الخارجية بين عامي 1970م و1980م، حيث ارتفعت نسبة الديون الخارجية طويلة الأجل إلى 86% من الصادرات[1].

في هذا السياق طلبت تونس الدعم من صندوق النقد الدولي لتصحيح اختلالات ميزان مدفوعاتها ووقعت اتفاقية مع الصندوق في عام 1986م لمدة 18 شهراً وقد شمل الاتفاق إجراء إصلاحات تهدف إلى تعزيز الصادرات الزراعية، وزيادة عائدات السياحة، وتخفيض الإنفاق العام، وفتح التجارة الخارجية. لتحقيق ذلك اعتمدت تونس على تخفيض قيمة عملتها الوطنية مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 5.5% في عام 1987م[2].

كما بدأ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التونسية منذ عام 1987م مع تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي مما عزز اندماجها في السوق العالمية وإنهاء الممارسات التجارية الحمائية السابقة مثل الحصص والتراخيص المسبقة والحقوق الجمركية التي كانت تهدف إلى حماية الصناعات المحلية وزيادة موارد الدولة. وفي إطار إجراءات التحرير أزالت تونس جميع القيود الكمية وأشكال التراخيص المسبقة على استيراد المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وفقاً لقوانين (GATT) في عام 1992م واتبعت سياسة تحفيزية لتحسين قدرة الإنتاج التونسي التنافسية من خلال الانفتاح على السوق العالمية. ومع ذلك لم تكن هذه الإصلاحات كافية لتحفيز الاقتصاد التونسي بشكل كامل مما دفع تونس إلى توقيع اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي في عام 1988م لمدة ثلاث سنوات و كان من بين أهداف البرنامج الجديد تسريع عملية تحرير التجارة، وتخفيض قيمة العملة، وإعطاء الأولوية للصادرات، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإلغاء الرقابة على الأسعار الداخلية.

فيما يتعلق بنظام الصرف التونسي، لجأت تونس إلى تعويم عملتها وإلغاء الرقابة على الصرف، مما جعل الدينار التونسي قابلاً للتحويل لجذب المستثمرين. وقد نص قانون التجارة الخارجية رقم 41-94 المؤرخ 07 مارس 1994م على تحديد نظام استيراد وتصدير السلع، حيث أصبحت

[1]- فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص90-91.
[2]- عزالدين شكري، المرجع السابق، ص149-150.

حرية المبادلات القاعدة العامة، مع استثناءات تتعلق بالأمن والصحة والوقاية والأخلاق وحماية الثروات الحيوانية والنباتية والتراث الثقافي[1].

4.1. اقتصاد ليبيا:

تقدر مساحة ليبيا بنحو 1,755,500 كيلومتر مربع مما يشكل 29.3% من إجمالي مساحة الاتحاد المغاربي. وفي عام 2010م، بلغ عدد سكانها حوالي 7,74,700 نسمة وبلغ إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية حوالي 95.73 مليون دولار .تعتمد ليبيا بشكل رئيسي على النفط ومشتقاته حيث تشكل صادرات النفط والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية الجزء الأكبر من اقتصادها كما يُقدّر احتياطي النفط الخام في ليبيا بحوالي 40 مليار برميل بينما يُقدّر احتياطي الغاز الطبيعي بحوالي 800 مليار متر مكعب.

تمتلك ليبيا أيضاً وحدات صناعية كبيرة مثل مجمع الحديد والصلب ومرافق تكرير النفط و مصانع الأسمنت مما يعزز مكانتها في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ومنذ الثورة في 10 سبتمبر 1969م عملت ليبيا على تعزيز سيطرة القطاع العام على المؤسسات الاقتصادية بينما يقتصر نشاط القطاع الخاص على الأعمال الصغيرة والمتوسطة و يشكل النفط العمود الفقري للاقتصاد الليبي حيث يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي وجميع صادرات البلاد تقريباً[2].

أثر الحظر الاقتصادي المفروض منذ عام 1992م إضافة إلى تراجع أسعار النفط عالمياً سلباً على النمو الاقتصادي الليبي أسفر ذلك عن زيادة معدلات التضخم وتراجع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار، ورغم هذه التحديات واصلت الشركات النفطية الأوروبية والكندية توسيع نشاطاتها في ليبيا.

شهد ميزان المدفوعات الليبي نمواً إيجابياً ملحوظاً حيث حقق فائضاً قدره 1,989.1 مليون دولار في عام 1995م واستمر هذا الفائض في الارتفاع ليصل إلى حوالي 846.15 مليون دولار في

[1]- فتح الله ولعلو: المرجع السابق، ص91-92.

[2]- عزالدين شكري، المرجع السابق، ص150.

عام 2008م ثم إلى 3,610.2 مليون دولار في عام 2010م يعزى هذا التطور الإيجابي إلى زيادة الإيرادات النفطية وارتفاع قيمة الدولار في السنوات الأخير[1].

5.1. اقتصاد موريتانيا:

تبلغ مساحة موريتانيا حوالي 1,030,700 كيلومتر مربع، ما يمثل نحو 17% من إجمالي مساحة المغرب العربي. في عام 2010م، قدر عدد سكانها بحوالي 3.1 مليون نسمة وبلغ إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية حوالي 2.819 مليون دولار.

يعتمد الاقتصاد الموريتاني بشكل أساسي على الثروة السمكية والمعادن، حيث تشكل الأسماك والحديد والمعادن المختلفة أبرز صادرات البلاد، على الرغم من امتلاكها ساحلاً طويلاً على المحيط الأطلسي مما يتيح لها الوصول إلى أنواع متنوعة من الأسماك، إلا أن موريتانيا تصنف كدولة منخفضة الدخل وتعتمد على المساعدات الخارجية .

تتمتع موريتانيا بموارد اقتصادية هامة، مثل الثروة الرعوية التي قُدرت بحوالي 16 مليون رأس من الماشية في عام 2000م، كما أن قطاع الصيد الذي يعتبر أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد يساهم بنحو 52% من مداخيل الصادرات و25% من إيرادات الميزانية ومع ذلك يواجه الاقتصاد الموريتاني العديد من التحديات بما في ذلك حجم الديون الخارجية الضخمة عجز ميزان المدفوعات ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة نقص الأيدي الماهرة وتخلف البنية التحتية[2].

2- حصيلة الانجازات الميدانية للاتحاد المغاربي:

رغم الإمكانيات المتاحة تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق نتائج إيجابية، حيث يبقى ما تم إنجازه دون المستوى المطلوب مقارنةً بتطلعات شعوب المنطقة، ولتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي من الضروري تنفيذ برامج عمل محددة واعتماد مبدأ التدرج على مدى زمني كافٍ. كما يجب تبني خطط تكاملية متدرجة تعطي

[1]- عادل زغدي، **دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة (1995-2010)**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي- جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص45-47.

[2]- المرجع نفسه، ص48-50.

الأولوية للقطاعات الحيوية مثل الزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية واتباع مجموعة من الخطوات منها:[1]

- إنشاء منطقة تبادل حر مغاربية وتعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية وخاصة في مجالات الإصلاح المالي والنقدي والمصرفي.

- توحيد المعايير والمقاييس الصناعية والتنسيق بين المراكز المختصة، مع الاستفادة من الخبرات الدولية، سيسهم في ضمان جودة تنافسية السلع المغاربية.

- ينبغي الإسراع باستكمال شبكة الطرق البرية وتدعيم الشحن الجوي، واتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة لنقل السلع في الوقت المناسب.

- من الضروري أيضاً إيجاد آليات عادلة ونزيهة لفض النزاعات، والانضمام إلى اتفاقيات التحكيم الدولي، واختيار قضاة ذوي كفاءة ونزاهة.

- يجب دراسة نماذج الشركات المشتركة الناجحة للاستفادة من مواطن قوتها وتوطين مشاريع جديدة بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات العاملين في المؤسسات الدولية في إدارة المشروعات المشتركة.

- تدعيم وتفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي ومنحها صلاحيات كافية لتنفيذ قراراتها وإزالة أية عقبات تعترض ذلك هو أمر ضروري.

- تبني مواقف وسياسات موحدة تجاه التجمعات الإقليمية الأخرى وفصل السياسة عن الاقتصاد وتعزيز ثقافة إيجابية لإدارة الخلافات مع أخذ موقع المغرب العربي في الاعتبار سيسهم في بناء صناعات تصديرية متقدمة وقادرة على المنافسة في الأسواق العالمية[2].

3- تقييم مسار إتحاد المغرب العربي:

منذ تأسيسه في عام 1989م، جاء اتحاد المغرب العربي كبديل لأول هيكل سياسي للعمل المغاربي المشترك، وهو اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي التي أنشئت عام 1964م، وبعد فترة

[1]- لخضر مداني، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية**، مذكرة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، (غير منشورة)، 2006، ص60.

[2]- المرجع نفسه، ص60-61.

طويلة من الجمود في العلاقات بين دول المغرب العربي، لاسيما بين الجزائر والمغرب بعد عام 1976م نتيجة النزاع حول الصحراء الغربية، تهيأت الظروف مجددًا في أواخر ثمانينيات القرن الماضي للإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989م؛ جاء تأسيس الاتحاد استجابةً لتطلعات شعوب المنطقة، وأيضًا كخطوة استراتيجية من حكوماتها لمواجهة تحديات التهميش الناتجة عن التحولات العالمية المتسارعة، مثل نمو الاتحادات والتكتلات الإقليمية. كان الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، يمثل نموذجًا لتكتل إقليمي قوي يصعب على دول المغرب العربي التعامل معه بشكل فردي. ويمكن التمييز بين مرحلتين في مسار إتحاد المغرب العربي:

1.3. المرحلة الأولى (1989-1993م):

لقد عرفت مسيرة إتحاد المغرب العربي حماسا كبيرا خلال هذه الفترة وعرفت عدة إجراءات ميدانية تمثلت خاصة في فتح الحدود البرية و إلغاء التأشيرة مما سهل تنقل الأفراد ومعه تنقل السلع ورؤوس الأموال، كما شهدت هذه الفترة إستحداث المؤسسات المغاربية: مجلس الشورى المغاربي، الهيئة القضائية المغاربية، الأكاديمية المغاربية للعلوم و الجامعة المغاربية. وقد تحسنت المبادلات التجارية البينية خلال هذه المدة لتبلغ 58.945 مليون دولا سنة 1992م[1]. وهو ما يمثل 03% من إجمالي التجارة الخارجية لبلدان الإتحاد، بينما لم يكن يتجاوز حجم هذه التجارة 360 مليون دولار أمريكي سنة 1987م وهو يمثل 01% من إجمالي التجارة الخارجية لبلدان الإتحاد[2]. ومع ذلك فإن التجارة البينية لبلدان الإتحاد ظلت ضعيفة حتى في أوج رواجها سنة 1992م فلم تتعدى نسبة 3,04%، مقارنة بحجم التجارة البينية لبلدان الإتحاد الأوروبي التي بلغت في نفس السنة أكثر من 50%.

والجدول التالي يعطينا لمحة عن واقع التجارة البينية لبلدان الإتحاد:

[1]- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1993-1994.

[2]- عبد العزيز شرابي، "إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، ع01، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص13.

جدول رقم (02): واقع التجارة البينية لبلدان الاتحاد.

	مجموع الصادرات لبلدان الاتحاد (مليون دولار)		الصادرات الاجمالية (مليون دولار)		تسبة الصادرات الى بلدان الاتحاد (مليون دولار)	
السنة	1992	2005	1992	2005	1992	2005
تونس	422.1	82.8	4182	11324.2	10.9	0.73
الجزائر	175.0	7.1	10909	47194.6	1.60	0.10
ليبيا	98.0	76.6	9740	31216.8	1.00	0.24
المغرب	250.1	36.8	5749	10662.0	4.35	0.34
موريتانيا	0.38	36.9	507	452.5	0.07	8.15
المجموع	945.58	280.2	31087	10085.1	%3.04	%0.27

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، سنة 2005م.

2.3. المرحلة الثانية ما بعد 1994م:

تميزت هذه المرحلة بعودة الفتور بسبب إعادة فرض التأشيرة من جديد على تنقل الأفراد بي ـن الجزائر والمغرب (والتي ألغي ال عمل بها لاحقا، إبتداءا من 2005م)، وغلق الحدود البرية بين البلدين ابتداءا من أوت 1994م ولازلت مغلقة إلى الآن. وأيضا تدهور العلاقات الليبية الموريتانية على إثر قيام موريتانيا بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل سنة 1995م.

هذه الأوضاع كانت سببا رئيسيا في عدم تطبيق أغلب الاتفاقات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي. وأهم ما يمكن إستنتاجه من أرقام الجدول هو تراجع التجارة البينية من 4,3% سنة 1992م إلى 27,0% سنة 2005م ويعود إلى سبب في هذا التراجع إلى غلق الحدود البرية بين البلدين الكبيرين اللذين يتوسطان الإتحاد، الجزائر والمغرب وعدم تطبيق أغلب الإتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي[1].

[1]– عبد العزيز شرابي، المرجع السابق، ص14.

لذلك يمكن القول أن العلاقات التجارية والإقتصادية فيما بين بلدان الإتحاد لم ترق إلى أدنى مراحل الكيانات المتكاملة، أي لم تتمكن حتى من تجسيد منطقة التفضيل الجمركي، كما سنلاحظ من خلال إتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وغيرها أن الإقتصادات المغاربية تزداد إنفتاحا نحو الخارج بينما تزداد إنغلاقا على نفسها. وفي مقابل هذه العلاقات التجارية الرسمية، فإن هناك سوق موازية رائجة، يقوم بها التجار المتجولون أغلبها يتم عبر طرق غير رسمية، حتى أن إحدى هذه الطرق الرابطة بين الجزائر والمغرب سميت بطريق الوحدة، والتي تعتبر معبرا لتنقل الأفراد والسلع بطرق غير رسمية. ونجد في البلدان المغاربية سلع عديدة يقوم بنقلها تجار متجولون خاصة المواد الغذائية؛ طماطم، عجائن، المواشي، الآلات الكهرومنزلية، المازوت والبنزين وغيرها. كما أن هناك سوق غير رسمية لصرف العملات المحلية مباشرة فيما بينها دون اللجوء إلى عملة وسيطة كاليورو أو الدولار الأمريكي[1].

أما عن أهم المنجزات الميدانية للاتحاد فقد تمثلت في عدد محدود من المشاريع التي بدأت في التنفيذ مقارنةً بعدد الاتفاقيات التي تم عقدها، أما البقية فقد ظلت دون توقع الجميع ولعل تمسك قادة المغرب العربي بقاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات يعكس الكثير من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادلة في وقت تأخذ فيه معظم المؤسسات الدولية بمبدأ الأغلبية وهذا يترجم الاختلالات البنيوية في الاتحاد التي تعرقل تقدمه، وسنعرض بعض هذه الاتفاقيات المنجزة في الجدول أدناه سواء داخل الاتحاد أو خارجه.

والجدول التالي يوضح أهم الانجازات داخل الاتحاد:

[1]- عبد العزيز شرابي، المرجع السابق، ص15.

جدول رقم (04): الانجازات داخل الاتحاد

اتفاقيات	تاريخ التوقيع	تاريخ التنفيذ
اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي	1991/03/11	2002\04\23
اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1993\07\14
اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1993\07\14
اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1990\07\23
اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1993\07\14
اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1993\07\14

المصدر: الأمانة العامة الاتحاد المغرب العربي على الموقع الالكتروني.

4- الاتفاقيات التي عقدت مع المنظمات:

من بين أهم الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها سنذكر البعض منها:[1]

- تم توقيع اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي والمنظمة العالمية للتجارة في 25 أكتوبر 2000م.
- وفي 17 سبتمبر 2001م، تم التوصل إلى مذكرة تفاهم مع الآلية العالمية لدعم وتنفيذ البرنامج الإقليمي لمقاومة التصحر في دول الاتحاد.
- كما جرى توقيع اتفاقية مساعدة فنية مع البنك الإسلامي للتنمية في 12 فبراير 2002م.
- وفي 08 ديسمبر 2003م، تم إبرام مذكرة تفاهم مع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة.

[1]- سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 02، 2016/2015، ص41-50.

- وفي 24 مايو 2007م، أُرسلت رسالة اتفاق مع البنك الإفريقي للتنمية لتمويل دراسة حول إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية.

- كما تم توقيع اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألسكو" بتاريخ 25 يونيو 2007م.

وعليه فإن الإنجازات المحققة حتى الآن تبقى دون طموحات الشعوب المغاربية، والطريق لا يزال طويل أمام الإتحاد حتى يحقق الهدف الذي أنشئ من أجله وهو تحقيق التكامل المغاربي، غير أنه لابد من الإقرار كذلك بأن خطوات مهمة قطعت منذ إنشاء الاتحاد[1].

منذ إنشائه عقد الاتحاد 33 دورة عادية كان آخرها في 07 مايو 2015م، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات التشاورية الاستثنائية لتنسيق المواقف والآراء، خلال هذه اللقاءات تم إبرام العديد من الاتفاقيات التي تجاوزت المجال الاقتصادي لتشمل ميادين علمية وثقافية أخرى[2].

تقوم الأمانة العامة بنشر حصيلة منتظمة لأنشطة اللجان الوزارية المتخصصة المشرفة على برامج التعاون القطاعية في مجالات متعددة مثل الصحة العمومية، المياه، مكافحة التصحر، الازدواج الضريبي، الصحة الحيوانية، شبكات الطرق المغاربية والمواصلات، وترابط شبكات الكهرباء. كما اتخذ التعاون بين دول المنطقة بعداً ثنائياً حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات متنوعة مما يساهم بلا شك في تعزيز مسيرة التكامل المغاربي[3].

- تم توقيع اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر من قبل وزراء التجارة في طرابلس في يونيو 2010م، وقد تم التوصل إلى صيغة ثنائية تتعلق بالمشروع الخاص بالتقسيم الجمركي فضلاً عن نظام تسوية النزاعات التجارية في الوقت نفسه يجري العمل على إعداد الصياغة النهائية للمشروع المتعلق بقواعد المنشأ، وفي

---

[1]- منذ بداية التسعينيات تواصل مؤسسات الاتحاد العمل بشكل منتظم، حيث تشمل الأمانة العامة في الرباط، مجلس الشورى في الجزائر، الهيئة القضائية في موريتانيا، بالإضافة إلى الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس. أنظر: سعيدي ياسين، المرجع السابق، ص41-50.

[2]- لم تدخل جميع الاتفاقيات المبرمة حيز التنفيذ؛ فبعضها فقط تم تطبيقه على أرض الواقع، وهي التي نتناولها في حديثنا هذا. أنظر: سعيدي ياسين، المرجع نفسه، ص41-50.

[3]- عبد القادر ولد محمد، **كيف نحقق التكامل والإندماج المغاربي؟ الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي**، الندوة السادسة، المغرب العربي في مفترق الشراكات، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 31 ماي 2007، ص44.

اجتماع مجلس وزراء التجارة بالرباط في ديسمبر 2014م تم التأكيد على أهمية الإسراع في إتمام إنشاء منطقة التبادل الحر حيث تُعتبر هذه المنطقة خطوة حيوية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

وقد اعتبر المجلس أن إنشاء هذه المنطقة يمثل المرحلة التالية الضرورية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتحقيق الأهداف المشتركة في المنطقة[1]. الأولى في تنفيذ الإستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة التي إعتمدها مجلس الرئاسة في جويلية 1990م[2]. وفي 21 ديسمبر 2015م قام رئيس الحكومة التونسي بإعطاء إشارة الانطلاق الفعلي للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بعد مرور 24 عاماً على تأسيسه بموجب اتفاقية رأس لانوف في 10 مارس 1991م، يُعتبر تفعيل هذه المؤسسة المالية خطوة هامة نحو تعزيز التكامل المغاربي، حيث يُتوقع أن تسهم في تحقيق أهداف الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الخمس الأعضاء، حيث سيقوم البنك بدور محوري في تعزيز حركة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والمبادلات التجارية البينية ضمن الفضاء المغاربي مما يسهم في تنمية المشاريع الاقتصادية المشتركة من خلال تقديم الدعم المالي وتمويل المشاريع التي تصب في مصلحة المواطن المغاربي يسعى البنك إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة ورفع مستوى التعاون بين الدول الأعضاء مما يساهم في تحقيق أهداف النمو والازدهار المشترك في المنطقة[3].

وفيما يتعلق بالمجال الأمني فقد حظي باهتمام خاص من قبل الدول المغاربية نظراً لتصاعد التهديدات العابرة للحدود والتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة في هذا السياق تم تخصيص دورة استثنائية لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في الجزائر في 09 يوليو 2012م، حيث تم التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية شاملة ومنسقة لمواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة المغاربية. وقد تلت هذه الدورة ثلاثة اجتماعات وزارية متتالية حيث تم تناول القضايا الأمنية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات المشتركة بفعالية.

---

[1]- الحبيب بن يحي، **الأمين العام لإتحاد المغرب العربي: طموحات الشعوب لا تقاس بالسنوات**، حوار للوطن على الموقع الإلكتروني: http://www.Elwatannews.com/news/details/83605

[2]- نوري منيرة، بوسعد زكية، التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، ع14، 2018، ص178.

[3]- يقدر رأس مال البنك بـ150 مليون دولار، وتم إختيار تونس مقرا له.

- إجتماع وزراء الشؤون الدينية بموريتانيا 24 سبتمبر 2012م.
- إجتماع وزراء الداخلية في المملكة المغربية في 21 أفريل 2013م[1].

حظيت القضايا الأمنية باهتمام خاص من قبل الدول المغاربية بسبب تصاعد التهديدات العابرة للحدود والتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة في هذا السياق تم تخصيص دورة استثنائية لمجلس وزراء الخارجية في الجزائر في 09 يوليو 2012م، حيث تم التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية شاملة ومنسقة لمواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة.

تلت هذه الدورة اجتماعات وزارية أخرى بما في ذلك اجتماع وزراء الشباب في تونس في 17 مايو 2013م، وأسفرت هذه الاجتماعات عن إصدار بيانات من نواقشط، الرباط، وتونس، والتي شكلت الأسس الأولية للاستراتيجية المغاربية المتكاملة في المجال الأمني بهدف تعزيز الأمن في المنطقة ومواجهة التهديدات التي تشكل عائقاً أمام تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

ومع ذلك كانت مقاربة مجلس وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية في عام 1990م قاصرة، حيث ركزت على تحرير المبادلات التجارية دون النظر الكافي إلى الأبعاد الهيكلية للتكامل مما أدى إلى تهميش هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي.

شكلت مشاريع التعاون الصناعي المشتركة بين الجزائر وتونس، وكذلك بين الجزائر وليبيا في الفترة من 1983م إلى 1988م أرضية مادية هامة لتوسيع القطاع الصناعي وتعزيز التكامل السوقي، لكن هذه الجهود لم تُثمر بما يكفي لتسريع التكامل الاقتصادي المغاربي.

وفيما يتعلق بالقطاعات الحيوية التي أشرف عليها الاتحاد فإنها لم ترتقِ إلى مستوى الطموحات المنشودة، رغم أنها تعتبر مبادرات معتبرة، ففي قطاع النقل شهدت المنطقة جهوداً مكثفة لتحسين حركة الأشخاص والبضائع، منها إنشاء شبكة الطرق المغاربية التي تمتد بطول 30 ألف كيلومتر والتي تربط بين الدول الأعضاء ومع أوروبا وإفريقيا[2].

---

[1]- نوري منيرة، بوسعد زكية، المرجع السابق، ص179.

[2]- مراد علّة، واقع التكامل الاقتصادي المغاربي- قراءة تاريخية واقتصادية في معطيات الاتحاد- **مجلة التكامل الاقتصادي**، مج04، ع02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016، ص22

وفي قطاع الزراعة كان التكامل المغاربي محدوداً وركز على عدد قليل من المنتجات مثل الحلفاء والحمضيات إنشاء المكتب المغاربي للحلفاء (COMALFA) عام 1963م لضمان التسويق المشترك وتأسيس "المغاربية للحمضيات" في عام 1972م لتنسيق النقل إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية. ورغم هذه المبادرات فإن التحديات الهيكلية واختلالات التنفيذ أثرت على فعالية التكامل في هذه القطاعات[1].

ومن منظوري الشخصي أرى أن جهود التكامل في القطاع الزراعي ضمن الاتحاد المغاربي لم تحقق النتائج المرجوة، حيث ظلت هذه الجهود محدودة التأثير ولم تتجاوز نطاق التعاون الإقليمي البسيط. رغم أن دول المنطقة تمتلك إمكانيات زراعية هائلة يمكن أن تسهم في تحقيق اكتفاء غذائي ذاتي وتقليص التبعية الغذائية، فإن هذه الإمكانيات لم تُستغل بالشكل الأمثل، الأمر الذي يظهر لنا أن الفجوة بين الإمكانيات الزراعية الكبيرة والنتائج الفعلية تعود إلى عدة عوامل منها نقص التنسيق الفعّال بين الدول، وغياب استراتيجيات موحدة للتنمية الزراعية، وكذلك التحديات التي تواجهها كل دولة على حدة. هذا الواقع يبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون والتخطيط المشترك لتحقيق التكامل الزراعي الفعّال، الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز الأمن الغذائي للمنطقة وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.

وبخصوص قطاع الاتصالات قد تميز هذا القطاع بمشاريع وهي كما يلي:

أ- مشروع كابل ابن خلدون للألياف البصرية: يهدف هذا المشروع إلى تحسين جودة الخدمات الهاتفية وتطوير الخدمات الحديثة في مجال الاتصالات يمتد المشروع على طول 6200 كيلومتر وقد تم إنجاز 3500 كيلومتر منه حتى الآن، يشمل هذا الإنجاز البنية التحتية للتواصل عبر دول تونس والجزائر والمغرب مما يعزز الترابط بين هذه الدول ويؤدي إلى تحسين كفاءة الشبكات وتوسيع نطاق التغطية[2].

[1]- مراد علّة، المرجع السابق، ص22.

[2]- المرجع نفسه، ص23.

ب- مشروع العصر المغاربي للاتصالات: بدأت دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع في عام 2001م، حيث كُلفت تونس بإعداد الدراسة وتسيير تنفيذ المشروع ومتابعته[1].

وقد أبرمت أيضا مجموعة من الاتفاقيات في مجالات متنوعة نذكر منها:

ج- التحرير الاقتصادي: والذي سطر له تاريخ 1992م لتحقيقه، حيث يهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وتنمية التبادل التجاري.

د- الاتحاد الجمركي: تم الاتفاق على إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية عام 1995م، بهدف توحيد الضرائب والرسوم، وتنسيق التعريفة الجمركية تجاه الدول الأخرى، وتوحيد الأنظمة والقوانين الجمركية.

هـ- السوق المغاربية المشتركة: كان من المتوقع أن تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بحلول عام 2000م من خلال إرساء نظام موحد للأسواق وتنظيم المبادلات وتسهيل تنقل الأفراد.

و- منطقة التبادل الحر: وكان ذلك في فبراير 1994م.

وقد ذكر الحبيب بن يحي أمين عام اتحاد المغرب العربي في ندوة مركز تونس لبعض الإنجازات:

- التأكيد على الربط الكهربائي البيني.
- الربط عبر شبكة الألياف البصرية في الاتصالات.
- التنسيق والتخطيط في مجال الإسكان والعمران.
- القيام ببعض المقاطع في الطريق السيار المغاربي[2].

غير أننا لاحظنا أنه رغم الاتفاق على مجموعة من الاستراتيجيات والأهداف، لم تنجح المبادرات في تحقيق النتائج المرجوة مما جعل التجربة تبدو فاشلة إلى حد كبير. هذا الفشل يمكن عزوه إلى عدة أسباب رئيسية من بينها نقص الاجتماعات الرسمية التي كان من شأنها تعزيز التنسيق والمتابعة الفعّالة. علاوة على ذلك كان هناك افتقار واضح لتخطيط مسبق مدروس، بما في ذلك غياب جدول زمني محدد للتواريخ وجدول أعمال مفصل مما أثر بشكل كبير على فعالية تنفيذ المشاريع.

---

[1]- مراد علّة، المرجع السابق، ص23.

[2]- تيرس سعاد، قراءة في التكتلات العربية "الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول"، **مجلة التجديد العربي**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص267.

على سبيل المثال تأجيل دورة الجزائر أو قمة الجزائر في عام 1995م الذي جاء بعد طلب المغرب تجميد الاتحاد المغاربي بسبب النزاع حول قضية الصحراء الغربية، ألقى بظلاله على النشاط الوحدوي وفضح الثغرات في التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء. هذا التأجيل لم يكن مجرد تأخير بل كان له تأثيرات سلبية ملموسة على التقدم الوحدوي، وأظهر مدى ضعف الآليات المتبعة وعدم قدرتها على التصدي للتحديات.

لذلك فإن تحليلنا لهذا الوضع يشير إلى ضرورة إعادة تقييم شاملة لهذه التجربة مع التركيز على تحسين آليات التخطيط والتنسيق، وتطوير استراتيجيات واضحة تضمن تحقيق الأهداف وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بشكل أكثر فعالية.

خلاصة الفصل:

جسّدت تجربة اتحاد المغرب العربي امتدادًا لحلم الوحدة العربية الذي بدأ مع تأسيس جامعة الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية، ومع استقلال الدول المغاربية في بداية ستينيات القرن العشرين راود الآباء المؤسسين طموح إقامة مشروع وحدوي مغاربي، حيث طرحت قمة وزراء الاقتصاد في طنجة عام 1964م رؤية تكاملية أكثر واقعية؛ تم تطوير هذه الرؤية من خلال اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة عام 1967م، التي اقترحت مقاربات مختلفة لتحقيق الاندماج المغاربي. وتركزت هذه المقاربات على خيارين رئيسيين؛ خيار الحد الأعلى بتوقيع اتفاقية اتحاد مغاربي مشابهة لنموذج اتفاقية روما، مع وضع جدول زمني لإزالة القيود الجمركية والحواجز الضريبية، وإنشاء سياسات اقتصادية ونقدية موحدة، إضافة إلى إحداث مؤسسات مشتركة بصلاحيات تنفيذية؛ بينما كان التصور في خيار الحد الأدنى هو اعتماد نهج تدريجي لإنشاء اتحاد اقتصادي يتضمن التزامات قانونية تتيح خفض التعريفات الجمركية وتنفيذ مشاريع صناعية مشتركة، وفق جدول زمني يتم التفاوض عليه بين الدول الأعضاء (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا).

تبلورت هذه الخيارات لاحقًا في قمة زرالدة بالجزائر عام 1988م، حيث اجتمع قادة الدول المغاربية الخمس (تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب، وموريتانيا) للإعلان عن مشروع اتحاد المغرب العربي. وفي 19 فيفري 1989م، تم تبني معاهدة الاتحاد المغاربي خلال قمة مراكش بالمغرب، حيث أكدت ديباجة المعاهدة على الروابط المشتركة بين شعوب المغرب العربي، المتمثلة في الدين والتاريخ واللغة، وعلى تطلع هذه الشعوب وقادتها لإقامة اتحاد يسير تدريجيًا نحو تحقيق اندماج أشمل؛ تم اختيار نموذج الاندماج التدريجي وفق خيار الحد الأدنى، ووضعت أهداف محددة لتحقيق ذلك، حيث شملت هذه الأهداف السياسة المشتركة وذلك عبر تعزيز الوفاق بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدولي، أما الجانب الاقتصادي بتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية، وإنشاء مشاريع مشتركة، وفي المجال الثقافي تعزيز التعاون في تطوير التعليم، الحفاظ على القيم الإسلامية، وصيانة الهوية القومية العربية، عبر إنشاء مؤسسات جامعية وثقافية وتبادل الأساتذة والطلاب. كما نصت المعاهدة على العمل

التدريجي لتحقيق حرية تنقل الأفراد والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بما يعزز التكامل والتعاون بين بلدان الاتحاد.

وقد تضمنت معاهدة الاتحاد المغاربي إنشاء مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية، حيث يُعهد باتخاذ القرارات إلى مجلس الرئاسة، الذي يضم رؤساء الدول الأعضاء؛ يتخذ المجلس قراراته بالإجماع، ويعقد اجتماعاته العادية سنويًا، مع إمكانية عقد دورات استثنائية عند الضرورة. كما يضم الاتحاد المغاربي مجلس وزراء الخارجية، الذي تتمثل وظيفته الأساسية في التحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة، بالإضافة إلى دراسة القضايا التي تُعرض عليه من قبل لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة. كما أُنشأ أيضًا مجلس الشورى، الذي يتألف من عشرين عضوًا يمثلون كل دولة عضو في الاتحاد؛ يتولى هذا المجلس مهمة إبداء الرأي حول المشاريع والقرارات المحالة إليه من مجلس الرئاسة، كما يحق له تقديم توصيات لتعزيز أهداف الاتحاد ودعم التعاون المغاربي المشترك.

الفصل الرابع

الاتحاد المغاربي بين

الواقع والمأمول

تمهيد:

واجه الحلم المغاربي مجموعة من العوائق على الأصعدة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية . **سياسيًا**، عانى اتحاد المغرب العربي من جمود كبير، حيث لم ينعقد مجلس الرئاسة، أعلى سلطة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، منذ عام 1994م، رغم أن المعاهدة تنص على عقد اجتماعات دورية سنوية. يعود هذا الجمود إلى تصاعد التوتر بين الجزائر والمغرب إثر اتهام المغرب للمخابرات الجزائرية بالضلوع في الهجوم الإرهابي على فندق بمراكش، مما أدى إلى إغلاق الحدود البرية بين البلدين وتعميق انعدام الثقة. بالإضافة إلى ذلك، أثرت قضية لوكربي على العمل المغاربي المشترك، إذ تعرضت ليبيا لعزلة دولية وعقوبات بعد اتهام نظام القذافي بالمسؤولية عن تفجير طائرة "بان.أم" الأمريكية فوق لوكربي. كما أن توجهات القذافي خارج الإطار المغاربي زادت من تعقيد المشهد؛ فبعد إخفاقه في تحقيق الوحدة العربية وتقلده دور المدافع عن القومية العربية، انصرف إلى إفريقيا، مركّزًا جهوده على تجمع "الساحل والصحراء"، وانتهى به المطاف ليعلن نفسه "ملك ملوك إفريقيا"، مما أضعف التزامه بالعمل المغاربي المشترك. هذا التباين بين دولتي القلب، الجزائر والمغرب، وعدم قدرة الدول المغاربية الأخرى على لعب دور فاعل لإعادة العلاقات بينهما إلى مسارها الطبيعي، حال دون تحقيق الأهداف المشتركة للاتحاد المغاربي.

أما المعوقات السياسية الراهنة التي جمدت العمل المغاربي المشترك بسبب تحديات التحول الديمقراطي، فقد مثلت تونس نموذجًا مغاربيًا وعربيًا ملهمًا في إطار موجة الربيع العربي، حيث رفعت ثورة الياسمين سقف التفاؤل بالقضاء على الاستبداد السياسي والفساد المالي؛ هذا النموذج أغرى شعوب دول الجوار بالسعي لتحقيق تطلعات مشابهة. لكن التجربة الليبية قدمت صورة مغايرة، حيث تحولت بعد سقوط نظام القذافي إلى ساحة لصراعات داخلية وإقليمية ودولية. ولم تتمكن النخب السياسية الجديدة في ليبيا حتى الآن من التوافق على مشروع لبناء الدولة الوطنية، مما جعلها مركزًا للاضطرابات التي أثرت بشكل مباشر على الدول المجاورة، خاصة تونس والجزائر غربًا ومصر شرقًا. ولمواجهة التداعيات الأمنية والسياسية للوضع الليبي، بادرت هذه الدول الثلاث إلى إنشاء آلية ثلاثية للتنسيق

والتشاور؛ تهدف هذه الآلية إلى دعم العملية السياسية داخل ليبيا، والعمل على تحقيق توافق وطني حول مشروع بناء الدولة بمؤسساتها السياسية والجغرافية والمالية، التي تعرضت للانقسام والتفكك.

وفي سياق تحديات التحول الديمقراطي، سعت الجزائر والمغرب إلى التكيف مع موجة الاحتجاجات الشعبية من خلال تبني إصلاحات سياسية ودستورية، إلى جانب اتخاذ حزمة من الإجراءات الاجتماعية والمالية لكسب الرضا الشعبي. ركزت هذه الإجراءات على توفير السكنات ومنح القروض الميسرة للشباب، غير أن هذه التدابير المؤقتة لم تكن كافية لاحتواء موجات الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية.

أما في المغرب شهدت منطقة الريف احتجاجات واسعة النطاق، بينما اندلعت في الجزائر ما عُرف بـ"ثورة الابتسامة"، التي أدت إلى رحيل نظام بوتفليقة وإلغاء مشروع العهدة الخامسة. تأتي هذه التطورات في ظل ترقب شعبي وإقليمي لمستقبل التحول السياسي والدستوري في الجزائر، خاصة مع الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في 12 ديسمبر 2019م، فالتحول الديمقراطي في الجزائر واجه تحديات جسيمة، إذ كان مساره طويلًا ودمويًا منذ الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية في عام 1989م، وهو نفس العام الذي شهد تأسيس اتحاد المغرب العربي. لكن هذا المسار ما زال بعيدًا عن تحقيق الاستقرار الديمقراطي المنشود، حيث تظل تطلعات الشعوب نحو تحقيق الديمقراطية الكاملة قائمة وسط ظروف معقدة وتحديات مستمرة.

إلى جانب الجزائر، لم تكن تجربة الربيع العربي في تونس خالية من التحديات، فالحلم بالقضاء على الاستبداد والفساد المالي اصطدم بواقع سياسي واجه العديد من العقبات. الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الاستقرار الوطني، حيث شهدت البلاد ارتفاعًا في معدلات البطالة، وزاد الشعور بالإحباط لدى المناطق الجنوبية التي كانت مهد الثورة الاجتماعية. هذا الإحباط انعكس في ضعف المشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام 2019م، حيث بلغت نسبة المشاركة في الجولة الأولى 49% فقط، في حين شهدت الانتخابات التشريعية التي جرت في 06 أكتوبر 2019م عزوفًا واسعًا، إذ امتنع 60% من الناخبين عن التصويت. كما لجأ الناخبون

إلى التصويت العقابي ضد الأحزاب والشخصيات التي شاركت في الحكومات السابقة، خاصة حزبي "نداء تونس" و"النهضة".

أما في موريتانيا، فالوضع السياسي لم يكن أكثر استقرارًا. فرغم تداول السلطة بين الرئيسين محمد ولد عبد العزيز ومحمد ولد الغزواني، اعتبرت المعارضة هذا الانتقال بمثابة إعادة تدوير للسلطة على غرار النموذج الروسي بين بوتين وميدفيديف، مشيرة إلى استمرار هيمنة الجيش على المشهد السياسي. من الناحية الجغرافية والسياسية، تبدو موريتانيا أقرب إلى المشاريع الاقتصادية لغرب إفريقيا مقارنة بمشروع اتحاد المغرب العربي. فرغم انسحابها من المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس)، فإنها تظل مرتبطة تجاريًا واقتصاديًا بهذا الفضاء الديناميكي، كما أنها انخرطت أمنيًا في المشروع الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي، من خلال العمليات العسكرية لفرنسا (برخان)، إضافة إلى انتمائها إلى مجموعة دول الساحل الخمس، التي تسعى للحصول على دعم خارجي لمكافحة الإرهاب في أعقاب التدخل الفرنسي في شمال مالي.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد زادت الدول المغاربية من تبعيتها الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوروبي بعد ثلاثة عقود من توقيع معاهدة اتحاد المغرب العربي. فقد انخرطت كل من المغرب، الجزائر، وتونس بشكل فردي في شراكات مع الاتحاد الأوروبي، عبر توقيع اتفاقيات تعاون شملت الجوانب المالية والتجارية والسياسية والاجتماعية، بينما تفاوض الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة دفاعًا عن مصالحه الاستراتيجية. ونتيجة لذلك، تعمقت التبعية الاقتصادية، حيث بلغت نسبة التبادلات التجارية بين الدول المغاربية وأوروبا ما بين 55% و65% من إجمالي تجارتها الخارجية، في حين لم تتجاوز التجارة البينية بين الدول المغاربية 3% فقط، وهي أدنى نسبة مقارنة بالتكتلات الإقليمية الأخرى مثل المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (10%) ومجموعة التنمية لجنوب إفريقيا (19%). كما أن الاستثمارات الأوروبية في المنطقة ظلت ضعيفة، إذ لم تتجاوز نسبتها 2% من إجمالي الاستثمارات الأوروبية عالميًا.

فيما يتعلق بالتفاوت الاجتماعي، تعاني الدول المغاربية من اختلافات كبيرة في متوسط دخل الفرد. فقد بلغ متوسط الدخل في موريتانيا 3589 دولارًا سنويًا، مقارنة بـ8217 دولارًا في المغرب، و11,911 دولارًا في تونس، و15,275 دولارًا في الجزائر، و17,882 دولارًا في ليبيا. يصاحب هذا التفاوت في الدخل تصاعد معدلات الفقر نتيجة غياب التوازن التنموي داخل الدول. كما تتراوح نسبة البطالة بين 10% في المغرب، و12% في الجزائر، و16% في كل من تونس وليبيا.

رغم هذه المعوقات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تسريع خطوات بناء اتحاد مغاربي متكامل قد يسهم في تحقيق نمو اقتصادي إضافي يتراوح بين 3% و4% سنويًا من الناتج المحلي الإجمالي، مما سينعكس إيجابيًا على خلق فرص العمل، خفض معدلات البطالة، والحد من الفقر في المنطقة[1].

[1]- عباس رمضان كفاح، تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية، **مجلة الدراسات الإقليمية**، مج05، ع12، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، جامعة الموصل، بغداد، ديسمبر 2009، ص01-29.

أولا: المعيقات والمشاكل

لقد تأسس اتحاد المغرب العربي بهدف توحيد الجهود لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية على دول المنطقة، إلا أنه منذ نشأته واجه الاتحاد العديد من العقبات والثغرات التي جعلت معظم الاتفاقيات الموقعة تظل حبرًا على ورق دون تنفيذ فعلي على أرض الواقع ونتيجة لذلك فشلت المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى قوة حقيقية تدعم التنمية في دول المنطقة[1].

وعلى الرغم من الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية المشتركة التي ألهمت إنشاء الاتحاد، إلا أنها لم تنجح في بناء برامج مشتركة يمكن أن تحول بنود ميثاق الاتحاد إلى حقائق ملموسة، وقد أدى هذا الواقع إلى استمرار مجموعة من المعوقات التي تعرقل بزوغ فجر التكامل بين دول المغرب العربي في المستقبل القريب.

1- المعيقات ذات الطابع السياسي:

1.1. قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية:

تُعَد قضية الصحراء الغربية من أبرز القضايا التي تؤثر على المشهد السياسي في دول المغرب العربي، حيث تحتل مكانة مركزية في الصراع وعدم الاستقرار بين هذه الدول. تؤثر هذه القضية بشكل كبير على استقرار المنطقة، حيث تعود جذور التوتر إلى العلاقات المغربية الجزائرية التي تتسم بالتوتر المستمر. وأهم ما يميز هذه المنطقة توفرها على ثروات معدنية منها الفوسفات الذي تعتبر رواسبه من أغنى الرواسب العالمية حيث يقدر الإحتياطي بنحو 600 مليون طن، وترتفع فيه نسبة المعدن إلى 30%، وقد بدأ إنتاج الفوسفات بها منذ عام 1972م[2].

قدمت الجزائر دعماً لجبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء الغربية، وقامت الجبهة بتأسيس حكومة في المنفى أطلقت عليها اسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وكانت تتلقى

---

[1]- عباس رمضان كفاح، المرجع السابق، ص04.

[2]- محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص306-307.

دعماً وتأييداً مستمرين من الجزائر في هذا السياق. نفذت الجبهة عدة عمليات عسكرية في المنطقة، وتمكنت من هزيمة القوات الموريتانية في الجنوب، ما دفع موريتانيا في عام 1979م إلى الانسحاب من الجزء الجنوبي للصحراء، عندها استغلت القوات المغربية الوضع وقامت بالسيطرة على الجزء الجنوبي الذي كانت تسيطر عليه موريتانيا وضمه إلى القسم الشمالي؛ استمرت المواجهات والاشتباكات بين المغرب وجبهة البوليساريو حتى عام 1988م، حين وافق الطرفان على وقف إطلاق النار، على أن يتم إجراء استفتاء عام تحت إشراف الأمم المتحدة لتحديد مصير الصحراء الغربية. وقد شُكّلت لجنة من الأمم المتحدة لمتابعة عملية الاستفتاء وتحديد السكان الذين يحق لهم المشاركة فيه، إلا أن الاستفتاء لم يُجر حتى الآن؛ وما زالت قضية الصحراء الغربية تؤجج التوتر بين الدول المغاربية وتؤثر على علاقاتها، وخاصة بين الجزائر، التي تعتبر داعمة وحاضنة للقضية، والمغرب، الذي يؤكد سيادته على الصحراء الغربية، مما يضع التكامل المغاربي أمام تحدٍ مستمر بلا نهاية واضحة[1].

يتبادل الطرفان الاتهامات حول المسؤولية عن التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة الحدودية للصحراء الغربية. ويُعتبر الصراع المستمر بين المغرب والجزائر العقبة الأكبر أمام تحقيق وحدة المغرب العربي وتطويره. ويعود تصاعد الخلافات السياسية بين البلدين إلى الدعم العسكري واللوجستي الذي تقدمه الجزائر لجبهة البوليساريو[2].

2.1. الوضع السياسي الداخلي للدول المغاربية:

بشكل عام يتميز الوضع بالضغط والتوتر على سبيل المثال انطلاق ديناميات الحراك في المغرب العربي والعالم العربي عموماً، والذي بدأ في تونس سنة 2011م كان ناتجاً أساسياً عن الشعور الجماعي المتزايد بالاستياء من احتكار السلطة والاستبداد، هذا ما تعكسه بوضوح الشعارات التي رفعت في الساحات العامة لمراكز الحراك، مثل "ارحل"، "لا للفساد"، و"الشعب يريد تغيير النظام"،

[1]- محمد محمود السرياني، المرجع السابق، ص310.

[2]- بن عمراوي عبد الدين، أزمة بناء ن أنظمة سياسية قائمة على أسس الشرعية الديمقراطية وأثرها على التجربة التكاملية في المغرب العرب، **مجلة مدارات سياسية**، مج01، ع04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، مارس 2018، ص300.

والتي تعبر بصدق عن نفسية الإنسان المغاربي والعربي المقهور سياسياً واجتماعياً هذا الواقع دفع الشارع العربي إلى الثورة ضد هذه الأنظمة[1].

3.1. الربيع العربي وانعكاسه على مسار التكامل المغاربي (2011–2024م):

مثّلت الثورة التونسية بداية غير متوقعة للربيع العربي إذ بدأت بحادثة إحراق محمد البوعزيزي نفسه في مدينة سيدي بوزيد، وهو حدث فردي أطلق موجة من الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد والظلم الاجتماعي. سرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات إلى حركة واسعة النطاق للإطاحة بالنظام القائم، واستطاعت في نهاية المطاف إسقاط الرئيس زين العابدين بن علي، الذي حكم البلاد بقبضة حديدية لمدة 23 عامًا[2].

كانت هذه الثورة الشرارة التي أشعلت موجة من الحركات الاحتجاجية في العديد من الدول العربية حيث انتشرت عدوى التغيير سريعًا في المنطقة، معبرة عن رغبة جماعية في التحرر من الأنظمة السلطوية وبناء دول ديمقراطية قائمة على أسس العدالة والكرامة.

شهدت المنطقة المغاربية تحولات جذرية وعميقة عقب الثورات العربية (الربيع العربي) التي شكلت لحظة فارقة في تاريخ المنطقة، حيث زادت من حدة الصراعات الداخلية وأدت إلى تعقيد عملية التكامل الإقليمي. انطلقت هذه الثورات نتيجة لتراكمات اجتماعية، سياسية، واقتصادية طويلة الأمد. فعلى الصعيد الاجتماعي كانت البطالة والتفاوت الاجتماعي من أبرز دوافع الاحتجاجات، بينما ساهم غياب مظاهر التنمية السياسية والتداول السلمي على السلطة في تأجيج الغضب الشعبي[3].

أما على المستوى الاقتصادي فقد كشف اعتماد الدول على الريع وغياب البنية التحتية المستدامة عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية مما عمّق من مشاعر الإحباط والاحتجاج. هذه العوامل

---

[1]– بن عمراوي عبد الدين، المرجع السابق، ص291.

[2]– نوري منيرة، زكية بوسعد، المرجع السابق، ص175.

[3]– بلال صياد، التكتل الإقليمي المغاربي وتداعيات أزمة بناء الدولة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة، **مجلة روافد**، مج03، ع01، جوان 2019، ص150-151.

مجتمعة قادت شعوب المنطقة للمطالبة بتغيير جذري يفضي إلى بناء دولة مدنية حديثة تحترم الحريات الأساسية وتضمن العدالة الاجتماعية.

بعد هذه الثورات شهد النظام الإقليمي العربي بشكل عام والمنطقة المغاربية بشكل خاص مرحلة من عدم الاستقرار غير المسبوق حيث برزت مظاهر التفكك والتجزئة في العديد من دول الثورات. في ظل هذا الوضع أصبح من الصعب تحقيق توافق داخلي بين دول الاتحاد المغاربي إذ تزايدت ظواهر العنف والفشل في بناء مؤسسات سياسية جديدة قادرة على تلبية تطلعات الشعوب. وعلى الرغم من إسقاط الأنظمة الاستبدادية في بعض الدول إلا أن التغيير السياسي لم يترافق بالضرورة مع إصلاحات اجتماعية وثقافية جذرية مما جعل عملية التحول الديمقراطي تواجه العديد من التحديات[1].

إن هذه الثورات أفرزت تغييرات سياسية كبيرة إلا أنها لم تكتمل بعد في كثير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية ما يجعل مستقبل المنطقة مفتوحًا على احتمالات متعددة بين إمكانية استعادة الاستقرار وتحقيق التحولات قدما في المسار التكاملي المغاربي أو الغرق في المزيد من الصراعات والتفكك[2].

4.1. الأزمة الليبية وتداعياتها على المنطقة المغاربية:

في السياق الليبي كانت الثورة مختلفة تمامًا عن غيرها في المنطقة، إذ لم يكن هناك نظام سياسي مستقر قائم، وتحولت الاحتجاجات بسرعة إلى حرب تحرير شملت معظم المدن الليبية. هذه الثورة أنتجت قيادة عسكرية قبل تحقيق أهدافها الأساسية ودخلت في مواجهة مع نظام القذافي. ففي نهاية المطاف أفضى الصراع إلى تدخل عسكري خارجي من حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي أسقط النظام، ولكن ذلك لم يضع حدًا للصراعات الداخلية بل زاد من تعقيد الأوضاع مع انتشار السلاح وسيطرة الميليشيات المسلحة على أجزاء واسعة من البلاد.

---

[1]- نوري منيرة، زكية بوسعد، المرجع السابق، ص175-177.

[2]- بلال صياد، المرجع السابق، ص150.

في الواقع أدى تفكك السلطة المركزية إلى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الإقليمي حيث أصبحت ليبيا ساحة مفتوحة للتدخلات الخارجية والصراعات المحلية مما جعلها واحدة من أكبر التحديات للأمن في المنطقة المغاربية. وعليه فإن التناقض في المواقف والاختلاف في وجهات النظر بين الدول المغاربية يعوق أي إمكانية لإيجاد حل دون توحيد الجهود مما يفتح الباب أمام تدخل الأطراف الخارجية لتمديد الأزمات في المنطقة تحت غطاء المؤسسات الدولية[1].

5.1. تطبيع العلاقات المغربية الاسرائلية واتعكاساتها الاقليمية:

عقب قرار المغرب بتطبيع العلاقات مع إسرائيل شهدت العلاقات المغربية الجزائرية تصعيداً مستمراً في الخلافات خاصة بعد اعتراف الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب، بسيادة المغرب على الصحراء الغربية. هذا القرار أثار توتراً كبيراً خاصة أن الجزائر تظل من الدول الملتزمة بدعمها لحقوق الشعبين الصحراوي والفلسطيني[2].

ويُنظر إلى هذا التطبيع كخيانة للقضية الفلسطينية على المستوى المغاربي ويُعتبر خرقاً لما جاء في إعلان تأسيس اتحاد المغرب العربي الذي أكد على تعزيز نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بالإضافة إلى ذلك يتعارض هذا التطبيع مع المادة 15 من معاهدة مراكش لعام 1989م التي تلزم الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم يمس أمن أو سيادة أي منها أو نظامها السياسي[3].

واعتبرت الجزائر أن زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس إلى المغرب كانت تستهدفها بشكل مباشر، جاء ذلك في تصريحات لرئيس مجلس الأمة الجزائري صالح قوجيل الذي أشار إلى أن الزيارة، لو كانت من قبل وزير السياحة أو الاقتصاد الإسرائيلي لكان من الممكن تفسيرها في إطار العلاقات السابقة بين المغرب وإسرائيل. لكن عندما يتعلق الأمر بزيارة وزير الدفاع فإن الجزائر تعتبر

---

[1]- بلال صياد، المرجع السابق، ص151.

[2]- بوسكران فاطمة الزهراء، عبد الصادوق أسماء، مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**، مج01، ع02، 2022، ص76-77.

[3]- أم الخير عيشون، "آليات تفعيل مشروع التكامل المغاربي من الجانبين القانوني والمؤسساتي"، **مجلة القانون والمجتمع**، مج09، ع01، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص247.

نفسها الهدف الرئيسي. كما أكد الرئيس عبد المجيد تبون في كلمة له نقلتها وسائل الإعلام الجزائرية والعربية في 26 نوفمبر 2021م أن الاتفاق الأمني والعسكري الذي وُقّع بين المغرب وإسرائيل خلال زيارة غانتس للرباط يمثل تهديداً خطيراً للجزائر وهو أمر لم يحدث منذ عام 1984م[1].

6.1. طبيعة المعارضة السياسي:

إن غياب مشاركة المعارضة السياسية في عملية التحول الديمقراطي لا يعفيها من المسؤولية عن تعثر المسار الديمقراطي، ويشمل ذلك المعارضة بشقيها الإسلامي والعلماني؛ فغالبًا ما استطاعت السلطة احتواء المعارضة العلمانية، بينما تعرضت المعارضة الإسلامية للتهميش والقمع عبر السياسات الأمنية التي تبناها النظام لضمان استقرار الأمن العام[2].

7.1. ظاهرة الإرهاب:

لقد حظيت ظاهرة الإرهاب بنقاش أكاديمي واسع واهتمام سياسي ودبلوماسي كبير من صناع القرار في دول المغرب العربي، نظراً للخطر الإقليمي الذي أصبحت تمثله في المنطقة. ورغم الاعتراف بأن جذور الظاهرة ليست جديدة، إلا أن التطورات الإقليمية الحالية تجعلها تتصدر الأولويات الأمنية لهذه الدول. ويرجع ذلك إلى تشابكها مع ظواهر أخرى، مما يجعلها تتكامل معها وتستمد قوتها من البيئة الأمنية الهشة في المنطقة، مما يكشف عن ضعف التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي في مواجهة هذه التحديات.

وتنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية، حيث تتخذ من هذه الأراضي مواقع لها وقد تزامن ذلك مع بداية عهد التعددية في دول المغرب العربي، ما وفر للتوجهات الإسلامية المختلفة أرضية خصبة لتجسيد مشروع الدولة الإسلامية. إلا أن فشل التجربة الجزائرية بعد نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ أدى إلى إحباط طموحات هذه التيارات في تحقيق أهدافها، مما دفع بالكثير من الراديكاليين داخل الحركة الإسلامية إلى الاعتقاد بعدم جدوى النهج

[1]- أم الخير عيشون، المرجع السابق، ص247.

[2]- سعيدي ياسين، المرجع السابق، ص104.

السياسي والدعائي، والانتقال نحو تبني العنف كوسيلة للتغيير السياسي، معتبرين أن الدولة خارجة عن أسس الشرع وسرعان ما انتشر هذا النهج في بقية دول المغرب العربي[1].

8.1. فوضى السلاح في المنطقة:

يُعَدُّ الاتجار غير القانوني بالسلاح أحد أخطر أوجه الجريمة المنظمة، لما له من تأثيرات سلبية على الواقع الأمني في أي منطقة من العالم. وقد تم تخصيص هذا الجزء لمناقشة هذه الظاهرة تحديداً دون غيرها من العناصر الأخرى، تماشياً مع طبيعة الموضوع الذي يركز بشكل عام على انعكاسات الوضع الدولي الحالي في المنطقة المغاربية، ومع التطورات الأمنية التي شهدتها المنطقة نتيجة التحولات السياسية منذ عام 2011م. وقد بدأ هذا النوع من المخاطر يثير قلق دول المنطقة، خاصة بعد فتح مخازن الأسلحة الليبية من قبل العقيد معمر القذافي، وتسليح الدول الأجنبية للكتائب المناوئة لنظامه، مما تسبب في تعقيد الأزمة الليبية بشكل كبير، حيث أصبح منطق السلاح يسيطر على المشهد، خاصة مع تلاشي نفوذ الدولة[2].

يُعَزِّزُ الاتجار غير القانوني بالأسلحة من تعقيدات الجريمة المنظمة، خاصة عندما ينسجم مع أنشطة إجرامية أخرى مثل تهريب المخدرات. حيث أن تهريب المخدرات أصبح يُحظى بحماية مكثفة من الأسلحة، مما يزيد من الأعباء على قوات الأمن التي تُواجه هذه الظاهرة. تتجلى المشكلة بشكل أكثر حدة في الميدان، حيث تضطر هذه القوات لمواجهة الجماعات المسلحة التي تستخدم أحياناً أسلحة ثقيلة مثل قاذفات الصواريخ مما يجعل المواجهة أكثر تعقيداً وخطورة[3].

إضافةً إلى ذلك تُعَدُّ تجارة وتهريب المخدرات تجسيداً لتهديد أمني يعادل، إن لم يكن يتجاوز، تهديدات تجارة الأسلحة فالتجارة غير القانونية بالأسلحة تعزز عسكرة المجتمعات، مما يفاقم من

---

[1]- سعيدي ياسين، المرجع السابق، ص105.

[2]- المرجع نفسه، ص107.

[3]- محمد لمين لعجال، معوقات التكامل المغاربي، دراسة تحليلية، **مجلة دراسات إستراتيجية**، ع09، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ديسمبر 2009، ص91.

احتمال اندلاع حروب أهلية تنشر هذه التجارة ثقافة التسلح غير القانوني داخل الأنسجة العرقية والدينية، مما يخلق بيئة ملائمة لاندلاع النزاعات الداخلية وتعميق الانقسامات الاجتماعية[1].

9.1. معيقات تطبيع العلاقات الجزائرية والمغربية:

تُعدّ معوقات تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب من أبرز العوائق التي تواجه العمل المغاربي المشترك. فمن غير الممكن تحقيق اتحاد المغرب العربي دون مشاركة الجزائر والمغرب. وتتلخص نقاط الخلاف بين البلدين في قضيتين أساسيتين هما إعادة فتح الحدود والنزاع حول الصحراء الغربية.

فيما يخص قضية إعادة فتح الحدود بين الجزائر والمغرب، شهدت العلاقة بين البلدين جمودًا منذ عام 1994م عندما قام المغرب بإغلاق حدوده البرية مع الجزائر وفرض نظام التأشيرات على المواطنين المتجهين إليه عبر الجزائر، كان هذا الإجراء المغربي رد فعل على أحداث فندق "أسني" بمراكش والتي شارك فيها فرنسيون من أصل جزائري ومغربي. أما موقف الجزائر، فهو لا يزال متمسكًا بإغلاق الحدود مع المغرب، ويعزز جهودها في مكافحة التهريب ودخول المخدرات والأسلحة عبر الحدود، مما يزيد من تعقيد واستمرار المشكلة[2].

10.1. أزمة لوكاربي وموقف الدول المغاربية منها:

أثرت قضية "لوكاربي" بشكل سلبي على أداء ومستوى علاقات التعاون بين بلدان التكامل الاقتصادي المغاربي بعد قرار مجلس الأمن بفرض حظر جوي وعسكري ودبلوماسي على ليبيا، طلبت هذه الأخيرة من الدول المغاربية دعمها وعدم تنفيذ قرارات المجلس، استنادًا إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تعتبر أي اعتداء على دولة عضو اعتداء على باقي الدول الأعضاء[3].

رغم ذلك، قامت الدول المغاربية بتطبيق الحظر الجوي على ليبيا، مما دفع ليبيا إلى المطالبة مجددًا بالتضامن معها ضد الدول الغربية نتيجة لهذه الوضعية، تعاملت ليبيا بحذر مع بلدان المغرب

---

[1]- سعيدي ياسين، المرجع السابق، ص108.

[2]- عزام محجوب، **التكلفة الاقتصادية لتأخير التكامل المغاربي، تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي**، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 22، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011، ص38-40.

[3]- Ahmed Benchabane, **L'affaire de L'ockerbie et le droit international**, Mémoire de D.E.A en droit publicfaculté de droit et des sciences politiques de Tunis, 1995, p159.

العربي حيث لم تحضر قمتي نواكشوط وتونس، وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي كانت قد التزمت ببنائها وتمويلها، بالإضافة إلى عدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر في عام 1995م[1].

11.1. ضعف وغياب الإرادة السياسية:

تؤكد التجارب التاريخية للتكامل الاقتصادي أن عدم وجود الإرادة السياسية يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشل التكامل بين الدول. وفيما يخص الاتحاد المغاربي، فإن نجاح التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يعتمد بشكل كبير على توافر الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة في هذه الدول. هذه النخب يجب أن تقبل بمبدأ التكامل وتلتزم بتنفيذ القرارات المتخذة في هذا الصدد. يتطلب الأمر أيضاً درجة من التفاهم السياسي، خاصة عندما تتعلق القضايا بمسائل حساسة مثل قضية الصحراء الغربية[2].

12.1. الوضع الأمني في الجزائر:

شهدت الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي أزمة سياسية حادة أدت إلى دخول البلاد في مرحلة من الانسداد وعدم الاستقرار وقد تفاقم الوضع بشكل أكبر في عام 1994م، مما أثار قلق الدول المغاربية الأخرى مثل تونس والمغرب من احتمال انتقال الأزمة إليها نتيجة لذلك قامت المغرب بفرض تأشيرة على الجزائريين في أغسطس 1994م للحد من تدفقهم إلى أراضيها[3].

13.1. اللاجئون السوريون ومكافحة الإرهاب وتبييض أموال المخدرات:

تجددت الخلافات بين الجزائر والمغرب بشأن الملف الحدودي وظهرت التوترات في ثلاث قضايا رئيسية (اللاجئون السوريون، مكافحة الإرهاب، وتبييض أموال المخدرات). بدأت الخلافات حول قضية اللاجئين السوريين في نوفمبر 2014م، وتفاقمت في أبريل 2017م عندما اتهم المغرب الجزائر بتسهيل انتقال 54 مهاجراً سورياً بشكل غير شرعي من الحدود الجزائرية إلى مدينة فجيج في

[1]- Ahmed Benchabane, Op.Cit, P159-160.

[2]- عبد القادر ولد محمد، المرجع السابق، ص52.

[3]- محمد لمين لعجال، المرجع السابق، ص92-93.

جنوب شرق المغرب، هذا الاتهام أثار ردود فعل غاضبة من الجزائر، التي نفت مسؤوليتها عن تسلل المهاجرين إلى المغرب، واتهمت المغرب بتكرار الإساءة للجزائر في هذا السياق.

وفيما يخص مكافحة الإرهاب، تتبادل الجزائر والمغرب الاتهامات بشأن التعاون لمواجهة التنظيمات الإرهابية. وقد كان آخرها اتهام المسؤولين في الحكومة المغربية للجزائر بعدم التنسيق الأمني مع الرباط، واتهام الجزائر بإيواء عناصر إرهابية تنتمي لجبهة البوليساريو في مدينة تندوف جنوب غرب الجزائر[1].

2- المعوقات ذات الطابع الاقتصادي:

على الرغم من توافر الإمكانات الاقتصادية الملائمة في المغرب العربي لتحقيق وحدة اقتصادية، إلا أن هناك العديد من العوائق التي تعترض هذا المسعى من بين هذه العوائق استمرار الهيمنة الطابع العمودي على السياسات الاقتصادية لدول المنطقة، حيث يظل الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، بالإضافة إلى ذلك تفتقر اقتصاديات المنطقة إلى التنوع مما يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها غير مستقرة.

وفيما يلي نلقي الضوء على أبرز العقبات التي تواجه الاتحاد المغاربي:[2]

1.2. معوقات التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي:

التبادل التجاري بين دول المغرب العربي يعاني من ضعف ملحوظ، حيث لا يتجاوز حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول نسبة 5.2% من إجمالي تجارتها الخارجية بالمقابل تصل نسبة مبادلات هذه المنطقة مع منطقة اليورو إلى حوالي 70% مما يبرز الفجوة الكبيرة في مستوى التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي مقارنة بالشركاء الأوروبيين. يعود هذا الضعف إلى عدة عوامل منها القيود التجارية التباين في السياسات الاقتصادية نقص البنية التحتية الملائمة، إضافة إلى الافتقار إلى التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي[3].

---

[1]- بن عمراوي عبد الدين، المرجع السابق، ص302.

[2]- عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، **مجلة البيان**، ع01، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2010، ص381.

[3]- قصري محمد عادل، المرجع السابق، ص495.

2.2. اختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية:

اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين دول المغرب العربي يؤدي إلى تباين في السياسات والتوجهات الاقتصادية مما يؤثر على تنظيم الحياة الاقتصادية في هذه الدول من بين العوامل التي ساهمت في تعميق الفجوة بين أقطار الاتحاد المغاربي هو استيراد الأنظمة والمناهج الاقتصادية المختلفة لذلك أصبح من الضروري اتخاذ خطوات نحو توحيد المنهج الاقتصادي بين هذه الدول معظم الدول المغاربية توقّع اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على 70% من مبادلاتها التجارية[1].

على الرغم من وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية بين الدول المغاربية في المجال التجاري، إلا أنه لا توجد تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي موحد يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين هذه الدول.

3.2. ضعف وسائل النقل البري والبحري:

بالإضافة إلى غياب التنسيق بين أنشطة الأساطيل البحرية والجوية والبرية في دول المغرب العربي، تواجه هذه الدول صعوبات في التمويل بسبب ندرة العملة الأجنبية، خاصة في موريتانيا والجزائر. كما تعاني من أزمة المديونية الخارجية التي أثقلت كاهلها. علاوة على ذلك، تواجه دول المغرب العربي مشكلة عدم قابلية عملاتها للتبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية[2].

4.2. التكامل الإقتصادي المغاربي في مواجهة السوق الأورو– متوسطية:

يواجه مسار التكامل الاقتصادي العربي تحديًا كبيرًا يتمثل في اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية، الذي يشمل بعض الدول العربية، هذا الاتفاق جاء في سياق محاولات الدول الأوروبية لتحقيق توازن مع النفوذ الأمريكي الذي بات يهيمن على الثروات العربية، فالأوروبيون الذين يشعرون بأنهم في موقع مؤهل لتقديم الدعم للبلدان المتوسطية نظرًا لعوامل الجغرافيا والتاريخ، رأوا في هذا المشروع فرصة للسيطرة على الوضع قبل أن تتمكن أمريكا من ملء الفراغ.

---

[1]– قيس جواد خزعل، ما الذي يمنع بلدان المغرب العربي من الوحدة، ندوة: وحدة المغرب العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مج08، ع84، السنة 08، فبراير 2004، ص168-169.

[2]– برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي، **مجلة دراسات عربية**، م22، ع08، السنة 22، يونيو 2009، ص23-24.

تعود دعوة الأوروبيين إلى إقامة شراكة مع الدول المتوسطية إلى تخوفهم من فقدان مركزهم في السلم الدولي وتأثير ذلك على مصالحهم الاستراتيجية. من جهة أخرى، كان قبول دول الضفة الجنوبية للمتوسط لهذا المشروع نتيجة استيائها من المشروع الشرق أوسطي إذ كانت تبحث عن دعم دولي جديد بعد غياب المظلة السوفيتية وتذمرها من السياسات الأمريكية.

رغم أن المشروع الأوروبي قد يكون أقل عدوانية من المشروع الأمريكي، إلا أنه قد يهدف بشكل غير مباشر إلى منع إنشاء منطقة تبادل تجاري مشتركة بين الدول العربية ومع ذلك، يوفر المشروع الأوروبي للدول العربية في الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط فرصًا هامة، مثل الحصول على مساعدات مالية واستثمارات أجنبية، تأهيل المؤسسات الصناعية، نقل التكنولوجيا، ودعم البحث العلمي، وبالتالي رغم ما يقدمه المشروع من مزايا يظل السؤال قائمًا حول مدى قدرة الدول العربية على تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي في ظل هذه التحديات والمصالح المتضاربة[1].

5.2. واقع القطاع الصناعي في الدول المغاربية:

يرجع السبب في ذلك إلى أن الصناعات المغاربية لا تزال تعتمد بشدة على الاقتصاديات القائمة على الموارد الطبيعية وتبتعد عن اقتصاديات التصنيع الحديث في الوقت الراهن، تتكون بنية الصناعة في الاقتصاديات المغاربية من قطاعين صناعيين أساسيين:

أ- القطاع الأول: هو القطاع الصناعي الاستخراجي، والذي يشمل صناعة النفط والغاز، وصناعة المعادن الأساسية مثل الحديد والنحاس والزنك، بالإضافة إلى صناعة المواد غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس.

ب- القطاع الثاني: هو الصناعة التحويلية الذي يتكون من صناعة البتر وكيماويات، صناعة الأسمدة، صناعة الخشب والأثاث، صناعة الإسمنت ومواد البناء، صناعة الحديد والصلب، صناعة الألمنيوم صناعة الأدوية، صناعة المنسوجات والملابس، الصناعة الغذائية، الصناعة الكيميائية. أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية فلا يزال النفط والغاز يهيمنان بشكل مطلق على بنية هذه الصناعة

[1]- بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير، فرع النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص85.

ويشكلان المصدر الرئيسي للقيمة المضافة على الصعيدين المغاربي والعربي. فقد بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي 6.961 مليار دولار وارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 5.35% في عام 2010م إلى حوالي 40.7% في عام 2011م[1].

6.2. ضعف هيكل المبادلات التجارية:

يمر هيكل المبادلات التجارية في المنطقة عادة عبر شريك ثالث، وهو غالبًا الاتحاد الأوروبي هذا الوضع يبرز أن المنطقة تخسر مبالغ ضخمة بالدولار بسبب غياب استراتيجية متكاملة للتكامل الاقتصادي بين دولها و الاعتماد الكبير على الاتحاد الأوروبي في التسويق والإنتاج يؤثر سلبًا على قدرتها على تطوير أسواقها وتعزيز تجارتها البينية.

فالتعامل عبر الاتحاد الأوروبي يعني أن الدول المغاربية تفوت الفرص المتعلقة بزيادة القيمة المضافة لمواردها وصادراتها، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على الشركاء الخارجيين هذا الاعتماد يمكن أن يحد من قدرتها على بناء قدرات إنتاجية وترويجية مستقلة ويقلل من قدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وبالتالي فإن عدم وجود استراتيجية واضحة للتكامل الاقتصادي الإقليمي يسهم في إضعاف الموقف التنافسي للمنطقة ويجعلها أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الأسواق العالمية والشركاء الخارجيين[2].

يظل حجم المبادلات التجارية بين دول المنطقة ضعيفًا جدًا ولا يحقق المستوى المطلوب، حيث يقدر بنحو 03% فقط من إجمالي المبادلات التجارية للدول الخمس، هذه النسبة ضئيلة للغاية مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل المبادلات التجارية البينية نسبة تصل إلى 60% من إجمالي المبادلات مع العالم الخارجي.

تُبرز هذه الفجوة الحاجة الملحة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، والعمل على تطوير استراتيجيات تكامل اقتصادي فعّالة. فعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة والموارد المتنوعة التي

---

[1]- لرباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، ع06، 2015، ص167.

[2]- مراد علة، المرجع السابق، ص13.

تمتلكها دول المنطقة، فإن عدم تحقيق تكامل اقتصادي فعّال يحد من قدرتها على الاستفادة الكاملة من فرص التجارة البينية، ويجعلها أكثر اعتمادًا على الأسواق الخارجية والشركاء الدوليين. هذا الوضع يتطلب جهودًا مكثفة لتقوية الروابط الاقتصادية بين الدول المغاربية بما في ذلك تحسين البنية التحتية، تبسيط الإجراءات الجمركية، وتعزيز السياسات التجارية المشتركة كما يتطلب أيضًا تطوير استراتيجيات تنموية متكاملة لتسريع النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الشركاء الخارجيين[1].

عادةً ما تمر المبادلات التجارية بين دول المنطقة عبر شريك ثالث، وغالبًا ما يكون الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، يستورد المغرب من الجزائر حوالي 05% من وارداته من المشتقات النفطية، بينما يستورد ما يزيد قيمته الإجمالية عن 25 مليون درهم من نفس السلعة من الخارج. من ناحية أخرى، تستورد الجزائر أقل من 03% من وارداتها من الحوامض من المغرب، بينما تستورد ما قيمته 05 ملايين دولار من السلع الغذائية من خارج المنطقة.

يُعد الاتحاد الأوروبي من أكبر المصادر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا في ما يتعلق بالثروة السمكية، على الرغم من أن الشواطئ الموريتانية تعتبر من أغنى الشواطئ في العالم بالثروة السمكية. هذا الوضع يعكس مدى اعتماد المنطقة على الشركاء الخارجيين بدلاً من تعزيز التجارة البينية بينها. هذه الأمثلة تبرز كيف أن المبادلات التجارية بين دول المنطقة لا تستفيد بالكامل من الإمكانيات والموارد المتاحة، مما يعكس الحاجة الملحة لتعزيز التكامل الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الشركاء الدوليين[2].

7.2. عدم الكفاية الغذائية:

تواجه الدول المغاربية تحديات كبيرة بسبب اعتمادها الكبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية هذا الاعتماد يجعلها عرضة لممارسات الدول التي توفر هذه المنتجات، والتي قد تستخدم فائضها الغذائي كأداة استراتيجية ضد الدول التي تحتاج إليها. أدى هذا العجز إلى زيادة الأعباء المالية

[1]- عبد اللطيف الحناشي، تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل، **ورقات سياسية**، ع01، مارس 2016، ص139.

[2]- بن شالط مصطفى، المرجع السابق، ص150.

الناتجة عن استيراد المواد الغذائية من الخارج مما امتص جزءًا كبيرًا من إيرادات تلك الدول من العملة الصعبة.

هذا الوضع تسبب في اختلال التوازنات المالية والاقتصادية، مما دفع الدول المغاربية إلى الاقتراض من البنوك الدولية بفوائد مرتفعة لتلبية احتياجاتها من الغذاء، وشراء المواد المصنعة، وإقامة المشاريع الخاصة بها[1].

8.2. غياب التقارب بين السياسات الاقتصادية في الدول المغاربية:

تُعتبر اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء من العوامل التي تعوق تحقيق التكامل الاقتصادي بينها فقد اتبعت كل من تونس والمغرب وموريتانيا سياسات اقتصادية ليبرالية بينما اعتمدت الجزائر وليبيا سياسات اقتصادية موجهة ومع ذلك بدأت الجزائر في تحرير اقتصادها في تسعينيات القرن الماضي بدعم من صندوق النقد الدولي، ومع بداية الألفية الثالثة انتقلت جميع دول المغرب العربي إلى اقتصاد السوق[2].

9.2. التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج:

تُميز الاقتصاديات المغاربية قلة تنوعها، حيث تعتمد صادراتها أساسًا على المواد الأولية بنسبة تزيد عن 90%، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية. وهذا يسبب تبعية دائمة للأسواق الأجنبية، خاصة الاتحاد الأوروبي[3].

10.2. الحواجز الجمركية:

إن غياب تعريفة جمركية موحدة بين دول الاتحاد المغاربي يُعد عقبة كبيرة أمام زيادة حجم التجارة البينية بين هذه الدول. على عكس التكتلات الاقتصادية الأخرى التي قد تتبنى نظامًا موحدًا للتعريفات الجمركية لتسهيل التجارة بين أعضائها، فإن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة في الاتحاد

---

[1]- محمد علي داهش، زكي يونس، **اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، الواقع ومتطلبات المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، 1995، ص82.

[2]- حليم بركات، مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مج32، ع15، السنة 03، مايو 2001، ص13.

[3]- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص140.

المغاربي يؤدي إلى زيادة التكاليف وتعقيد إجراءات التجارة بين الدول الأعضاء، مما يعيق تحقيق مستويات أعلى من التبادل التجاري[1].

11.2. عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي وغياب تشجيع الاستثمارات البينية لدول الاتحاد:

يعود ذلك إلى تذبذب المناخ الاقتصادي العالمي والوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول المنطقة مثل الفقر والبطالة. فقد أشارت دراسة قدمها المعهد الأوروبي المتوسطي إلى أن بلدان المغرب العربي الخمسة (تونس، المغرب، الجزائر، ليبيا، وموريتانيا) بحاجة إلى تسريع معدل نموها من 04-05% سنويًا إلى 08% من أجل تقليص مستويات البطالة وتحقيق الاندماج الفعلي[2].

12.2. المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في النظام التجاري الدولي:

من بين تسع دول عربية، وقعت أربع دول مغاربية على الوثيقة النهائية لجولة الأورغواي. وتتمثل هذه الدول في تونس والمغرب وموريتانيا، التي تُعتبر أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بينما الجزائر تتمتع بوضع عضو مراقب بانتظار الانضمام الكامل في حين أن ليبيا لا تزال خارج المنظمة.

يترتب على انضمام هذه الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة آثار وانعكاسات على اقتصادات المغرب العربي والتي نظراً للظروف الحالية، قد تكون في معظمها سلبية ومع ذلك قد تظهر بعض الآثار الإيجابية إذا ما تمت إدارتها بشكل حكيم وبما يتوافق مع متطلبات المنافسة العالمية التي تفرض قواعد إنتاجية صارمة وموارد ضخمة قد يتعذر على كل بلد مغاربي تحقيقها بمفرده.

وفي إطار التعاون المغاربي المشترك يمكن تجاوز هذه التحديات بشكل أفضل لذا يمثل التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة وإجراءاتها تحدياً إضافياً إلى جانب التحديات الأخرى التي تواجهها دول المغرب العربي[3].

---

[1]- فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص176.

[2]- مراد علة، المرجع السابق، ص14.

[3]- محمد الأمين ولد أحمد جدو، "أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع268، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001، ص30-31.

13.2. الشراكة الأورو متوسطية:

منذ البداية تسارعت دول المغرب العربي وخاصة تونس والمغرب ثم الجزائر إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بشكل فردي جاء ذلك في ظل أوضاع داخلية تعكس تصاعد الاختلالات والأزمات في بيئة دولية شهدت تحولات هيكلية أدت إلى إضعاف سيادة الدول النامية بما في ذلك الدول المغاربية.

هذا الوضع قلل من وزنها التفاوضي وأثر على قدرتها على تحقيق مكاسب حقيقية من هذه الاتفاقيات، مما جعلها غير متكافئة فقد كانت موازين القوى غير مصلحة الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات منفردة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعمل ككتلة اقتصادية مزودة بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة[1].

3- المعيقات المؤسساتي والقانونية:

تنشأ هذه المعيقات من الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة للاتحاد، حيث تنص على تطبيق قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة 06) وهو إجراء يعطل سير عمل التكتل كما يتجلى في جامعة الدول العربية. هذا يعكس بشكل واضح عقدة السيادة داخل التكتل ويعقد من عملية اتخاذ القرار علاوة على ذلك زاد من تعقيد الأمور تبني المعاهدة شرط موافقة جميع الأعضاء على أي اقتراح يتضمن تعديل أحكامها (المادة 18)، حيث تتطلب أحكام معاهدة مراكش توقيع وموافقة كافة الدول الأعضاء لتنفيذ أي اتفاقية مما يعطل تنفيذ العمل المشترك في المغرب العربي، فعلى سبيل المثال من بين 37 اتفاقية تم توقيعها في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 منها، وصادقت تونس على 27 اتفاقية، بينما صادقت ليبيا على عدد أقل من ذلك، في حين لم يصادق المغرب إلا على 06 اتفاقيات فقط[2].

---

[1]- صبيحة بخوش، المرجع السابق، 310-311.

[2]- وليد عبد الحي وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010، ص69-70.

نتيجة لذلك لم تدخل حيز التنفيذ سوى الاتفاقيات التي صادقت عليها جميع الدول الأعضاء مما يشير إلى أن تنفيذ الاتفاقيات يعتمد على الإجماع الكامل بين الأعضاء وهو ما يعوق تحقيق الأهداف المشتركة.

تتمثل أبرز المعيقات القانونية والمؤسساتية في:

1.3. المعاهدة ومحتواها:

تشير العبارة إلى أن المعاهدة، منذ دخولها حيز التنفيذ، أظهرت مجموعة من العيوب التي تؤثر سلباً على فعالية مسيرة الاتحاد المغاربي. من أبرز هذه العيوب غياب التحديد والتخصيص في صياغة الأهداف، حيث إن المعاهدة لم تضع أهدافاً واضحة ومحددة يمكن قياسها أو متابعتها عبر جداول زمنية وآليات تنفيذ محددة هذا التعميم في الأهداف وعدم ربطها بآجال زمنية أو آليات تنفيذ عملية يضعف من قدرة الاتحاد المغاربي على تحقيق التكامل المرجو بين الدول الأعضاء.

إضافة إلى ذلك فإن عدم وضوح الأهداف وآليات التنفيذ يجعل من الصعب على الأطراف المعنية تقييم التقدم المحرز أو تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المشتركة بالتالي، يمكن اعتبار أن المعاهدة بحاجة إلى مراجعة دقيقة لتصحيح هذه الثغرات وتوفير إطار عمل أكثر وضوحاً وفعالية لدعم التعاون بين دول الاتحاد[1].

2.3. اختلاف النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين الدول المغاربية:

هناك عقبة رئيسية تعترض تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين دول الاتحاد تتمثل في أن القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة لا تكون ملزمة أو نافذة داخل الدول الأعضاء إلا إذا تم تحويلها إلى تشريعات وطنية هذا الشرط الذي يهدف إلى الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء، يؤدي بشكل مباشر إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقليل فعاليته.

فعندما تتطلب كل دولة تحويل القرارات إلى تشريعات محلية، قد يؤدي ذلك إلى تأخير أو تعثر في التنفيذ مما يعرقل تحقيق الأهداف المشتركة للاتحاد بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الإجراء يخلق

[1]- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص140.

تفاوتًا في الالتزام بالقرارات بين الدول الأعضاء مما يضعف التنسيق والتعاون، ويحد من قدرة الاتحاد على العمل ككيان موحد[1].

3.3. قاعدة الإجماع:

يعتبر التأثير السلبي لاعتماد قاعدة الإجماع على العمل المغاربي المشترك كبير، فعندما يُشترط موافقة جميع الدول الأعضاء على كل قرار تصبح عملية اتخاذ القرارات صعبة ومعقدة. لأن الوصول إلى إجماع كامل بين الدول الأعضاء ليس دائمًا ممكنًا. هذا الشرط يؤدي إلى عرقلة المشاريع، وتأخير الإنجازات، وتبديد العديد من المبادرات الواعدة.

وفي ظل هذه التحديات اقترحت الجزائر في مارس 2001م تعديل معاهدة التأسيس للاتحاد المغاربي، بحيث يتم استبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأغلبية. هذا التعديل المقترح يهدف إلى تسهيل عملية اتخاذ القرارات، مما يعزز من كفاءة العمل المغاربي المشترك، ويضمن تنفيذ المشاريع بشكل أسرع وأكثر فعالية، وبتبني مبدأ الأغلبية يمكن للاتحاد تجاوز العقبات التي تعيق التقدم والتعاون بين الدول الأعضاء، مما يساهم في تعزيز الوحدة المغاربية وتحقيق أهدافها المشتركة[2].

4.3. جمود المؤسسات وعدم تفعيل الاتفاقيات:

تزامن شلل مؤسسات اتحاد المغرب العربي مع الأزمة المغربية الجزائرية في عامي 1995/1994م وازداد الوضع تعقيدًا برفض ليبيا في يناير 1995م تولي رئاسة الاتحاد احتجاجًا على التزام الدول المغاربية بالعقوبات الدولية المفروضة عليها (الحظر الجوي)، مما أدى إلى عودة الرئاسة إلى الجزائر، فتصاعدت حدة الأزمة عندما جمد المغرب عضويته رسميًا احتجاجًا على ما وصفه بالسياسة الجزائرية التي تعارض مصالحه في قضية الصحراء الغربية.

وعلى الرغم من وجود تشريعات واتفاقيات تهدف إلى تنظيم عملية الاندماج والتعاون بين الدول الأعضاء إلا أنها بقيت غير مفعّلة، فعلى سبيل المثال كان من المفترض أن ينعقد مجلس الرئاسة

---

[1]- عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص141.

[2]- المرجع نفسه، ص143.

المغاربي بانتظام كل سنة، بالإضافة إلى دورات استثنائية عند الضرورة إلا أن الواقع كان مختلفًا، إذ عُقدت ست دورات فقط منذ القمة التأسيسية في مراكش عام 1989م.

توزعت هذه الدورات بين تونس، الجزائر، رأس لانوف في ليبيا، الدار البيضاء، نواكشوط، وأخيرًا تونس في أبريل 1994م. أما الدورة السابعة التي كان من المفترض أن تُعقد في الجزائر فلم تُعقد حتى الآن مما يعكس حالة الجمود المستمرة في مؤسسات الاتحاد .

5.3. افتقار بنود المعاهدة الى الدقة:

ويمكن أن نوجزها في النقاط الآتية:[1]

– عدم وضوح الهدف وتحديد الوسائل لتحقيقه كان من العوائق الأساسية، حيث لم يتم الاتفاق على رؤية مشتركة تجعل من الاتحاد قوة إقليمية متكاملة.

– عدم توفر البيانات والإحصائيات حول الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول المغاربية أدى إلى نقص في المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات مدروسة ومنسقة بين الدول الأعضاء. هذا الفراغ في البيانات أضعف القدرة على التخطيط الفعّال وتنسيق الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة.

– ترك حرية عقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى وخاصة مع الاتحاد الأوروبي، لكل دولة عضو دون مراعاة لمصالح الدول المغاربية الأخرى أدى إلى تشتت الجهود وتضارب المصالح، هذا الأمر انعكس سلبًا على التضامن الاقتصادي بين دول الاتحاد وأضعف من قدرتها على التفاوض ككتلة موحدة في الساحة الدولية.

6.3. ضعف مؤسسات المجتمع المدني:

يعود ذلك إلى المناخ السياسي الذي تعمل فيه تلك المؤسسات، حيث تسود سيطرة ورقابة مشددة على منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى فقدانها للذمة المالية، مما يجعلها أداة في يد النظام لا تستطيع الخروج عن طاعته. هذا يقلل من فعاليتها رغم أنها من الناحية النظرية تمثل قنوات تسمح بالمشاركة السياسية، فعلى سبيل المثال كانت الحركات السياسية والنقابية والفكرية في تونس خلال

[1]– منيرة نوري، **دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2017/2016، ص17.

فترة الاستعمار أكثر تنوعًا ونشاطًا مما أصبحت عليه بعد الاستقلال، حيث سادت السيطرة التسلطية للنخبة الحاكمة التي أولت اهتمامًا كبيرًا لبناء وتحديث مؤسسات القهر والقمع بينما لم يكتمل بعد البناء المؤسسي. نتج عن ذلك تداعيات متعددة أبرزها أن الدولة تتحول إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستخدمها لممارسة السلطة بشكل ديمقراطي شكلي، وحتى وإن وجدت مؤسسات سياسية فإنها تبقى هياكل "كرتونية" عاجزة عن أداء دور حقيقي.

وقد وصف الباحث محمد جابر الأنصاري هذه الإشكالية في العملية السياسية السائدة بالدول العربية بقوله: "ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها... إن السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة الدولة وليس العكس. لذلك، فإن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديد وليدها بالخطر أو ربما بالموت، إن لم يتم الانتظار حتى يبلغ الوليد سن الرشد..."[1].

ومن ضمن الأساليب التي تساعد الأنظمة الحالية في الوطن العربي على الاستمرار في مواقع السلطة، هي أن السلطة تتماهى مع الدولة ومع الكيان العام للوطن، بحيث لو انهارت السلطة، انهار معها الكيان على رؤوس مواطنيه[2].

7.3. هجرة الأدمغة:

تؤدي السياسات الاقتصادية الريعية والتنمية المشوهة إلى تفاقم مشكلة الهجرة، حيث يتزايد عدد المهاجرين بشكل مقلق فالاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مصادر غير إنتاجية مثل النفط، يساهم في تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان الأصلية مما يدفع الأفراد إلى الهجرة بحثًا عن فرص أفضل. هذه الهجرة تؤثر بشكل سلبي على التكامل المغاربي إذ تعرقل جهود التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي.

---

[1]- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص91-92.

[2]- عباش عائشة، المرجع السابق، ص142.

ومع زيادة التدفقات البشرية يصبح تحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية بين هذه الدول أكثر تحدياً، مما يزيد من تعقيد المشهد الإقليمي. فالمستوى المتدني للغاية من الإنفاق على الأبحاث والتطوير يعَدّ المستوى المنخفض للغاية من الإنفاق على الأبحاث والتطوير سواء في القطاعين العام أو الخاص، عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التقدم التكنولوجي يترافق هذا النقص في الاستثمار مع غياب فعّال لأنظمة تشجع وتدعم الابتكار التقني. هذه الظاهرة تعني أن البحوث العلمية وتطوير التقنيات الجديدة تتعرض لتقليص الموارد والاهتمام، مما يؤثر سلبًا على قدرة الشركات والدول على المنافسة في السوق العالمي بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص السياسات التي تعزز الابتكار يعوق تحقيق تقدم تكنولوجي ملموس ويحد من الفرص الاقتصادية مما يسبب ركودًا في النمو ويضعف القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية[1].

ورغم انخفاض تدفقات الهجرة بسبب جائحة كوفيد 19،-شهدت مسارات الهجرة على مدى العقدين ألأخيرين ارتفاعا في معدالت الهجرة بمختلف أنواعها. ولم تكن دول المغرب العربي بمنأى عن هذه المسارات، وخاصة منذ سنة 2011م. كما عرفت تدفقات الهجرة، دخوال وخروجا، تغييرات من حيث تشكلها. هذا و ال تزال البيانات الشاملة و الموثوقة الخاصة بالهجرة واألساسية في تصميم وإعداد استراتيجيات الهجرة، تعاني نقصا كبيرا في بلدان المغرب العربي[2].

إن الاتحاد عانى من صعوبات منذ بدايته مما جعله يُعتبر "ولد ميتًا" في مقدمة هذه التحديات، نجد المشاكل السياسية العميقة بين الدول الأعضاء، التي تتجسد في اختلافات ملحوظة في الأنظمة السياسية. هذه الاختلافات تساهم في إعاقة التفاهم والتنسيق بين الدول مما يعرقل تحقيق التكامل المنشود. علاوة على ذلك تُعتبر النزاعات الحدودية الموروثة عن فترة الاستعمار من العوائق البارزة حيث تعزز التوترات التاريخية وتزيد من تعقيد جهود التعاون بين الدول الأعضاء.

[1]- جورج قرم، **سيناريوهات المستقبل العربي**، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014، ص383-396.

[2]- للمزيد ينظر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، تقرير إحصاءات هجرة اليد العاملة في بلدان اتحاد المغرب العربي، سبتمبر 2022م.

ويزيد من حدة هذه المشكلات رغبة كل دولة في تحقيق الريادة الإقليمية، مما يؤدي إلى تنافس مستمر ويعوق مساعي التعاون الفعّال، وفي قلب هذه التحديات يبرز النزاع حول الصحراء المغربية كأكبر عقبة تواجه تفعيل الاتحاد، هذا النزاع يشكل مصدر توتر مستمر ويؤثر بشكل كبير على قدرة الدول الأعضاء على العمل بتنسيق واتفاق مما يعوق تحقيق الأهداف الطموحة للتكامل والتعاون الإقليمي. باختصار تعكس هذه المشكلات مدى تعقيد جهود "اتحاد المغرب العربي" في تحقيق أهدافه المنشودة وتوضيح الصعوبات التي تعترض طريق النجاح والتكامل الفعّال بين دوله.

ثانيا: سبل تفعيل الاتحاد المغاربي:

يمثل الاتحاد المغاربي الذي يجمع بين دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا)، مشروعًا طموحًا لتحقيق الوحدة والتكامل بين شعوب المنطقة على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيسه إلا أن الاتحاد المغاربي لم يتمكن بعد من تحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها وما زال يواجه العديد من العقبات التي تحول دون تفعيله الكامل.

في ظل هذه التحديات تبرز الحاجة الملحة للبحث عن سبل تفعيل الاتحاد المغاربي بشكل يجعله قادرًا على تحقيق تطلعات شعوب المنطقة نحو التكامل والازدهار، يتطلب تفعيل الاتحاد المغاربي اتباع استراتيجيات متعددة تشمل تعزيز التعاون الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، وإصلاح الهياكل التنظيمية للاتحاد، إلى جانب تعزيز الحوار السياسي بين الدول الأعضاء. حيث سنسعى إلى استعراض هذه السبل وتقديم رؤية شاملة حول كيفية تفعيل الاتحاد المغاربي وتحقيق الأهداف التي يصبو إليها منذ تأسيسه.

1- التفعيل في الجانب السياسي:

1.1. تسوية قضية الصحراء الغربية:

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أكثر القضايا تعقيدًا وإثارة للجدل في المنطقة المغاربية، حيث ألقت بظلالها على العلاقات بين دول المغرب العربي وأثرت بعمق على جهود بناء اتحاد يجمع هذه الدول في إطار تكاملي، منذ اندلاع النزاع حول هذه القضية في عام 1975م، تحولت إلى نقطة ارتكاز للخلافات السياسية والجيواستراتيجية التي عرقلت مسار التكامل المغاربي[1]، ورغم مرور عقود من الزمن ومحاولات عديدة للتوصل إلى حلول سلمية إلا أن هذه القضية لا تزال تمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق الأهداف الطموحة التي وضعها مؤسسو اتحاد المغرب العربي، إن استمرار هذا النزاع يعكس تعقيدات الوضع السياسي في المنطقة، ويؤكد على الصعوبات التي تواجه الدول المغاربية في تجاوز خلافاتها التاريخية لتحقيق وحدة وتكامل إقليمي فعّال[2].

---

[1]- إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص22.

[2]- بخوش صبيحة، المرجع السابق، ص387.

2.1. ضرورة العمل بمنطق السيادة الجماعية على القطرية:

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المنطقة العربية، يتزايد الحديث عن الحاجة إلى تعزيز التكامل الإقليمي كوسيلة لتحقيق التنمية والاستقرار، ومع ذلك فإن فعالية المؤسسات التكاملية العربية تظل محدودة بفعل العديد من العقبات ومن أبرزها طغيان منطق السيادة القطرية على حساب السيادة الجماعية[1].

هذا الطغيان يظهر بوضوح في رفض الدول الأعضاء التنازل عن جزء من سلطاتها لصالح المؤسسات الإقليمية، مما يؤدي إلى ضعف فعالية هذه المؤسسات وإبطاء عجلة التكامل. من بين العوامل التي تعكس هذا التحدي، التمسك بمبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، والذي أدى إلى جمود في عمل العديد من التجمعات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد المغاربي الذي لم يتمكن من عقد اجتماعات على مستوى مجلس الرئاسة منذ عام 1994م[2].

2- إصلاحات تتعلق بالجوانب القانونية:

1.2. إلغاء قاعدة الإجماع:

أظهرت التجربة أن النصوص المؤسسة للاتحاد المغاربي، خاصة اتفاقية التأسيس تعاني من العديد من النواقص والثغرات التي تستوجب مراجعتها لتتواكب مع التغيرات الدولية والتحولات الإقليمية. وتُعد آلية الإجماع في اتخاذ القرارات عائقاً أمام اتخاذ قرارات فعالة، حيث تعتمد هذه الآلية التقليدية على موافقة جميع الدول الأعضاء مما يعرقل العمل الجماعي ويعوق تطور الاتحاد. لذلك تبرز الحاجة إلى إلغاء هذه القاعدة واستبدالها بمبدأ الأغلبية باستثناء القرارات المتعلقة بالحرب والسلم التي تستوجب الإجماع وبهذا يمكن للدول المغاربية مواكبة التطورات السريعة على الساحة الدولية.

وقد أثبتت التجربة أن العديد من المشاريع والاتفاقيات التي تخدم المصلحة المشتركة توقفت بسبب الخلافات بين الدول، كما أن التمسك بقاعدة الإجماع كان دائماً نابعاً من رغبة الدول في

[1]- محمد جابر الأنصاري، المرجع السابق، ص95.

[2]- بخوش صبيحة، المرجع السابق، ص212.

الحفاظ على سيادتها ومن هنا، ينبغي الاستفادة من تجارب التكتلات الإقليمية الناجحة التي اعتمدت مبدأ الأغلبية بدلاً من الإجماع[1].

تبنت الدول المغاربية في إطار تجربتها التكاملية مبدأ الإجماع كأساس لاتخاذ القرارات، ولكن هذا النهج أسفر عن مجموعة من الآثار السلبية التي أثرت بشكل كبير على فعالية العمل المشترك. فعلى الرغم من أهمية الحصول على توافق جميع الدول الأعضاء، فإن هذا الشرط نادراً ما يتم تحقيقه، مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع وتأخير الإنجازات المشتركة. هذا المبدأ كان السبب وراء فشل العديد من المبادرات وعدم تحقيق تقدم ملموس في بعض المجالات.

ورغم أن اتفاقية التأسيس للاتحاد المغاربي نصت على ضرورة تحقيق الإجماع للمصادقة على أي معاهدة، فإنه من الضروري إعادة تقييم هذه القاعدة وتبني مبدأ الأغلبية بدلاً من الإجماع. هذا التغيير من شأنه أن يمنح العمل المشترك زخماً أكبر، ويسرع من عملية اتخاذ القرارات بما يتيح للدول المغاربية التكيف مع التغيرات الدولية والتطورات الإقليمية بشكل أكثر فعالية[2].

وقد أثبتت التجربة أن مبدأ الإجماع قد أعاق تنفيذ العديد من الاتفاقيات، حيث لم تتم المصادقة إلا على خمس اتفاقيات من قبل جميع الأطراف بينما بقيت العديد من الاتفاقيات الأخرى في انتظار موافقة دولة أو دولتين فقط.

بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي الذي يتكون من 248 مادة و04 ملاحق و09 تصريحات نجد أن معاهدة الاتحاد المغاربي تحتوي على 19 مادة فقط، مع ترك الترتيبات التنفيذية للتنظيمات المستقبلية. هذا الفارق في الحجم والتفاصيل يوضح الحاجة إلى تبني نماذج أكثر مرونة وفعالية من أجل تعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق أهداف الاتحاد بشكل أكثر فعالية[3].

---

[1]- أم الخير عيشون، المرجع السابق، ص405.

[2]- وليد عبد الحي وآخرون، المرجع السابق، ص110.

[3]- رشيدة بدق، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، مج01، ع04، المركز الديمقراطي العربي، برلين، أغسطس 2019، ص136.

2.2. ضرورة تحديث وتحيين النصوص القانونية المنشئة للاتحاد:

تتطلب ضرورة تحديث وتحيين النصوص القانونية التي أنشأت الاتحاد من خلال إدخال بروتوكولات تطبيقية وملاحق محددة وتحديد آجال زمنية لتنفيذ الأهداف المرسومة بناءً على الواقع المغاربي الحالي يجب أن يتم هذا التحديث بحيث يتماشى مع المستجدات على مستوى الدول الأعضاء وكذلك مع التطورات الإقليمية والدولية وذلك لتصحيح النواقص والثغرات الموجودة[1].

فقد أثرت العولمة ومؤسساتها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات بشكل سلبي على الدول المغاربية نتيجة الشروط الصارمة التي تفرضها هذه المؤسسات بالإضافة إلى ذلك، فإن دخول معظم الدول المغاربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية وتعاملها المنفرد مع الاتحاد الأوروبي قد أضاف تعقيدات إضافية. هذه الظروف تستدعي إعادة النظر في البنية القانونية للاتحاد لتصحيح النواقص والثغرات التي شابت المعاهدة، والتي أصبحت تشكل عائقاً أمام العديد من المشاريع والمبادرات في مختلف القطاعات مما أثر سلباً على تقدم العمل المشترك المغاربي[2].

3.2. توسيع صلاحيات السلطة الإقليمية:

من أبرز التحديات والمشكلات التي تواجه التكتلات الإقليمية بصفة عامة هي مقاومة الدول الأعضاء للتخلي عن بعض صلاحياتها وسيادتها لمصلحة سلطة إقليمية عليا وهو ما يعد ضرورياً لتحقيق نجاح التكتل الإقليمي. وقد نجحت الدول المغاربية في بناء الهيكل المؤسسي لتجربتها التكاملية من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة في عام 1964م، ومن ثم تأسيس اتحاد المغرب العربي في عام 1989م.

من الناحية الشكلية يمكن القول بأن التجربة قد حققت نجاحاً في إنشاء مؤسسات عامة وأخرى متخصصة، والتي شكلت معاً أساس التجربة وضمنت وجودها، ومع ذلك من حيث الأداء الفعلي كان أداء هذه المؤسسات أقل بكثير من المتوقع، حيث اقتصرت على إثبات الوجود دون أن

---

[1]- أم الخير عيشون، المرجع السابق، ص403.

[2]- محمد لمين لعجال أعجال، "معوقات التكامل في إطار االتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، مج05، ع01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2010، ص26.

تسهم في تدفق العمل الوحدوي بشكل ملموس والسبب في ذلك هو نقص السلطة الفعلية التي تمكّن هذه المؤسسات من تنفيذ القرارات المتخذة وتحويلها إلى واقع ملموس. فقد كانت صلاحيات هذه المؤسسات محدودة بالاستشارات فقط دون القدرة على اتخاذ قرارات تنفيذية[1].

ما يبرز نقص السلطة الإلزامية لتنفيذ قرارات الاتحاد هو مثال مشروع المصرف المغاربي فقد تم توقيع اتفاقية تأسيس المصرف في مارس 1991م، إلا أن تنفيذ المشروع تأخر بشكل ملحوظ حيث استغرق الأمر إحدى عشرة سنة حتى يتم اتخاذ خطوات جدية نحو تجسيده في مارس 2002م اتفق وزراء المالية والاقتصاد في الاتحاد على إعادة إحياء مشروع المصرف المغاربي للتجارة و الاستثمار مع تحديد رأس مال قدره 500 مليون دولار وهو ما يمثل تمهيداً لإنشاء منطقة تجارة حرة مغاربية.

تكمن أهمية هذا المصرف في كونه يهدف إلى بناء بنية اقتصادية متكاملة بين الدول المغاربية مما يسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ولكنه في الوقت نفسه يعكس مدى التحديات التي تواجهها مؤسسات الاتحاد في تحقيق أهدافها الفعلية بسبب عدم امتلاكها للسلطات الكافية لتنفيذ قراراتها وتفعيل مشاريعها بشكل فعال[2].

4.2. تطوير آلية القمة:

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحققها دبلوماسية القمة خصوصاً في مجال تسوية النزاعات المغاربية، فإن تحسين فعالية نظام القمة يتطلب تفعيل دوره بشكل ملائم في هذا المجال من الضروري تطوير آلية القمة المغاربية على جميع الأصعدة لتعزيز مؤسسات العمل المشترك وتحديثها بوجه عام، ويمكن تحقيق هذا التطوير المنشود من خلال التركيز على العناصر التالية:

- ينص ميثاق الاتحاد على إدراج جهاز مؤتمر القمة كأحد الأجهزة الرئيسية في الاتحاد.

---

[1]- بن عزوز محمد، **دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق التنمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021/2020، ص213.

[2]- نور الدين حامد، بشير بن عيشي، **مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة في: محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا– الواقع والتحديات–**، مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، القاهرة، 2005، ص155.

– يجب أن يتضمن الميثاق نصاً صريحاً ينص على أن اجتماعات القمة تُعقد فقط على هذا المستوى، ولا يمكن عقدها على مستويات أدنى إلا في حالات الطوارئ الاستثنائية.

ينبغي أيضاً منح مؤتمرات القمة سلطة عليا إلزامية مع ضرورة عقدها بانتظام لذلك من الضروري أن ينص الميثاق صراحة على نظام محدد لدورية اجتماعات القمة ويفضل أن تكون هذه الاجتماعات سنوية أو على الأكثر كل عامين[1].

5.2. الانتقال الديمقراطي نهج لتحقيق الاندماج المغاربي:

نجاح الانتقال الديمقراطي يعد شرطاً أساسياً للاندماج المغاربي ليس لأن الديمقراطية هي العائق الوحيد أمام بناء الاتحاد المغاربي، ولكن لأنها النظام السياسي والاجتماعي الذي يضمن حماية الأفراد ويعزز رغبتهم في العيش بحرية ضمن مجتمع منفتح يحترم الخصوصيات الفردية، ويمزج بين العقلانية والحرية الشخصية والهوية الثقافية.

فالممارسة الديمقراطية السليمة توفر بيئة من الحريات العامة والخاصة مما يشجع الأفراد على تحمل مسؤولياتهم والمشاركة الفعالة في جميع جوانب الحياة العامة. هذه المشاركة تعزز التقارب بين مواطني الدول المغاربية، مما يسهم بدوره في تعزيز فرص نجاح الاندماج المغاربي، ولا يمكن تحقيق الاندماج الإقليمي دون المشاركة الفعالة من جميع الأطراف، خاصة الأفراد الذين من المفترض أن يستفيدوا مباشرة من هذا الاندماج[2].

على الرغم من المحاولات التي بُذلت لتحقيق الانتقال نحو الديمقراطية في دول المغرب العربي، فإن الوضع السياسي لا يزال يعاني من العديد من النواقص. فطبيعة نظم الحكم التي لا تتسم بالديمقراطية بالرغم من التحولات الشكلية التي يشير إليها الدارسون لا تلامس جوهر الديمقراطية الفعلية. التغييرات والإصلاحات التي تمت في سبيل تطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد قد شابها العديد من النواقص مما شكل عوائق كبيرة أمام التحول الحقيقي نحو الديمقراطية في هذه الدول.

---

[1]– محمد سمير عياد، "شروط بناء نظام إقليمي مغاربي"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، مج01، ع03، المركز الديمقراطي العربي، برلين، سبتمبر 2018، ص22.

[2]– المرجع نفسه، ص22-23.

وفقاً لمؤشرات ومقاييس الحكم الرشيد التي اعتمدها البنك الدولي وخاصة مؤشر "المساءلة" الذي يقيس الانفتاح السياسي ودرجة المشاركة السياسية ونوعيتها، بالإضافة إلى الشفافية والمساءلة السياسية نجد أن الدول المغاربية تعاني من ضعف في المشاركة السياسية، حيث تشهد عزوفاً سياسياً يعود ذلك إلى أزمة الهوية والشعور بالاغتراب داخل الوطن نفسه[1].

في الوقت الراهن يُنتظر من مؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دوراً فعالاً في تعزيز البناء المغاربي خاصة بعد أن أصبحت الأوضاع السياسية أكثر ملاءمة، لذلك في ظل مسارات الانتقال الديمقراطي التي تمر بها دول المغرب العربي، وقد بادرت العديد من المنظمات غير الحكومية في المجتمع المغاربي إلى تنفيذ مبادرات شعبية لدعم هذا التحول. تجسد رغبة المواطن المغاربي في مشروع اتحاد المغرب العربي من خلال تأسيس أكثر من 45 اتحاداً مغاربياً تغطي أغلب المهن والتي تنتشر مقراتها عبر مختلف أقطار المغرب العربي، بالإضافة إلى ذلك هناك أكثر من 26 جمعية مغاربية وحوالي 12 رابطة وهيئة مغاربية تساهم في دعم وتعزيز هذه المبادرات[2].

6.2. ضرورة إلغاء المبدأ القاضي بعدم دخول الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من كافة البلدان المغاربية:

تعد قضية التصديق على الاتفاقيات في إطار اتحاد المغرب العربي من القضايا المركزية التي تؤثر بشكل كبير على فعالية العمل المشترك والتكامل الإقليمي. فمنذ تأسيس الاتحاد كان من المقرر أن تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ فقط بعد الحصول على تصديق جميع الدول الأعضاء، وهو ما كان يشكل ضماناً لتحقيق توافق شامل ومع ذلك فقد أثبتت التجربة العملية أن هذا المبدأ قد أسفر عن عوائق متعددة، حيث يمكن لدولة واحدة أن تعرقل تنفيذ الاتفاقيات مما يؤدي إلى تأخير المشاريع وتعطيل المبادرات المشتركة. وفي ظل التغيرات السريعة على الصعيدين الإقليمي والدولي، يتضح أن الإبقاء على هذا المبدأ قد أصبح عائقاً كبيراً أمام تحقيق أهداف الاتحاد المغاربي. إذ أن عملية

---

[1]- بشير مصطفى، "**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة**"، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005، ص29.

[2]- ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي "أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، **مجلة المستقبل العربي**، ع312، بيروت، 2005، ص61.

التصديق من جميع الدول قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ الاتفاقيات التي قد تكون ذات أهمية قصوى للتكامل والتعاون بين الدول الأعضاء.

لذا تبرز ضرورة مراجعة هذا المبدأ وإعادة تقييمه بشكل يتماشى مع متطلبات العصر ويعزز من فعالية العمل المشترك ويضمن تسريع تنفيذ الاتفاقيات الهامة دون عوائق[1].

7.2. ضبط كيفية اكتساب العضوية وفقدانها:

أوضحت معاهدة التأسيس في مادتها السابعة عشرة أن العضوية في الاتحاد مفتوحة أمام الدول العربية والإفريقية الراغبة في الانضمام لكنها لم تحدد الإجراءات و الضوابط اللازمة لذلك باستثناء وجوب توافق جميع الأطراف، ويبدو أن عدم إدراج نص صريح يحدد آلية الانسحاب من الوثيقة التأسيسية كان نابعاً من حرص الدول المؤسسة على ضمان استقرار الاتحاد واستمراريته، ورغبتها في إنجاح التجربة منذ البداية.

قد تكون الدول المؤسسة قد عمدت إلى إغفال النص الصريح بشأن حق الانسحاب لإبراز الاتحاد كمنظمة إقليمية متميزة، حيث يُفترض أن التزام الدول الأعضاء به يستمر رغم أي ظروف أو تطورات، ومع ذلك فإن هذا الموقف قد يجعل من السهل على أي دولة عضو ممارسة حقها في الانسحاب إذا واجهت مشاكل أو تحديات، بالإضافة إلى ذلك يقترح تحويل مجلس الشورى من كونه مجلساً استشارياً إلى برلمان مغاربي يتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية ويُنتخب أعضاؤه على مستوى الاتحاد[2].

ولكن الواقع أثبت أن المهمة أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً. فقد وضعت طلب مصر للانضمام كعضو مراقب الاتحاد في موقف صعب، إذ لم تشر المعاهدة إلى هذا النوع من العضوية، مما أدى إلى تباين وجهات النظر واحتياج الأمانة العامة إلى استشارة قانونية لحل الإشكالية. علاوة على ذلك فإن مسألة فقدان العضوية لم يتم تناولها في المعاهدة، وهو ما يختلف عن معظم المعاهدات التأسيسية التي

---

[1]- ديدي ولد السالك، المرجع السابق، ص67.

[2]- عايشي كمال، نوري منيرة، "التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش"، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، ع11، ديسمبر 2016، ص11.

تحدد حالات انسحاب الأعضاء بوضوح، لذلك يتطلب تفعيل الاتحاد أخذ هذه القضايا بعين الاعتبار لتجنب رهن مستقبل الاتحاد بتجميد عضوية أي من الأعضاء. وهذا يبرز النقاط التي تميز معاهدة مراكش بشكل عام من حيث الإيجاز والتعميم، إذ أنها لم تفصل في موادها بشكل يوضح التفاصيل الدقيقة مما يجعلها تحتاج إلى تطوير لتواكب التغيرات المستقبلية[1].

3- إصلاحات تتعلق بالجوانب المؤسساتية:

لتعزيز فعالية العمل المشترك بين دول المغرب العربي، من الضروري إنشاء أجهزة مشتركة يتم الاتفاق على وسائل وآليات عملها بدقة إن تحسين التعاون الإقليمي يتطلب تحديد مهام واضحة للمؤسسات الحالية وإمكانية تطويرها، بالإضافة إلى استحداث مؤسسات جديدة تلبي الاحتياجات المتنامية للتكامل المغاربي بناءً على ذلك، نقترح مجموعة من التدابير التي تتضمن تخويل بعض المهام للمؤسسات القائمة وإضافة مؤسسات جديدة لضمان تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

1.3. ضرورة استكمال البناء المؤسساتي لمشروع التكامل المغاربي:

من المعروف أن معاهدة مراكش التي أسست اتحاد المغرب العربي، وكذلك الاتفاقيات اللاحقة، نصت على إنشاء مجموعة من المؤسسات بينما تم إنشاء بعضها، فإن البعض الآخر لم يُؤسس بعد وهذا يستدعي إعادة النظر في المؤسسات القائمة لتصحيح أي قصور فيها وتطويرها لتتمكن من أداء الأدوار المنوطة بها بشكل فعال وبشكل خاص مجلس الشورى والهيئة القضائية المغاربية. أما بالنسبة للمؤسسات التي لم تُقام بعد فمن الضروري تسريع عملية إنشائها خصوصاً تلك التي تتعامل مباشرة مع المواطن المغاربي وتؤثر بشكل مباشر على حياته اليومية[2].

رغم وجود هذه الهيئات إلا أن معظمها لا يمارس نشاطه بشكل فعّال لذلك يجب العمل على معالجة الأسباب التي تعيق قيامها بالدور المنوط بها. بالإضافة إلى ذلك من الضروري تعزيز القاعدة المؤسساتية من خلال دعم الاتحادات والنقابات غير الرسمية التي تتعلق بالأنشطة العلمية والثقافية.

---

[1]- أم الخير عيشون، المرجع السابق، ص407.

[2]- عايشي كمال، نوري منيرة، المرجع السابق، ص11-12.

2.3. التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة:

بما أن مجلس الرئاسة هو أعلى جهاز في الاتحاد وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة التأسيس وله وحده السلطة لاتخاذ القرارات حسب المادة السادسة من نفس المعاهدة فإن توقف اجتماعاته لأي سبب كان يعرقل كافة المشاريع التي أعدتها الأجهزة الأخرى. هذا ما حدث في عام 1995م حيث لا تزال العديد من المشاريع تنتظر الموافقة حتى اليوم.

كما أنه من الضروري منح الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي صلاحيات فعالة ومتوازنة، بحيث تتحول من مجرد أداة إدارية تقوم بأعمال السكرتارية إلى هيئة قادرة على بناء نظام إقليمي يربط دول المغرب العربي بروابط قوية تفرض الالتزام بالقرارات المشتركة[1].

يجب تزويد الأمين العام بالصلاحيات اللازمة للتعامل مع الدول الأعضاء التي لا تلتزم بالقرارات التنفيذية، وهو ما يستلزم من الدول المغاربية التنازل عن جزء من سيادتها لصالح النظام الإقليمي الذي أنشأته لخدمة مصالحها الاستراتيجية، علاوة على ذلك من الضروري تحسين وتحديث النصوص التأسيسية للاتحاد عبر إدخال بروتوكولات للتطبيق وملاحق لتنفيذ الأهداف المحددة ضمن فترات زمنية محددة.

يجب أن تتماشى هذه التحديثات مع المستجدات الاقتصادية والسياسية والأمنية العالمية بفعل العولمة، مع الأخذ في الاعتبار التطورات والتحولات على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك لتجاوز مختلف النواقص والثغرات[2].

لتجنب تعطيل المشاريع الاتحادية، من الضروري تقليص الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها مجلس رئاسة الاتحاد، وتحويل جزء منها إلى الأجهزة التنفيذية والاستشارية والفنية، وعلى رأسها مجلس وزراء الخارجية يجب أن تكون الصلاحيات الممنوحة لهذه المؤسسات متناسبة مع المهام المنوطة بها، وبالأخص لمجلس وزراء الخارجية مع ضرورة تزويده بالآليات التي تمكنه من تنفيذ قراراته والاجتماع في

---

[1]- محمد عابد الجابري، المغرب... إلى أين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، **مجلة المستقبل العربي**، ع239، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 1999، ص49-50.

[2]- أم الخير عيشون، المرجع السابق، ص412.

أي وقت نظرًا لأن مجلس الرئاسة يمتلك السلطة المنفردة في اتخاذ القرارات، فإن العديد من المشاريع قد توقفت بسبب جمود الاتحاد وعدم عقد دورة جديدة لمجلس رؤساء الاتحاد حتى الآن[1].

3.3. إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية:

لقد تداخلت أعمالها مع أعمال لجنة المتابعة، حيث لم تفصل معاهدة مراكش في صلاحيات كل منهما بالشكل المطلوب. وعليه ينبغي أن تتولى الأمانة العامة المهام التالية:

- ترجمة القرارات الأساسية والاختيارات الكبرى الصادرة عن المجلس المغاربي الأعلى الذي يضم رؤساء الدول إلى مشاريع وبرامج محددة يجب أن تُعهد إلى الأمانة العامة.
- يمكن للأمانة العامة تنفيذ هذه المهام إما بمواردها الخاصة أو بالتعاون مع خبراء متخصصين والمصالح الوزارية المعنية في الحكومات المغاربية، أو من خلال التعاون مع المنظمات المتخصصة في أجهزة هيئة الأمم المتحدة.
- يجب على الأمانة العامة متابعة مراحل تنفيذ هذه المشاريع، ورفع التوصيات المناسبة لضمان سيرها بالطريقة المثلى، ومعالجة المصاعب وتذليل العقبات فور ظهورها وقبل تفاقمها.
- من الضروري نقل الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي من كونها جهازاً إدارياً يقوم بمهام السكرتارية إلى جهاز قوي قادر على بناء نظام إقليمي فوق وطني يربط بين دول المغرب العربي بروابط حيوية.
- يجب أن تُمكّن الأمانة العامة من الصلاحيات اللازمة لمخاطبة الدول الأعضاء التي لا تلتزم بالقرارات وتنفيذها. وهذا يتطلب من الدول المغاربية التنازل عن جزء من سيادتها لصالح النظام الإقليمي الذي أنشأته من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية[2].

4.3. إنشاء المجلس التنفيذي المغاربي:

في إطار تعزيز فعالية اتحاد المغرب العربي وتسهيل تنفيذ القرارات وتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء، يُعتبر إنشاء المجلس التنفيذي المغاربي خطوة أساسية. يتشكل هذا المجلس من وزراء التعاون

---

[1]- أم الخير عيشون، المرجع السابق، ص408.

[2]- مصباح زايد عبيد الله، اتحاد المغرب العربي الطموح والواقع، **مجلة المستقبل العربي**، ع236، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1998، ص139-140.

المغاربي وكبار المسؤولين في الأمانة العامة للاتحاد، ليكون في ذات الوقت الهيئة التنفيذية المعنية بتنفيذ قرارات مجلس دول الاتحاد سيعقد هذا المجلس جلساته الشهرية في مقر الأمانة العامة للاتحاد، مما يعزز من دور الأمانة في متابعة وتنفيذ السياسات والمشاريع المشتركة بفعالية وكفاءة[1].

5.3. انشاء وزارة التعاون المغاربي:

تُناط صلاحيات تنفيذ السياسات والمشاريع المشتركة بمسؤول كبير في كل حكومة وطنية، يتولى وزارة التعاون المغاربي ويستمد هذا المسؤول صلاحياته مباشرة من الوزير الأول، ويشمل دوره الاتصال والتنسيق بين جميع الوزارات والمصالح العمومية، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ ومتابعة مراحل التنفيذ. تعد هذه الوزارة مركزاً أساسياً للمبادرات التنفيذية المتعلقة بالمشاريع المشتركة والسياسات العامة أو القطاعية، خاصة في ما يتعلق بتوفير الوسائل اللازمة.

تساهم وزارة التعاون المغاربي في تحسين الاتصال والتنسيق بين الأجهزة الحكومية الوطنية والأمانة العامة للاتحاد، وبين نظيراتها في حكومات الدول المغاربية الأخرى من خلال إنشاء هذه الوزارة يتم ضمان تنسيق فعال بين الأجهزة الحكومية وأجهزة الاتحاد مما يقي من تضارب المصالح والأهداف بين القضايا الخاصة والعامة. كما يتم وضع آليات لمتابعة تنفيذ القرارات على المستوى المحلي، لضمان تحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة[2].

6.3. إنشاء مجلس النواب المغاربي:

إن إنشاء برلمان مغاربي أصبح ضرورة لضمان نجاح العمل المشترك ضمن اتحاد المغرب العربي وإيصاله إلى المسار الصحيح. فتعزيز العمل المغاربي وتفعيل آلياته لا ينبغي أن يقتصر فقط على السلطات التنفيذية، بل يجب أن تسهم جميع سلطات الدولة، وخاصة السلطة التشريعية، في دعم وتعزيز التعاون الإقليمي. يلعب البرلمان دوراً حيوياً ومؤثراً على المستوى الوطني، ومن ثم يجب أن ينعكس هذا التأثير على المستوى الإقليمي أيضاً.

---

[1]- عباس رمضان كفاح، المرجع السابق، ص16.

[2]- مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، المرجع السابق، ص71-72.

من هنا تأتي أهمية إنشاء برلمان مغاربي يمكن تشكيله وفق الصيغة المتفق عليها، سواء من خلال المجالس النيابية القائمة في الدول المغاربية أو عن طريق انتخاب مباشر أو من خلال مزيج من الطريقتين. الأهم هو أن يتولى هذا البرلمان وظائف ومهام تتكامل مع التشريعات المحلية للدول الأعضاء، بحيث لا تتضارب مع القوانين المحلية بل تدعم تحقيق المصالح المشتركة ضمن إطار الاتحاد[1].

7.3. إعادة بعث اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي:

تأسست اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي في عام 1964م، وعملت حتى عام 1975م كخطوة هامة نحو تجسيد الاتحاد من الناحية الاقتصادية كانت هذه اللجنة أداة حيوية لتوحيد دول المغرب العربي في مختلف المجالات الاقتصادية حيث قدمت إطاراً تنظيمياً ومالياً وإدارياً لدعم تنفيذ المشاريع المشتركة على الأرض.

يمكن أن تشكل إعادة تفعيل هذه اللجنة نواة جديدة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي مما يعيد إحياء روح التعاون وأواصر الصداقة والتكافل بين الدول المغاربية فقد انشغلت دول المغرب العربي في الفترة الماضية ببناء الدولة الوطنية بدلاً من التركيز على البناء القومي المغاربي. كما أن الخلافات البينية كانت دائماً عائقاً أمام عملية التكامل، وهو ما يستدعي الآن إعادة النظر في هذه اللجنة كوسيلة لإعادة الزخم إلى التعاون والتكامل المغاربي[2].

8.3. إنشاء بنك مغاربي للمعلومات:

يجب إنشاء بنك مغاربي للمعلومات كقسم ملحق بالأمانة العامة للاتحاد، ليعمل على تجميع وتحديث البيانات والإحصاءات والدراسات القطاعية والعامة الخاصة بكل من الدول المغاربية. سيقوم هذا البنك بتوفير قاعدة بيانات شاملة، مشابهة لتلك التي تعتمدها المجموعات الجهوية مثل الاتحاد الأوروبي وبقية التكتلات الإقليمية العالمية. سيكون هدف البنك دراسة التغيرات المستقبلية والاستعداد لها، بما يضمن تماشي نشاط الاتحاد مع التطورات المستجدة. وعلى البنك أن يتولى مسؤوليات رسمية

[1]- محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص19.

[2]- أم الخير عيشون، المرجع السابق، ص410.

من خلال أجهزة متخصصة تابعة للاتحاد، لضمان تزويد الأمانة العامة والمجالات الأخرى بمعلومات دقيقة ومحدثة تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية[1].

4- الآليات الاقتصادية والمالية:

تعتبر آليات الاقتصادية والمالية من الأسس الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في هذا السياق يشكل مشروع إقامة منطقة التبادل الحر المغاربية خطوة محورية نحو تحقيق هذا الهدف حيث يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات التجارية المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء، وفتح المجال لمبادرات أخرى تعزز التكامل الاقتصادي. من المعروف أن تسارع العولمة الاقتصادية قد تزامن مع تسارع العولمة القانونية مما أثر بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية للدول، فقد دفعت هذه الظاهرة الدول إلى تبني استراتيجيات جديدة تتماشى مع التغيرات العالمية، مما يستدعي من دول المغرب العربي العمل على تطوير آلياتها الاقتصادية والمالية بما يتناسب مع هذه التحولات[2].

استنادًا إلى المبادئ والأسس المنصوص عليها في معاهدة مراكش لعام 1989م، وتنفيذًا لقرار مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية المنعقدة بالجزائر في يوليو 1990م والتي دعت إلى اجتماع مشترك بين وزراء الخارجية والوزراء المكلفين بالسياسة الاقتصادية ووزراء الفلاحة، بهدف وضع الخطوط العريضة للاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة بناءً على برنامج عمل الاتحاد، قرر مجلس الرئاسة في دورته العادية الثالثة التي عقدت في رأس لانوف بليبيا في مارس 1991م، اعتماد قرار خاص بالملامح الكبرى لهذه الاستراتيجية. والهدف من هذه الاستراتيجية هو تحقيق الوحدة الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة وضمان حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال[3].

---

[1]- مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص74.

[2]- لطرش علي عيسى عبد القادر، **النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية "دراسة مقارنة"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص64.

[3]- بن عزوز محمد، المرجع السابق، ص218.

1.4. منطقة التجارة الحرة المغاربية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي:

من الضروري أن تسعى دول المغرب العربي إلى إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة، نظرًا لتوفر مقومات التكامل بينها رغم بعض الاختلافات النسبية. فمثلاً، تمتلك الجزائر والمغرب موارد بشرية متنوعة بينما تساهم الجزائر وليبيا في مصادر الطاقة. كما أن الإنتاج الزراعي في الجزائر وتونس والمغرب، والثروة السمكية في موريتانيا، تشكل عناصر تكاملية هامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد يضم أكثر من 100 مليون مستهلك، مما يعزز من فرص تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه البلدان.

إن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المغرب العربي من شأنه أن يعزز بشكل كبير حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول، خاصةً في ظل الوضع الحالي الذي يشهد فيه حجم المبادلات التجارية أقل من 03% من إجمالي المبادلات التجارية لدول المنطقة. لذا يُعتبر إنشاء هذه المنطقة خطوة هامة في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي[1].

2.4. دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تُعرف بأنها: "نقل رؤوس الأموال بين بلدين بغرض استثمارها في عمليات اقتصادية متعددة، مثل شراء الأوراق المالية أو الأصول القابلة للنقل تدريجياً، أو امتلاك العقارات التي توفر عوائد، أو استثمارها في عمليات ائتمانية مثمرة مثل الاقتراض، أو في عمليات غير مثمرة مثل حفظ الأموال في المصارف أو أماكن الإيداع لتجنب المخاطر المرتبطة بالتوترات السياسية والاقتصادية"[2].

من ناحية أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي يمثل عملية اقتصادية تهدف إلى توليد رأس المال من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية مستدامة توفر احتياجات متنوعة وتحقق

---

[1]- بهلولي فيصل، "إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة"، **مجلة الباحث**، ع14، جوان 2014، ص190.

[2]- منيرة نوري، زكية بوسعد، المرجع السابق، ص177-178.

فوائض مالية. إذن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة[1].

تُعتبر الاستثمارات المشتركة أو البينية من أهم مداخل التكامل الاقتصادي المغاربي بل يمكن القول إنها الأكثر أهمية، لأنها تخلق مصالح مغاربية مشتركة تدفع بالنمو في الدول الأعضاء مما يسهم في تحسين وضع أسواقها ويعود بالنفع على تلك الاستثمارات. هذا النوع من الاستثمارات يناسب الدول المغاربية التي تحتاج إلى تعزيز قدرتها الإنتاجية، والتي قد لا تستفيد بشكل كبير من تحرير التجارة بسبب ضعف الإنتاج نتيجة قلة قدراتها الإنتاجية بالإضافة إلى ذلك فإن مقومات هذه الاستثمارات ووسائل تنشيطها متاحة ويمكن توفيرها.

كما أكدت اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي لعام 1990م على تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الاتحاد، سواء من مواطني الدول الأعضاء إلى دول أخرى في الاتحاد، أو من مواطني الدول الأخرى إلى الدول الأعضاء وتعزيز حرية استثمارها في هذه الدول[2].

في السنوات الأخيرة نفذت حكومات المنطقة استراتيجيات تهدف إلى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفقًا لبيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للفترة من 2006م إلى 2013م، بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى دول المغرب العربي المختارة 6461 مليون دولار. تتصدر المملكة المغربية قائمة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استقطبت 44.41 مليون دولار ما يمثل نسبة 12.45%، تليها الجزائر بقيمة 26,102 مليون دولار وبحصة بلغت 28.81% ، ثم تونس بقيمة 23,619 مليون دولار أي بنسبة 6.26%.

شهدت الجزائر انخفاضًا حادًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2015م، نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتخوف المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تأثير الفساد

---

[1]- دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006، ص48.

[2]- علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص03.

المرتفع على القطاعين العام والخاص خاصة في قطاع الطاقة. وفي عام 2000م كانت الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول المغرب العربي مدفوعة بالقيمة المضافة الكبيرة الناتجة عن فتح رأس مال شركة المغرب للاتصالات وبيع الجزائر رخصة استغلال شبكة الهاتف النقال. كما شهدت الجزائر تضاعفًا كبيرًا في رؤوس الأموال الموجهة نحو قطاع المحروقات بين عامي 2000م و2001م.

تُعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملًا محفزًا لتنويع الاقتصاد ومساهمًا إضافيًا في رفع القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، كما تسهم في نقل التكنولوجيا من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة إلى الدول المضيفة. تسعى معظم الدول بما في ذلك دول المغرب العربي إلى استقطاب هذه الاستثمارات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وإجراء تعديلات في سياساتها الاقتصادية والهيكلية خاصة في المجالات التجارية والمصرفية والمالية بهدف إزالة العقبات وتسهيل حركة رؤوس الأموال[1].

جدول رقم (04) يبين دخول الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة شمال إفريقيا

	1990-1988	2000-1998
البلدان المتقدمة	1.01	1
البلدان النامية	0.99	0.99
افريقيا	0.80	0.52
شمال افريقيا	0.84	0.2
الجزائر	0.00	0.3
المغرب	0.6	0.4
تونس	0.7	0.8

المصدر: تقرير حول الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم ، ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED، 2002م.

[1]- بن عزوز محمد، المرجع السابق، ص223-224.

بالنظر إلى المؤشرات الواردة في الجدول، يتضح أن الدول المغاربية لا تزال دون المستوى المطلوب بشكل كبير، الأمر الذي يستدعي منها بذل جهود مضاعفة لتعزيز بيئاتها الاستثمارية وجذب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية التي تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

3.4. ضرورة الاندماج المالي المغاربي:

يلعب القطاع المالي دورًا حيويًا في تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية من خلال تقديم الخدمات المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على العمالة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن إسهام القطاع المالي غير المباشر في النمو الاقتصادي يُعتبر أكثر أهمية حيث تساهم الوساطة المالية الفعالة في تعزيز الاستثمار والنمو من خلال تيسير تبادل السلع والخدمات، وتعبئة المدخرات وتخصيصها، وإدارة المخاطر. بشكل عام يُعتبر وجود قطاع مالي فعال ضروريًا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة على المدى الطويل وقد تناولت النظريات الاقتصادية دراسة القطاع المالي حيث أصبح العلاقة بين تطور وسائل التمويل والنمو الاقتصادي محورًا للعديد من الدراسات الاقتصادية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية[1].

بدأت ملامح الاندماج المالي المغاربي تتجلى من خلال التجارب التكاملية عبر الحدود، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تواجد الفروع البنكية المغاربية في دول مختلفة على سبيل المثال نجد عدة فروع للبنوك المغربية في تونس مثل (Capital Axis) وبنك التجارة الخارجية (BMC) وبنك (ATTIJARI). في المقابل توجد بنوك ومؤسسات مالية تونسية في السوق الجزائرية مثل (Leasing Tunisia) و (Amane)، إضافة إلى إنشاء بنك تونسي ليبي (BTL) وبنك استثماري جزائري في تونس. في هذا السياق التعاوني تم توقيع اتفاقية ثنائية للتنسيق والرقابة على أعمال المصارف عبر الحدود بين تونس والمغرب، مما يعزز التعاون المالي بين البلدين.

[1]- بوري صراح، بن علال بلقاسم، التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، "دراسة قياسية لحالة الجزائر، المغرب، وتونس (1980-2016م)"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، مج05، ع01، جوان 2019، ص128.

لكن الخطوة الأبرز نحو تحقيق الاندماج المالي المغاربي هي إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الذي يهدف إلى تمويل مشاريع الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي الخمس. وقد اعتبر الخبراء والمؤسسات المالية الدولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي، هذا المشروع نقطة تحول مهمة في مسار الاندماج المالي المشترك.

في نهاية عام 2010م اتفق وزراء مالية دول اتحاد المغرب العربي في اجتماعهم بالجزائر على تأسيس البنك برأس مال قدره 500 مليون دولار يتم توزيعه بالتساوي بين الدول الأعضاء[1].

لتجسيد مجالات الاندماج المالي، يتعين على اتحاد المغرب العربي استكمال إنشاء مؤسساته وهياكله، وتوفير الدعم اللازم لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي ينبغي استحداث الأجهزة الضرورية للمراقبة الإدارية والمالية والفنية لضمان التنفيذ الفعّال، بالإضافة إلى ذلك يجب تشجيع المبادرات الخاصة والمساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين بلدان الاتحاد، ومنح المعاملة الوطنية للمتعاملين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص من جميع البلدان الأعضاء مع تقديم التسهيلات الضرورية لدعم تنمية الاتحاد .يمكن تلخيص الشروط الواجب توافرها لتحقيق التكامل النقدي على النحو التالي:

- يجب ضمان قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة لتحويل عملات الدول الأعضاء، خاصةً إذا لم يتم تبني عملة مشتركة واحدة.
- يتعين تثبيت عملات الدول في إطار بعضها البعض بشكل غير قابل للإلغاء.
- يجب إلغاء هوامش التغيرات المسموح بها في أسعار الصرف البينية، مما يضمن أن حركة رأس المال الخاص بين الدول الأعضاء تتأثر بعوامل أخرى غير تغيرات أسعار الصرف.
- يتطلب الأمر التعاون الوثيق بين البنوك المركزية القطرية أو إنشاء مؤسسة سياسات نقدية ومالية مشتركة يتم تحقيقها من خلال شكل من أشكال النقدية المركزية على مستوى الاتحاد[2].

---

[1]- NATION UNI, CEA; Rapport sur l'intégration financière et la gouvernance régionale en Afrique du Nord; juillet, 2012, p07.

[2]- محمد شريف منصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، 2009، ص236.

– يجب على الاتحاد النقدي أن يقدم نوعًا من العون المالي للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات، شريطة أن يكون هذا العون مؤقتًا ومحدودًا أو مشروطًا لضمان عدم تعارضه مع هدف التكامل النقدي. يتمثل هذا الهدف في إنشاء سوق يقلل من العوائق أمام حركة العمل ورأس المال، مما يسهم في البحث عن فرص استثمارية أفضل وتحقيق استخدامات أكثر إنتاجية[1].

4.4. ضرورة تطبيق التجانس الضريبي بين دول المغرب العربي:

يمكن أن يؤثر اختلاف التوجهات العامة للأنظمة الضريبية في دول المغرب العربي على ظروف المنافسة بين الأنشطة الاقتصادية المتماثلة في إطار سوق مشتركة، لتحقيق تجانس ضريبي يتعين تطبيقه بشكل تدريجي يتماشى مع التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء.من هذا المنطلق يُعد التجانس الضريبي ضروريً لأسباب اقتصادية ولكنه لا يكفي بدون إطار قانوني يحدد تفاصيله وحدوده.

تشمل الوسائل الأساسية لتحقيق التجانس الضريبي المغاربي على إنشاء نظام معلومات يتيح التعرف على البيانات والمعلومات المتاحة حول الضرائب في الدول الأعضاء، وتصنيف الأوعية الخاضعة للضرائب في مجالات النشاط الاقتصادي والخدمات، وتبويب الأدلة ومعدلات الضرائب أو الرسوم المفروضة على الادخار والاستثمار[2].

5.4. الحرية الاقتصادية ودوره في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي:

مؤشر الحرية الاقتصادية يُعدّ من الأدوات المهمة في تقييم أداء الدول من حيث قدرتها على خلق بيئة اقتصادية تتيح حرية العمل والإنتاج والتبادل التجاري. يعتمد هذا المؤشر على عدة معايير مثل حماية حقوق الملكية، وحرية التجارة، وحرية الاستثمار، وحجم التدخل الحكومي في الأسواق.

في سياق المغرب العربي، يلعب مؤشر الحرية الاقتصادية دورًا بارزًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، إذ يُمكّن من تقييم وتحليل السياسات الاقتصادية لكل دولة على حدة وتحديد الفجوات والإصلاحات المطلوبة لزيادة التوافق الاقتصادي بينها. من خلال تحسين أدائها على هذا المؤشر، يمكن لدول المغرب العربي تقليص الحواجز التجارية، وتحسين مناخ الأعمال، وجذب

[1]– عبد المنعم السيد علي، **الوحدة النقدية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1986، ص23.

[2]– بن عزوز محمد، المرجع السابق، 230–231.

المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق تنمية مستدامة تدعم اقتصاديات المنطقة بشكل متكامل[1].

والجدول التالي يوضح مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2002م.

جدول رقم (05): مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2002م.

	قيمة المؤشر	الترتيب المغربي	الترتيب الدولي نت 161 دولة	التصنيف
تونس	2.95	1	68	حرية اقتصادية شبه كاملة
المغرب	2.95	1	68	
موريتانيا	3.10	2	85	حرية اقتصادية شبه ضعيفة
الجزائر	3.25	3	94	
ليبيا	4.30	4	151	حرية اقتصادية شبه منعدمة

المصدر: تقرير مؤشر مناخ الاستثمار في الدول العربية (2002) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

في الختام يتضح أن تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد يتطلب إنشاء أجهزة مستقلة وملزمة تمتلك الوسائل والآليات الضرورية لتحقيق هذه القرارات بفعالية.

كما يتعين على الاتحاد تفعيل نشاط مؤسساته الحالية، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير مؤسسات جديدة رسمية وغير رسمية تدعم العمل المغاربي المشترك. وعلى الدول المغاربية أن تسهم بكل ما لديها من خبرات وموارد وتقنيات عبر مختلف القطاعات لمعالجة النقائص التي تعاني منها هذه المؤسسات، بهدف تحقيق المصلحة العامة للاتحاد وتحقيق الأهداف التي من أجلها تم تأسيسه.

تكمن المشكلة الأساسية في تنفيذ القرارات وتجسيدها على أرض الواقع، وليس فقط في نصوص المعاهدات، ويتطلب ذلك وجود مؤسسات فعالة وقادرة على تنفيذ هذه القرارات.

[1]- عبد المنعم السيد علي، المرجع السابق، ص23-24.

لطالما سعى المغرب لتعزيز علاقاته مع الدول المغاربية الأخرى ويظل مقتنعاً بضرورة الحوار المستمر. إلا أن هناك عدة ملاحظات تتعلق بالعمل المغاربي المشترك، مثل التعميم وعدم تخصيص أهداف واضحة مع تحديد آجال تنفيذ وآليات محددة. كما يبرز نقص في وضوح مراحل العمل والمواعيد الزمنية لتحقيق الأوضاع الجديدة. بالإضافة إلى ذلك هناك تباين في تطبيق النصوص القانونية القديمة وعدم مواءمتها مع التحولات السياسية الجديدة، مثل النضج السياسي وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية.

علاوة على ذلك يعاني الاتحاد من نقص في عدد المعاهدات المبرمة بين الدول المغاربية حيث صادقت الجزائر على 29 اتفاقية، وتونس على 26، وليبيا على 25، وموريتانيا على 19، بينما لم يصادق المغرب سوى على 05 اتفاقيات[1].

[1]- بن عزوز محمد، المرجع السابق، ص211.

ثالثا: آفاق وسيناريوهات التجربة التكاملية في ظل التحديات الراهنة

في ضوء التحديات المتزايدة التي تواجه المنطقة المغاربية، يُعَدُّ البحث في آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية والاستقرار. وتتجلى أهمية هذه التجربة في كونها تمثل أحد المحاور الرئيسية لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تتصاعد على الساحة العالمية. وبالفعل أصبحت التكتلات الإقليمية في هذا العصر أداة استراتيجية لا غنى عنها لمجابهة تلك التحديات وضمان تحقيق مصالح مشتركة بين الدول المتجاورة.

في ظل الظروف الراهنة يتطلب الوضع الحالي إعادة النظر بعمق في إمكانيات تعزيز التكامل بين دول المغرب العربي، مع التركيز على تطوير سياسات وآليات فعالة للتعاون المشترك في مجالات عدة مثل الاقتصاد، الأمن، والسياسة. هذه النظرة الشاملة للتكامل لا تقتصر على الرغبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية فحسب بل تمتد أيضًا إلى الحاجة الماسة لتوفير استقرار سياسي وأمني شامل للمنطقة.

ومن واقع التجربة التكاملية السابقة بين دول المغرب العربي يظهر أن مستقبل هذه التجربة يتطلب وضع مجموعة من السيناريوهات الممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة. هذه السيناريوهات ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وكذلك التحديات الداخلية والخارجية التي قد تعترض طريق التكامل. لذا فإن استشراف مستقبل التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي يتطلب تبني نهج تحليلي يعتمد على وضع سيناريوهات متعددة، منها السيناريوهات الأكثر تفاؤلاً التي تفترض تحقيق توافق سياسي واقتصادي بين دول المنطقة، والسيناريوهات الأقل تفاؤلاً التي تتوقع استمرار التحديات وربما تعمقها في بعض الأحيان.

1- سيناريو الفشل واستمرار التجربة التكاملية في صيغتها الراهنة:

يتوقع هذا السيناريو استمرار الوضع الحالي كما هو، مما قد يؤدي في النهاية إلى فك الارتباط نتيجة التزام الدول الأعضاء بمسارات فردية وغياب التنسيق والانسجام في السياسات المتبعة. ويعتبر هذا السيناريو الأكثر احتمالاً بناءً على المؤشرات التالية:

– الأزمات السياسية والاجتماعية التي تعاني منها دول المغرب العربي أسفرت عن فجوة بين الأنظمة السياسية والشعوب المغاربية ومع تفاقم هذه الأزمات بشكل كبير، ستصبح الدول المغاربية عاجزة عن تجاوزها. وهذا سيؤدي إلى تفضيل العمل التنموي الوطني على حساب التعاون التنموي المغاربي المشترك.

– استمرار الخلافات التاريخية بين دول المغرب العربي خاصة بين الجزائر والمغرب، إلى جانب غياب قوة معتدلة قادرة على تخفيف التوترات يجعل المنطقة عرضة لخطر حقيقي.

– تُعَدُّ قضية الصحراء الغربية والصراعات الإقليمية العديدة التي لم تُحل بعد نتيجة الخلافات الأيديولوجية بين صناع القرار في الدول المغاربية، من العوامل التي تقلل بشكل كبير من فرص إقامة حوار بناء بين دول المنطقة. كما يلعب التنافس بين الجزائر والمغرب دوراً حاسماً في تشكيل طبيعة العلاقات المغاربية بشكل عام حيث يعود هذا التنافس إلى الصراع على قيادة المنطقة، مع اعتقاد كل دولة بأنها القوة الإقليمية الأكثر استحقاقاً للقيادة. ونتيجة لذلك اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بطابع صراعي دائم ناتج عن ضعف التواصل والتفاعل بين الدولتين مما أدى إلى حالة من انعدام الأمن الذاتي لكل منهما وزيادة حالة التأهب العسكري شبه الدائم على الحدود المشتركة، مما أثر سلباً على الأمن الجماعي في المنطقة[1].

– استمرار انعدام الثقة بين الدول المغاربية، وخاصة بين الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى التنافس المستمر على لعب دور إقليمي في المنطقة ينعكس بشكل واضح في مواقفهما تجاه القضايا الإقليمية، وعلى رأسها الأزمة الليبية فبدلاً من تنسيق الجهود المغاربية لاحتواء الأزمة ومحاولة تسويتها سلمياً قبل تحولها إلى نزاع مسلح نشهد غياباً للدور الجماعي لهذه الدول وتضارباً في مواقفها. ففي حين اعتمدت الجزائر وموريتانيا على الاتحاد الإفريقي ودعمتا الحل السلمي وانتقدتا التدخل العسكري مع عدم مشاركة الجزائر في الاجتماعات الدولية وتأييدها للمبادرة الإفريقية التي تشمل وقف إطلاق النار

[1] – كريمة كروي، **تفعيل التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي دراسة في الآلية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2021/2020، ص248.

وحماية المدنيين والمهاجرين في ليبيا والشروع في حوار شامل، نجد أن المغرب اعتمدت على الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة، وساندت القوة المتدخلة عسكرياً وبالنسبة لتونس فقد اتخذت مبدأ الحياد ونادت بحل سياسي في ظل تطلعات الشعب الليبي[1].

– تُعَدُّ العلاقات الجزائرية المغربية من أكثر العلاقات توتراً على المستوى العربي، نظراً لما تتسم به من شدة وكثافة وتشابك مع أطراف سياسية واقتصادية متعددة وبما أن القضايا المحورية في العلاقات الثنائية بين البلدين تشمل الحدود البرية بينهما وقضية الصحراء الغربية، فإن الوضع العام للعلاقات يشهد تناقضاً في وجهات النظر حول قضية الصحراء نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية، بالإضافة إلى العوامل الأيديولوجية والدولية الأخرى هذه التحديات تلقي بظلالها على المنطقة وتعيق تحقيق مشروع التكامل المغاربي[2].

وفيما يلي نستعرض أهم العوامل المساهمة في ذلك:

– استمرار الدول الأعضاء في إبرام ترتيبات أمنية واقتصادية مع جهات خارجية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والتركيز على تحقيق هذه الأولويات.

– الوضع الراهن، خاصة بعد الثورات العربية في تونس وليبيا وعدم الاستقرار الذي تعاني منه الجزائر والمغرب، لا يشجع على تبني سياسة تكاملية اقتصادية. وقد ساهم تفاقم هذه الأوضاع في عدم قيام الحكام بجهود حقيقية لتفعيل السياسة التكاملية، حيث تركز كل دولة على بناء مؤسساتها وحل مشاكلها الداخلية.

– على الرغم من الجهود التنموية المبذولة، تظل الدول المغاربية عاجزة عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتعاني من نقص في التغيير الهيكلي لاقتصاداتها، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التبادل التجاري بين هذه الدول.

---

[1]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص248-249.

[2]- Kherbachi Hamid, Ouchichi Mourad et Oukaci Kamel, "Analyse Synthetique et Critique du partenariat EuroMaghrebin", **Revue des Sciences Économiques et de Gestion**, N°04, 2005, p36.

– رغم تصاعد الدعوات لتفعيل التكامل الإقليمي يواصل غلق الحدود بين الجزائر والمغرب على الرغم من دعوة المغرب إلى فتحها عبر الخطاب الذي ألقاه الملك محمد السادس في 26 نوفمبر 2018م. وقد شمل الخطاب دعوة لإنشاء آلية مشتركة للحوار المباشر والصريح وتعزيز التعاون الثنائي لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية بما في ذلك الإرهاب والهجرة، والتي تظل من القضايا الرئيسية[1].

تُعَدُّ هذه الخطوة بداية مهمة لتجاوز الجمود في العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر، ومع ذلك فإن توقيتها الذي تزامن مع ذكرى المسيرة الخضراء وقرار مجلس الأمن الأخير رقم 2440 في أكتوبر 2018م بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) لمدة ستة أشهر، وكذلك عشية بدء المفاوضات حول الصحراء الغربية في جنيف في ديسمبر 2018م، أثار تساؤلات حول أهداف هذه المبادرة، حيث يرى بعض المراقبين أن الدعوة للحوار يجب أن تُفهم في سياق مناقشات قرار مجلس الأمن، الذي أثار قلق الدبلوماسية المغربية، مما دفعها إلى المبادرة بديناميكية جديدة لدعم مقترح الحكم الذاتي في الصحراء الغربية[2].

– يُعَدُّ ضعف الاقتصاديات المغاربية عنصرًا هامًا لا يمكن تجاهله في أي مسار نحو التكامل الإقليمي، حيث تتنافس اقتصادات هذه الدول على الأسواق الدولية، خاصة تونس والمغرب. يمكن مقارنة هذه العقبة بما حدث في الاتحاد الأوروبي، حيث ساعد التنسيق والانسجام بين السياسات الاقتصادية الوطنية في تحقيق التكامل. ومع ذلك فإن غياب استراتيجية مناسبة للتنمية الزراعية يؤدي إلى تراجع قدرة القطاع الزراعي، نتيجة لاحتياجات الطلب المحلي واستيعاب القوى العاملة، مما يحد من دوره التنموي؛ وينبغي أيضًا تعزيز الروابط بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات لتحقيق تنمية شاملة[3].

كما أن عدم تنويع الاقتصاديات سيعرضها لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وبما أن هذه الدول متخلفة اقتصاديًا، فإن وارداتها تتكون أساسًا من المواد المصنعة مما يعقد من تطوير التبادلات

---

[1]– عبد النور بن عنتر، **الأزمه الليبيه غياب جماعي وخلافات ثنائية، في ورقه بحث: الأزمه الليبيه والتداعياتها على منطقه المغرب العربي مجموعه الخبراء المغاربيين**، مركز الدراسات المتوسطيه والدولية، بيروت، 2011، ص06.

[2]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص250.

[3]– محمد عباس محرزي، "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، مج09، ع09، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ماي 2005، ص79.

التجارية بين اقتصاداتها التي تتجه بشكل رئيسي نحو الدول الصناعية إذتعتمد هذه الاقتصادات بشكل كبير على المواد الأولية، مما يزيد من صعوبة تنمية التجارة بينها.

إن تشابه اقتصاديات دول المغرب العربي سيؤدي إلى تنافس بين منتجاتها ويحد من إمكانيات التعاون والتكامل، خاصة في مجال التبادل التجاري. هذا التنافس سيجعل من الصعب وضع خطط تنمية شاملة تأخذ في اعتبارها فقدان الدخل القومي، زيادة النمو السكاني، والتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي في هذه الدول[1].

وما يميز دول المغرب العربي هو اعتمادها على الدول الأجنبية نظرا لمعاناتها من العجز الغذائي وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي مما سيؤدي إلى تراكم الديون نتيجة الأزمات.

وفيما يخص العامل التنظيمي والمؤسساتي بالنسبة لسيناريو الفشل والتفكك، فإن تجمع وتركيز سلطة اتخاذ القرار يعقد مهمة استمرار المجلس الرئاسي للاتحاد في عمله بشكل منتظم. صعوبة عقد اجتماعات هذا المجلس، بالإضافة إلى انشغالاته المتعددة، تعيق عمله. بما أن المجلس هو الهيئة الفعالة الوحيدة المخولة باتخاذ القرارات في جميع القضايا، فإن تأخر اجتماعاته وضعف سلطات المؤسسات الأخرى قد يؤديان إلى تأثيرات سلبية على التكامل الاقتصادي المغاربي وإذا استمر هذا الركود على مستوى المؤسسات فقد يهدد ذلك مستقبل مشروع التكامل المغاربي.

أما على الصعيد الخارجي فإن المنافسة الشديدة والتنافس الدولي بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، قد تسهم في حدوث هذا السيناريو في المستقبل. هذا التنافس قد يؤدي إلى استقطاب الدول المغاربية والتفاوض معها بشكل فردي، مما قد يضر بالمنطقة ما لم تدرك الدول المغاربية أن اندماجها يعزز موقفها التفاوضي فالعلاقة الحالية بين دول المغرب العربي والقوى الكبرى تقوم على مبدأ اللاتكافؤ، مما يجعلها أكثر عرضة للأضرار، خاصة في أوقات الأزمات[2].

[1]- أم الخير عيشون، المرجع السابق، ص249.

[2]- المرجع نفسه، ص250.

تسعى القوى الكبرى إلى ترسيخ تبعية مالية وتجارية واقتصادية طويلة الأمد في منطقة المغرب العربي، وذلك من خلال استقطاب دول المنطقة بمشاريع بديلة تتجاوز مشروع التكامل المغاربي.

ففي هذا السياق تؤدي التعددية في الانتماءات الإقليمية إلى تضارب الأهداف وتعدد الولاءات حيث تشارك بعض الدول في ثلاث مجموعات إقليمية في ذات الوقت، مما يؤثر على التزاماتها تجاه كل مجموعة رغم أن الانتماء إلى بعض المنظمات الأفريقية قد يوفر فوائد ترى دول الاتحاد أن التواصل مع التكتلات الأوروبية يحقق فائدة أكبر مما يدفعها إلى عقد معاهدات ثنائية مع الدول الغربية لاستغلالها.

كما تتجه دول المغرب العربي نحو التعاون مع الشمال بدلاً من التعاون بين دول الجنوب، وهو ما أثر سلباً على علاقاتها الداخلية وأدى إلى زيادة المنافسة فيما بينها مع تجاهل الإمكانيات الكبيرة التي يمكن استغلالها إذا تمت الاستفادة منها بشكل جماعي[1].

تواجه الاقتصادات والمجتمعات المغاربية تهديدات كبيرة حيث يؤدي تفككها إلى زيادة ضعفها وعزلتها في الاقتصاد العالمي، فكلما زاد تفكك منطقة المغرب العربي، تراجعت قدرتها على التفاوض مع الاتحاد الأوروبي يجب على دول المغرب العربي أن تستجيب للتكامل والتعاون بين بلدان الجنوب كأولوية أساسية للتنمية.

علاوة على ذلك يتوقع أن تتزايد التهديدات الأمنية في المنطقة في ظل غياب التنسيق المشترك بين الدول المغاربية واتباع سياسات أحادية قد تؤدي إلى تفاقم الخلافات بين الدول، مما يجعلها تتسابق على عقد شراكات مع دول أجنبية ويزيد من مستوى التوتر في العلاقات الداخلية.

ورغم هذه التحديات فإن غياب إطار أمني مغاربي قد أتاح لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أن يسعيا إلى تحويل منطقة المغرب العربي إلى منطقة نفوذ لهما هذا التحول يستدعي من دول المغرب العربي إعادة تشكيل سلوكها الأمني من خلال تشجيع الدول الخمس على التخلي عن مواقفها الأنانية والعمل بشكل جماعي بما يتماشى مع سياسات الناتو والاتحاد الأوروبي، ومع ذلك

[1]- أمحند برقوق، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، **مجلة الجيش**، ع534، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، 2005، ص87.

تستمر بلدان المغرب العربي في التعامل مع الحوار المتوسطي الذي ينظمه حلف شمال الأطلسي بشكل فردي وليس ككتلة متماسكة مما يعكس عدم قدرتها على التنسيق والعمل المشترك بفعالية[1].

بناءً على الافتراضات المستقبلية المطروحة يُعتبر سيناريو فشل وتفكك المشروع المغاربي أحد أسوأ الاحتمالات التي قد تواجهها دول المغرب العربي، هذا السيناريو يمثل تهديدًا كبيرًا للوحدة والاستقرار الإقليمي، حيث من المحتمل أن يؤدي إلى تداعيات سلبية خطيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. إن إدراك الدول المغاربية لخطورة هذا الوضع يجعلها في مواجهة حتمية مع ضرورة اتخاذ خطوات جادة ومشتركة للتصدي لهذه التحديات لذلك، يتعين على هذه الدول تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، بهدف إصلاح الوضع الراهن وتفادي هذا المصير الذي يُعدّ مصدرًا رئيسيًا للقلق والخوف لدى الوحدات السياسية المغاربية.

2- سيناريو فك الارتباط والاتجاه نحو بناءات إقليمية بديلة:

على الرغم من إدراك النخب الحاكمة في المغرب العربي أن العالم اليوم لا يترك مجالًا للكيانات الصغيرة التي تعمل بمعزل عن الآخرين، ومع تأكيدها المستمر على أهمية بناء اتحاد مغاربي قوي إلا أن سياساتها الفعلية تشير إلى عكس ذلك تمامًا فبدلاً من تعزيز المشروع المغاربي، يبدو أن هناك توجهًا متزايدًا نحو الانخراط في مشاريع وتكتلات إقليمية أخرى. ويتجلى هذا التوجه في السياسة المغربية التي تركز بشكل كبير على المقاربة الإفريقية ضمن إطار التعاون جنوب-جنوب، وهو ما يظهر بوضوح من خلال الحضور الاقتصادي القوي للمغرب في إفريقيا، خاصة بعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي واستثماراته الكبيرة في قطاعات حيوية مثل البنوك والطاقة والبنية التحتية[2].

هذه التحركات الاقتصادية تهدف بشكل رئيسي إلى تفكيك الدعم الإفريقي لجبهة البوليساريو وتحويل مسار قضية الصحراء الغربية لصالح المغرب، ويعمل المغرب على كسب تأييد سياسي من دول القارة، وتغيير ميزان القوى في إفريقيا عبر توسيع نفوذه في مناطق جديدة، بما يضعف نفوذ الجزائر. لتحقيق هذه الأهداف سعت المملكة المغربية إلى تعزيز نفوذها في المحاور

[1]- أم الخير عيشون، المرجع السابق، ص251.

[2]- أبو الفضل الأسناوي، "التحركات المغاربيه اتجاه إفريقيا، الأهداف والمعوقات"، **مجلة السياسة الدولية**، مج02، ع01، 2016، ص49.

الاقتصادية الرئيسية داخل القارة وزيادة التبادل التجاري خاصة مع دول غرب إفريقيا مثل غانا ونيجيريا وكذلك في شرق إفريقيا مع دول مثل تنزانيا وكينيا ورواندا وإثيوبيا وأوغندا وبوروندي التي تمثل مجتمعة سوقًا استهلاكيًا ضخمًا يضم حوالي 231 مليون نسمة.

في هذا السياق شهدت المبادلات التجارية بين المغرب ودول إفريقيا ارتفاعًا ملحوظًا، حيث قفزت قيمتها من مليار دولار في عام 2004م إلى 7.4 مليار دولار في عام 2014م. كما ارتفع حجم الصادرات المغربية إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء بشكل كبير، ليصل إلى حوالي 1.7 مليار دولار في عام 2013م مقارنة بـ220 مليون دولار فقط في عام 2003م[1]. أبرم المغرب نحو 104 اتفاقيات تعاون في مجالات التجارة والاستثمار بمشاركة فعالة من القطاع الخاص المغربي بين عامي 2013م و2017م.

واتخذت موريتانيا وتونس مسارًا مشابهًا حيث بادرت موريتانيا منذ عام 2016م بحركة نشطة لتعزيز شراكتها مع دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، وأسفرت هذه الجهود عن توقيع اتفاقية تتيح لرجال الأعمال الموريتانيين تصدير منتجاتهم إلى دول المجموعة بدءًا من عام 2019م، بالإضافة إلى إبرام اتفاقية شراكة بين موريتانيا والدول الخمس الأعضاء في المجموعة.

كما حصلت تونس في يونيو 2017م على صفة مراقب داخل المجموعة مما يتيح لممثليها حضور ومتابعة أنشطة المجموعة والمشاركة في اجتماعاتها ويُتوقع أن يسهم انضمام تونس إلى هذه المنظمة في دعم الصادرات التونسية من خلال توفير إطار اقتصادي يعزز المنتجات التونسية التي ستُعفى من الرسوم الجمركية في دول منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)[2].

في إطار سعي الدول المغاربية لإيجاد بديل فعّال بعد فشل منظمة اتحاد المغرب العربي في تحقيق أهدافها، جاءت خطوات الانضمام إلى مجموعة دول غرب إفريقيا (الإكواس) كاستراتيجية

---

[1]- محمد الكوخي، **استراتيجيات عوده المغرب للاتحاد الافريقي والتوازنات القارية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017، ص05.

[2]- **إيكواس**: منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تأسست سنه 1975 في نيجيريا، وهي تكتل اقتصادي يجمع 15 دولة افريقية ويبلغ مجموع سكان المجموعة 340 مليون نسمة وتتربع على مساحة تقدر ب 5 ملايين كلم مربع اي 17% من اجمالي مساحة القاره تهدف هذه المنظمة الى تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز المبادلات التجارية بين دول المنطقة وتجدر الاشارة الى ان موريتانيا كانت من الاعضاء المؤسسين المنظمة غير انها انسحبت منها سنه 2000 بسبب التقشف في دفع المستحقات الباهظة للدول الأعضاء. ينظر: شيباني محمد الشريف، دور منظمة الإيكواس في تحقيق التنمية الاقتصادية في منطقة غرب إفريقيا، **مجلة مدارات سياسية**، مج07، ع01، جوان 2023، ص395.

لتعزيز النفوذ الاقتصادي والإقليمي. هذا التوجه يعكس رغبة الدول المغاربية في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا، في محاولة لتعويض النقص الذي أحدثه تعثر التعاون المغاربي، كما أن هذه الدول عملت على تعميق شراكاتها الاقتصادية من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية، التي توجت باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار عملية برشلونة، مما يعكس التزامها بتطوير علاقات تجارية واستثمارية متنوعة.

بالإضافة إلى ذلك أصبحت تونس والمغرب وليبيا جزءًا من اتفاقية التجارة الحرة العربية التي أُبرمت في عام 1998م والتي دخلت مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع اعتبارًا من 01 يناير 2005م. هذه الاتفاقية تهدف إلى إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين الدول الأعضاء، وتضم حاليًا 17 دولة (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، فلسطين، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، واليمن). وفي خطوة أخرى نحو تعزيز التكامل الاقتصادي انضمت الجزائر إلى هذه المنطقة في عام 2009م. وفي عام 2004م أبرمت تونس والمغرب بالتعاون مع مصر والأردن اتفاقية أغادير للتبادل الحر التي بدأت تنفيذها في عام 2007م. كما قامت ليبيا بالانضمام إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، مما يبرز حرصها على الانخراط في تحالفات اقتصادية إقليمية لدعم وتعزيز التبادل التجاري والنفوذ الإقليمي[1].

أبرم المغرب اتفاقية للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004م، هذا التوسع الكبير في عدد الاتفاقيات التجارية يبرز عدم وجود نية واضحة لدى دول المغرب العربي لإحياء مسار التكامل الإقليمي في المدى القريب، حيث تطرح هذه الشبكة الواسعة من الاتفاقيات تساؤلات حول التداخل بينهما والتزاماتها المختلفة.

[1]- **السوق المشترك لشرق وجنوب إفريقيا الكوميسا**: تجمع اقتصادي إقليمي أنشأ سنة 1994، ويضم في عضويته 20 دولة، ويصل عدد إجمالي سكان دول الكوميسا إلى 472 مليون نسمة. ينظر: بلعابد سيف الإسلام النوي، عزيزي نذير، لفايدة عبد الله، دراسة تحليلية حول مساهمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة (1991-2021)، **مجلة جديد الاقتصاد**، مج17، ع01، 2022، ص28-29.

تُظهر التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الدولة القطرية، الذي أصبح غير ملائم بالنظر إلى المخاطر والتحديات الكبيرة، وبالتالي يتعين على الدول المغاربية تجاوز المصلحة القطرية الفردية وتوجيهها نحو المصالح الإقليمية الأوسع، يتطلب هذا الأمر التنازل عن بعض الصلاحيات وتقديم تنازلات في سبيل تحقيق مكاسب أكبر وفق رؤية تكاملية شاملة.

3- مشروع تكامل مغاربي ناجح:

يقدم هذا السيناريو رؤية تفاؤلية لمسار التكامل على الرغم من أن التجربة التكاملية تواجه العديد من العقبات والتحديات التي أعاقت تقدمها إلى حد معين، ورغم ذلك تُبذل جهود ملحوظة على المستوى القطاعي بما في ذلك إنشاء بعض المؤسسات والهيئات وتنظيم ندوات واجتماعات لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ومع التطورات الإقليمية والدولية، وخاصة في ظل العولمة، ظهرت عوامل متعددة تعزز التكامل وتمنحه بُعدًا جديدًا يعتمد على فكرة المسؤوليات المشتركة وتأكيد المسؤولية الجماعية.

يستند هذا السيناريو إلى أن التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها دول المغرب العربي قد تكون عاملًا حاسمًا ومحفزًا لتفعيل التكامل الإقليمي في المنطقة. بعد أن ثبت عدم قدرة هذه الدول على مواجهة هذه التحديات بشكل فردي، وزيادة الضغوط الشعبية المطالبة بالتغيير وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يصبح تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وتعزيز التنمية ضمن إطار إقليمي مشترك يتماشى مع خصوصيات المجتمعات هو السبيل لتحقيق التقدم[1] .

تسعى دول المغرب العربي إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية على جميع الأصعدة من خلال تبني استراتيجية المشاريع المشتركة ذات الأبعاد التنموية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إنشاء شبكة من المصالح التي تجعل التجربة التكاملية حقيقة لا يمكن تجاهلها، مهما كانت الظروف والتحديات.

[1]- أحمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، **جريدة الشعب**، ع01، الجزائر، جانفي 2005، ص13.

وهناك عوامل اقتصادية مشجعة تدعم هذا المسعى، بالإضافة إلى القواسم الثقافية والأنثروبولوجية والدينية المشتركة التي تعزز من إمكانية تحقيق التكامل ونذكر منها:[1]

– الاختلاف في حجم القوى البشرية بين دول المغرب العربي يشكل حافزًا للتقارب لتحقيق المصالح المتبادلة، خصوصًا في قطاعات الزراعة والصناعة. فالدول التي تمتلك مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة يمكنها الاستفادة من التكامل بين الموارد الطبيعية والعمالة لتحقيق فوائد عديدة.

– التباين والتنوع في حجم الثروات بين دول المنطقة المغاربية يشمل أراضٍ ذات مناخات متعددة، وموارد مائية، وثروات بحرية ونهريّة وغابية بالإضافة إلى موارد معدنية وطاقة تختلف من دولة إلى أخرى[2]. يُعزز التباين في الموارد بين دول المنطقة المغاربية من توجه كل بلد نحو التكامل مع الدول الأخرى لتحقيق مصالحه الخاصة. يُعتبر هذا التباين من العوامل الأساسية التي تُفعِّل التكامل الاقتصادي الجماعي ويشكل دافعًا رئيسيًا له. تسعى البلدان لتجنب النقص في الموارد والتحديات الاقتصادية من خلال التكامل، الذي يتيح لها الحصول على إمدادات ومنافع من الدول الأخرى. بذلك، تُسهم تنوع الموارد والثروات وتجانسها في المنطقة في تعزيز التكامل الاقتصادي.

– تسهم اتساع نطاق السوق الذي يضم حوالي 100 مليون مستهلك في تعزيز القوة التفاوضية لدول التكامل عند التعامل مع الدول والتكتلات الكبرى. هذه القوة التفاوضية تتيح للدول تقليل تحديات الشراكة وتعظيم مكاسبها، مما يعزز قدرتها على الحفاظ على مصالحها واستغلال الفرص للتعامل الإيجابي مع هذه التكتلات.

– الوفورات الناتجة عن التخصص في المشاريع والاستثمارات الكبيرة تعزز من فعالية التكامل، حيث يتيح هذا التكامل تطوير السلع والخدمات الموجهة للسوق المغاربية لتلبية احتياجات المستهلكين. مثل

---

[1]– صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص09.

[2]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص251.

هذه المشاريع قد لا تتاح ضمن الإطار القطري فقط، مما يجعلها من العوامل المحفزة لتفعيل التكامل الإقليمي[1].

– استغلال هذه القوى والإمكانات يعزز التكامل الإقليمي ويؤدي إلى تقسيم العمل بين الدول المغاربية فتتركز الصناعات النفطية والبتروكيميائية وإنتاج الغاز في الجزائر وليبيا، بينما تعتبر تونس والمغرب رائدتين في قطاع السياحة والخدمات في حين تأتي موريتانيا في الصدارة من حيث إنتاج الثروة السمكية. بناءً على ذلك، فإن تبني استراتيجية الاعتماد المتبادل بين هذه الدول الخمسة يعد خطوة إيجابية لمستقبل التكامل الإقليمي[2].

يفترض هذا السيناريو أن الظاهرة تتطور بشكل إيجابي بشكل عام، حيث تتحرك معظم جوانبها في الاتجاه المرغوب فيه من قِبل الوحدة السياسية التي ندرسها هذا يشمل تطور المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والخارجية بشكل إيجابي، مما يساعد على تجنب السيناريو الأول المتمثل في مشروع مغاربي فاشل ومتفكك. وبذلك، يعزز هذا السيناريو من إمكانية إحياء مشروع التكامل المغاربي بما يتماشى مع الأهداف المغاربية المشتركة وبناءً على ذلك، يتحقق السيناريو الثالث، الذي يتصور مشروع التكامل المغاربي الناجح، والذي يتطلب ما يلي:

– إرساء الأنظمة الديمقراطية أمر ضروري إذ تتطلب الممارسة الديمقراطية معادلة خاصة تأخذ في اعتبارها الواقع وتستجيب لظروفه بحيث تتماشى المبادئ الديمقراطية مع الاستقرار السياسي عبر آلية تضمن الحرية والمشاركة السياسية، وتحافظ على حقوق الإنسان والمساواة وسيادة القانون. من جهة، يساهم القانون في استقرار الوضع الأمني ويمنع الانقلابات التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

– وجود الديمقراطية الحقيقية يتطلب تمثيل مختلف الحركات والقوى السياسية بشكل طبيعي في السلطات وجعلها جزءًا من آليات صنع القرار، مع تجنب احتكار السلطة لفئة معينة وحرمان الأغلبية

[1]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص252.

[2]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص147.

من حقها في المشاركة السياسية. الديمقراطية تضمن أيضًا المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفر آليات للتعاون وتنسيق العمل على المستوى الإقليمي[1].

– بناء نظام ديمقراطي منفتح على المشاركة السياسية يتضمن أيضاً إشراك مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل كحلقة وصل بين الجماهير والسلطة. هذا يفتح المجال أمام هذه المؤسسات والجمعيات على المستوى المغاربي للمشاركة الفعّالة في عملية التكامل والتوحيد المغاربي، كما حدث خلال فترة الاستعمار عندما لعبت الجمعيات المغاربية دورًا في تعزيز الوعي بضرورة توحيد منطقة المغرب العربي لتحقيق المصير المشترك وتعزيز روح الانتماء والتواصل رغم وجود مثل هذه الجمعيات في الفضاء المغاربي فإن العيب يكمن في ضعف دورها الفعّال في عملية الاندماج والبناء ضمن نظام لا يتماشى مع الممارسات الديمقراطية.

– يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دور الوسيط لتعميق وتعزيز قضية الاندماج على المستوى العام، كما يرى إتزيوني بأن تسريع تحقيق هدف التكامل يتجسد في تجارب الدول المتقدمة، حيث تعزز هذه المؤسسات الثقة بين الحاكم والمحكوم وتستطيع منظمات المجتمع المدني التي لا ترتبط عضوياً بالعالم الخارجي أن تسهم في تعزيز ثقافتنا الديمقراطية ودعم التكامل بين دول المغرب العربي. هذه الجمعيات التي تعتمد على نفسها وتتجنب التبعية توفر فرصة لدعم العمل الديمقراطي وتعزيز الوعي المغاربي كما يمكنها تعبئة الجماهير حول أهمية استعادة مشروع التكامل المغاربي لخدمة المصلحة المشتركة، والمشاركة الفعّالة في صنع القرار المتعلق بالشؤون المغاربية ضمن أنظمة ديمقراطية حقيقية تحترم حرية المشاركة السياسية وآراء الحركات المعارضة.

– من جهة أخرى يتطلب إحياء مشروع التكامل المغاربي إشراك النخب الرسمية وغير الرسمية من المؤسسات الفكرية والاقتصادية المهتمة بالشأن المغاربي إلى جانب النخب السياسية التي فشلت في إحياء المشروع منذ تأسيسه مما جعله يمر بمرحلة من التدهور[2].

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص252.

[2]– المرجع نفسه، ص253.

على هذا الأساس يتعين توفر الإرادة السياسية لدى صانعي القرار للانطلاق في عملية تكامل حقيقية أو على الأقل لفتح المجال أمام النخب لابتكار آليات تعاون إقليمية تعزز المصالح المشتركة وتتيح للتكامل أن يتحقق في المستقبل. وتحتاج الإرادة السياسية الحقيقية إلى توافر الشروط الضرورية لدى الأنظمة الحاكمة في المغرب العربي لمواجهة التحديات والمخاطر المشتركة التي تفرضها البيئة المحلية والإقليمية والدولية، والتي تشكل عقبة في سبيل تفعيل مشروع التكامل المغاربي. كما يجب على قادة بلدان المغرب العربي تبني رؤية مشتركة ضمن أجواء من الثقة والحوار والتفاهم بشأن العملية ومسارها التكاملي[1].

إن الإمكانات المستقبلية لتحقيق التكامل الإقليمي تمنح الدول الأعضاء القدرة على مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الدولي. تعزيز العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء وخلق أجواء من الثقة والتفاهم المتبادل بين القادة، فضلاً عن الاستقرار السياسي في المنطقة، يعمل على توجيه مسار التكامل الاقتصادي إلى جانب التقارب والتكامل السياسي بين دول المغرب العربي. كما يجب تقريب وجهات نظر القادة حول القضايا المشتركة التي تشهد تبايناً بين الدول الأعضاء، لأن التوازن في العلاقات هو ما يتيح استمرار التعاون وتطويره على أساس المصلحة الجماعية[2].

تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجاً يحتذى به في هذا السياق من الضروري الابتعاد عن فكرة وجود دولة قائد مباشرة في خلق حوار بين الجزائر والمغرب لحل قضية الصحراء الغربية أو تحييدها حيث أن هذه القضية أثرت سلباً وبشكل مزمن على العلاقات المغاربية الداخلية وسببت في تعثر مسار التكامل المغاربي حتى الآن لذا ينبغي معالجة مشكلة الصحراء الغربية من قبل دول المغرب العربي من خلال تعزيز الوحدة والتكامل الاقتصادي[3].

وإذا تحقق هذا السيناريو فإن دول المغرب العربي ستنال مكاسب على مختلف المستويات:

---

[1]- حسين بوقارة، اتحاد المغرب العربي بين الواقع والآفاق، ج1، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع02، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996، ص198.

[2]- المرجع نفسه، ص198.

[3]- ديدي ولد السالك، المرجع السابق، ص205.

1.3. سياسيا وفي مجال الدفاع:

يمكن لدول المغرب العربي تعزيز علاقاتها مع دول الجوار في الشمال، مما يؤدي إلى تقليص الفجوات القائمة بينها وتعظيم الفوائد على مختلف الأصعدة، وأبرزها الجانب الأمني. هذا التقدم يمكن أن يرتقي بمكانة دول المغرب العربي دولياً، مما يمنحها فرصة أكبر للمساهمة في الحفاظ على السلم الدولي خصوصاً في أفريقيا والمغرب العربي الذي يعتبر منطقة توتر وصراع خاصة في ظل وجود الجماعات المتطرفة مثل داعش والقاعدة في شمال أفريقيا. كما أن تعزيز العلاقات يمكن أن يسهم في مكافحة شبكات تهريب الأسلحة والكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية، والتي غالباً ما تنتهي على شواطئ أوروبا مما يؤدي إلى استهلاك محلي ويسهم في تمويل الجماعات الإرهابية.

2.3. اقتصاديا واجتماعيا:

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يمكن لهذا السيناريو أن يحقق تحولات جوهرية في اقتصادات دول المغرب العربي وتعزيز التكامل الاقتصادي بين هذه الدول سيؤدي إلى تنشيط اقتصاداتها بشكل كبير، مما يساعد على تجنب الأزمات المالية والعجز المالي الذي قد تواجهه بعض الدول. بفضل تعزيز التعاون الاقتصادي ستتمكن الدول المغاربية من تحسين قدراتها التصديرية ما يفتح لها أبوابًا واسعة للوصول إلى الأسواق العالمية ويزيد من تنافسيتها على الساحة الدولية. إضافة إلى ذلك تحسين الأداء الاقتصادي سينعكس بشكل مباشر على سوق العمل حيث سيساهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة التي تعد من أبرز التحديات الاجتماعية في المنطقة. إن خفض البطالة سيؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للمواطنين مما يمكن الأسر من تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وهو عامل حاسم في تحقيق الاستقرار الاجتماعيي، فالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي سيلعب دورًا محوريًا في تقليل الهجرة بأنواعها المختلفة، سواء كانت هجرة داخلية من الريف إلى المدن، أو هجرة خارجية باتجاه أوروبا وأماكن أخرى[1].

في المجمل هذا السيناريو يمكن أن يخلق دورة إيجابية من التحسن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، مما يعزز بشكل كبير من استقرار المنطقة المغاربية ككل.

[1]- كريمة كروي، المرجع السابق، ص255.

خلاصة الفصل

وخلاصة القول هي أن الأنظمة السياسية الحاكمة في دول المغرب العربي تعي وتدرك أهمية التكامل في بيئة تتسم بتضخيم التحديات والمخاطر مع توفر إرادة سياسية حقيقية في ظل أنظمة ديمقراطية تسمح بمشاركة الآخرين (التيارات والنخب) والمؤسسات الفكرية غير الرسمية، والمجتمع المدني في صنع القرار، وفتح باب الحوار والعمل المشترك، والتماسك في بيئة تداخل المصالح.

كما أصبح من الضروري إنشاء هذه المؤسسات والسماح لها بأن تحل محل المهنة في مهمة التكامل ما دامت تعكس الإرادة الحقيقية للشعوب المغربية والترابط والتكامل بالإضافة إلى تلطيف أجواء البيئة المغاربية من خلال إن توحيد الجهود المغاربية لتسوية الخلافات المغاربية بالطرق السلمية، والانطلاق من المصلحة المشتركة بدلا من المصلحة الوطنية، كل هذه الأمور ستعطي زخما قويا من الناحية السياسية لإصلاح وإحياء التكامل المغاربي مشروع.

وأخيرا فإن الحديث عن دور المتغيرات السياسية في عملية إحياء مشروع التكامل المغاربي أمر بالغ الأهمية بل ومدروس شرط ضروري، لكن هذا لا يعني أنه الوحيد بل هناك متغيرات أخرى تساهم بشكل فعال في استعادة بعض المشروع بما يضمن تحقيق الأهداف المشتركة للدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك نجد متغيرات اقتصادية وقانونية وأمنية، بما في ذلك أيضًا تلك المتعلقة بمتغيرات البيئة الخارجية.

فمن خلال تحليل استراتيجية تفعيل التكامل الإقليمي المغاربي، يمكن استنتاج ما يلي:

- تواجه الدول المغاربية تحديات أمنية كبيرة مع تصاعد ظاهرة الإرهاب وانتشار الجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه الدول تحديات اقتصادية واجتماعية مثل الفقر والبطالة وارتفاع الديون، وكذلك انعدام الأمن الغذائي. هذه الأزمات تتطلب استجابة جماعية لمواجهتها.
- تفعيل التكامل الإقليمي أصبح ضرورة ملحة لمواجهة هذه التحديات، هذا التكامل لن يتحقق إلا من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي، مع وضع استراتيجية إنمائية تستند إلى استغلال الموارد

المتاحة وتحديد أهداف مشتركة لدول المغرب العربي، كما يجب تغيير السياسات المتبعة وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

- في ظل الوضع الراهن تتخذ تجربة التكامل المغاربي ثلاثة مسارات محتملة: أولها الفشل، حيث تبقى التجربة على حالها في ظل غياب التنسيق بين الدول واستمرار تغليب المصالح الضيقة على المصالح الجماعية. ثانيها هو مسار فك الارتباط والتحول نحو التكتلات الإقليمية الأخرى. أما المسار الثالث، وهو المسار الأقل احتمالية على المدى القريب، فيتمثل في تفعيل التكامل الإقليمي، وهو مسار قد يكون أكثر قابلية للتحقق في المستقبل المتوسط إذا ما تم تجاوز التحديات الراهنة واستغلال الإمكانيات المتاحة في المنطقة.

.

خاتمة

في الختام يمكن استخلاص مجموعة من النتائج المهمة المتعلقة بمسيرة التكامل المغاربي، التي تعكس مسار ومحاولات تحقيق اتحاد المغرب العربي تلخصت في النقاط التالية:

- إن جذور فكرة الوحدة المغاربية تعود إلى فترة الاستعمار، حيث ظهرت الدعوات المبكرة لتوحيد جبهات المقاومة ضد القوى الاستعمارية تمثل ذلك في حركات مثل جمعية نجم شمال إفريقيا المسلمين التي تأسست عام 1923م، وجبهة الدفاع عن شمال إفريقيا المسلمين التي دعت إلى توحيد الحركات الوطنية في المغرب العربي لتحقيق الاستقلال عن الاستعمار.
- تمتلك دول المغرب العربي موارد طبيعية هائلة يمكن استغلالها بشكل مشترك لتعزيز مكانة الاتحاد على الساحة الدولية، وتحقيق رفاهية أكبر لشعوب المنطقة.
- الثقافة والهوية المشتركة بين دول المغرب العربي المتمثلة في اللغة العربية والدين الإسلامي تشكل أساسًا متينًا لتعزيز الوحدة والتكامل إذا تم استثمارها بشكل فعّال في مجالات التعليم والثقافة.
- الاتحاد المغاربي هو ثمرة لتفاعل مجموعة من المقومات الجيوستراتيجية، الاقتصادية، البشرية، الحضارية، والتاريخية، هذه المقومات تدعمت بوجود دوافع محلية وإقليمية ساهمت كلها في انشائه. أبرزها الرغبة في التخلص من التبعية للنفوذ الخارجي.
- بعد الحرب العالمية الثانية تطورت هذه الجهود من النضال السياسي إلى النضال المسلح، حيث مثلت حركات التحرر المغاربية القوة المحركة لمقاومة الاستعمار.
- تأسيس مكتب المغرب العربي في عام 1947م ولجنة تحرير المغرب العربي في عام 1948م جاء لدعم الكفاح المسلح سياسيًا وعسكريًا، هذا الدعم ساهم في تعزيز الحركات الوطنية في المغرب العربي، وساهم في تحقيق الاستقلال فيما بعد.
- بعد حصول دول المغرب العربي على استقلالها، بدأ التركيز على الجانب الاقتصادي للوحدة إذ تأسست اللجنة الاستشارية الدائمة عام 1964م، التي ضمت في البداية الجزائر، تونس، والمغرب، ثم انضمت إليها لاحقًا ليبيا وموريتانيا. هدفت هذه اللجنة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المغاربية وتكييف منظوماتها الاقتصادية غير أن التجربة تعثرت نتيجة لتحديات بناء الدولة

الوطنية والخلافات السياسية التي ظهرت في تلك الفترة ما أدى إلى توقف جهود التكامل في عام 1975م.

- ابتداءً من منتصف السبعينات شهدت المنطقة توجهًا نحو سياسة المحاور والاتفاقيات الثنائية بين الدول المغاربية ظهرت معاهدات مثل معاهدة الوفاق بين الجزائر وتونس عام 1983م ومعاهدة وجدة بين المغرب وليبيا عام 1984م والتي أظهرت اختلافات جوهرية في توجهات دول المغرب العربي مما جعل من الصعب تحقيق تكامل حقيقي بينها.
- بعد أكثر من خمسة وثلاثين عاماً من توقيع معاهدة مراكش 1989م التي أسست اتحاد المغرب العربي، لم يتمكن الاتحاد من تحقيق تقدم ملموس نحو التكامل بين دوله، وركز فقط على التعاون الاقتصادي بمستوى محدود. يعود هذا التأخر إلى عدة أسباب أبرزها التوترات بين المغرب والجزائر، الدولتين الأساسيتين في الاتحاد بسبب ثقلهما الديموغرافي والاقتصادي والسياسي.
- تعتبر مسألة تطبيع العلاقات المغربية مع الكيان الصهيوني قضية ذات تأثير عميق على مسار الاتحاد المغاربي حيث تُسهم في تعميق الانقسامات السياسية داخل المنطقة. فبينما تسعى بعض دول الاتحاد إلى تعزيز التعاون الإقليمي وحل النزاعات الداخلية تُشكّل هذه الخطوة تحديًا جديدًا أمام تحقيق الوحدة المغاربية.
- أثرت الطبيعة القانونية لمعاهدة إنشاء الاتحاد أيضاً على مسيرته، حيث تحتوي على ثغرات ونواقص، مثل مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، الذي ساهم في تعثر العمل المشترك، إذ يتطلب التوصل إلى اتفاق كامل بين الدول على أي قرار مما أدى إلى عرقلة تنفيذ العديد من الاتفاقيات.
- من أبرز التحديات التي تواجه التكامل المغاربي هو النزاع حول الصحراء الغربية، الذي يظل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق الوحدة المغاربية ويؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين المغرب و الجزائر مما يساهم في جمود الاتحاد.

- تحقيق الوحدة المغاربية يتطلب أساساً متيناً من التعاون والتفاهم بين دول المنطقة، وخاصة بين المغرب والجزائر، حيث يشكل تجاوز الخلافات بينهما خطوة أساسية نحو التكامل الفعلي في المنطقة.
- يتطلب تحقيق التكامل أيضاً مواجهة صريحة وشفافة للمشاكل التي تعرقل مسيرة الاتحاد لأن تراكم المشاكل دون حلها يجعل من الصعب تحقيق التكامل، لذا من الضروري طرح القضايا العالقة بصراحة والعمل على حلها جماعياً.
- الإرادة السياسية هي العامل الحاسم في دفع عجلة الاتحاد المغاربي فإذا توافرت الإرادة لدى صناع القرار، يمكن تجاوز العديد من العقبات وتحقيق الوحدة الشاملة بين دول المنطقة إذ أن التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لن يتحقق إلا بوجود التزام سياسي جاد من جميع الأطراف.
- تتطلب المرحلة الحالية مراجعة السياسات الداخلية والخارجية للدول الأعضاء، مع التركيز على نبذ الخلافات وتجاوز الصراعات التي تعيق تقدم الاتحاد، وبناء جو من الثقة المتبادلة والالتزام بالمصالح المشتركة.
- المجال الاقتصادي يمثل عاملاً أساسياً في دفع مسيرة التكامل المغاربي، حيث أظهرت التجارب أن النجاح في المشاريع الاقتصادية المشتركة يمكن أن يعزز التعاون في مجالات أخرى مما يسهم في تحقيق تكامل أوسع.
- الاتحاد المغاربي أصبح ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها المنطقة إذ يمثل الاتحاد أداة هامة لحل المشاكل الاقتصادية ولتحديات العولمة، وبدونه ستظل دول المغرب العربي ضعيفة أمام هذه التحديات.
- دور المجتمع المدني في تعزيز التعاون المغاربي لا يقل أهمية عن دور الحكومات، حيث يجب أن يكون هناك مبادرات مدنية تدعم التنسيق بين الدول وتفرض اندماجاً حقيقياً على مستوى الشعوب، مما يساهم في بناء استراتيجية مغاربية مشتركة تقوم على أسس واقعية.

- من الضروري مراجعة معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي وتحديثها لتتوافق مع المستجدات الحالية، مع معالجة الثغرات القانونية التي تعيق التكامل.
- يجب تفعيل مؤسسات الاتحاد ومنحها صلاحيات أوسع، وإعادة النظر في مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات واستبداله بمبدأ الأغلبية لتسريع عملية اتخاذ القرارات.
- تجاوز الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء والتركيز على المصالح المشتركة لتطوير العمل المغاربي المشترك مع الالتزام بتحقيق التكامل بعيداً عن الخلافات الوطنية.
- الاستفادة من التجارب الناجحة للتكتلات الإقليمية الأخرى في كيفية إنشاء المؤسسات وتطوير السياسات المشتركة.
- تنظيم ندوات وملتقيات لتبادل الخبرات حول سبل تفعيل الاتحاد وإيجاد حلول عملية للتحديات التي تواجهه.
- اعتماد سياسات اقتصادية فعالة لاستغلال الموارد المتاحة في المنطقة بشكل أمثل، مما يعزز التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد.
- لا يزال التعاون بين الدول الأعضاء محدودًا، ولم يتمكن الاتحاد من بناء منطقة تبادل حر أو تحقيق مرحلة متقدمة من التكامل.
- العلاقات المتوترة بين دول رئيسية مثل المغرب والجزائر خاصة فيما يتعلق بنزاع الصحراء الغربية تشكل عائقًا كبيرًا أمام التقدم، هذه الخلافات السياسية جعلت التعاون الفعّال داخل الاتحاد صعبًا بالإضافة إلى أن الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء غير كافية لتحقيق أي تقدم ملموس.
- تفتقر الدول الأعضاء إلى الالتزام الكامل بتنفيذ القرارات المتفق عليها، حيث تُفضل العديد من الدول الحفاظ على مصالحها الوطنية دون تقديم التنازلات المطلوبة.
- الطبيعة المؤسسية للاتحاد تعاني أيضًا من الجمود، حيث يعتمد اتخاذ القرارات على مبدأ الإجماع مما يؤدي إلى التباطؤ في اتخاذ القرارات المهمة.

- تبقى المجالات الاقتصادية هي النقطة الأكثر أهمية التي يمكن أن تشكل منطلقًا للتكامل، إلا أن القيود على التجارة وضعف التعاون الصناعي لا تزال تعيق تقدم الاتحاد.
- المؤسسات التي أنشأها الاتحاد لم تحصل على الصلاحيات الكافية لتنفيذ القرارات وتفعيل التكامل بين الدول الأعضاء. ومن هنا تأتي الحاجة الملحة لمراجعة معاهدة مراكش لمعالجة الثغرات القانونية والمؤسسية التي تعرقل مسيرة الاتحاد.
- الحراك العربي الذي انطلق في عام 2011م كان له تأثير ملحوظ على مسيرة الاتحاد المغاربي، حيث أسفر عن تغييرات جوهرية في المشهد السياسي والاجتماعي داخل دول المغرب العربي. لقد أثرت هذه الثورات والحركات الشعبية بشكل متباين على الاتحاد، وزادت من التحديات التي تواجهه وعليه فقد زاد الحراك العربي من تعقيد مسيرة الاتحاد المغاربي وجعل من الصعب تحقيق التكامل المنشود في ظل بيئة سياسية وأمنية غير مستقرة. كما أدى إلى تعزيز النزعة الوطنية لكل دولة على حساب المصالح الإقليمية المشتركة.
- على الرغم من التحديات السياسية يمكن للمجتمع المدني كما أسلفنا أن يلعب دورًا كبيرًا في تعزيز التعاون بين شعوب المنطقة لان المبادرات المدنية يمكن أن تعزز الروابط الثقافية والاجتماعية بين الشعوب، وتشجع الحكومات على المضي قدمًا في عملية التكامل.
- في ظل تزايد التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتحديات العولمة، أصبح من الضروري لدول المغرب العربي تعزيز تعاونها الاقتصادي والسياسي لتكون قادرة على مواجهة التحديات العالمية.
- الوحدة المغاربية قد تكون السبيل لحل العديد من المشكلات الداخلية التي تعاني منها دول الاتحاد سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، وستساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار في المنطقة.
- المؤسسات القانونية والإدارية للاتحاد تحتاج إلى إصلاحات هيكلية شاملة لمواجهة التحديات الحديثة بمرونة وكفاءة.

- إن نقص التنسيق في السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء يمثل عقبة أمام التكامل، حيث تختلف الأنظمة الاقتصادية والتشريعات الوطنية مما يحد من التعاون.
- التحديات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة تحتاج أيضًا إلى تعاون أمني مكثف بين الدول الأعضاء، إلا أن الخلافات السياسية الحالية تعوق بناء آليات أمنية مشتركة.
- أثرت الأزمات الإقليمية والدولية، مثل النزاعات في الشرق الأوسط وتداعيات الثورات العربية، على مسيرة الاتحاد حيث انشغلت الدول الأعضاء بشؤونها الداخلية.
- تحقيق التكامل الاقتصادي يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتقليل التوترات بين الدول الأعضاء حيث أن تعزيز التعاون الاقتصادي سيخلق حوافز إضافية للتعاون في المجالات السياسية.
- الاستفادة من التجارب الإقليمية الناجحة مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قد يوفر حلولًا للتغلب على التحديات التي تواجه اتحاد المغرب العربي.
- قد لعبت الظروف الدولية والتنافس المتزايد على المنطقة دورًا في تحفيز دول المغرب العربي للسعي نحو التكامل، فضلًا عن التأثير الكبير للسوق الدولية على اقتصادات تلك الدول التي كانت بحاجة إلى تنسيق مشترك لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.
- التحولات الاقتصادية العالمية بما في ذلك تشكيل تكتلات اقتصادية قوية في مناطق أخرى من العالم، ساهمت في إبراز الحاجة إلى اتحاد مغاربي قوي.
- الاتحاد المغاربي لم يكن مجرد خيار بل ضرورة حتمتها التغيرات المتسارعة في النظام العالمي، لاسيما مع ظهور العولمة والتشابك الاقتصادي بين الدول.
- على الاتحاد المغاربي أن يستفيد من التجارب الناجحة في التكامل الإقليمي مثل الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي، "آسيان"، و"نافتا"، ولتحقيق نجاح مشابه ينبغي التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي كخطوة أولى حل الخلافات السياسية بشكل دبلوماسي، تطوير البنية التحتية

الإقليمية، بناء مؤسسات فعالة وتبني إطار قانوني موحد يشجع الاستثمار والتجارة. اعتماد هذه الأساليب يمكن أن يسهم في تحقيق التكامل الحقيقي بين دول الاتحاد المغاربي وتحقيق مصالحها المشتركة.

- واحدة من أكبر التحديات التي واجهت اتحاد المغرب العربي هي الخلافات السياسية بين دوله.
- اختلاف طبيعة النظم السياسية وطغيان النزعة القطرية كانت من أبرز المعوقات التي حالت دون تحقيق تكامل حقيقي.
- أن النزاعات الحدودية بين الجزائر وتونس، الجزائر وليبيا، وتونس وليبيا، بالإضافة إلى الخلاف المغربي الموريتاني، ساهمت في تعميق التوترات بين الدول. إلا أن أخطر هذه الخلافات هو النزاع الجزائري المغربي الذي بلغ ذروته بإغلاق الحدود البرية بين البلدين في عام 1994م، مما أدى إلى تجميد نشاط الاتحاد.
- من بين القضايا الأكثر تعقيدًا وتوترًا التي أثرت على علاقات دول المغرب العربي، كانت قضية الصحراء الغربية هذا النزاع ما زال يشكل مصدرًا للتوتر بين الجزائر التي تدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، والمغرب الذي يعتبر الصحراء جزءًا من أراضيه.
- شكلت أزمة لوكربي التي تعرضت لها ليبيا إحدى الأزمات التي أبرزت ضعف التضامن المغاربي في مواجهة التحديات الدولية.
- التحديات الاقتصادية لعبت أيضًا دورًا مهمًا في عرقلة التكامل المغاربي فضعف الاقتصاديات المحلية و الاعتماد الكبير على التجارة مع الخارج، وغياب البنية التحتية المشتركة بين دول الاتحاد، وخاصة في مجالات النقل والاتصال، كلها عوامل ساهمت في ضعف التجارة البينية.
- تعتبر مشكلة الديون الخارجية، الحواجز الجمركية، وانخفاض مستوى التعاون المالي، من أبرز المعوقات التي أثرت على جهود التكامل.

- شكلت مشاريع الشراكة الأوروبية والمغاربية وكذلك الشراكة الأمريكية المغاربية، تهديدًا على الاتحاد حيث سعت هذه المشاريع إلى استنزاف ثروات المنطقة وتحويلها إلى أسواق مفتوحة لمنتجات الدول الغربية، مما أدى إلى تفاقم التبعية الاقتصادية للخارج.
- على الصعيد المنهجي عانت المؤسسات المغاربية من ضعف الصلاحيات التنفيذية نتيجة الطابع الاستشاري للقرارات، بالإضافة إلى قاعدة الإجماع التي جعلت من الصعب التوصل إلى توافق حول القرارات المهمة في ظل استمرار الخلافات بين الدول الأعضاء.
- بناءً على كل هذه المعوقات والتحديات، يصبح من الضروري على دول المغرب العربي العمل على تسوية الخلافات السياسية وعلى رأسها قضية الحدود والنزاع حول الصحراء الغربية.
- تبني سياسات اقتصادية منسقة تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي وصولًا إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة هذه الجهود ستكون الأساس لتحقيق الوحدة السياسية التي تضمن استقرار المنطقة وتؤمن مستقبلها في ظل بيئة دولية تنافسية.

الملاحق

الملحق رقم (01): إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي رئيس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

– انطلاقًا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين، اللغة، التاريخ، الأماني، والتطلعات المصيرية.

– استلهامًا من إرث أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح الشريف من أجل الحرية والكرامة.

– تجسيدًا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

– سعيًا منا لتحقيق آمال شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة التي تستلزم تضافر الجهود وإقامة تعاقد فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

– ونظرًا لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية بصفة خاصة، مما يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود للوصول إلى الهدف المنشود.

– إدراكًا منا للحاجة الملحة إلى تضافر جهود دولنا في جميع المجالات، وتوفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

– لأن اجتماعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمان، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلام الدولي.

---

[1]– إعلان قيام اتحاد المغرب العربي، على الرابط الإلكتروني: https://wipolex-resources-eu-central-1-358922420655.s3.amazonaws.com/edocs/lexdocs/treaties/ar/amu/trt_amu_001ar.pdf

– إذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا، وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهامًا من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

– سعيًا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم، وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية، وما طبع تخطيطها من عقلانية.

– اعتبارًا لما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.

– إيمانًا منا بأن مغربًا عربيًا موحدًا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية.

– اعتقادًا منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

– اقتناعًا منا بأن كيانًا مغاربيًا متطورًا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الإفريقية وازدهارها.

– اعتبارًا لأن اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة، ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.

– لأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العادل يفرضان قيام وحدات جهوية يُرتكز عليها لتمتين صرحها وتحسينه.

– استجابة لتطلعات شعوبنا، وإدراكًا لدقة المرحلة الحالية، وحرصًا منا على المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.

– إذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير، وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية.

نعلن بعون الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي كمجموعة متكاملة متضافرة الإرادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي مصممة على مناصرة المبادئ الخيّرة، ومعبئة شعوبها بما تملك من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، والعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عادل تسود فيه العدالة، الكرامة، الحرية،

وحقوق الإنسان، ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته. وتحقيقًا لهذه الأهداف، أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الرابع عشر من رجب الفرد 1409هـ الموافق 17 فبراير 1989م

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي.

عن المملكة المغربية: الحسن الثاني.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد.

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: معمر القذافي.

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: معاوية ولد سيد أحمد الطايع.

الملحق رقم (02): معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي[1].

بسم الله الرحمان الرحيم

إن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية. إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة .واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها .ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل لمجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن كون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية. اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى: ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية: يهدف الاتحاد إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

[1]- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، على الرابط الإلكتروني: https://wipolex-resources-eu-central-1-358922420655.s3.amazonaws.com/edocs/lexdocs/treaties/ar/amu/trt_amu_001ar.pdf

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة: تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين لدول الأعضاء.

المادة الرابعة: يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة: يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة: لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة: للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة: يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة: تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا لاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة: يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة: يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشرة: يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من ثلاثون عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة: تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة: كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة :تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

كما تتعهد بالامتناع عن الانظمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة: للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة: للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة: يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة: تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الرفد 1409هـ (1398و.ر) الموافق لـ17 فبراير (النوار) 1989م.

عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

نص المعاهدة التي وقعت بمراكش في 10 رجب 1409هـ الموافق لـ17 فبراير 1989م مع التعديلات التي أدخلت على بعض بنودها من طرف مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي.

أحدث مجلس الرئاسة أربع لجان وزارية متخصصة، وهي:

- لجنة الأمن الغذائي.
- لجنة الاقتصاد والمالية.
- لجنة البنية الأساسية.
- لجنة الموارد البشرية.

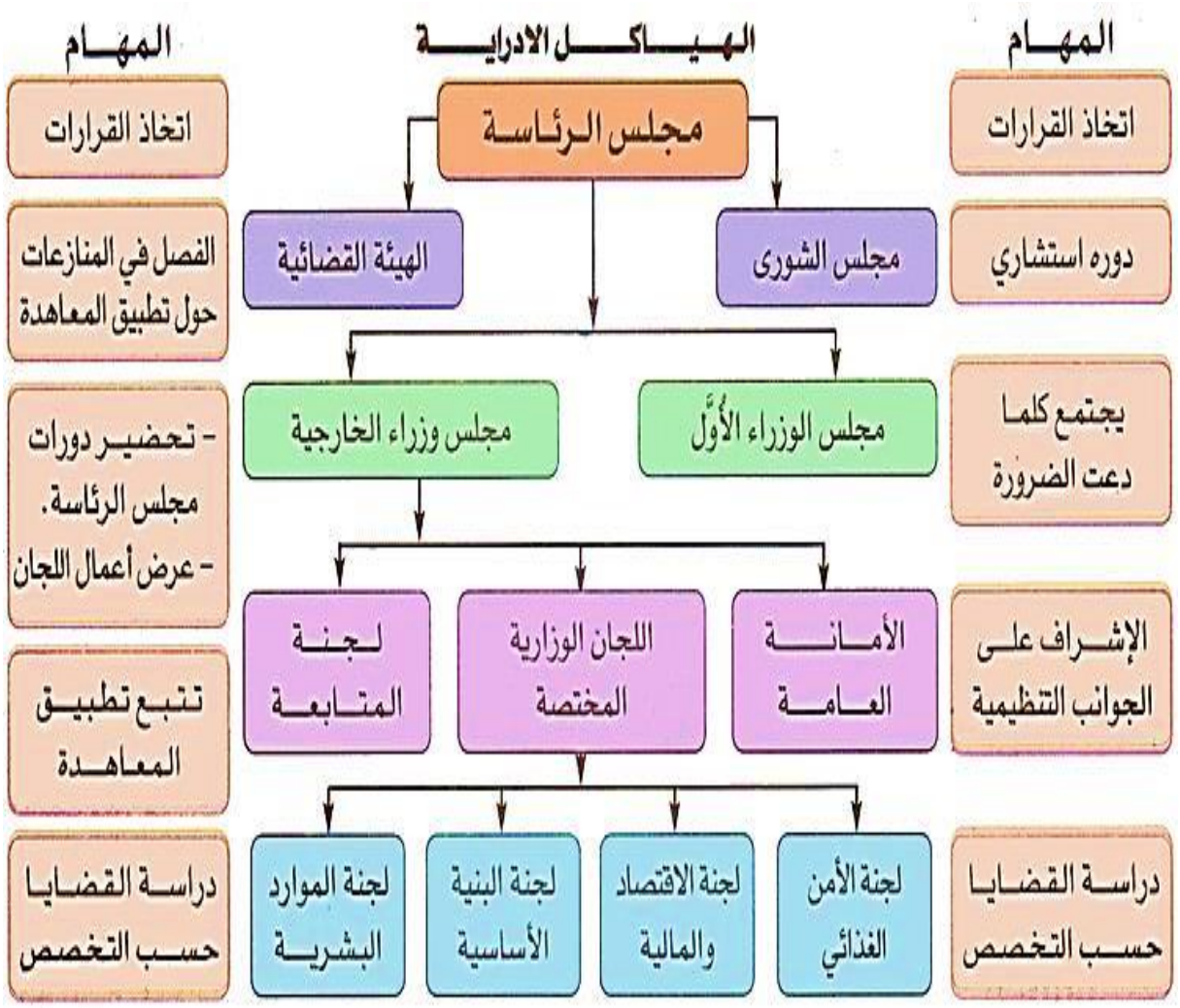
✓ حدد مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالمملكة المغربية (الرباط).

✓ حدد مقر مجلس الشورى بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

✓ حدد مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية[1].

[1]- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، على الرابط الإلكتروني: https://wipolex-resources-eu-central-1-358922420655.s3.amazonaws.com/edocs/lexdocs/treaties/ar/amu/trt_amu_001ar.pdf

الملحق رقم (03): الهياكل الإدارية للاتحاد المغاربي[1]



[1]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص172.

الملحق رقم (04): بيان الأمير عبد الكريم الخطابي والإعلان عن ميلاد لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948م[1].

منذ من الله عليها باطلاق سراحنا والتجائنا إلى ساحة الفاروق العظيم ونحن نواصل السعي إلى جمع كلمة الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار.

وفي هذا الوقت الذي تعمل فيه الشعوب على تطمين مستقبلها وتتطلع فيه اقطار المغرب العربي إلى استرجاع استقلالها المغصوب وحريتها المضاعة، يتحتم على جميع زعماء المغرب أن يتحدوا وعلى جميع الأحزاب الاستقلالية أن تتآلف وتتساند إذا أن هذا هو الطريق الوحيد الذي سيوصلنا إلى تحقيق غاياتنا وإدراك أمانينا.

وإذا كانت الدول الاستعمارية على باطنها تحتاج إلى التساند والتعاضد تسببت سيرطتها الاستعمارية فنحن أحوج إلى الاتحاد وأحق به من أجل احقاق الحق وتفويض أركان الاستعمار الغاشم الذي كان نكبة علينا ففرق كلمتنا وجزأ بلادنا وابتز خيراتنا واستحوذ على مقاليد أمورنا ووقف حجر عثرة في سبيل تقدمنا ورقينا ثم حاول بكل الوسائل أن يفضى على جميع مقوماتنا كأمة عربية مسلمة.

ويسرني أن أعلن أن جميع الذين خابرتهم في هذا الموضوع من رؤساء الأحزاب المغربية ومندوبيها بالقاهرة قد أظهروا اقتناعهم بهذه الدعوة واستجابتهم لتحقيقها وإيمانهم بفائدتها في تقوية الجهود وتحقيق الاستقلال المنشود.

ولقد كانت الفترة التي قطعناها بين الدعوة إلى الائتلاف خيرا وبركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين خابرتهم على تكوين "لجنة تحرير المغرب العربي" من جميع الأحزاب الاستقلالية في كل من تونس والجزائر ومراكش على أساس مبادئ "الميثاق" التالي:

- المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلة، وهو جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

[1]- الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص139-141.

- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة تونس والجزائر ومراكش.
- لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.
- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.
- ولا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال.
- للأحزاب المنضمة إلى لجنة تحرير المغرب العربي أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والإسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أولا بأول.
- وحصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.

هذا هو الميثاق الذي قطعنا على أنفسها العهد بالسير على ضوئه والعمل بمقتضى مبادئه، وقد وافقت عليه أنا وشقيقي محمد، كما وافق عليه رؤساء ومندبو الأحزاب المغربية التالية: الحزب الحر الدستوري التونسي القديم، والحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، وحزب الشعب الجزائري، وحزب الوحدة المغربية، وحزب الإصلاح الوطني، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب الاستقلال.

وقد كتبنا إلى بقية الأحزاب الأخرى نطلب موافقتنا النهائية على تكوين اللجنة والمصادقة على ميثاقها وتعيين مندوبيها في اللجنة بصفة رسمية.

ومن الآن ستدخل قضيتنا في طور حاسم من تاريخها وسنواجه المغتصبين ونحن قوة متكتلة تتكون من 25 مليونا كلها مجمعة على كلمة واحدة وستعى إلى غاية واحدة هي الاستقلال التام لجميع أقطار المغرب العربي.

وسنعمل على تحقيق هذه الغاية بكل الوسائل الممكنة في الداخل وفي الخارج كلما استطعنا لذلك سبيلا، ولن يجد المستعمر بعد اليوم منفذا لتثبيط عزائمنا وإيقاع الفتنة بيننا واستغلال تعدد الأحزاب وتفرق الكليمة لاستبعادنا وتثبيت أقدامه في بلادنا.

فنحن في أقطارنا الثلاثة نعد قضيتنا قضية واحدة ونواجه الاستعمار متحدين متساندين ولن يرضينا أي حل لا يحقق استقلالنا الناجز وسيادتنا التامة.

على أننا نأمل أن يعمل الفرنسيون والاسبانيون على انصافنا دون أن يلجئونا إلى إراقة الدماء وأن يكونوا قد تيقنوا من تجاربهم السابقة من أن استنادهم إلى استخدام القوة والبطش للاحتفاظ باستعمار لوطننا واسكات صوتنا عن المطالب بالحرية والاستقلال أصبح لا يجدي شيئا وأن من الخير لهم أن يسارعوا إلى فك أغلالهم الاستعمارية بطريق الفهم بين الجانبين وتقدير مصالح الطرفين.

أما إذا تنكبوا هذا الطريق فسيكونون هم المسؤولين عن تغيير خطتنا لأننا لن نتأخر إذا نحن يئسنا من استرجاع استقلالنا بطريق التفاهم والاقناع عن استرجاعه بطريق التضحية وبذل النفوس.

وإني إذا أعلن عن تكوين "لجنة تحرير المغرب العربي" أتوجه إلى الشعوب المغربية بتحيتي راجيا من الله العلي القدير أن يوفقها في كفاحها ويقوي ثباتها ويديم اتحاد كلمتها.

كما أتوجه إلى الدول والشعوب العربية بالتحية والشكر على مناصرتها لقضية المغرب العربي ولا يخالجني شك في أنها ستستقبل تكوين هذه اللجنة بالمؤزارة والترحيب[1].

[1]- الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص139-141.

الملحق رقم (05): ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1954م وتأكيدها على العمل من أجل استقلال الأقطار الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)[1].

جامعة الدول العربية

الإدارة السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي

ديباجة:

ممثلو الأحزاب والبعثات السياسية المغربية في الشرق العربي.

تحدوهم الرغبة الصادقة الملحة في جمع شملهم، وتوحيد جهودهم، وتوجيهها إلى ما فيه خير بلادهم قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، وإقراراً بضرورة التضامن في الكفاح والمسؤولية المشتركة الواقعة عليها لإدراك أهدافهم ولاسيما في هذه الظروف الخطيرة التي يتحول فيها مجرى التاريخ.

قد قرروا عقد ميثاق ولهذه الغاية اجتمع بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السادة المذكورون فيما بعد:

أسماء الحاضرين	اسم الحزب أو البعثة السياسية
عن تونس	
علي البهلواني	الحزب الحر الدستوري الجديد
محمد صالح	الحزب الحر الدستوري القديم
	البعثة السياسية
عن الجزائر	
محمد خيضر	حزب الشعب الجزائري
أحمد بيوض	حزب البيان الجزائري

[1]- فتحي الذيب، المرجع السابق، ص29-32.

عن مراكش:

عبد المجيد بن جلون	حزب الاستقلال المراكشي
أحمد بن المليج	حزب الإصلاح بتطوان
المكي الناصري	حزب الوحدة والاستقلال
محمد حسن الوزاني	حزب الشورى والاستقلال

واتفقوا على ما يأتي:

المادة الأولى: ينضوي ممثلو الأحزاب والبثعات السياسية المغربية في الشرق العربي في هيئة تسمى "لجنة تحرير المغرب العربي".

المادة الثانية: يكون المركز الرئيسي لهذه اللجنة مدينة القاهرة ويجوز إنشاء فروع لها خارج بلاد المغرب حسب ما تقتضيه المصلحة.

المادة الثالثة: غاية اللجنة العمل على نيل أقطار المغرب العربي الثلاثة لاستقلالها التام والانضمام إلى الجامعة العربية مع رفض فكرة الدخول في الاتحاد الفرنسي بأي شكل من أشكاله وفكرة السيادة المزدوجة، رفضا تاما.

المادة الرابعة: اتفق ممثلو الأحزاب والبعثات السياسية المغربية على أن تكون أحزاب وهيئات كل قطر وفدا موحدا للتعاون على تنفيذ ما هو موكول إليهم من خدمة للقضية المغربية.

المادة الخامسة: ينتدب كل حزب وكل بعثة سياسية مندوبا واحدا على الأقل للعمل داخل الوفد.

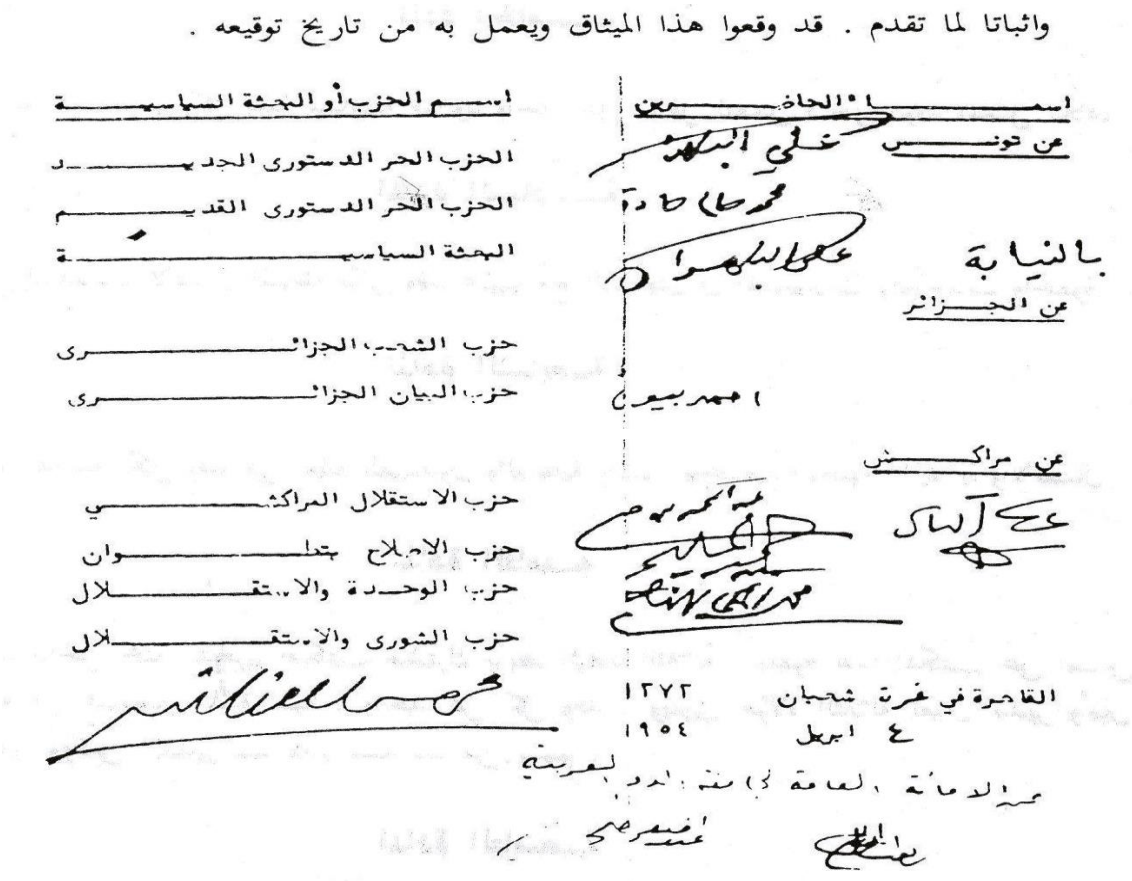
المادة السادسة: يوزع المندوبون الأعمال المنوطة بكل وفد عليهم مع التساوي في المسؤوليات والواجبات والحقوق.

المادة السابعة: المهام الدائمة لكل وفد هي أمانة الصندوق والدعاية والنشر ووضعية الوطنيين المغاربة والاتصال.

المادة الثامنة: يتكون داخل لجنة التحرير مكتب مشترك يربط الوفود الثلاثة، ويقوم هذا المكتب على أساس انتداب ثلاثة من المندوبين لمدة سنة، واحد عن كل وفد، ويتولى هؤلاء الثلاثة تعيين مدير وأمين صندوق عام، ووكيل للمدير –لمدة سنة– من بينهم.

المادة التاسعة: يختص المدير بالإشراف على المسائل المشتركة بين الوفود ويقوم بتمثيل المكتب في دائرة اختصاصاته الإدارية، ويوقع ما يعرضه عليه كل وفد من المكاتبات ويقوم وكيل المدير بمساعدته في أعماله والنيابة عنه في حالة غيابه. ويتولى أمين الصندوق استلام الاشتراكات والإعانات ورصدها في دفتر حساب خاص والإشراف على المصروفات العامة وتوزيع مخصصات الوفود حسب ما يتم الاتفاق عليه، ومحاسبة أمناء الوفود.

المادة العاشرة: يدفع كل وفد قيمة اشتراكه لأمين الصندوق غرة كل شهر، وتحدد قيمة الاشتراك في اللائحة الداخلية وتتكون إيرادات المكتب من هذه الاشتراكات ومن الإعانات التي يمكن الحصول عليها[1].


واثباتا لما تقدم . قد وقعوا هذا الميثاق ويعمل به من تاريخ توقيعه .

اسم الحزب أو البعثة السياسية

الحزب الحر الدستوري الجديد

الحزب الحر الدستوري القديم

البعثة السياسية

حزب الشعب الجزائري

حزب البيان الجزائري

حزب الاستقلال المراكشي

حزب الاصلاح بتطوان

حزب الوحدة والاستقلال

حزب الشورى والاستقلال

اسماء الحاضرين

عن تونس

بالنيابة

عن الجزائر

عن مراكش

القاهرة في غرة شعبان ١٣٧٣

٤ ابريل ١٩٥٤

[1]– فتحي الذيب، المرجع السابق، ص29–32.

الملحق رقم (06): ميثاق جبهة التحرير الوطني الجزائري 17 فيفري 1955م وتأييدها على ضرورة توحيد الكفاح المسلح مع تونس والمغرب الأقصى[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق جبهة تحرير الجزائر

تداعى أبناء الجزائر المسؤولون المقيمون في مصر إلى مُدارسة كل ما جرى ويجري في بلادهم من عدوان وتنكيل وتقتيل وتشريد من جانب استعمار غاشم حقود، ولقد استقر رأيهم على الوثيقة التالية التي وقعها السادة: محمد البشير الإبراهيمي، أحمد مزغنة، أحمد بيوض، محمد خيضر، الشاذلي مكي، الفضيل الورتلاني، حسين الأحوال، أحمد بن بله، حسين آيت، محمد يزيد.

الديباجة:

في الجزائر العربية المسلمة اليوم كفاح مسلح خطير لأجل استرجاع سيادتها واستقلالها، دفعها إليه استعمار بغيض، تسلط عليها بقوة الحديد والنار، واستنزف خيراتها، وحاول طمس معالمها، وتحطيم كيانها، وجردها من كل حق في الحياة الحرة العزيزة الكريمة ضاربا صفحا عن تطور الزمن، وعن أن الاستعمار لم يعد في القرن العشرين أسلوبا صالحا للبناء.

ولقد كان من الطبيعي، والحالة هذه أن تتوحد جهود المسؤولين الجزائريين الموجودين في القاهرة الموقعين أسفله، وأن يكونو يدا واحدة في خدمة الجزائر، والكفاح في سبيل تحريرها واستقلالها مساندين بذلك جيش التحرير الجزائري، وعاملين على إنجاح الحركة الثورية القومية القائمة الآن في الجزائر.

ولقد اقتنع الجميع بما تضمنته هذه الديباجة، وقرروا بالإجماع ما يأتي:

1. يعتبر الشعب الجزائري على اختلاف أفراده، وهيئاته –فيما يختص بالكفاح الرهيب– كتلة واحدة هي الأمة الجزائرية، ومن شذ شذّ في النار.
2. تسمى الهيئة المنضوي تحت لوائها أبناء الجزائر المسؤولون المقيمون في القاهرة – "جبهة تحرير الجزائر".

[1]– فتحي الذيب، المرجع السابق، ص644-645.

3. تعمل الجبهة لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، ومن كل سيطرة أجنبية مستعملة كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها.
4. الجزائر عربية الجنس مسلمة العقيدة، فهي بالإسلام والعروبة كانت، وعلى الإسلام والعروبة تعيش، وهي في ذلك تحترم سائر الأديان، والمعتقدات، والأجناس؛ وتشهر بسائل النظم العنصرية الاستعمارية.
5. الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير، وأن اتجاهها إلى العروبة، وتعاونها مع الشعوب، والحكومات، والجامعة العربية – أمر طبيعي.
6. الإيمان بوجوب توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاثة: تونس، الجزائر، مراكش.
7. جبهة تحرير الجزائر مستعدة من الآن لتندمج في هيئة أجمع وأشمل للأقطار المغربية الثلاثة بنظام يوضع، ومسؤوليات تحدد، وتهيب بالقائمين على الحركات التحريرية في كل من تونس ومراكش أن يضعوا أيديهم في يدها، وأن يعملوا معها على تأسيس هيئة تنتظم الجميع.
8. تنتهز الجبهة هذه الفرصة لتبعث بتحياتها الأخوية إلى سائر المكافحين في الجزائر سواء منهم من حمل السلاح، أم من كان عاملا وراء الميدان، وإلى المساجين والمعتقلين السياسيين ضحايا القمع والإرهاب مترحمة على الشهداء.
9. وتهيب جبهة تحرير الجزائر في القاهرة بأخواتها في العالمين: العربي والإسلامي، وبأحرار الدنيا جميعهم – ليناصروا الجزائر في كفاحها من أجل حريتها واستقلالها، فهم بذلك يناصرون الديموقراطية الحقة، والإنسانية المعذبة، والمبادئ السامية[1].

القاهرة في { ٢٤ جمادى الثانية ١٣٧٤ / ١٧ فبراير ١٩٥٥

امضاءات الاعضاء المؤسسين

[1]- فتحي الذيب، المرجع السابق، ص644-645.

الملحق رقم (07): قرارات مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958م[1].

قرار حول حرب استقلال الجزائر

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال المغرب وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطنجة في 27-28-29-30 أبريل سنة 1958م بعد أن درس تطور الحرب في الجزائر وأثارها على الحالة في شمال إفريقيا وفي الميدان الدولي.

وبعد أن سجل اتفاق أعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومآلها المحتوم وسجل أيضا التضامن الوثيق في المصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر.

- يعلن للملء حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري.
- ونظرا لأن الجهود المتكررة المبذولة لإيجاد حل سلمي للحرب لم تؤد إلى نتيجة وأن الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية رفضت من طرف الحكومة الفرنسية.
- نظرا لأن حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل إلا بتعزيز المجهود الحربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والاستفزاز إزاء تونس والمغرب، التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها ابن بلة ورفقائه وفي العدوان على ساقية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب.
- ونظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط المبادئ الإنسانية.
- وعملا يرمي إلى إبادة جماعية تهدد وجود شعب بأكلمه وتكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلم في شمال إفريقيا وفي العالم.
- يقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكومتها.
- ونظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تأييد وعناية لدى الشعوب وقادتها.

[1]- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، ج2، المرجع السابق، ص591-596.

- ونظرا لكون التفات الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة.
- ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني، الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات بجميع أنواعها.

فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس.

تصريح حول الإعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة الجزائر.

نظرا للإعانة المالية والعسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن الحلف الأطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر.

- ونظرا لكون هذه الإعانة تساعد على استفحال حرب إبادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول.
- ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملا يتنافى مع الإنسانية ويهدد السلم العالمي فإن شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طنجة بتاريخ 27 و28 و29 و30 أفريل سنة 1958م.
- تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما إلى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول.
- وتأمل أن تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي.
- وتوجه نداء علنيا وملحا لوضع حد لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية.

إن مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بعد أن درس وبحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية والاقتصادية التي لازال يتحملها المغرب وتونس.

وبعد أن قدر المجهودات التي بذلها كل من تونس والمغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الاستعمار:

- يستنكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة.

- يطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري.
- يوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية.

ويسجل من جهة أخرى أن كفاح سكان (موريتانيا) من أجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية والتحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية، كما يعبر عن الآمال العميقة لهؤلاء السكان، فإن المؤتمر يعلن تأييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدتها.

إقرار حول توحيد المغرب العربي

إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في 27-28-29-30 أفريل 1958م الذي يشعر أنه يعبر عن إرادة إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها وهو مقتنع بأن الوقت قد حان لتجسيم هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم.

يقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر.

ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية.

ويوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية، وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي.

ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية.

الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي

قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته، وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسيم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني بتونس.

وتجتمع الكتابة دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب ويعقد أول اجتماع خلال شهر ماي[1].

[1]- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، ج2، المرجع السابق، ص591-596.

قائمة المصادروالمراجع

I. المصادر:

أولا: الوثائق الرسمية:

1. إعلان قيام اتحاد المغرب العربي.
2. الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، تقرير إحصاءات هجرة اليد العاملة في بلدان اتحاد المغرب العربي، سبتمبر 2022م.
3. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1993-1994.
4. معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.
5. ميثاق جبهة التحرير الوطني.
6. NATION UNI, CEA; Rapport sur l'intégration financière et la gouvernance régionale en Afrique du Nord; juillet, 2012.

ثانيا: المؤلفات العربية:

1. إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عصر الرئيس أحمد بن بلة**، دار صومعة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
2. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945م**،ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1992.
3. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج2، دار الآداب، ط1، بيروت، لبنان، 1969.
4. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1992.
5. أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المطبعة العربية، ط2، الجزائر، 1952.
6. أنور الجنيدي، **عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية 1874-1944م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1984.

7. البشير بومعزة، **تأملات فكرية حول المغرب العربي** "ندوة وحدة المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

8. جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

9. الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية (1900–1954م) الطريق الاصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

10. حسين بوقارة، **إشكالات مسار التكامل في المغرب العربي**، دار هومة، الجزائر، 2004.

11. الرشيد إدريس، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، 1981.

12. السعيد عقيب، **دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955–1962م**، مؤسسة كوكشار، الجزائر، 2008.

13. صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

14. الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية قومية 1830–1956م)**، دار المعارف، ط2، تونس، 1975.

15. طاهر لبيب، **"المغرب العربي بين الوحدة والأصولية وخصوصية الوحدة، "ندوة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

16. عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج1، دار السبيل للنشر، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

17. عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

18. عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الرغاية، الجزائر، 1974.

19. عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920–1936م)**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

20. عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج1، دار السبيل للنشر، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

21. علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، المغرب، 1993.

22. علال الفاسي، **محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى**، مطبعة النهضة، مصر، 1995.

23. علي رضا الحسيني، **كتابات حول الإمام محمد خصر الحسين**، دار النوادر، دمشق، سوريا، 2010.

24. عمار السوفي، **عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي**، مطبعة الرشيد، تونس، 2006.

25. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1987.

26. فتحي الذيب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 1990.

27. فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)**، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006.

28. الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

29. لمحمد بن عمر بن علي العزوزي الجزائي، **محمد بن عبد الكريم الخطابي نادرة القرن العشرين في قتال المستعمرين**، دار الكرامة، ط1، الرباط، المغرب، 2007.

30. محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954–1975م**، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

31. محمد حربي، **الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي**، "ندوة وحدة المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

32. محمد عابد الجابري وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1987.

33. محمد علمي، **علال الفاسي رائد الحركة الوطنية المغربية**، مطبعة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980.

34. محمد قنانش ومحفوظ قداش، **نجم الشمال الإفريقي 1926–1937م، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

35. محمد محمود الصياد، **ملامح المغرب العربي**، دار المعارف، ط1، الإسكندرية، مصر، 1959.

36. مصطفى الفيلالي، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1986.

37. مصطفى الفيلالي: **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989.

38. مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

39. يوسف مناصرية، **النخبة الجزائرية في الحركة التونسية بين الحربين العالمتين**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

ثالثا: المؤلفات المترجمة:

1. شارل أندري جوليان، **أفريقيا الشمالية تسير القومية الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم، الطيب المهيري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

2. شارل هنري فافرو، **الثورة الجزائرية**، تر: كابوية عبد الرحمان، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

رابعا: المؤلفات الأجنبية:

1. Benjamin Stora**, Messali Hadj 1898-1974**, Le Sycomore, paris, 1989.

2. Christophe boutin. **la difficile montée en puissance de l'uniodu Maghreb arabe**, observatoire 2 d'études géopolitique, le 09 octobre 2013.

3. Claude collot, Jean Robert Henry, **Le mouvement nationale algérien 1912-1954**, 2 éme edition, O.P.U, Algerien, 1981.

4. Hatem Ben Salman: **le Maghreb sur l échiquie méditerranéen (défense nationale)**, le comité d études de défense National N, Paris, juillet 1989.

5. Paul . B . Alta, **Le grand Maghreb de indépendance à la an 2000**, la Phonic, Alger, 1990.

خامسا: المجلات والجرائد:

1. أمحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، **جريدة الشعب**، ع01، الجزائر، جانفي 2005.

2. أمحند برقوق، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، **مجلة الجيش**، ع534، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، 2005.

3. بوعلام بلقاسمي، "البعد المغاربي في ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية (1911–1937)"، **مجلة المصادر**، ع07، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.

4. توفيق المديني، "دينامية التعاون الإقليمي في المشروع المغاربي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع91/90، جانفي 2000.

5. **جريدة المجاهد**، هذه المقررات التي سطرت مصير المغرب العربي، ج1، ع11، 07 ماي 1959.

6. عبد الله حمادي، "التوجه المغاربي في ذاكرة الحركة الوطنية الجزائرية"، **مجلة الذاكرة الوطنية**، المندوبية السامية لجيش التحرير، الجزائر، 2002.

7. عبد الله مقلاتي، "جيش تحرير المغرب العربي والثورة الجزائرية- نحو تجسيد مشروع مغربة الحرب 1955-1956م"، **مجلة الحقيقة**، مج08، ع02، جامعة أدرار، الجزائر، 2019.

8. محمد الميلي، وحدة المغرب العربي، **مجلة المستقبل**، ع490، السنة 1986.

9. محمد بلقاسم، "طلاب الوحدة (جمعية طلبة شمال إفريقيا)"، **مجلة الرؤية**، ع03، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997.

10. محمد عابد الجابري، المغرب... إلى أين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، **مجلة المستقبل العربي**، ع239، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 1999.

11. محمد عباس، "الوحدة المغربية في مؤتمر طنجة"، **مجلة الحوار**، دار الحوار، باريس، 1988.

II. المراجع:

أولا: المؤلفات العربية:

1. أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر (1881–1956م)**، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتونس، ط1، تونس، 1986.

2. أحمد صديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، دار إفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 1991.

3. أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 2000.

4. إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962م**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003.

5. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، ط4، القاهرة، مصر، 1998.

6. إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010.

7. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

8. احمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1994.

9. بلقاسم محمد، **وحده المغرب العربي فكرة وواقعا، واقع فكرة الوحدة 1954م–1975م**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

10. بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار النعمان للطباعة والنشر، ط2، الجزائر، 2014.

11. بوكساني رشيد، وبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي في: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**، [د.م.ن]، دار الهدى، الجزائر، 2005.

12. جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

13. جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)**، دار العلوم، الجزائر، 2004.

14. جمال لعمارة، **التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**، [د.م.ن]، دار الهدى، 2005.

15. جورج قرم، **سيناريوهات المستقبل العربي**، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014.

16. حسن عقيل عابد عقيل، **الاقتصاد الإقليمي والنظام الجديد للتجارة العالمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.

17. حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

18. حسين بوقارة، **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2017.

19. حسين بوقرة، **التكامل في العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

20. حليمي عبد القادر علي، **جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية**، مطبعة الإنشاء، ط2، دمشق، سوريا، 1986.

21. حميد الجميلي، **دراسات في التطورات الإقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة**، [د.م.ن]، طرابلس، 1998.

22. خالد بن محمد القاسمي، **آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000.

23. الخفيف علي، **الوحدة الإسلامية أفكار ودراسات**، ج1، دار سهر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، طهران، إيران، 1404هـ.

24. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006.

25. رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، ج2، دار الرضا للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

26. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، دار الفكر، ط1، عمان، 2011.

27. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

28. صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007م**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011م/1432هـ.

29. الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة "سيرة زعيم" شهادة على العصر**، مطبعة علامات، تونس، 1999.

30. الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830–1956م**، دار المعارف، تونس، 2008.

31. عبد الإله بلقزير، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947–1986م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1929.

32. عبد الرزاق مقري، **الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013.

33. عبد الكريم غلاب، **قراءه جديدة في تاريخ المغرب العربي، مغرب الأرض والشعب عصر الدول والدويلات**، ج1، دار الغرب الإسلامي، المغرب، 2005.

34. عبد اللطيف الحناشي، **تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل، ورقات سياسية**، مركز الدراسات والمتوسطية والدولية، تونس، مارس 2016.

35. عبد اللطيف الفراتي، **المجموعة الاقتصادية الأوروبية**، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

36. عبد الله إبراهيم، **صمود وسط الإعصار، محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، مطبعة النجاح الجديدة، ط3، الدار البيضاء، المغرب، 1976.

37. عبد الله علي عبو، **المنظمات الدولية، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، دار قنديل، ط1، الأردن، 2001.

38. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

39. عبد المنعم السيد علي، **الوحدة النقدية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1986.

40. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

41. عبد النور بن عنتر، **الاتحاد المغاربي بين الإفتراءات والواقع**، موقع الجزيرة نت، 24 جانفي 2014.

42. عبد النور بن عنتر، **الأزمه الليبيه غياب جماعي وخلافات ثنائية، في ورقه بحث: الأزمه الليبيه والتداعياتها على منطقه المغرب العربي مجموعه الخبراء المغاربيين**، مركز الدراسات المتوسطيه والدولية، بيروت، 2011.

43. عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، دار طليطلة، ط1، الجزائر، 2010.

44. عز الدين إسماعيل، **الأمير الخطابي بطل الريف**، دار العودة، بيروت، لبنان، 1985.

45. عزام محجوب، **التكلفة الاقتصادية لتأخير التكامل المغاربي، تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي**، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 22، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011.

46. علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، بيروت، 2004.

47. علي عبد الفتاح أبو شرارة، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007.

48. علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشوارت المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.

49. عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

50. عياد محمد سمير، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، دار الأمة، الجزائر، 2013.

51. فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1997.

52. فرج عبد الفتاح، **التكامل الإفريقي في شمال إفريقيا ومتطلبات التنمية البشرية في ظل العولمة**، أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، 29-30 ماي 2005، تحت عنوان التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، تحر: محمد عاشور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.

53. كاظم رغيد الصلح، **الولايات المتحدة والتكامل الإقليمي في المنطقة العربية، العرب والولايات المتحدة الأمريكية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في منطقة بيئة متغيرة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.

54. لطرش علي عيسى عبد القادر، **النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية "دراسة مقارنة"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.

55. المحجوبي علي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904–1934م)**، تج: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، ط1، تونس، 1999.

56. محمد الصالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900–1962م**، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

57. محمد الكوخي، **استراتيجيات عوده المغرب للاتحاد الافريقي والتوازنات القارية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017.

58. محمد بن عمر بن علي العزوزي الجزائي، **محمد بن عبد الكريم الخطابي نادرة القرن العشرين في قتال المستعمرين**، دار الكرامة، ط1، المغرب، 2007.

59. محمد بوعشبة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة المفاهيم والنظريات)**، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا، 1999.

60. محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

61. محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي (مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية)**، دار إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 1999.

62. محمد علي العويني، **العلاقات الدولية المعاصرة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982.

63. محمد علي داهش، **الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004.

64. محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011.

65. محمد علي داهش، زكي يونس، **اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، الواقع ومتطلبات المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، 1995.

66. محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2014.

67. محمد لبيب شقير، **تعريف التعاون والتكامل الوحدة الاقتصادية العربية وتجاربها**، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

68. محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

69. محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسية لاتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998.

70. محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.

71. محمد مرزوق، **دراسات في تاريخ المغرب**، دار النشر أفريقيا الشرق، ط1، المغرب، 1991.

72. محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر لبلاد المغرب**، ج14، المكتب الإسلامي، ط2، دمشق، سوريا، 1996.

73. مروان سالم العلي، **الإقليمية الجديدة والنظام الدولي دراسة في التأثير والتأثر**، دار السنهوري، بيروت، 2017.

74. مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة، ط2، الجزائر، 2012.

75. مصطفى الكيتري وآخرون، **اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1989.

76. معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

77. مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.

78. منصف الشابي، **صالح بن يوسف–حياة كفاح**، دار نقوش عربية، تونس، 2007.

79. نازلي معوض أحمد، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، لبنان، 1986.

80. نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

81. نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

82. نور الدين حامد، بشير بن عيشي، **مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة في: محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا– الواقع والتحديات–**، مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، القاهرة، 2005.

83. هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1993.

84. وليد عبد الحي وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010.

85. يحي جلال، **المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1996.

ثانيا: المؤلفات المترجمة:

1. أليس لاندو، **السياسة الدولية النظرية والتطبيق**، تر: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008.

2. بلا بلانسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة: محمد عبد العزيز أحمد، دار النهضة العربية، بيروت، 1964.

3. جون بيندر وساتيمون اشرود، **الاتحاد الأوروبي**، ترجمة: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015.

4. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

5. كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، تر: محمود نافع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982.

6. مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، 2008.

ثالثا: المؤلفات الأجنبية:

1. Ahmed Benchabane, **L'affaire de L'ockerbie et le droit international**, Mémoire de D.E.A en droit publicfaculté de droit et des sciences politiques de Tunis, 1995.

2. Ali M El-Aagraa, **Regional integration Experience, Theory and Measurement**, Macmillan Press LTD, 1999.

3. Foreign Direct Investment and MSME Linkages, **ASEAN Investment Report 2016**, Jakarta, ASEAN Secretariat, September 2016.

4. Jeffigy Frankel and shang, in wei, "Open Regionalisme in a world of Continental Trade Blocs, IMF Working Paper, wp/98/10, Geneva, 1998.

5. Paul Krugman, "The Move Toward Free Trade Zones, Policy implication of trade and currency zones", Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991.

رابعا: الموسوعات والقواميس:

1. الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تق وتع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986.
2. عبد الوهابي الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986.
3. محمد الصالح الصديق، **أعلام من المغرب العربي**، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر،2007.

خامسا: المجلات والجرائد:

1. أبو الفضل الأسناوي، "التحركات المغاربيه اتجاه إفريقيا، الأهداف والمعوقات"، **مجلة السياسة الدولية**، مج02، ع01، 2016.
2. أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، "شكيب أرسلان والمغرب العربي"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع70/69، ماي 1983.
3. أحمد عيد الرحيم الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، **مجلة جسر التنمية**، مج08، ع81، الأردن، 2009.
4. أحمد غريسي، عبد الوهاب شلالي، النضال السياسي لدى عبد العزيز الثعالبي ومصالي الحاج دراسة تاريخية مقارنة، **مجلة دراسات وأبحاث**، مج13، ع01، جامعة زيان عاشور الجلفة، جانفي 2021.
5. أحمد ناجي، الاتحاد المغاربي طموحاته وإشكالياته، **مجلة السياسة الدولية**، ع111، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1993.
6. إدريس عطية بن الطيب، دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي: قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي، **مجلة المفكر**، ع09، 2013.

7. إدريس ولد القابلة، عبد الكريم الخطيب مجاهد ورجل مقاومة... عراب جيش التحرير، **مجلة الحوار المتمدن**، ع3244، ديسمبر 2011.

8. أم الخير عيشون، "آليات تفعيل مشروع التكامل المغاربي من الجانبين القانوني والمؤسساتي"، **مجلة القانون والمجتمع**، مج09، ع01، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021.

9. أمحمد بن عبود، حاك كاني، مؤتمر المغرب العربي 1947م وبداية مكتب المغرب العربي بالقاهرة، عملية ابن عبد الكريم، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع25-26، جوان 1986.

10. أمير نجم عبود، التكامل الإقليمي الإفريقي: دراسة تحليلية في متطلباته ومحدداته، **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة**، ع60، 2021.

11. أمين بلعيفة، "السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الإقتصادى المغاربي": دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الإقتصادى، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، ع03، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جيجل، الجزائر، 2017.

12. أمين بلعيفة، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، مج14، ع01، جامعة مولود معمري تيزي وزو، جوان 2019.

13. برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي، **مجلة دراسات عربية**، م22، ع08، السنة 22، يونيو 2009.

14. بلال صياد، التكتل الإقليمي المغاربي وتداعيات أزمة بناء الدولة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة، **مجلة روافد**، مج03، ع01، جوان 2019.

15. بلحسين فاطمة الزهراء، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا، **مجلة التكامل الاقتصادي**، ع03، 2014.

16. بلعابد سيف الإسلام النوي، عزيزي نذير، لفايدة عبد الله، دراسة تحليلية حول مساهمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة (1991-2021)، **مجلة جديد الاقتصاد**، مج17، ع01، 2022.

17. بن الشيخ حكيم، التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج10، ع01، جوان 2018.

18. بن طيرش عطاء الله، دراسة إمكانيات التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، مج10، ع02، 2017.

19. بن عمراوي عبد الدين، أزمة بناء ن أنظمة سياسية قائمة على أسس الشرعية الديمقراطية وأثرها على التجربة التكاملية في المغرب العرب، **مجلة مدارات سياسية**، مج01، ع04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، مارس 2018.

20. بهلولي فيصل، "إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة"، **مجلة الباحث**، ع14، جوان 2014.

21. بوري صراح، بن علال بلقاسم، التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، "دراسة قياسية لحالة الجزائر، المغرب، وتونس (1980-2016م)"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، مج05، ع01، جوان 2019.

22. بوسكران فاطمة الزهراء، عبد الصادوق أسماء، مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**، مج01، ع02، 2022.

23. تيرس سعاد، قراءة في التكتلات العربية "الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول"، **مجلة التجديد العربي**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2021.

24. جميلة الجوزي، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع05، 2009.

25. حسين بوقارة، اتحاد المغرب العربي بين الواقع والآفاق، ج1، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ع02، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996.

26. حليم بركات، مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مج32، ع15، السنة 03، مايو 2001،.

27. حنان هامل، آليات تحقيق التنمية المستدامة في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع01، جامعة قالمة، الجزائر، 2013.

28. خليفي علي، رميدي عبد الوهاب، "رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)، نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع06، 2009.

29. ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي "أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، **مجلة المستقبل العربي**، ع312، بيروت، 2005.

30. رشيدة بدق، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، مج01، ع04، المركز الديمقراطي العربي، برلين، أغسطس 2019.

31. رفيق تلي، محمد بوضياف ودوره النضالي في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م، **مجلة الإحياء**، مج21، ع02، أكتوبر 2021.

32. سليمان الساسي، علي قابوسة، اتحاد المغرب العربي.. مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع والطموح، **المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي**، مج02، ع01، جانفي 2020.

33. سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، **مجلة الباحث**، ع06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008.

34. سناء السلطاني، **الشاذلي خير الله صحفي أم مناضل السياسي**، مقال بجريدة المساء التونسية، نشر بتاريخ 2017/03/19.

35. شيباني محمد الشريف، دور منظمة الإيكواس في تحقيق التنمية الاقتصادية في منطقة غرب إفريقيا، **مجلة مدارات سياسية**، مج07، ع01، جوان 2023.

36. عادل بدري، التكامل الإقليمي المغاربي، **مجلة قانون وأعمال**، مج01، ع13، 2018.

37. عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، **مجلة البيان**، ع01، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2010.

38. عايشي كمال، نوري منيرة، "التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش"، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، ع11، ديسمبر 2016.

39. عباس رمضان كفاح، تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية، **مجلة الدراسات الإقليمية**، مج05، ع12، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، جامعة الموصل، بغداد، ديسمبر 2009.

40. عبد العزيز شرابي، "إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، ع01، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008.

41. عبد الغني بوشرى، حاج موسى منصوري، التكامل الاقتصادي الإقليمي وإستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مج01، ع04، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015.

42. عبد اللطيف الحناشي، تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل، **ورقات سياسية**، ع01، مارس 2016.

43. عبد الله سليمان الحربي، مفهوم النظام الدولي الإقليمي: الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الحولية 32، الرسالة 338، ع08، بيروت، 2011.

44. عبد المنعم مسعد، الإطار الإقليمي العربي في السبعينات، **مجلة المستقبل العربي**، ع132، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1991.

45. عز الدين شكري، "المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة "، **مجلة السياسة الدولية**، ع93، يوليو 1988.

46. عزالدين شكري، المغرب الكبير آليات الوحدة والتجزئة، **مجلة السياسة الدولية**، ع93، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1988.

47. علاوي محمد حسن، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، **مجلة الباحث**، ع07، 2009.

48. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، **مجلة إنسانيات**، ع08، 1999.

49. عمار تكسانة، العالم العربي والعوامل المؤثرة في بناء وحدته، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع04، جامعة الجزائر، 2015.

50. فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937م)، **المجلة الجامعة**، مج01، ع16، فبراير 2014.

51. قصري محمد عادل، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله، **مجلة دراسات اقتصادية**، مج01، ع04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، جوان 2001.

52. قلواز إبراهيم، الاتحاد المغاربي مقومات التكامل، ومعوقات التفعيل، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مج02، جامعة حسيبه بن بوعلي الشلف، جوان 2015.

53. قلواز إبراهيم، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع06، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 30 جوان 2015.

54. قيس جواد خزعل، ما الذي يمنع بلدان المغرب العربي من الوحدة، ندوة: وحدة المغرب العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مج08، ع84، السنة 08، فبراير 2004.

55. كاظم رغيد الصلح، من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مج36، ع418، 2013.

56. لحسن خياعلي، "مسار الوحدة المغربية"، **مجلة الحوار المتمدن**، دراسات وأبحات في التاريخ والتراث واللغات، 07 سبتمبر 2012.

57. لحسن خياعلي، "مسار الوحدة المغربية"، **مجلة الحوار المتمدن**، دراسات وأبحات في التاريخ والتراث واللغات، 07 سبتمبر 2012.

58. لرباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، ع06، 2015.

59. لهلالي إسعد، لهلالي سلوى، بوادر النضال السياسي للشبان الجزائريين مع مطلع القرن العشرين، **مجلة البحوث التاريخية**، مج03، ع02، ديسمبر 2019.

60. مالك عوني، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، آفاق التكامل الأوروبي الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، ع142، 2000.

61. محسن الندوي، التكامل الاقتصادي العربي: المسار والتحديات، **مجلة المستقبل العربي**، مج44، ع507، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021.

62. محمد الأمين ولد أحمد جدو، "أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع268، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001.

63. محمد سمير عياد، "شروط بناء نظام إقليمي مغاربي"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، مج01، ع03، المركز الديمقراطي العربي، برلين، سبتمبر 2018.

64. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وآفاق، **مجلة النهضة**، مج07، ع02، مصر، 2006.

65. محمد عباس محرزي، "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، مج09، ع09، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ماي 2005.

66. محمد لمين لعجال أعجال، "معوقات التكامل في إطار االتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، مج05، ع01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2010.

67. محمد لمين لعجال، معوقات التكامل المغاربي، دراسة تحليلية، **مجلة دراسات إستراتيجية**، ع09، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ديسمبر 2009.

68. محمد محمدي، عبد الرحمن عزام: الأمين العام لجامعة الدول العربية وجهوده في دعم الكفاح التحرري الجزائري (1945-1952م)، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج06، ع04، ديسمبر 2018.

69. مراد المولاهي، الحبيب ثامر والمسألة القومية، **مجلة الدراسات التاريخية**، مج23، ع02، السنة 2023.

70. مراد علّة، واقع التكامل الاقتصادي المغاربي- قراءة تاريخية واقتصادية في معطيات الاتحاد- **مجلة التكامل الاقتصادي**، مج04، ع02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016.

71. مصباح زايد عبيد الله، اتحاد المغرب العربي الطموح والواقع، **مجلة المستقبل العربي**، ع236، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1998.

72. مصطفى الكيتري وآخرون، "اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي"، **مجلة الدراسات العربية**، ع03، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1989.

73. مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول، عرض لبعض التجارب، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مج16، ع45، 2009.

74. موسى هواري، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، **مجلة رؤى تاريخية للأبحاث الدراسات المتوسطية**، مج01، ع03، جوان 2021.

75. مياد رشيد، "جمعية طلبة شمال إفريقيا والقضايا السياسية المغاربية"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج01، ع02، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، جوان 2013.

76. نوري منيرة، بوسعد زكية، التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، ع14، 2018.

77. نيللي كمال الأمير، التكامل الإقليمي والإصلاح: الخبرات العربية الأوروبية، **مجلة النهضة**، مج05، ع01، مصر، 2005.

78. Charles Krauthammer, The Unipolar Moment**. Foreign Affairs**. Vol 70. N 01, 1991.

79. David Mitrany, "the functional approach in historical leripective", International affairs, **Royal Intestitute of international affair**, 1994, vol 47, No.03. jul 1971.

80. Joseph S.Nye, "Comparative Regional Integration Concepts and Organization", **Royal Intestitute of international affair**, 1994, Vol 37, No.21. jul 1968.

81. Kherbachi Hamid, Ouchichi Mourad et Oukaci Kamel, "Analyse Synthetique et Critique du partenariat EuroMaghrebin", **Revue des Sciences Économiques et de Gestion**, N°04, 2005.

سادسا: الملتقيات والندوات:

1. بشير مصطفى، "**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة**"، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005.

2. رانيا حسين خفاجة، **المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي**، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، 16-17 أبريل 2005، مج01.

3. عبد القادر ولد محمد، **كيف نحقق التكامل والإندماج المغاربي؟ الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي**، الندوة السادسة، المغرب العربي في مفترق الشراكات، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 31 ماي 2007.

4. نوال المتزكي، **الأحزاب الوطنية المغربية ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، جيش التحرير المغاربي 1948–1955م**، أعمال ملتقى محمد بوضياف، الجزائر، 11 ماي 2001.

سابعا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

أطروحات الدكتوراه:

1. بن شالط مصطفى، **إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.

2. بن شلاط مصطفى، **إمكانية إندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015.

3. بن عزوز محمد، **دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق التنمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021/2020.

4. خمري الجمعي، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين 1900–1930م، (دراسة تاريخية وسياسية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2002–2003.

5. سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد وهران 02، السنة الجامعية 2019/2018.

6. كريمة كروي، **تفعيل التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي دراسة في الآلية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2021/2020.

7. محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954–1975م**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010.

8. محمد شريف منصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، 2009.

9. مرزوق سعيدة، **اندماج الاقتصاديات المغاربية في عصر اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.

10. منيرة نوري، **دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2017/2016.

11. مومن العمري، **شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009.

رسائل الماجستير:

12. بلقاسم بولغيتي، **لجنة تحرير المغرب العربي وإسهامها في وحدة الكفاح المغاربي 1948–1956م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجامعة الإفريقية أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2012.

13. بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل العربي**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير قسم علوم التسيير فرع النقود والمالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

14. بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير، فرع النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

15. حواء برحال، **الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلم السياسية، جامعة بسكرة ، 2011-2010.

16. رضا ميموني، **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2011.

17. سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 02، 2016/2015.

18. سليمان بن رابح، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919–1939)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

19. شيخ فتيحة، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007/2006.

20. عادل زغدي، **دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة (1995–2010)**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي- جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2012.

21. عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 01، 2008/2007.

22. لخضر مداني، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية**، مذكرة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، (غير منشورة)، 2006.

23. مولوج فوزية، **الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الاستقلال المغربي)، التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي 1958–1989م**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011/2010.

ثامنا: المواقع الإلكترونية:

1. http://www.Elwatannews.com/news/details/83605
2. http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp981
3. https://elmassa.tn
4. https://wipolex-resources-eu-central-1-358922420655.s3.amazonaws.com/edocs/lexdocs/treaties/ar/amu/trt_amu_001ar.pdf
5. www.m.ahewar.org

فهرس الأعلام والأماكن

أولا: الأعلام:

حرف الألف:

- **أحمد أمين بك**: 130.
- **أحمد بن بلة**: 140، 141، 142، 143، 161، 309.
- **أحمد بن عبود**: 138.
- **أحمد بن مليج**: 138، 305.
- **أحمد توفيق المدني**: 110.
- **إسماعيل الأزهري**: 130.
- **الأمير خالد**: 111، 113، 114، 116.
- **الأمير مختار الجزائري**: 124.
- **أمين باي المغربي**: 111.

حرف الباء:

- **الباهي الأدغم**: 145.
- **بن مهيدي**: 143.
- **بوتين**: 219.
- **بيني غانتس**: 215.

حرف الجيم:

- **جمال عبد الناصر**: 142، 217.
- **جورج بوش الأب**: 50.

حرف الحاء:

- **الحبيب بن يحي**: 212.
- **الحبيب بورقيبة**: 121، 122، 123، 138.

- الحبيب ثامر: 134، 138.
- الحسن الثاني: 161، 162، 163، 168، 186، 292، 294، 295، 298.
- الحسن الوزاني: 122، 305.
- الحسن بن عبد الله صفي الدين: 141.
- حسن قلاتي: 110.
- الحسين برادة: 141.

حرف الدال:

- دونالد ترامب: 225.

حرف الراء:

- روبرت شومان: 45.

حرف الزاي:

- زين العابدين بن علي: 168، 186، 223، 292، 294، 295، 298.

حرف السين:

- سالم بن الشاذلي: 119.
- سعيد بونعيلات: 141.

حرف الشين:

- الشاذلي المكي: 138.
- الشاذلي بن جديد: 168، 292، 294، 295، 298.
- الشاذلي خير الله: 114، 119.
- شارل روبير أجيرون: 119.
- شبيلة الجيلالي: 114.
- شعيب الدكالي: 107.

- شكيب أرسلان: 121.
- الشيخ عبد اللطيف دراز: 130.
- الشيخ علي يوسف: 111.

حرف الصاد:

- صالح التونسي: 108.
- صالح حرب باشا: 130.
- صالح سعيد الخالدي: 111.
- صالح قوجيل: 225.
- الصديق السعدي: 138.

حرف العين:

- عبد الخالق الطريس: 138.
- عبد الرحمن عزام: 130.
- عبد العزيز بوتفليقة: 218.
- عبد العزيز آل سعود: 125.
- عبد العزيز الثعالبي: 109، 110، 111، 112، 116.
- عبد القادر المغربي: 130.
- عبد القادر مختار بك: 130.
- عبد الكريم الخطيب: 140، 141.
- عبد المجيد تبون: 225.
- عبد المؤمن بن علي: 73.
- عزالدين القلال: 109.
- علال الفاسي: 71، 107، 123، 136، 138، 143، 144، 145، 146، 156، 160.

- **علي باش حمبة**: 107، 108، 109، 111، 112.
- **علي درويش**: 108.

حرف الغين:

- **الغالي العراقي**: 141.

حرف الفاء:

- **فاضل بن عاشور**: 120.
- **فرحات حشاد**: 140.
- **فرحات عباس**: 119، 122، 123، 145.
- **الفضيل الورتلاني**: 124، 126، 307.

حرف القاف:

- **قاسمي عبد القادر**: 108.

حرف الميم:

- **المحامي المختار بن الحاج السعيد**: 108.
- **محمد البوعزيزي**: 223.
- **محمد الجعايبي**: 110.
- **محمد الخامس**: 143.
- **محمد الخضر حسين**: 124، 126.
- **محمد الخلصي**: 121.
- **محمد السادس**: 268.
- **محمد العربي العلمي**: 138.
- **محمد اليمني الناصري**: 138.
- **محمد باشا شري**: 111.

- **محمد بن تومرت**: 73.
- **محمد بن عبد الكريم الخطابي**: 113، 116، 135، 136، 138، 139، 301.
- **محمد بن عبود**: 138.
- **محمد بوضياف**: 140، 141، 143.
- **محي الدين القليبي**: 138.
- **مختار ولد داده**: 162، 179.
- **مصالي الحاج**: 114، 115، 121، 123.
- **معاوية ولد سيد أحمد الطايع**: 168، 292، 294، 295، 298.
- **معمر القذافي**: 177، 217، 224، 292، 294، 295، 298.
- **مفدي زكريا**: 117.
- **منصور فهمي باشا**: 130.
- **ميدفيدف**: 219.

حرف النون:

- **الناصر الكتاني**: 138.

حرف الهاء:

- **هواري بومدين**: 162، 163.

حرف الواو:

- **ولسن**: 109.

ثانيا: الأماكن:

حرف الألف:

- **الأردن**: 146، 165، 273.
- **إسبانيا**: 47، 73، 104، 162، 182.
- **استونيا**: 48.
- **آسيا**: 25، 56، 57، 59، 68، 69، 166.
- **أغادير**: 273.
- **إفريقيـــا**: 26، 64، 65، 68، 69، 70، 72، 74، 88، 106، 111، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 140، 149، 175، 210، 217، 219، 259، 271، 272، 273، 278، 283، 309، 311.
- **ألمانيا**: 45، 48، 108.
- **الإمارات**: 273.
- **أمريكا الشمالية**: 25، 26، 37، 50، 52، 53، 183.
- **أمريكا اللاتينية**: 26، 69، 278.
- **الأندلس**: 72، 74، 81.
- **أندونيسيا**: 56، 59، 166.
- **أوروبا**: 26، 48، 64، 65، 68، 69، 88، 124، 130، 155، 165، 183، 193، 210، 219، 278، 279.
- **إيران**: 165.
- **إيرلندا**: 47.
- **إيطاليا**: 45، 74.

حرف الباء:

- **باريس**: 111، 112، 113، 115، 116، 119، 120، 121، 129.
- **البحر الأبيض المتوسط**: 64، 65، 68، 69، 72، 83، 85، 86.
- **البحرين**: 273.
- **البرتغال**: 47، 72، 182.
- **برقة**: 74.
- **بروكسل**: 114، 115.
- **بروناي**: 56.
- **بريطانيا**: 47، 182.
- **بلجيكا**: 39، 45، 114.
- **بلغاريا**: 48.
- **بولندا**: 48.

حرف التاء:

- **تايلاند**: 86، 166.
- **تايوان**: 166.
- **تشاد**: 65، 177.
- **التشيك**: 48.
- **تطوان**: 120، 141، 305.
- **تلمسان**: 120، 162.
- **تونس**: ب، ط، ك، 65، 66، 71، 73، 75، 84، 85، 86، 90، 93، 95، 103، 104، 108، 109، 110، 112، 114، 115، 116، 117، 120، 121، 125، 126، 131، 134، 135، 137، 138، 141، 142، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 152،

153، 155، 156، 157، 158، 160، 161، 163، 164، 165، 168، 174، 176،
179، 180، 184، 185، 188، 195، 199، 200، 204، 210، 211، 212، 214،
217، 218، 219، 220، 221، 228، 229، 234، 235، 236، 237، 239، 240،
243، 257، 258، 259، 260، 263، 264، 267، 268، 272، 273، 275، 283،
284، 289، 301، 302، 304، 307، 308، 309، 310، 311، 312.

حرف الجيم:

- **الجزائـــــر**: ب، ط، ك، 65، 66، 71، 75، 84، 86، 87، 90، 93، 95، 103، 104،
108، 112، 114، 115، 116، 118، 119، 120، 121، 123، 125، 126، 127،
131، 133، 134، 135، 137، 138، 141، 144، 145، 146، 147، 148، 150،
151، 152، 153، 155، 156، 157، 159، 160، 161، 163، 164، 165، 168،
174، 175، 176، 179، 180، 184، 194، 196، 197، 198، 203، 205، 206،
209، 210، 211، 213، 214، 217، 218، 219، 220، 222، 225، 227، 228،
229، 231، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 243، 256، 257، 258،
259، 261، 263، 264، 266، 267، 268، 271، 273، 275، 278، 283، 284،
285، 286، 289، 292، 301، 302، 304، 307، 308، 309، 310.
- **جمهورية لاو**: 60.

حرف الدال:

- **الدار البيضاء**: 155، 163، 185، 186، 239.
- **الدانمارك**: 47.

حرف الراء:

- **رأس لانوف**: 184، 209، 239، 256.
- **الرباط**: 104، 149، 151، 158، 162، 209، 210، 229، 299، 312.

- **روما**: 45، 46، 47، 48، 72، 73، 109، 181، 214.
- **رومانيا**: 48.

حرف الزاي

- **زرالدة**: 164، 165، 168، 214، 292.

حرف السين:

- **السعودية**: 125، 273.
- **السعيدية**: 161.
- **سلطنة عمان**: 273.
- **سلوفاكيا**: 48.
- **سلوفينيا**: 48.
- **سنغافورة**: 56، 59، 166.
- **السنغال**: 65، 66.
- **السودان**: 130، 176، 177، 273.
- **سوريا**: 146، 229، 273.
- **السويد**: 48.
- **السويس**: 135.
- **سويسرا**: 107.
- **سيدي بوزيد**: 223.

حرف الشين:

- **الشرق الأوسط**: 65، 68، 69، 288.

حرف الصاد:

- **الصحراء الغربية**: أ، ب، ي، 87، 104، 159، 160، 161، 162، 165، 175، 176، 203، 213، 221، 222، 225، 227، 228، 239، 243، 266، 267، 268، 271، 278، 284، 286، 289، 290.
- **الصحراء الكبرى**: 64، 66،
- **الصين**: 25، 57، 69.

حرف الطاء:

- **طرابلس**: 74، 152، 157، 194، 195، 208.
- **طنجة**: 103، 145، 146، 147، 148، 150، 152، 157، 214، 309، 310، 311.

حرف العين:

- **العراق**: 146، 165، 273.

حرف الفاء:

- **فجيج**: 229.
- **فرنسا**: 45، 49، 56، 73، 74، 111، 115، 116، 119، 121، 123، 125، 126، 131، 132، 135، 139، 140، 143، 147، 148، 182، 310.
- **الفلبين**: 56، 166.
- **فلسطين**: 126، 225، 273، 293.
- **فنلندا**: 48.
- **فيتنام**: 56، 57، 59.

حرف القاف:

- **القاهرة**: 103، 127، 128، 129، 130، 132، 133، 134، 135، 136، 139، 141، 143، 144، 205، 301، 305، 307، 308.

- **قبرص**: 48.
- **قرطاج**: 73.
- **قطر**: 273.
- **القيروان**: 86.

حرف الكاف:

- **كرواتيا**: 48.
- **كمبوديا**: 60.
- **كندا**: 26، 37، 50، 51، 52، 53، 54.
- **كوريا الجنوبية**: 59، 166.
- **الكويت**: 273.

حرف اللام:

- **لبنان**: 273.
- **لاتفيا**: 48.
- **لاوس**: 56.
- **لشبونة**: 49، 50.
- **لكسمبورغ**: 39.
- **ليبيـــــا**: ط، ك، 65، 66، 74، 75، 84، 85، 87، 90، 93، 95، 104، 153، 156، 160، 163، 164، 168، 174، 176، 179، 201، 205، 210، 214، 217، 218، 220، 224، 228، 234، 235، 237، 239، 243، 256، 257، 263، 264، 267، 273، 275، 283، 284، 289.
- **ليتوانيا**: 48.

حرف الميم:

- **مالطا**: 48.
- **مالي**: 65.
- **ماليزيا**: 56، 166.
- **المجر**: 48.
- **المحيط الأطلسي**: 64، 65، 66، 67، 68، 85، 202.
- **مراكش**: 115، 125، 126، 128، 131، 132، 133، 137، 138، 164، 168، 184، 187، 188، 190، 194، 214، 217، 225، 227، 237، 239، 251، 253، 256، 284، 287، 294، 298، 299، 301، 302.
- **المكسيك**: 26، 37، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 183.
- **مصـــــر**: 32، 65، 111، 124، 125، 129، 130، 135، 136، 138، 142، 143، 146، 165، 218، 250، 273، 307.
- **المغـــرب الأقصـــى**: 66، 73، 74، 93، 107، 113، 114، 122، 123، 135، 140، 146، 162، 304، 307،
- **المغـرب العـربي**: أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك، ل، م، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 98، 99، 100، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 110، 111، 112، 114، 115، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 151، 152، 153، 155، 156، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 178، 179، 180، 182، 183، 185،

189، 190، 193، 194، 195، 198، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208،
212، 214، 218، 219، 221، 222، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231،
234، 235، 236، 237، 239، 241، 242، 243، 246، 248، 249، 251، 252،
253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 261، 262، 263، 265، 266، 269،
270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 283،
284، 285، 287، 288، 289، 290، 292، 293، 295، 299، 301، 302، 303،
304، 305، 308، 309، 310، 311، 312.

- **المغرب الكبير**: 74، 75، 78، 117.
- **المغـــــرب**: 66، 71، 73، 74، 78، 83، 84، 85، 86، 90، 97، 103، 104، 115،
116، 118، 127، 132، 136، 141، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151،
156، 159، 160، 162، 163، 164، 168، 175، 176، 198، 199، 203، 205،
206، 211، 213، 214، 217، 218، 219، 220، 222، 225، 227، 228، 229،
233، 234، 235، 236، 237، 239، 243، 257، 259، 260، 263، 264، 266،
267، 268، 271، 272، 273، 276، 278، 283، 284، 285، 286، 289، 301،
309، 310، 311.
- **موريتانيـــــا**: ب، ط، 65، 66، 73، 75، 84، 87، 90، 95، 104، 149، 160، 162،
163، 165، 175، 176، 179، 202، 205، 210، 214، 219، 220، 222، 231،
234، 235، 243، 257، 263، 264، 266، 272، 276، 283، 311،
- **ميانمار**: 56، 59.

حرف النون:

- **الناظور**: 143، 144.
- **النمسا**: 48.

- **نواكشوط**: 185، 190، 228، 239.

حرف الهاء:

- **الهند**: 25.
- **الهند الصينية**: 56.
- **هولندا**: 39، 45، 49.
- **هونج كونج**: 166.

حرف الواو:

- **وجدة**: 163، 284.
- **الـولايات المتحـدة الأمريكيـة**: أ، 25، 26، 37، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 69، 176، 180، 181، 182، 183، 267، 269، 273.
- **وهران**: 143، 144.

حرف الياء:

- **اليابان**: 56، 69، 183.
- **اليمن**: 96، 98، 130، 165، 273،
- **اليونان**: 47، 182.

فهرس المحتويات

إهـــــداء

قائمة المختصرات

مقدّمـــــة ..... أ–م

الفصل التمهيدي

الإطار المفاهيمي للتكامل الإقليمي

تمهيد: 15

أولا: مفهوم التكامل الإقليمي 16

1– مفهوم الإقليمية: 17

2– تعريف التكامل 27

ثانيا: مجالات التكامل الإقليمي 30

1– المجال الاقتصادي: 30

2– المجال السياسي: 41

ثالثا: نماذج من التكامل الإقليمي 45

1– الاتحاد الأوروبي: 45

2– منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا–NAFTA): 51

3– رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN): 57

خلاصة الفصل: 62

الفصل الأول

أسس ومقومات تأسيس الاتحاد المغاربي

تمهيد: 64

أولا: المقومات الجغرافية 65

1. المساحة والموقع الجغرافي: 65
2. التضاريس والمناخ: 67
3. الموقع الاستراتجي: 69
ثانيا: المقومات التاريخية 73
ثالثا: المقومات الدينية والمذهبية 78
رابعا: المقومات الاقتصادية 84
1. الإمكانيات والموارد الطبيعية والطاقوية 84
2. حجم السوق المغاربية 89
خامسا: المقومات البشرية 95
سادسا: المقومات اللغوية 97
خلاصة الفصل 102

الفصل الثاني

التطور التاريخي لتجربة الوحدة المغاربية (1900–1989م)

تمهيد 105
أولا: البوادر التاريخية لوحدة المغرب العربي (1900–1924م) 107
ثانيا: تبلور فكرة الوحدة المغاربية (1924–1945م) 115
1. نجم شمال إفريقيا: 115
2. جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين (AEMN) 121
3. جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية 1944م 126
ثالثا: الوحدة المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية من التنظير إلى التطبيق (1945–1962م) 131
1. مؤتمر القاهرة المغاربي فيفري 1947م 131
2. مكتب المغرب العربي 16 فيفري 1947م 135

3. لجنة تحرير المغرب العربي: 138
4. التنسيق المغاربي فترة الكفاح المسلح (ميلاد جيش تحرير المغرب العربي) 142
5. مؤتمر طنجة 147
رابعا: نماذج لأهم مشاريع الوحدة المغاربية بعد الاستقلال (1962–1989م) 153
1. تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة (1964–1975م) 155
2– المعاهدات المحورية والتعاون الثنائي 163
خلاصة الفصل 167

الفصل الثالث

الاتحاد المغاربي الأهداف والمنجزات

تمهيد 170
أولا: أهداف اتحاد المغرب العربي 172
1– الأهداف السياسية 172
2– الأهداف الدفاعية والأمنية 173
3– الأهداف الاقتصادية 174
4– الأهداف الثقافية 176
ثانيا: دوافع قيام إتحاد المغرب العربي 180
1– العوامل الداخلية 180
2– العوامل الخارجية 182
ثالثا: الهيكل التنظيمي للإتحاد المغاربي 186
1– الأجهزة ذات الطابع السياسي 186
2– الهيئات ذات الطابع التقني 189
3– الهيئة القضائية 192

4- اللجان الوزارية المتخصصة 193
5- الهيئات ذات الطابع التخصصي 196
رابعا: حصيلة انجازات وتقييم مسار الاتحاد المغاربي 198
1- الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد المغاربي 198
2- حصيلة الانجازات الميدانية للاتحاد المغاربي 204
3- تقييم مسار إتحاد المغرب العربي 205
4- الاتفاقيات التي عقدت مع المنظمات 209
خلاصة الفصل 216

الفصل الرابع

الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول

تمهيد 219
أولا: المعيقات والمشاكل 223
1- المعيقات ذات الطابع السياسي 223
2- المعوقات ذات الطابع الاقتصادي 232
3- المعيقات المؤسساتي والقانونية 239
ثانيا: سبل تفعيل الاتحاد المغاربي 246
1- التفعيل في الجانب السياسي 246
2- إصلاحات تتعلق بالجوانب القانونية 247
3- إصلاحات تتعلق بالجوانب المؤسساتية 254
4- الآليات الاقتصادية والمالية 259
ثالثا: آفاق وسيناريوهات التجربة التكاملية في ظل التحديات الراهنة 268
1- سيناريو الفشل واستمرار التجربة التكاملية في صيغتها الراهنة 268

2- سيناريو فك الارتباط والاتجاه نحو بناءات إقليمية بديلة 274
3- مشروع تكامل مغاربي ناجح 277
خلاصة الفصل 283
خاتمة 285
الملاحق 294
قائمة المصادر والمراجع 316
فهرس الأعلام والأماكن 345
فهرس المحتويات 360
الملخص.

الملخص:

تعد الوحدة العربية من أهم الأهداف الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها الأمة العربية، وتأتي أهميتها من كون العالم المعاصر يعيش في مرحلة تكتلات كبيرة إقليمية وعالمية، وهذا ما يدعو إلى أن تأخذ الأمة العربية مكانها ضمن هذه التكتلات من أجل الحفاظ على وجودها وأمنها القومي العربي؛ لكن الواقع الراهن في الوطن العربي يحتم علينا أن نبحث عن عوائق الوحدة بين الدول العربية بصورة عامة وبين دول المغرب العربي بصوة خاصة، وما هي العوامل التي تؤثر على سير العمل الوحدوي في الوقت الراهن من جهة، وفي التاريخ من جهة أخرى، لأن الوحدة مطلب يؤمل تحقيقه على أرض الواقع. لقد واجه اتحاد المغرب العربي عدة مشاكل أدت إلى تعثر مسيرته، ولم تستطع دول اتحاد المغرب العربي أن تتجاوز هذه المعوقات، وبالتالي أدى ذلك إلى تجميد دور المؤسسات الاتحادية ثم رجعت دول المغرب العربي إلى نقطة البداية، لذا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على اتحاد المغرب العربي والعوائق التي تعرقل ميسرته سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، والذي ينبغي تصحيحه وتكييفه مع معطيات الواقع الحالي وتوقعات المستقبل.

الكلمات المفتاحية: اتحاد المغرب العربي، العوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الواقع والمأمول.

Abstract:

The Arab unity is one of the most important grand objectives that the Arab nation seeks to achieve. Its significance comes from the fact that the contemporary world is experiencing a phase of large regional and global blocs. This calls for the Arab nation to take its place within these blocs to maintain its existence and Arab national security. However, the current reality in the Arab homeland compels us to search for the obstacles to unity among Arab countries in general and among the Maghreb countries in particular, as well as the factors that influence the progress of unification efforts both at present and in history, because unity is a demand hoped to be realized in reality. The Arab Maghreb Union has faced several problems that led to its stumbling progress, and the member states were unable to overcome these obstacles, which resulted in the freezing of the role of federal institutions and the return of the Maghreb countries to square one. Therefore, this study aims to shed light on the Arab Maghreb Union and the obstacles hindering its progress, whether at the political, economic, or social levels, which need to be corrected and adapted to current realities and future expectations.

Keywords: Arab Maghreb Union, political, economic, and social obstacles, reality and aspiration.

Reusmé:

L'unité arabe est l'un des grands objectifs que cherche à réaliser la nation arabe, et son importance réside dans le fait que le monde contemporain vit une phase de grandes regroupements régionaux et mondiaux, ce qui incite la nation arabe à prendre sa place au sein de ces regroupements afin de préserver son existence et sa sécurité nationale arabe; cependant, la réalité actuelle dans le monde arabe nous oblige à chercher les obstacles à l'unité entre les pays arabes en général et entre les pays du Maghreb en particulier, ainsi que les facteurs qui influencent le déroulement du travail unitaire actuellement d'une part, et dans l'histoire d'autre part, car l'unité est une aspiration que l'on espère réaliser sur le terrain. L'Union du Maghreb arabe a confronté plusieurs problèmes qui ont conduit à un blocage de son parcours, et les pays de l'Union du Maghreb arabe n'ont pas pu surmonter ces obstacles, ce qui a donc conduit à geler le rôle des institutions fédérales, puis les pays du Maghreb sont revenus à un point de départ. C'est pourquoi cette étude vise à éclairer sur l'Union du Maghreb arabe et les obstacles qui entravent son avancée, que ce soit sur le plan politique, économique ou social, et ce qui doit être corrigé et adapté aux données de la réalité actuelle et aux attentes de l'avenir.

Mots-clés: Union du Maghreb arabe, obstacles politiques, économiques et sociaux, réalité et espoir.